جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس (1967- 2000م)

إعداد الطالب
بدر سمّور البدور

إشراف الدكتور
محمد سالم الطراونة

رسالـــة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمـــالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير فـــي التاريـــخ قسم التاريخ

جامعة مؤته، 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بدر سمور البدور الموسومة بـــ:

السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس 1967 - 2000

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **التاريخ.**

القسم: التاريخ.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد سالم الطراونة		2006/7/27	مشرفاً ورئيسا
د. شكري ربحي التاجي		2006/7/27	عضواً
د. ميسون منصور عبيدات		2006/7/27	عضواً
د. نوفان رجا السوارية		2006/7/27	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني

الإهداء

إلى أرواح الشهداء الذين تساقطوا على أسوار القدس حفاظاً على مقدساتها ودفاعاً عن ثراها الطهور.

إلى النفوس الأبية، العامرة بالإيمان والحريصة على البذل والتضحية والفداء لتحريرها من أغلال الأسر.

إلى الذين يعملون في سبيل أن تبقي القدس مدينة عربية الهوية وإسلامية الطابع.

إليهم جميعاً أقدم هذا الجهد راجياً من الله العلي القدير أن يجعله في ميزان حسناتي، وأن ينفع به الأمة العربية والإسلامية.

بدر سمّور البدور

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى الذي أعان على إنجاز هذا العمل أجد لزاماً علـــيّ عرفانـــاً بالجميل، واعترافاً بالفضل والتقدير أن أتقدم بخالص الشكر الجزيل وعظيم الامتنـــان إلى أستاذي الدكتور محمد سالم الطراونة، الذي أحاطني بعـــين رعايتـــه وتوجيهاتـــه القيمة التي كان لها الأثر في ظهور هذا العمل على النحو الذي هو عليه مـــن جهـــود مضنية وتوجيهات متواصلة، جعلتني أتخطى العقبات والصعاب التي واجهتني أثنـــاء البحث فجزاه الله تعالى خيراً.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أسهم في توفير الجـــو المناســـب والمساعدة في إخراج هذا العمل بالشكل الذي عليه، وأخص بالذكر مـــوظفي مكتبـــة الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة، وأسأل الله العلي القدير أن يجزي عني خيراً كل مـــن قدم لي مساعدة طيلة رحلتي الدراسية إنه سميع الدعاء.

بدر سمّور البدور

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
	ة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة المختصرات والرموز..	ط
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ك
قائمة الملاحق	ل
الملخص باللغة العربية	م
الملخص باللغة الأجنبية	ن
الفصل الأول: دراسة في جغرافية وتاريخ القدس:	
1. 1 المقدمة	1
1. 2 جغرافية القدس وعمرانها ومكانتها وأهميتها	
1. 3 جغرافية القدس.	7
1. 3. 1 أسماء القدس	10
1. 3. 2 موقع وحدود القدس	10
1. 3. 3 تضاريس القدس	12
1. 3. 4 مناخ القدس	15
1. 3. 5 موارد المياه في القدس	16

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع
297	5. 1. 7 موقف مجموعة الدول الأوروبية اتجاه قضية القدس
298	5. 1. 8 موقف الفاتيكان تجاه قضية القدس
302	5. 1. 9 الموقف الفرنسي تجاه قضية القدس
306	5. 1. 10 خلاصة المواقف جميعها
312	**5. 1. 11 احتمالات ومعالجة حل قضية القدس في مشاريع التسوية**
317	**الخاتمة** ....
326	**المراجع** ....
345	**الملاحق** ....

قائمة المختصرات والرموز

المختصرات العربية

الرمـز	المعنـــــى
ت	تاريخ، تاريخ وفاة
ج	جزء
ص	صفحة
ط	طبعة
ق	قسم
م	التاريخ الميلادي
هـ	التاريخ الهجري
الخ	إلى آخره
مج	مجلد
ب. ط	بدون طبعة
ب، ن	بدون ناشر
ب. م	بدون مكان نشر
ب. ت	بدون تاريخ نشر
ق. م	فبل الميلاد
م. س	مصدر سابق
س. ش	سجلات محاكم شرعية
م. ش	ملفات محاكم شرعية
د. ت	دون تاريخ

المختصرات باللغة الإنجليزية

Ibid	المرجع نفسه
Op- cit	مصدر سابق
Vol	**Volume**
No.	**Number**
U.N	**United Nations**
U. S	**United States**
P.’	**Page**
n.d.y	**No date** (بدون تاريخ)
n.p.	**No place** (لا بلدة)

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص

السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس (1967-2000م)

بدر سمّور البدور

جامعة مؤته، 2006

هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس التي تعود أهميتها لمكانتها الكبيرة لدى اتباع الديانات السماوية الثلاث.

وقد قسمت الدراسة إلى سبع فصول وخاتمة وقائمة المراجع والملاحق. وخصص الفصل الأول: لدراسة جغرافية وعمران القدس.

أما الفصل الثاني: فتناول الإطار التاريخي، وأما الفصل الثالث فيبرز الجانب التاريخي (التطور التاريخي) وما يتعلق بهذا الجانب من نشأة المدينة والأقوام التي أسستها وأقامت فيها، والتي غزتها ورحلت عنها.

أما الفصل الرابع فقد تناول السياسة الإسرائيلية الاستيطانية الاستعمارية وشمل ذلك مراحل الاستيطان والأطوار الاستيطانية والآثار والنتائج المترتبة.

أما الفصل الخامس فيتضمن محاور الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس وشملت خطط إسرائيل وبرامجها لتهويد مدينة القدس الديموغرافي، العمراني، الإداري، الحفريات الإدارية الإسرائيلية في القدس.

أما الفصل السادس: فقد ناقش قضية القدس في التسوية السلمية للصراع العربي 1967-2000 وشملت أهم مشاريع التسوية وأبرز القرارات الدولية ومرتكزات السلام.

وفي الفصل السابع: مواقف وطروحات الأطراف المختلفة لتسوية مشكلة القدس (الفلسطيني، الإسرائيلي، الأردني، الأمريكي، السوفياتي، الفاتيكان).

وقد أنهيت الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج النهائيــة للدراســة وأرفقــت بهــا مجموعة من الملاحق وقائمة للمراجع.

Abstract

The Israeli Policy Towards Jerusalem City (1967-2000 AD)

Bardr Samour Abdel Azeez Al - Bdour

Mu'tah university, 2006

This thesis aimed to identify the Israeli policy towards Jerusalem city which its importance came back to its great position in the sight of the followers of the three divine religions.

This first chapter is devoted to studying geograohy and civilization covering the following subtitles about Jerusalem; names, location, boundaries, topography,climate,religious and Christian sites, and its importance.

The second chapter highlights the historical aspect (historical development) of Jerusalem and an adhoc aspect of its birth and nations who built, lived, invaded and migrated in order to know the range of the Jewish relation with the city from old ages before Christ to the year 2000AD.

The third chapter shows the Israeli centers of powers and roles in making Israeli external policy;- Strategic decision.

Strategic decision- makers (foundations of power centers).

Techniques of appointing the elite from Israeli centers of powers.

Israeli power elite and role in making external policy.

The fourth chapter deals with the Israeli colonial settlement effects resulting from the former.

The fifth chapter contains Israeli strategic pivots (points) to judaize Jerusalem including Israel's plans and programs to Judaize the city demographically, civizationally and administratively as well as Israeli excavations in Jerusalem.

The sixth chapter discusses Jerusalem issue of peace in the Arab-Israeli conflict (1967-2000). It includes the most important settlement projects, international decisions and peace bases.

The last chapter states the positions aqnd views of the different parties (Palestine, Israeli,Egypt,US,Soviet and Vatican) to solve Jerusalem problem.

The researcher ends this study with conclusive results enclosing lists of bibliographies and appendices separately with it.

الفصل الأول
دراسة في جغرافية وعمران القدس

1. 1 المقدمة:

تطرّقَ هذا البحثُ إلى دراسة فترةٍ زمنية تربو على ثلاثين عاماً تقريباً، لــذلك كانت مهمة الباحثِ متابعة الأحداثِ التاريخيةِ التي غيّرتْ في وجهِ مدينةِ القدسِ، وبما أنَّ الهدف الرئيسِ لهذه الدراسة هو التوصلُ إلى الحقيقةِ، وأهم الأحداثِ التي رافقتهــا فقدً ركزَتْ الدراسةُ بشكلٍ كبيرٍ على استقاءِ المعلومة من المصادرِ الرئيسةِ إنْ وجِدت، أو اللجوءِ إلى المراجعِ الحديثةِ ..

وقد تعددَتْ الكتاباتُ حولَ فلسطينَ كوحدةٍ متكاملةٍ ولا سيما الدراساتِ الحديثةَ، فجاء الحديثُ عنِ القدسِ بشكلٍ عرضي غير مخصصٍ، أو متكاملِ الأجزاء، وتــدارك الباحثَ عاملَ الزمنِ، أو ما يعرفُ عند ابن خلدون بتبّدل الأحوالِ، فنظر إلى المدينــةِ في مسارها التاريخي، ضمن سياقِ الأحداثِ، وتحولاتها المتسارعةِ وحــاولَ رصــدَ الثابت والمتحولِ في الممارساتِ السياسيةِ، والإداريةِ التي وقفت فــي المدينــةِ إبــان الشعوبِ والأممِ التي حكمتْها.

وعند الخوضِ في غمارِ هذا الموضوعِ وجُدتْ بعضُ العقباتِ، ومنهــا علــى سبيل المثالِ لا الحصرِ قلةُ المصادر الأوليةِ، وصعوبةِ الحصولِ عليها إن وجُدتْ مما دفعَ الباحثَ إلى التوجهِ إلى دور النشر، مما تطلب الجهــد المــضنى للبحــث عــن المعلومةِ ومن ثم الترجمةِ الصحيحةِ لها خاصة وأن معظمَ الوثائقِ تناولت تلك الفتــرةِ باللغة الإنجليزية، وخاصةً فترة الإحتلال البريطاني من عام 1917- 1948، حيــثُ كانت لغةُ السلطة المنتدبة على القدس، كما أن هناك تضارباً في المعلومات الــواردة وكيفيةِ توظيفها بما تحويه من تلفيقٍ وعدم الدقةِ فــي إعطــاء المعلومــة، أو تزويــر الحقائقِ وخاصةً في فترة الإحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 ومثالهِ ما يكتــب عــن مدينةَ القدسِ باللغاتِ الأجنبيةِ في شبكات الإنترنت، حيث ما زال هذا المجــال بكــراً بالنسبة للأقلامَ العربية، وإن وجدت فإنها مقتضبةُ ولا تعطي التاريخ الــشاملَ الــوافي للمدينة، حيث يلاحظ المتتبع لهذا الأمر أن معظم المواقعِ الأجنبية التي تكتب في تلــك

الشبكة تعطي فكرة مفادها أن القدس مدينة يهوديةٌ لا تمت للإسلام بشيءٍ وأنها تخلو من العنصر العربي على مرّ العصورِ.

وقد اعتمدَ الباحثُ على المنهجية العلمية في كتابهِ التاريخ فِعمدَ إلى التحليلِ والنقد للوصولِ إلى الحقيقةِ ونبذ الأخطاءِ والتزويرِ وأعطى الموضوع حقهَ بموضوعيةٍ وسلك طريقاً بعيداً عن التكلفِ؛ فآثر البساطةَ في التعبير والوضوح في العبارةِ حيث سعى إلى تأديةِ مهمته في إيصالِ الفكرةِ التي ينشدها لأن الفكرة بحد ذاتها هي الهدفُ والغايةُ.

وقد ظلت مدينةُ القدسِ موضوعَ نزاع طوالَ العهودِ السّابقةِ حتى وقتنا الحاضرِ ولعل هذا البحثَ يلقي الضوءَ على إحدى الفتراتِ الهامةِ والدقيقةِ والإنتقاليةِ في حياةِ المدينةِ المقدسةِ التي عانت من سياسةِ إسرائيل البغيضةِ والمتمثلةِ في زيادة عدد المستوطناتِ ومصادرة الأراضي والحربِ النفسية.

إن الباحث في تحديدِ المشكلةِ يتعلقُ بحثهُ بإطارها الزمني، ستمتدُ فترةَ البحثَ لتشملَ السياسة الإسرائيلية تجاه مدينةِ القدس من عام (1967– 2000م) مع التركيزِ بصفةٍ رئيسيةٍ على تلك السياسةِ ذاتَ الأثر، والتي أولت عنايةً خاصةً بقضيةِ القدسِ وهي سياسة التهويد التي تمثلتْ في طردِ السكانِ وهدمِ المنازلِ وضمِ القدسِ إدارياً وسياسياً وعزلِ القدسِ عن القرى والمدنِ العربيةِ وتهويدِ الاقتصادِ العربيِ ومصادرةِ أملاكَ الغائبين، ونهبِ أملاكِ المقيمين ومصادرتها والحفرياتِ وتهديدِ القضاءِ النظاميِّ الشرعيّ الإسلاميّ وتهويدِ التعليم والإعتداءاتِ المستمرة لتهويدِ الحرمِ القدسي الشريفِ، وهدم المسجد الأقصى المباركِ والصخرةِ المشرفةِ والاعتداءات على الأماكنِ المسيحيةِ الدينية المقدسةِ لديهمِ ورجال الدينِ المسيحيين في القدسِ وإبعادِ المواطنين، وقد أهتمَ الباحثُ في تناولهِ لهذه المواضيع بالرجوع إلى العديد من المراجعِ التي لا غنى عنها لأي باحثٍ باعتبارها رافداً حيوياً من التحليل من جهته، واعتمادها كمصادرَ أساسيةٍ، سواءَ أكانت هذه المصادرُ العربية منها والأجنبيةُ مؤلفاتٍ أو أبحاثَ دراساتٍ أم مقالاتٍ.

ولا شكَ أن هذا الكمَ الهائلَ من المؤلفاتِ الخاصةِ بالقدسِ المباشرةِ وغيرَ المباشرةِ العربيةِ منها والأجنبيةِ تعتبرُ رصيداً للبحث العلميِّ بقدر ما يمثلُ عبئا على

الباحثِ الذي ليسَ بمقدوره تحت أي ظرفٍ من الظروفِ ومهما كانتْ إمكانياته وجلدهُ على البحثِ معالجتها جميعاً، لذا كانَ من المهمِ التركيز على المصادرِ ذات العلاقةِ المباشرةِ بموضوعِ البحثِ.

وقد شكلت فلسطينُ بوجهٍ عام والقدسُ بشكلٍ خاصٍ مكانةً مرموقةً، باعتبارها من أشهرِ مدن العالمِ القديمِ والحديث. وكما تعتبرُ رمزاً نابضاً بالحياة والإشعاع والإيمانِ.

1. 2 جغرافية القدس وعمرانها ومكانتها وأهميتها:

احتلَتْ منذَ القدمِ أهميةً استراتيجية ودينية في منطقةِ بلادِ الشام، وكانت على الدوامِ نقطة صراعٍ وصدامٍ سياسيٍ ودينيٍ بين مختلفِ القوى العظمى والقوى الداخليةِ، كما أنها تعدُ معلماً دينياً وحضارياً عربياً وإسلامياً.

كما تحتلُ القدسُ مكانةً بارزةً لدى العرب والمسلمين بإشاراتِ النصوصِ القرآنيةِ والنبويةِ، ما يوجبُ علينا الدينُ الإلهي الحقُ متابعةَ الجهودِ لاستعادةِ السيادةِ العربيةِ عليها وإيقاظِ المشاعرِ الإسلاميةِ والعربيةِ والعملِ الدؤوبِ في المجالين العالميِّ والإقليميِّ لإبقاء القدسِ عربيةً والتخلصِ من الإحتلال الصهيوني لها.

إن القدسَ تلك الجوهرةَ النيرةَ تعلو جبينَ الأمةِ الإسلاميةِ في مدينةِ السلامِ، مدينةِ الآثارِ، مدينةِ السحر والجمالِ، إنها المدينةُ المقدسة لدى جميع الرسالاتِ السماويةِ، وقدسيتُها هذه كانت السببَ في شقائها، وما أصابها من تدميرٍ، فما شهدتهُ هذه المدينةِ المقدسةِ لم تشهدهُ غيرُها من المدنِ في الشرقِ والغربِ وكانت على مرِّ العصور مطمعاً للغزاة، فهدمتٍ وأعيد بناؤهاَ مراراً وتكراراً وصارعَتْ الأحداثَ الجسامَ، وبقيت حيةً صامدةً تتحدى العدوانَ والاندثارَ. وعليهِ فستبقي القدسُ منارةَ المسلمينِ وحلمَ الأجيالِ العربيةِ والإسلاميةِ ومحورَ السلامِ في العالمِ أجمعِ.

وقد أثبتَ التاريخُ أن القدسَ لم تدم إلا لسكانها، فكم من يدٍ غازيةٍ استهدفَتها، لكنهم سرعانَ ما يستردون وَحدتهَم أولاً، ثم يستردون القدسَ ويعيدون إليها مجدَها وعزتَها.

وتظهرُ أهميةُ القدسِ في العقيدةِ الإسلاميةِ من خلالِ حثِّ القرآنِ الكريمِ والسنةِ النبّويةِ الشريفةِ المسلمينَ للحفاظِ عليها والجهادِ في سبيلِ اللهِ والدفاعِ عنها والاهتمامِ

بأقصاها المبارك، فقد قرنَها اللهَ سبحانه وتعالى بمكةَ المكرمةِ إلى الأزلِ فـي سـورةِ الإسراءِ حينَ قالَ سبحانه وتعالى:﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾(الإسراء، آية 1).

ونظراً لهذه الأهمية تكالبتْ عليها الأممُ، وأصبحت محطَ أنظار جميعِ الشعوبِ مثل: (الآشوريين، والبابليين، والفرس، واليونان، والرومان ومن ثم العرب والمسلمون في صدرِ الإسلامِ والأمويـون والعباسـيون والـصليبيون والأيوبيـون والمماليـك والعثمانيون وأخيراً الاحتلال البريطاني والاحتلال الإسرائيلي).

ومن أجلِ الإستيلاءِ على المدينة المقدسةِ، استخدمت إسـرائيل الـسُبل كافـةً لتعزيـزِ الـسيطرةِ عليهـا. ونالـتْ الـدعمَ الإنجليـزي خـلالَ فتـرةَ الانتـدابِ البريطانيِّ(1917–1948)، وما أن أُعلنَ التقسيمُ في 29 تشرين الثاني سنة (1947)، حتى بدأتْ الحربُ العربيةُ الإسرائيليةُ عام (1948)، ثم أعلنت إسرائيلُ قيـامَ دولتِهـا متخذةً القدسَ عاصمةً لها حيثُ بدأتْ موجةٌ جديدةٌ من الإستيطانِ في القدسِ، وفي عامِ (1967)، سقطَ الجزءُ الشرقيُ من مدينةِ القدسِ بيدِ قـواتِ الاحـتلال الإسـرائيلي، وسارعتْ إلى ضمِ الشطر الشرقي من المدينةِ وإعلانها "العاصمة الموحـدة"، لدولـةِ إسرائيلِ ولتعزيز هذه المكانةِ قامتْ بالعديد من الإجراءاتِ العمليةِ والإداريةِ للـسيطرة عليها، حيث شرعت بسنِ سلسةٍ من القوانينِ الهادفةِ لتهويدها، تلاها حمـلاتٌ مكثفـةٌ لمصادرةِ الأراضي العربية حيث بلغتْ نسبةُ الأراضي التي صادرَتْها مـن العـربِ خـــــلالَ عـــــام (1967–2000)، ما يقاربُ 85% من مساحتِها، وأدى هذا الاسـتيطانُ إلـى تغييـرِ الأوضاعِ الديموغرافيةِ الاقتصاديةِ والإجتماعيةِ والسياسية.

وقد شكلَّ هذا التغيرُ في جوهرِ السياسةِ الإسرائيليةِ المتبعةِ في القدسِ الهدنـةَ إلى زيادةِ التعدادِ السكاني اليهوديِ على حسابِ السكانِ العربِ وذلك بهدف خلق واقعٍ سياسيٍّ جديدٍ في المدينةِ يصعبُ تغيَرهُ في أيةِ مفاوضاتٍ مستقبليةٍ.

ونظراً لأهميةٍ هذه المدينةِ لدى الدياناتِ السماويةِ الثلاثِ، اليهوديةِ والمـسيحيةِ والإسلام فإن المدينةَ كانتْ ولا تزالُ تعتبرُ واحدةً من المدنِ ذاتِ المكانةِ الدينيـةِ لهـم وقد أدتْ تعقيداتُ الصراعِ العربيِ الإسرائيلي إلى تحويلِ الوضعِ بمدينةِ القـدسِ إلـى

مشكلةٍ تستعصي على الحلِ بسبب تضاربِ الإدعاءاتِ السياسيةِ للأطـرافِ المعنيـةِ حولَها.

ومع زيادةِ الجدلِ مع من هو الطرفُ صاحبُ الأحقيـةِ فـي السـيطرةِ علـى المدينةِ، فقد أثيرتْ المشاعرُ حتى باتتْ قضيةُ القدسِ عقبةً كأداء تعترضُ طريـقَ أي محاولةٍ لإقرارِ تسويةٍ سليمةٍ للصراعِ، ومن جهةٍ أخرى فإن تعدد أبعاد هـذه القـضيةِ السياسيةِ منها والروحيةِ دافعاً ساحقاً مع مجملِ الوضعِ في المنطقةِ، قد جعـلَ منهـا قضيةً دوليةً أكثر منها قضيةٍ إقليميةٍ تهمُ أطرافَ النزاعِ المباشريْن وحدَهم، فقد كـانَ لهذهِ الأسباب دورٌ بأن حظيت القدسَ باهتمامِ الباحثين والكتّابِ، وقد أدت التطـوراتُ السياسيةُ منذ بدايةِ عمليةِ السلامِ في مدريدَ إلى زيادة حدة الصراعِ على المدينةِ، فقـد أدىّ إرجاءُ البحثِ حولَ مستقبلِ المدينةِ إلى محادثاتِ المرحلةِ النهائيةِ كما جـاء فـي اتفاق أوسلو التي وضعَها في ساحةِ التنافسِ السياسيِ، فالإسرائيليون يـصرّون علـى التمسك بأنَّ المدينةَ يجبَ أن تبقى موحدةً تحت سيطرتهم السياسيةِ والدينيةِ، لذلك قاموا بإنشاء شبكاتِ طرقِ إلتفافيهِ وتوسيع المستوطناتِ وتوطينِ العديدِ من اليهودِ القـادمين من الخارجِ، بالإضافة إلى الممارساتِ اللاإنسانيةِ بحقِّ الشعوبِ.

فقد أدتْ هذه الممارساتُ الإسرائيليةُ المشارُ إلى بعضها إلـى إثـارةِ مـشاعرِ الشعبِ الفلسطينيِّ ممّا أدى إلى المواجهاتِ والمقاومةِ والتي أدّتْ إلـى تـأثيرِ عمليـةِ السلامِ برمتها، وعلى هذا الأساسِ تهدفُ هذه الدراسةِ إلى التعرفِ على أهميةِ وموقع قضيةِ القدسِ، بالنسبةِ إلى إمكانيةِ سلامٍ شاملٍ عادلٍ ودائمٍ في الشرقِ الأوسطِ، وذلـك من خلالَ تتبع مشروعاتِ الحلولِ والتسويةِ والقـراراتِ التـي درجَ علـى تـسميتها بقراراتِ الشرعيةِ الدوليةِ، أي القراراتِ الصادرةِ عن هيئةِ الأممِ المتحدةِ ولن يكـون هناك سلامُ إلا إذا توفرتَ فيه الشروط الآتية:

1. السلامُ الشاملُ العادلُ والدائمُ في الصراعِ العربيِ الإسرائيليّ لا مكانَ لـه ولا سبيلَ لتحقيقه دونَ التوصلِ إلى حلٍّ مقبولٍ لقضيةِ القدسِ.
2. إن مشروعية هذا السلامِ العادلِ والدائمِ مرتبطةٌ بمدى توافقهـا مـع قـراراتِ الشرعيةِ الدوليةِ ومع قراراتِ الأممِ المتحدةِ.

3. إن التمسكَ بالقدسِ بالنسبة للشعبِ الفلسطينيِ أمرُ ذو طبيعةٍ إنـشائيةٍ أو هـو أساسَ لقيام الدولةِ الفلسطينية المنشودة، بينما هو الحلُ بالنسبةِ إلى إسرائيلَ ذو طبيعة وقائيةِ ذرائعهِ إجرائيةِ بمعنى هو العاملُ أو الأسـاسُ الـضامنُ لعـدم انحلالها تدريجياً.

وعليه فقد قسمت الدراسة إلى سبعة فصول وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث وملحق. واشتمل على تعريف موجز بالبحث ومداه الزمنـي والأسباب التي دفعت الباحث لاختياره وأهمية البحث. فعرضـت فيـه دراسـة فـي جغرافية وعمران القدس، تضمن الجانب الأول: جغرافية القدس شملت العناوين التالية (أسماء القدس، والموقع والحدود، والتضاريس، والمناخ، وموارد المياه)، أما الجانـب الآخر فقد شمل العمارة المدنية والأماكن الأثرية الإسلامية والمسيحية منها.

تناول الفصل الثاني: الإطار التاريخي منذ نشأة المدينة حتى وقتنـا الحاضـر وقسمت الفترة إلى قسمين العهود الغابرة منذ نشأتها حتى نهايـة الحكـم البيزنطـي والفترة الأخرى منذ الحكم الإسلامي حتى وقتنا الحاضر، شملت هذه الفترة العديد من الدول التي حكمها فيها (اليبوسيون، بنو إسرائيل، الآشـوريون، البـابليون، اليونـان، الرومان، البيزنطيون، وعرفت هذه الفترة بالعهود الغابرة.

أما الفترة الأخرى منذ الحكم الإسلامي حتى وقتنا الحاضر فـشملت (الخلفـاء الراشدين، والأمويين، والعباسين، والفـاطميين، والاحـتلال الـصليبي، والأيـوبيين، والمماليك، والعثمانيين، والاحتلال البريطاني، والعهد الأردني، والاحتلال الإسرائيلي، حيث ازدهرت المدينة في العهد الراشد الأمـوي والعباسـي والأيـوبي والمماليـك، وأصبحت القدس مدرسة للفن العمراني الإسلامي تحتل في قبـة الـصخرة المـشرفة وغيرها من الأماكن الأثرية الإسلامية والمسيحية منها.

أما الفصل الثالث المتضمن: مراكز القوى وإسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية لإسرائيل والتي شملت علـى: القـرار الاسـتراتيجي وصـانعوا القـرار الاستراتيجي (مؤسسة مراكز القوى)، وطرق تحديد الـصفوة مـن مراكـز القـوى الإسلامية، وصفوة مراكز القوى في إسرائيل ودورها في صنع الـسياسة الخارجيـة لإسرائيل.

أما الفصل الرابع المتضمن، سياسة إسرائيل الاستيطانية والاستعمارية التي ظهرت بشكل واضح بعد عام 1967، والإجراءات الإسرائيلية التي مارستها كتعزيز سيطرتها على القدس وتطور المستوطنات ودور الحركات والمؤسسات غير الحكومية الاستيطانية وبيان الآثار الناجمة من ناحية اقتصادية اجتماعية سياسية.

أما الفصل الخامس وفيه، السياسية الإسرائيلية التي تمثلت في سياسة التهويد التي بدأت بها منذ عام (1897–2000)، ومن أهم وسائل التهويد التي نفذها: سياسة التهويد الديمغرافي السكاني، وسياسة التهويد العمراني، وسياسة التهويد الإداري، وسياسة التهويد الخدماتي والحفريات الأوروبية والإسرائيلية، وخاصة فيما يخص المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

وفي الفصل السادس ففيه: بيان قضية القدس في التسوية السليمة للصراع العربي الإسرائيلي ومشروعات التسوية المتعلقة بقرارات الأمم المتحدة، وأهمها مجلس الأمن 242 وقرار 252.

أما الفصل السابع: بيان موقف الأطراف المباشرة وغير المباشرة والصراع ووضع القدس في التسويات المقترحة (1967–2000)، وأهم الأطراف المباشرة (الفلسطيني الأردني، المصري الأردني) وغير المباشرة (الأمريكي، السوفياتي، الفرنسي، البريطاني، الفاتيكان...).

وقد أنهيت الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج النهائية وتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع، ونصت بها مجموعة من الملاحق (خرائط).

1. 3 جغرافية القدس:

1. 3. 1 أسماء القدس:

للقدس أسماء عدة، سميت بها على مر العصور، تبعاً للأمم والشعوب التي استوطنتها، ومنها اسم (المقدّس أو بيت المقدس) ويعني التطهر والتطهير[1]، وفي هذا

(1) شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد المقدسي، المعروف البشاوي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، أبريل 1967، ص33.

المعنى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[1]، ويقال المرتفع المنزه عن الشرك وإخلاؤه من الأصنام[2].

والقدس في اللغة تنزيه الله تعالى، والقدس الطهارة، والتقديس التطهر والتبريك وتقدس: تطهّر، والقدوس: هو الله عز وجل، والقدس، البركة والأرض المقدسة الشام ومنها بيت المقدس[3]، والبيت المقدّس: المطهر الذي يتطهر به من الذنوب[4]، وقد حملت مدينة القدس أسماء كثيرة منذ بداية تاريخها، فكان أول اسم أطلقه عليها سكانها الأقدمون من العرب الكنعانيين (يبوس) نسبة إلى اليبوسيين، وفي الوثائق المصرية (يابيثي)، واليبوسيون إحدى القبائل الكنعانية التي استوطنت فلسطين، وغلبت إقامتهم على مدينة القدس وما حولها، وبقى هذا الاسم يطلق على المدينة لفترة طويلة، من أوائل الألف الثانية قبل الميلاد، وهم أول من بنى مدينة القدس وهؤلاء (اليبوسيون) بطن من بطون العرب الأوائل الذي نشأوا في قلب الجزيرة العربية ثم نزحوا عنها مع نزوح القبائل الكنعانية، وكان ذلك حوالي 3000 ق.م[5].

2. أور سالم (Ursalim): ومعناه "مدينة السلام" أو "مدينة سالم" حيث أن أور تعني مدينة "باللغة السومرية" وسالم أو "شالم" تعني السلام، أما سالم فهو إله السلام عند الكنعانيين وبذلك يكون معنى اسمها مدينة السلام ورد ذكرها بهذا الاسم عند الأكاديون (أور سالم) وتعني أيضاً مدينة السلام[6].

---

(1) سورة البقرة: الآية 30.

(2) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، ج9، ق2، ص80.

(3) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2000، ج12، ص40، مادة قدس.

(4) ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ج5، ص166، مجير الدين الحنبلي العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مكتبة دنديس، عمان 1999، ج1، ص70.

(5) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس، ط1، 1961،ص10

(6) فليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبدالكريم رافق، دار الثقافة، بيروت، ج1، ص72.

وقيل أن (أور سالم) بابلية الأصل، وسواء أكان الاسم كنعانياً أو بابلياً أو منحدراً عن الأرامية فإن التسمية التي عرفت فيما بعد بالعبرية (أورشليم) مشتقة عنها[1].

3. مدينة داود: ولما اتخذها داود عليه السلام مقراً لحكمه سنة 977ق.م أطلق عليها اسم مدينة داود[2].

4. إيلياء كابتولينا (Aelia Capitolina): ومن تسميات الرومان للمدينة (سوليموس)، سماها الأمبراطور هدريان (إيليا كابتولينا) وظلت تعرف بهذا الاسم (إيليا) حتى أوائل الفتح الإسلامي، وأن (إيليا) أو (يلياء) اسم لبيت المقدس ومعناه بيت الله[3]، وقيل أن إيلياء هو اسم بانيها وهو إيلياء بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام وعندما دخلها المسلمون سنة 15هـ/ 636، أبقى المسلمون على الاسم الذي أطلقه الرومان وهو اسم (إيلياء) حيث ورد ذكر هذا الاسم في العهدة العمرية، الأمان الذي أعطاه عمر بن الخطاب لأهل المدينة باسم (إيلياء) [4].

5. بيت المقدس: أطلق عليها المسلمون اسم مدينة القدس، وأكثر ما ورد اسمها عند المؤرخين الجغرافيين المسلمين هو بيت المقدس أو البيت المقدس[5]، وفي العهد العربي الإسلامي أصبح القدس اسماً شائعاً ومعروفاً لدى الجميع، وهو الاسم

---

(1) لي استرانج: فلسطين في العهد الإسلامي، ترجمة محمود عمايرة، عمان 1970، ص86؛ الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، ق2، ص24.

(2) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، ق2، ص24، سفر الملوك الأول، 8: 1، وأطلق اليهود عليها أسماء أخرى صهيون: وهو اسم الحصن الذي استولى عليه داو عليه السلام حين انتزع المدينة من أهلها اليبوسيون.

(3) شفيق جاسر، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين، عمان، ط1، 1984، ص17.

(4) الطبري، الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ج3، ص610.

(5) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988، ص75؛ ابن الفقهيه، مختصر كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988، ص91.

المتداول في وقتنا الحاضر، وتعني المكان المبارك الذي باركه الله سبحانه وتعالى[1].

وهنالك أسماء أخرى غير التي ورد ذكرها منها:

بيت إيل ومعناه بيت الرب، و(القرية) وإلى ذلك تشير الآية القرآنية:﴿ادْخُلُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً...﴾[2]، ومن الأسماء الأخرى القدس الشريف، والمسجد الأقصى حيث ورد هذا الاسم في القرآن الكريم بقوله تعالى:﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[3]، وسُمي المسجد الأقصى لبعد المسافة بينه وبين المسجد الحرام[4].

وبالعودة إلى الأسماء التي أطلعت على مدينة القدس منذ بداية تاريخها نجد بأن العرب الكنعانيين أعطوها جُل أسمائها، وبقيت تحمل الأسماء العربية الكنعانية على مدى تاريخها القديم، وقبل أن يأتي إليها اليهود بأكثر من ألف عام تقريباً، حتى بعد أن جاءوا اليهود واحتلوها زمن داود عليه السلام، فإن أسماءها السابقة لم تندثر، فقد بقي أهلها من الكنعانيين واليبوسيين يستخدمون هذه الأسماء فيما بينهم، كما أن الاسم الذي اشتقه اليهود كان تحريفاً عن أسمائها العربية الكنعانية مع تحويل السين إلى شين لتناسب لغتهم (اليهود) وكذلك كانت الأسماء التي أطلقتها الأمم الأخرى على المدينة، كالبابليين واليونان، هي أيضاً مشتقة من أسماء المدينة الكنعانية.

1. 3. 2 موقع وحدود القدس وطبيعتها:

شيدت النواة الأولى للقدس في موضع طبوغرافي من جبال القدس، ويمثل رابية بارزة بين منحدرات سحيقة على الفاصل المائي الذي يفرق أودية الغور عن

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص100؛ فاروق محمد عز الدين، القدس مدنها وقراها، مكتبة الأنجلو المصرية، 198، ص11.

(2) سورة البقرة: الآية 58.

(3) سورة الأسراء: الآية 1.

(4) مجير الدين الحنبلي العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مكتبة دنديس، عمان 1999، ج1، ص69؛ السيوطي، اتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، تحقيق أحمد رمضان، المطبعة المصرية– القاهرة، 1982.

أودية البحر الأبيض المتوسط[1]، وأن سطح الجبال الفلسطينية في منطقة القدس ينخفض حوالي مائة متر عن المناطق المجاورة من الشمال والجنوب بسبب بعض الانكسارات الأرضية الممتدة شرقاً وغرباً، وهذا أعطى القدس أهمية فأصبحت نقطة اتصال بين الساحل الفلسطيني من الغرب، وبين الغور من الشرق، ومن هنا يتبين أهمية الموقع؛ فهو نقطة التقاء للطرق من الشمال والجنوب والشرق والغرب[2].

تقع مدينة القدس على خط طول 35 درجة و13 دقيقة شرقاً، وخط عرض 31 درجة و52 دقيقة شمالاً، وترتفع نحو 750م عن سطح البحر المتوسط ونحو 1150م عن سطح البحر الميت، وتبعد 52 كم عن البحر الأبيض و22كم عن البحر الميت و250 كم عن البحر الأحمر[3].

أقيمت المدينة على الطرف الجنوبي الشرقي لجبل موريا، وبنيت على تلال (الظهور) المطلة على قرية سلوان وكانت تعرف باسم (تل أوفل) أو (عوفل)[4].

تتألف منطقة القدس من الناحية الطبوغرافية من عدة عناصر، أرضية رئيسية متوازنة وهي: الحافة الشرقية المقام عليها الحرم الشريف، والحافة الغربية التي يعرف أقصاها الغربي بجبل صهيون، ويقع الوادي الأوسط كما دُعِيّ (بوادي التربون) بينهما[5]، والحافتان تمتدان باتجاه جنوب شرق الوادي بانحدار خفيف من القمة على بعد 2500م من باب العامود نحو المدينة، وعلى ارتفاع 759 فوق سطح البحر؛ أي من جبل صهيون إلى باب دمشق، ومن ثم يتجزأ المنحدر إلى قسمين:

---

(1) صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، مطبعة المشرق، عمان 1993، ص229.

(2) محمد علي البار، القدس والمسجد الأقصى عبر التاريخ، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص22.

* للاستزادة حول موقع القدس، انظر: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ط1، 1984، ص508- 509.

(3) محمد محمد حسن شراب، بيت المقدس والمسجد الأقصى، الدار الشامية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1994، ص37.

(4) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، ق2، ص13، شفيق جاسر، تاريخ القدس،ص20.

(5) عبدالحميد زايد، القدس الخالدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

الأول باتجاه الغرب حيث حارات النصارى والأرمن واليهود، والآخر إلى الشرق حيث الحرم الشريف، ويبدو أن الحافتين تتمتعان بموقع دفاعي حصين؛ وذلك بسبب إحاطتهما بواديين معروفين: الأول يدعى وادي قدرون ويقع شرق المدينة والآخر يسمى وادي الربابة يحيطها من الغرب والجنوب[1].

أقدم حدود عرفت لديار بيت المقدس هي ما كانت عليه في العهد الروماني 400م، حيث كانت هذه الديار إحدى مقاطعات فلسطين الأولى، وتحمل اسم (إيليا كابيتولينا) وتمتد حدودها من بقعة الساوية شمالاً، إلى قرية سعير من أعمال الخليل جنوباً، ومن طلعة الدم شرقي أريحا شرقاً إلى قرية كسلا غرباً[2]، يحدها من الشمال قضاء نابلس وقضاء رام الله، ويحدها من الغرب قضاء رام الله والرملة والجليل ومن الجنوب الخليل ويحدها من الشرق نهر الأردن والبحر الميت[3].

1. 3. 3 التكوين الجيولوجي وأشكال سطح الأرض والتضاريس:

لقد منحت الطبيعة مدينة القدس أقوى التحصينات لحماية نفسها من الغزو، فهي تقع على أرض مرتفعة محاطة من جميع الجهات أطرافها بأودية عميقة[4]، ويمكننا أن نقسم الظواهر الطبيعية في المدينة إلى أربع ظواهر هي:

أولاً: الجبال: القدس مدينة جبلية تقع على سلسلة جبال ذات سفوح تميل إلى الغرب وإلى الشرق، ويبلغ معدل ارتفاع هذه الجبال ثمانمائة متر عن سطح البحر[5]، وكانت في الماضي قائمة على خمسة جبال هي:

1. جبل موريا: أو جبل الحرم القدسي، القائم عليه مسجد الصخرة، والمسجد الأقصى.
2. جبل أكرا: يقع في الجنوب، ويتصل بجبل موريا وتوجد عليه كنيسة القيامة.

---

(1) مقبولة حسن، مدينة القدس في العصر الأموي، الجامعة الأردنية 1991، (ر.ج)، ص5

(2) المقدس: أحمد التقاسيم، ط2، مطبعة أبريل 1967، ص173.

(3) مقبولة حسن، مدينة القدس، مرجع سابق، ص12.

(4) ناصر خسرو، سفرنامة، ص56.

(5) عبدالفتاح أبو عبلة، بيت المقدس في ضوء الحق والتاريخ، دار المريخ، 1981، ص8.

3. جبل صهيون: يقع في الجنوب الغربي للقدس القديمة وكانت عليه قلعة اليبوسيين كما يقال، ثم استولى داود عليه السلام على هذا الحصن، والجبل، ومنه دخل القدس، ويوجد عليه الآن مقام داود.
4. جبل بيزتا: وهو متصل بجبل الزيتون في الشمال الشرقي للمدينة بين باب الساهرة وباب حطة، كما أنه متصل بجبل موريا (الحرم القدسي)[1].
5. تل الظهور (الظهرة): المطل على قرية سلوان إلى الجنوب الشرقي من الحرم الشريف[2].

اتسعت المدينة في الوقت الحاضر فقد أصبح أمراً لازماً أن يضاف إلى تلك الجبال جبال أخرى وأهمها جبل الزيتون (جبل الطور)[3]، الواقع شرقي المدينة ويبلغ ارتفاعه 826م، وسمي بذلك لكثرة الزيتون فيه[4]، والاعتقاد السائد بين المسيحيين بأن السيد المسيح صعد على هذا الجبل إلى السماء، وللنصارى فيه عدد من الكنائس والأديار، وهو مقدس في نظر المسلمين[5].

وهنالك جبل المشارف: الواقع إلى الشمال الشرقي من المدينة ومتصل بجبل الزيتون ويسميه المقدسيون (بالمشهد) وسمي بذلك (مشارف) لأنه يشرف على القدس[6].

وهنالك جبال أخرى منها جبل القطمون يقع جنوب المدينة من الغرب، وجبل المكبر الواقع جنوب المدينة والذي يبلغ ارتفاعه 795م، وجبل المنظار يقع جنوب شرق القدس، وجبل النبي (صموئيل) إلى الشمال الغربي من القدس ويبلغ ارتفاعه

---

(1) محمد علي البار، القدس والمسجد الأقصى عبر التاريخ، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص25.

(2) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، ق2، ص13، مرجع سابق.

(3) لي سترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ص86 مرجع سابق.

(4) وائل عبدالرحيم، عبيد، القدس في العهدين الفاطمي والأبوي، ط1، 2005، ص20.

(5) لي سترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ص86.

(6) شفيق جاسر، تاريخ القدس، مرجع سابق، ص25.

885م عن سطح البحر، وهو أعلى القمم الموجودة بقرب بيت المقدس وسماه الفرنجة جبل الابتهاج[1].

وتقع مدينة القدس في الفجوة الواقعة بين هذه الجبال، والتي تنحدر انحداراً تدريجياً نحو الغرب لتسهيل اتصالها بالسهل الساحلي، كما أن جبال الخليل جنوبها تنحدر انحداراً تدريجياً أيضاً نحو الشمال؛ لتسهيل اتصال القدس بجنوب البلاد، وهذا هو سر مركزية موقع مدينة القدس وأساس أهميتها التاريخية، فقد ساعدت سهول القدس على توطين العمران فيها عبر العصور، واكتسب شهرتها، ونشأت مدينة القدس في وسط هذه الأراضي واستمرت بعد ذلك منطقة معمورة[2].

أما عن أهمية هذه الجبال يمكن إجمالها بالتالي:

1. تعد الجبال جسراً مهماً للأغراض التجارية على طول سلسلة الجبال من خلال الأودية التي تقطعها سواء باتجاه الشرق أم الغرب.
2. تعد هذه الجبال أنسب الأراضي للعمليات الدفاعية والمقاومة.
3. تعتبر هذه الجبال مصدراً هاماً لحجارة البناء وبالذات لمدينة القدس.
4. تشكل الجبال شبكة تصريف مائي وتمثل خط تقسيم المياه المتجه غرباً إلى البحر المتوسط والمتجه شرقاً نحو البحر الميت ونهر الأردن، كما أنها تفصل بين الأراضي الزراعية شرقاً والرعوية غرباً[3].

ثانياً: التلال: أهمها تل الرميلة، شيلات، الغول، النصيه، صرعة[4].

ثالثا: الأودية: أهمها باب الواد، وادي علي، وادي تبنه، واد التعامرة، وادي المشاش، وادي الناقورة، وادي الجوزة، وادي الراهب، وادي الربابة[5].

رابعاً: السهول: سهل الساهرة، سهل البقعة[6].

---

(1) فاروق محمد عز الدين، القدس، ص6، مرجع سابق.

(2) النحال، فلسطين أرض وتاريخ، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان 1984، ص46.

(3) مقبولة حسين، مدينة القدس، مرجع سابق، ص22.

(4) فاروق محمد، القدس مدنها وقراها، مرجع سابق.

(5) خليل طوطح، جغرافيا فلسطين، مطبعة بيت المقدس، 1923، ص12.

(6) انظر: محمد علي البار، مرجع سابق، ص29؛ العابد قدسنا، مرجع سابق، ص9.

1. 3. 4 مناخ القدس:

يصنّف مناخ القدس من النوع المتوسطي الجبلي، إذ ترتفع معدلات الأمطـــار السنوية والرطوبة في مدينة القدس، وبسبب ارتفاعها عما يجاورهـــا مـــن الوحـــدات الأرضية مثل سفوح الحضيض الغربية التي تتحـــدر باتجـــاه الـــساحة الفلـــسطينية، وأراضي البرية الواقعة في ظل المطر، والتي تنحدر باتجاه غور الأردن كذلك يقـــل معدل الأمطار السنوية في القدس عن معدل الأمطار السنوية فـــي الجليـــل، وتـــصل درجات الحرارة أدناه في شهر كانون ثاني (9.7 درجة مئوية) وأقصاه في شـــهر آب (17 مئوية) [1].

مناخ القدس مناخ البحر الأبيض المتوسط[2]، وهو المنـــاخ المعتـــدل، وتـــسقط عليها كميات من الأمطار يصل متوسطها إلى حوالي (500 ملم) وتعتمـــد زراعتهـــا على مياه الأمطار التي تسقط في فصل الشتاء.

مناخ المدينة جميل، وجوها صافٍ، وهواؤها عليل يهب عليهـــا مـــن البحـــر المتوسط نسيم فيلطف من درجة الحرارة في أشهر الصيف، ويبرد هواؤها في الليـــل ويكثر فيها الندى، وفصل الربيع معتدل وكذلك الخريف، وأما الصيف فتتراوح درجة الحرارة بين 77، 86 درجة ف، وقد ترتفع في بعض الأحيان إلـــى 100 درجـــة ف والرياح جافة من الشرق والجنوب.

وألطف الرياح هي التي تهب عليها من الشمال الغربي، وأما الرياح الغربيـــة فأنها كثيرة الهبوب في فصل الشتاء، وكثيراً ما تعقبها أمطار، وتتراوح كمية الأمطار الشتوية ما بين 15– 30 بوصة، والصيف جاف بصفة عامة، ويقول المقدسي الـــذي تغنى بها كثيراً ما يلي:"تعرف المدينة المقدسة أو بيت المقدس باسم إيليا ولا توجد في المنطقة مدينة أكبر منها، والكثير من عواصم المنطقة الأخرى في الحقيقة أصغر منها البرد والحر يشتدان فيها، وقلما يسقط فيها الثلج... وهي أكثر الأماكن إنتاجاً لمـــا لـــذ وطاب[3].

---

(1) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، ص24.

(2) محمد محاسنة وآخرون، تاريخ مدينة القدس، ط1، 2003، دار حنين، عمان، ص24.

(3) لي سترانج، القدس، مرجع سابقن ص97.

1. 3. 5 موارد المياه في القدس:

تحدّث المؤرخون عن المياه في مدينة القدس، حتى ذكر بعضهم أن المياه العذبة تخرج من تحت صخرة بيت المقدس[1]، وأن ماء بيت المقدس فيه خير ونفع لشاربه.

عرفت القدس منذ القدم بندرة مائها، وكان تزويدها بالماء على مر العصور أمراً صعباً، لأنها قائمة على جبال وتلال مرتفعة[2].

وكانت مياه بيت المقدس على نوعين:

1. مياه الآبار الجمع: والتي تحفر لجميع المياه فيها إلى وقت الحاجة.
2. مياه العيون والأودية: وهذه موجودة حول مدينة القدس، وفي الأودية المحيطة بها، وكانت آبار مدينة القدس في العصر الإسلامي تزيد على ثلاثين بئراً وتجمع كميات كبيرة من المياه يستقى منها أهل المدينة وجميع زوار المدينة المقدسة.

ومن أهم هذه الآبار (الورقة، السبيل، الغوانمة، باب المجلس، سبيل شعلان، أبي السعود الأسود، الزيتونة) [3].

كان اهتمام سكان القدس في العصور الغابرة على مياه الأمطار، وعلى الينابيع الضئيلة في قرية سلوان ومن هذه الينابيع (أم الدرج، وبركة سلوان، التحتانية، بئر أيوب، وعين اللوزة) [4].

وفي القدس صهاريج كثيرة تتجمع فيها مياه الأمطار وفيها برك أيضاً، من هذه البرك (بركة السلطان، حزقيا، إسرائيل، ماملا: وهي أقدم هذه البرك وأكبرها).

إن مياه القدس أنقى وأعذب من مياه أي مكان آخر، ويبقى الماء جارياً في القنوات حتى بعد انقطاع المطر بثلاثة أيام، والبئر الكبير المحفور تحت المسجد الأقصى يدعى بئر الورقة، الواقع على يسار الداخل إلى المسجد من الباب المواجه

---

(1) العليمي، الأنس الجليل، مرجع سابق، ج1، ص352.

(2) الاصطخري، كتاب الأقاليم.

(3) عارف العارف، تاريخ الحرم القدسي، دار الأيتام الإسلامية، 1947، ص94.

(4) فاروق محمد، القدس، مرجع سابق، ص53؛ لي سترانج، القدس، مرجع سابق، ص99.

للمحراب، ويوجد في منطقة الحرم عشرون بئراً تحت سطح الأرض، ولكن هنالك مشكلة في كمية المياه، بسبب قلة الأمطار ورغم ذلك فإن المدينة لا تزال غير مكتفية(1).

1. 4 عمران القدس:

أ. العمارة المدنية:

في العهد الراشدي لم يجرؤ اليهود على الإقامة في القدس، ولما جاء الأمويون من بعدهم أولوا القدس اهتمامهم وبنى الخليفة عبدالملك بن مروان مسجد قبة الصخرة المشرفة 691م(2)، واحتفظ المسيحيون بكنائسهم في بيت المقدس، ومن بينها كنيسة القيامة وسمح قبل ذلك الخليفة عمر بن الخطار وتمثل ذلك في العهدة العمرية.

وعندما انتقل الحكم إلى العباسيين قام الخليفة المنصور بإصلاح وترميم المسجد الأقصى، وذلك جراء الزلزال الذي حدث عام 747م، وقد أنجزت هذه الإصلاحات عام 771م(3).

1. 4. 1 أسوار القدس:

يحيط بمدينة القدس سور قديم قدم المدينة، حيث وضعت المعالم الأولى لهذا السور منذ القدم ابتداءً من اليبوسيين وانتهاءً بالعثمانيين الذين جددوا بناءه في عهد السلطان سليمان القانوني، ويبلغ طول السور في القسم القديم من المدينة 4كم وتبلغ مساحه هذا القسم1000 دونم، ولهذا السور سبعة أبواب (باب الخليل، العامود، الأسباط، المغارية، النبي داود، الساهرة، الذهبي)(4).

إن أول فكرة في بناء السور يرجع لليبوسين حوالي 2500 ق.م، وكان يستخدم لأغراض عسكرية، ولا صحة للقول بأن السور الأول من صنع سيدنا داود أو من

---

(1) إسماعيل ياغي، تاريخ مدينة القدس، ط1، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان 1984، ص5؛ خليل طوطح وحبيب فوزي، جغرافية فلسطين، ص106.

(2) وائل عبدالرحيم، اعبيد، القدس في العهد الفاطمي والأيوبي، مرجع سابق، ص32.

(3) سيد فرج راشد، القدس عربية إسلامية، ط1، الرياض 1986، ص151.

(4) المؤتمر الثالث لتاريخ بلاد الشام، م1، ط1983،1، ص23، مطابع الجمعية العلمية الملكية؛ فايز أحمد، القدس، ص30.

صنع ولده سليمان، وكل ما فعله داود وسليمان هو ترميم، كان عليه يومئذ ستون برجاً.

أما عن السور الثاني فقد بناه الملك (منسي) أثناء الاحتلال الآشوري عام 691- 939ق.م وكان عليه أربعة عشر برجاً[1].

أما السور الثالث فقد شرع اليهود في بنائه في العهد الروماني في زمن الحاكم (هيرودوس أغريبا)37- 44م.

السور الرابع 438- 443 دكة الفرس عند احتلالهم للقدس عام 614 وقبل أن يسقط في يد الصليبيين ارجع السور إلى مكانه[2].

1. 4. 2 أبواب القدس:

كانت القدس وما تزال محط أنظار الأمم والشعوب، يفدون إليها من كل حدب وصوب، ويأتون إليها من كل البلاد زواراً وغزاة وطلاب علم، فلما بنيت قديماً جعلوا لها سوراً لحمايتها، وكان في سورها عدد من الأبواب تؤدي إلى المدينة، ومع مرور الزمن كان يزداد عدد هذه الأبواب، وذلك حسب حاجة المدينة إليها وفي أيام الحروب تغلق بعض هذه الأبواب زيادة في تحصينها، وكان يخصص لهذه الأبواب حراس حفاظاً على المدينة، وتغلق بعد ساعات متأخرة في الليل.

وهنالك أبواب القدس، وليس هي نفسها أبواب الحرم الشريف فأبواب القدس هي:

1. باب العامود: وهو أكبر أبواب المدينة والمنفذ الرئيس لها، بُني أيام الرومان، يقع في الجهة الشمالية من الصور، وكان يسمى (باب دمشق) لأنه كان مخرج القوافل المتجهة من القدس إلى مدينة دمشق، وعرف أيضاً (بباب النصر)، وطريق النصر لأنه كان يُستخدم لعبور الجماعات الفاتحة المنتصرة، التي

---

(1) عبدالحميد زايد، القدس الخالدة، الهيئة المصرية للكتاب، 1974، ص236.

(2) فاروق محمد، القدس، مرجع سابق، ص13؛ لي سترانج، القدس، مرجع سابق، ص19.

تدخل المدينة سواء كانت فاتحة أو محتلة وسمي أيضاً (باب نابلس) لأنه مقام جهة نابلس والأفرنج أطلقوا عليه باب (استيفن) [1].

2. باب سلوان: يسمى باب (ستت مري) [2]، يقع من الجهة الجنوبية الذي يدعى (باب المغاربة) [3]، وسماه الفرنج باب (القمامة) ويقع في شارع الكنيسة العظمى المعروفة بكنيسة القيامة، وسمي (باب النبي) و(باب البراق).
3. باب النبي داود: يقع في الحائط الجنوبي لسور القدس، يقع إلى الغرب من باب المغاربة، وإلى الجنوب من باب الخليل، ولعله سمي بهذا الاسم لأنه أقرب مخرج من المدينة، يؤدي إلى مقام النبي داود فوق جبل صهيون ويعرف أيضاً بـ (باب صهيون) نسبة إلى جبل صهيون كما يعرف بباب المحراب، ولا يعرف متى بني هذا الباب، وكان هنالك نقش تذكاري على الباب يشير إلى إعادة بنائه أو تجديده من قبل سليمان القانوني عام 1541 يحمل اسم السلطان والقابه[4].
4. باب الرحمة (الباب الذهبي): وهو أقدم أبواب المدينة المقدسة، ويعود تاريخه إلى زمن هيرود الكبير، وقيل بل إلى عصر عيسى عليه السلام الذي اعتاد أن يدخل المسجد الأقصى في أحد الشعانين من هذا الباب، ولم يكن يُفتح إلا في هذا اليوم[5]، يقع هذا الباب في الجهة الشرقية من مدينة القدس، وكان يقال له

---

(1) رائف نجم وآخرون، كنوز القدس، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ط1، 1983، ص344؛ محمد هاشم غوشة، بوابات القدس، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان 1992، ص22؛ زهير غنايم ومحمود عواد، القدس، الوقائع، الموقع، العصر، المساحة، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان 2002، ص33.

(2) الأدريسي، نزهة المشتاق في اختراف الآفاق، تحقيق شيرولي وآخرون، نابلوي ليدن 1866، ص359.

(3) السيوطي، اتحاف الاخصا بفضائل المسجد الأقصى، تحقيق أحمد رمضان، القاهرة، 1882، ص205.

(4) محمد غوشة، بوابات القدس، مرجع سابق، ص51.

(5) محمد غوشة، بوابات القدس، مرجع سابق، ص109.

باب التوبة وسمي بذلك لأنَّ الله سبحانه وتعالى قبل توبة النبي داود عنـــده[1]، وكان يسمى باب (القضاء) وباب (الحلم).

5. باب الساهرة: وهو من الأبواب الشمالية لمدينة القدس، ويقع إلى الشرق مــن باب العمود ورد ذكره عند المقدسي باسم (باب جب إرميا)[2]، ويطلــق عليــه أهل القدس اسم (باب الزهراء) وسمي باب (الغنم) وسمي باب (الورد) وبـــاب هيرودس.

6. باب الأسباط: هذا يسمى باب القديس اسطفان، ويقع في أول الحائط الــشرقي لسور القدس، ويسمى الباب (الأُسود)، ويعرف بباب (ستي مريم) يقع شــمال شرق الحرم، وهو أقرب مدخل للحرم القدسي الشريف من الجهة الــشرقية[3]، وسمّي بباب الأُسود لوجود أسدين منحوتين على جانبي الباب يرمزان لــشعار الظاهر بيبرس، وهذا يدل على أن الظاهر بيبرس كان له في بنــاء أو تــرميم هذا الباب كما سمي باب الغنم، وسمي باب (الأردن) لأنه يــؤدي إلــى جهــة الأردن في الشرق.

7. باب الخليل: يسمى باب يافا ويقع في الحائط الغربي، ويعد هذا الباب ثاني أهم باب للمدينة بعد باب العامود وهو المدخل الرئيس الوحيد في الجــزء الغربــي من أسوار المدينة، ويقع بين بابي النبي داود والباب الجديد.

وورد ذكره عند المقدسي باسم (باب محراد داؤد)[4]، وعــرف أيــضاً (ببــاب المحراب) (وباب الحجاج)، (وباب الأصدقاء)[5].

---

(1) العليمي، الأنس الجليل، ج2، ص51؛ المقدسي، حسن التقاسيم، ص151.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، مرجع سابق، ص167؛ رائف نجم وآخرون، كنوز القــدس، مرجع سابق، ص347؛ محمود غوشة، بوابات القدس، مرجع سابق، ص65.

(3) محمد غوشة، بوابات القدس، مرجع سابق، ص61.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، مرجع سابق، ص167.

(5) محمد غوشة، بوابات القدس، مرجع سابق، ص39.

أبواب الحرم القدسي:

هي الأبواب الموجودة داخل أسوار الحرم والتي يتم الدخول منها إلى ساحة الحرم القدسي الذي كان يعرف باسم المسجد الأقصى لوجوده في الزاوية الجنوبية الغربية منه ومن أبواب الحرم القدسي:

1. باب الرحمة والتوبة: يقع في الحائط الشرقي من الحرم القدسي الشريف[1]، وهو أقدم أبواب الحرم ويقال بأنه يعود إلى عهد عيسى عليه السلام.
2. باب حُطَّة: وهو من الأبواب الشمالية للحرم القدسي يقع بين باب الأسباط وباب القسم، أرضيته مفروشة بالبلاط الحجري.
3. باب الأسباط: وهو باب آخر غير باب الأسباط الموجود في سور المدينة وهو باب قديم يرجع بناؤه إلى زمن هيرود ثم أعيد بناءه في أيام المماليك والعثمانيين[2].
4. باب القطانين: وهو أحد الأبواب الغربية للحرم القدسي وسمي باب القطانية لأنه ينتهي إلى سوق القطانين وهو أيضاً من الأبواب القديمة[3].
5. باب الغوانمة: يقع في الجهة الغربية من الشمال كان يسمى قديماً باب الخليل[4]، طوله أربعة أذرع وعرضه ثلاثة أذرع[5].
6. باب العتم: وهو المدخل الشمالي للحرم القدسي، ويقع بين باب حطة وباب الغوانمة، وهو الباب الذي دخل منه الخليفة عمر بن الخطاب عند زيارته للمدينة، وسمي باب العتم لأن الطريق المؤدية إليه طريق مظلمة[6].

---

(1) العليمي، الأنس الجليل، مرجع سابق، ج2، ص68.

(2) رائف نجم وآخرون، كنوز القدس.

(3) العليمي، الأنس الجليل، مرجع سابق، ج2، ص72.

(4) السيوطي، اتحاف الأخصا، ج1، ص402.

(5) ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج1، ص160.

(6) محمد غوانمة، بوابات القدس، مرجع سابق، ص84.

7. باب الحديد: وهو من الأبواب الغربية للحرم القدسي ويسمى بـــاب (أرغـــون) نسبة إلى الأمير أرغون الكاملي نائب الملك في الشام الذي قام بترميمه وتحديد عمارته، وأرغون كلمة تركيّة معناها الحديد[1].

وهناك مجموعة أخرى من الأبواب التي ذكرها المؤرخين والكُتّاب في مدينـــة القدس وحرمها (باب الجميل، باب الأبواب، باب أريحا، الباب الهاشمي،....).

1. 4. 3 طرق القدس:

إن مدينة القدس كانت عبارة عن كتلة من الأحجار تفرقها طرق ضيقة وساحات صغيرة، وأن الطرق الفرعية ملتوية وبعضها أزقة مظلمة، أما الطرق الرئيسة فيتداخل بعضها ببعض على شكل زوايا قائمة وكانت بعضها ضوضاء وحركة تجارية.

يلاحظ بأن كلمة شارع كلمة حديثة الاستعمال بينما قديماً كانت تعــرف باســم طرق أو خطط ومن أشهر وأهم الطرق:

1. الطريق الساحلي: يبدأ من مصر ويمتد على ساحل البحر المتوســط ويــستمر حتى صور وصيدا ماراً بخان يونس وغزة ويافا وعكا.
2. الطريق الأوسط: كان يمتد من بئر السبع حتى القدس والتــي كانــت محطــة مواصلات دولية في الشرق القديم بمعنى أن الطرق تؤدي إليها، والتي تخــرج منها كثيرة أهمها:

أ. طريق القدس– يافا.

ب. طريق القدس– حيفا.

ج. طريق القدس– الجليل[2].

---

(1) رائف نجم وآخرون، كنوز القدس، مرجع سابق، ص84.

(2) المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، م1، ج1، 1983، ص25.

1. 4. 4 أحياء وشوارع القدس:

ومن أهم الأحياء:

1. حي النصارى: كان هذا الحي يشمل الأجزاء الغربية من المدينة وهي الممتدة من باب النبي داود حتى باب العامود، ويضم الحي سكاناً من مختلف الطوائف (الأرمن، الروم، اللاتين).
2. الأحياء الإسلامية وتشمل:
   أ. حي شرف أو الأكراد: يقع شرق الحي اليهودي وغرب حي المغاربة.
   ب. حي المغاربة: يشمل الجزء الجنوبي من المدينة المجاورة للمسجد الأقصى والصخرة ومنطقة البراق.
3. حي اليهود: كان هذا الحي يشمل الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة حيث تم توطين اليهود فيه سابقاً، بعدما سمح السلطان صلاح الدين لهم بذلك.

الحارات:

أهم الحارات والتي تنبثق من الأحياء: (الحدادة، النصارى، البساطي، الجوالقة، بني زيد، المنارة، الطورية، السلام، المغاربة، حارة العلم، حارة اليهود، حارة الريشة).

البيوت:

الملامح العامة والصفات البارزة للبيوت في مدينة القدس يمكن القول بأنها بيوت حجرية غير منتظمة مكدسة بعضها فوق بعض بسبب وقوعها فوق التلال والجبال، ويميز البيوت ضيق مداخلها وارتفاعها وصغر نوافذها.

الخرب في القدس وما يحيط بها:

خربة عين فارة، خربة علمية، خربة دير السد، خربة علين، خربة جداريا، خربة حيان، خربة نبهان[1].

(1) مقبولة حسين، مدينة القدس، مرجع سابق، ص94- 95.

1. 4. 5 قرى القدس:

1. قرية أبو ديس: من قرى القدس تقع إلى الشرق بانحراف بسيط إلى الجنــوب من مدينة القدس تبعد 3كم مساحتها تقريباً (28232) دونماً[1].
2. أبو غوش: تقع هذه القرية إلى الغرب بانحراف قليل الشمال من مدينة القــدس تبعد 14 كم.
3. بيت لقيا: قرية تقع إلى الغرب من رام الله بانحراف قليل، ترتفع 487م عــن سطح البحر[2].
4. بيت ساحور: تقع شرق القدس على بعد 11كم وبالتحديد شرق بيت لحم.
5. السّحيلة: اسم قلعة حصينة في قبلي بيت المقدس.
6. خيران: من قرى القدس ذكرها ياقوت الحموي 625هـ.
7. البيرة: قرية تقع في شمال القدس تبعد عن المدينة 16 كم ترتفع عــن ســطح البحر 884م.
8. الجيب: قرية تقع على بعد 10كم شمال غرب القدس ترتفع عن سطح البحــر 710م.
9. العيزرية: قرية بظاهر القدس من جهة الشرق بقرب طور زيتا[3].
10. صور باهر: قرية تقع جنوب القدس تبعد 4كم عنها.
11. عين كارم: قرية تقع جنوب غرب القدس[4].
12. الجورة: قرية تقع غرب القدس تقابلها من الشمال قرية عين كارم.
13. بيت نوبة: قرية شمال غرب القدس وجنوب غرب رام الله.
14. ارطاس: قرية تقع جنوب بيت لحم تبعد عنها حوالي 7كم.
15. شعفاط: قرية كظاهر القدس من الشمال على بعد 5كم.
16. سلوان: قرية مجاورة لسور القدس من الجنوب.

---

(1) فايز أحمد، بيت المقدس، مرجع سابق، ص49.

(2) شهاب الدين، مسالك الأبصار، مرجع سابق، ص146.

(3) الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج4، ص67.

(4) الدباغ، بلادنا، ج8، ق2، ص150.

وهنالك قرى أخرى[1].

1. 5 الأهمية الدينية للقدس عبر العصور::

القدس مدينة عربية قديمة يعود تاريخها إلى القرن الخامس قبل الميلاد، والقدس باسمها الكريم من تنزيه الله سبحانه وتعالى وهو المتقدس القدوس المقدس، والقدس[2] مدينة السلام (أورشليم)، والقدس أيضاً مدينة عظيمة خالدة حباها الله سبحانه وتعالى بذكريات الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وزاد من شرفها رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء، حين أسرى به إلى المسجد الأقصى وعرج من على صخرتها المقدسة إلى السماء ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ** ﴾[3]، وكان رسول الله ﷺ هو الفاتح الحقيقي للقدس قبل أن تبدأ الفتوحات الإسلامية، مما يزيد من تشريف هذه المدينة العظيمة على مر الزمان، وتتعلق بها قلوبهم، وللقدس أيضاً فضائل كثيرة منها "ينصب الصراط بيت المقدس ويؤتي بجهنم إلى ببيت المقدس وترف الجنة يوم القيامة، مثل العروس إلى بيت المقدس، وتزف الكعبة بحاجها إلى بيت المقدس، ويقال مرحباً بالزائرة والمزورة، ويزحف الحجر الأسود إلى بيت المقدس، وهو يومئذ أعظم من جبل أبي قبيس"، وقيل يغلب المسيح الدجال على الأرض كلها إلا بيت المقدس، وحرم الله على يأجوج ومأجوج أن يدخلوا بيت المقدس، وأوصى آدم وموسى ويوسف وجميع أنبياء بني إسرائيل صلوات الله عليهم أن يدفنوا ببيت المقدس[4].

---

(1) انظر إلى: مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ص120– 180؛ قسطنطدي، معجم البلدان، ص33.

(2) سميت القدي في البداية بيبوس نسبة إلى اليبوسيين، وبطن من بطون العرب الأوائل الذي نشأوا في أرض الجزيرة العربية ونزحوا منها مع الكنعانيين حوالي عام 3000ق.م، انظر: عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى ولمحة عن تاريخ القدس، القدس ص17– 19.

(3) سورة الإسراء: الاية 1.

(4) ابن عبدربة، العقد الفريد، تحقيق عبدالحميد الترحيبي، بيروت– لبنان، 1983، ص292.

تحتل مدينة القدس موقعاً هاماً متوسطاً على الجبال الفلسطينية الوسطى حيث يقع على منتصف المحور الشمالي الجنوبي الذي يصل منطقة الجليل بوسط فلسطين وتربط بين أهم المدن الفلسطينية الجبلية: صفد والناصرة وجنين ونابلس ورام الله والخليل[1].

1. 5. 1 المسجد الأقصى:

للمسجد الأقصى بالقدس الشريف أثر عظيم، قديم في تاريخه[2]، حتى أن بعض علماء الدين يرجعون تاريخه إلى بناء الملائكة بعد بناء البيت المعمور[3]، كان يسمى المسجد الأأقصى يطلق قديماً أيضاً على منطقة الحرم كلها، وأصبح اليوم قاصراً على المسجد نفسه، وكان قد شرع سيدنا عمر بن الخطاب في بناء هذا المسجد بعد استلامه المدينة، وإن اختلف العلماء حول السنة التي دخل فيها عمر المسجد الأول بين عام 14هـ، 15هـ، 22هـ، والواقع أن تاريخ المسجد الأقصى حافل بالذكريات الدينية، ويتتابع التجديد والترميم المستمر فيه طوال العصور الإسلامية، نظراً لمكانته الدينية في نفوس المسلمين، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾، وكان قبله المسلمين متجهين شطر المسجد الأقصى في بداية الأمر، فكان أول قبلة في الإسلام، ويرجح أن تكون العمارة الثانية لهذا المسجد العظيم كانت على يد الخليفة عبدالملك بن مروان عام (72-74هـ) ثم كمل البناء في عهد الخليفة الوليد بن عبدالملك في عام (86هـ/705م)، حيث من الثابت لدى المؤرخين تغشيه قبة المسجد الأقصى بالنحاس، وقد آتى من القسطنطينيين[4]، وقد تعرضت عمارة

---

(1) رائف نجم وآخرون، كنوز القدس، مرجع سابق، ص25.

(2) المسجد هو مكان السجود ورد ذكره قبل الإسلام في القرآن الكريم،".... لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَّسْجِداً" (كهف:21).

(3) يرجع بعض علماء الدين بناء المسجد إلى الملائكة بعد بنائها البيت المعمور معتمدين على ذلك على حديث الرسول كما ورد أن بناء هذا المسجد كان من عمل آدم وسام بن نوح عليهما السلام، أو يحتمل أن الملائكة التي شيدته ثم جدده آدم وسام، انظر: عبدالحميد زايد، القدس الخالدة، ص179.

(4) كريزول، الآثار الإسلامية الأولى، ص66.

المسجد الأقصى في 130هـ لزلزال كبير أتى على الجزء الشرقي والغربي للمسجد، ثم أعيد تجديده في خلافة أبي جعفر المنصور، عام 141هـ بعد زيارة المنصور لبيت المقدس، ثم تهدم رواق القبلة بعد ذلك فيما عدا الجزء المحيط بالمحراب، فتم تجديده على يد حكام الأقاليم في خلافة المهدي عام 163هـ، وقد أمدنا المؤرخ المقدسي بتلك التصدعات التي حدثت في المسجد الأقصى في هذه الفترات[1]، حيث لا يزال أقدم جزء في هذا التاريخ باقياً إلى اليوم بالمسجد الأقصى، كان رواق القبلة بعد ستة وعشرين باباً وكان يغطي المدخل المقابل للمحراب صفائح من النحاس البراق، حيث كان يعرف هذا الباب بباب النحاس الأعظم[2].

هذا وقد حدث زلزال ثالث في عام 425هـ أثرَّ تأثيراً كبيراً على عمارة المسجد الأقصى فأعاد تجديده الخليفة الفاطمي الظاهر عام 426هـ، ولم يغير في عناصره المعمارية والزخرفية كثيراً.

أُهمِلَ المسجد الأقصى بطبيعة الحال خلال فترة الاحتلال الصليبي لبيت المقدس عام 492هـ إذ غيروا من معالم المسجد، واتخذوا من جانباً منه كنيسة، والجانب الآخر مسكناً لفرسان الهيكل، ولكن الحال تغير عندما أطاح صلاح الدين بالصليبيين عام 583هـ/ 1187م واسترد بيت المقدس منهم وقد سجل تجديده بكتابات الفسيفساء المذهبة أعلى المحراب[3]، هذا وقد تواصلت العناية بالمسجد الأقصى في عهد سلاطين الدولة الأيوبية وزاد العناية به خلال عصر دولة المماليك في عهد المنصور سيف الدين قلاوون عام 686 والناصر محمد 728هـ، كما اهتم سلاطين الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً حيث تولى تجديد وترميم المسجد ثم رمم المسجد الأقصى حديثاً في عام 1922 على يد مجموعة من المهندسين الأتراك الذين استدعاهم المجلس الإسلامي الأعلى[4].

---

(1) المقدسي، احسن التقاسيم، مرجع سابق، ص169.

(2) كمال الدين سامح، العمارة في صدر الإسلام، ص110.

(3) عارف العارف، مرجع سابق، تاريخ قبة الصخرة، ص161- 162.

(4) رائف نجم، الإعمار الهاشمي في القدس، 1994، عمان، ص85.

أما عن تخطيط المسجد الأقصى فإن على هيئة شكل مستطيل تبلغ مساحة أبعاده (80م× 55م)، به سبعة أروقة، وقبة المسجد من ألواح خشبية مصممة تغطيها ألواح الرصاص، تتقدم محراب المسجد (محراب عمر) وإلى جانبه المنبر من الخشب المطعم بالعاج والأبنوس من عهد نور الدين الزنكي عام 1168م، ولهذا المسجد أربع مآذن (مئذنة المغاربة- السلسلة- الغوانمة- الأسباط)، هذا ويوجد بالزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد جامع متصل به يعرف بجامع عمر مساحته (30م× 8م) به محراب صغير، كما يوجد جامع آخر في الناحية الغربية يعرف بجامع النساء، من العصر الفاطمي، هذا إضافة إلى أحد عشر باباً للمسجد، ومن المعروف أن هذا المسجد العظيم قد اشتعل به حريق كبير في عام 1969 أتى على حوالي 1500م^2 من مساحتة الإجمالية البالغة 4400م^2، وأُحرق معه منبر صلاح الدين، ومسجد عمر، ومحراب زكريا ومقام الأربعين، وثلاثة أروقة ممتدة من الجنوب إلى الشمال مع عقودها وأعمدتها وزخارفها وسقفها الذي سقط، وأجزاء من القبة الخشبية، حيث قامت المملكة الأردنية الهاشمية بترميم كثير من الأجزاء التي دمرها الحريق في الفترة ما بين 1969- 1982م[(1)].

أما عن أهم الأعمال التي تم تنفيذها للمسجد بعد الحريق:

1. إعادة إنشاء الجزء المهدوم.
2. تلبيس الأعمدة والجدران بالرخام.
3. ترميم القبة الداخلية الخشبية المزخرفة.
4. صنع خمسين نافذة كبيرة.
5. صنع وتركيب ثلاثة وعشرين متراً طولياً من سورة الإسراء بالفسيفساء المذهبة على الجدار الجنوبي.
6. كتابة جميع الآيات القرآنية المذهبة.
7. ترميم رخام المحراب.
8. صيانة التمديدات الكهربائية.

---

(1) رائف نجم، كنوز القدس، مرجع سابق، ص76- 80.

9. إعادة بناء مسجد عمر ومحراب زكريا ومقام الأربعين وزخرفتها.

10.تركيب جهاز جديد للإنذار والإطفاء بأحدث المواصفات العلمية[1].

1. 5. 2 قبة الصخرة:

تعد قبة الصخرة[2] من أروع الأعمال المعمارية التي شيدت ببيت المقدس على الصخرة المقدسة، التي عرج من عندها رسول الله ﷺ إلى السماء، وكيف لا تكون كذلك وقد شرفها الله سبحانه وتعالى بقدمي رسول الله ﷺ، وحينما قدم عمر بن الخطاب لاستلام المدينة، وجد هذه الصخرة مغطاة بالدمن فأمر برفعها، وبعد أن انهمر المطر عليها غزيراً ثلاث مرات أقام الصلاة فيها، لقد عني بهذه الصخرة المقدسة الخليفة عبدالملك بن مروان تكريماً لذكرى هذه الصخرة المشرفة التي عرج من عندها رسول الله ﷺ إلى السماء[3]، وفي ذلك يذكر المؤرخ المقدسي أن سبب بناء هذه القبة العظيمة على الصخرة ما لاحظه الخليفة عبدالملك بن مروان من روعة بناء الكنائس وخوفه أن يفتن بها المسلمون، فقرر بناء هذه القبة الضخمة أعلى الصخرة ليضارع بها العمائر المسيحية، ليس في بيت المقدس فقط إنما في كل بلاد الشام في ذلك الوقت[4]، وقد شرع في البناء وجمع لها أجود الصنّاع والفنانين من بلاد العالم الإسلامي، ويقال بأنه رصد لبنائها خراج مصر لسبع سنين، فبناها على هيئة بناء (ذو ثمانية أضلاع يعلوه قبة خشبيه)، ولقبة الصخرة، أربعة أبواب يطبق عليها أربعة

---

(1) رائف نجم، الإعمار الهاشمي في القدس، 1994، عمان، ص85.

(2) قيل أن إبراهيم عليه السلام أخذ ولده إلى تلك الصخرة لينفذ ما رآه من رؤيا في ذبح ولده ثم الفداء الذي أفداه به، وهي أحد صخور مرتفعات القدس، وهي شبه مستديرة ويبلغ طولها 56 قدماً وعرضها 42 قدماً وأقصى ارتفاع لها يبلغ حوالي متر ونصف (18م×13م)، انظر: عبدالحميد زايد، القدس الخالدة، القاهرة، ص190-191.

(3) ذكر المؤرخ اليعقوبي ابن عبدالملك بن مروان شيد القبة حتى يحج الناس إليها وبعدهم عن الكعبة، ويرى الباحث أن عبدالملك شيدها لتكون ذكرى خالدة للمسلمين لأهميتها الدينية بعد مكة والمدينة وليس الحجاج من مكة إلى القدس كما ذكر اليعقوبي في كتابه تاريخ اليعقوبي، ط1، 1385هـ، ص92.

(4) المقدسي، حسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن، 1909، ص95.

أبواب وعلى كل باب دكانين[1]، ويقال أيضاً أنه بقي من مبالغها التي صرفت عليها مائة ألف دينار، أمر عبدالملك بن مروان أن يكون هذا المبلغ من نصيب الرجلين اللذين أشرفا على بناء القبة وهما رجاء بن حياة الكندي من بيسان، ويزيد بن سلام من القدس ولكنهما رفضا ذلك[2].

يصف كريزول بناء هذه القبة بقوله "بناء دائري، وتتألف في التحليل الأخير من قبة خشبية قطرها (20.44م) قائمة فوق رقبة عالية فيها 16 نافذة وترتكز على أربعة دعائم واثنى عشر عموداً موضوعة في دائرة تكفي للإحاطة بالصخرة، ومرتبة بحيث تنتصب كل ثلاثة أعمدة بين كل دعامتين، وهكذا تشكل دائرة مركزية ارتفاعها يساوي قطرها تقريباً في هذه الدائرة من الأعمدة والدعائم قائمة في وسط مثمن كبير يبلغ طول ضلع من أضلاعه حوالي (20.60م) وقد استفاد كريزول من هذا الوصف للتأكد من ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن تصميمها جاء كالمشهد ليلائم الطواف حول الصخرة المقدسة[3].

والواقع أن تصميم قبة الصخرة على هيئة مثمن خارجي ومثمن داخلي، إضافة إلى الجدران الخارجية المثمنة أيضاً، فالمثمن الخارجي يتكون من ثمانية دعائم تحصر بينها 16 عموداً والداخلي من أربع دعائم تحصر بينها 12عموداً، تحمل القبة الخشبية التي كسيت بألواح الرصاص.

وإذا كانت قبة الصخرة قد صممت لتلائم الغرض الذي من أجله شيدت القبة فإنها تعتبر أقدم العمائر الإسلامية المؤرخة، فتاريخها يرجع إلى عام 661م مشكلة بذلك وحدة معمارية وزخرفية في العمارة الإسلامية في العصر الأموي، وأن اعتمدت في عناصرها هذه على التأثيرات الفنية الساسانية والبيزنطية التي كانت مسيطرة على طرز العمارة والزخرفة في هذا الوقت.

---

(1) ابن القصة، مختصر كتاب البلدان، ليدن، 1885، ص100.

(2) رفق رجاء الكندي ويزيد بن سلام استلام هذا المبلغ لمكافأة لهما بقولهما "نحن أولى أن نريده ومن جل نسائنا فضلاً عن أموالنا أمر عبدالملك أن يصنع صفائحاً ذهبية تكسى بها القبة من الخارج".

(3) كريزول، الآثار الإسلامية الأولى، ترجمة عبدالهادي عبلة، دمشق، 1984، ص34.

والحق أن زخارف قبة الصخرة جاءت على جانب بديع من العمل المتقن بأسلوب زخارف الفسيفساء المعروف في الفن الإسلامي، يشهد بذلك ما بقي منها حتى الآن وما ذكره عنها الرحالة العرب في العصور الوسطى، بحيث تعد زخارف قبة الصخرة هي أقدم الزخارف الإسلامية المعروفة في العصر الإسلامي، إذ يؤرخها نص كتابي جرى عليه للأسف تزوير من قبل عمال الخليفة المأمون العباسي الذي جدد هذه القبة، فقد حذفوا اسم الخليفة عبدالملك بن مروان وأحلوا محله اسم الخليفة المأمون وإن فات عليهم تغير التاريخ، ويقرأ النص "بنى هذه القبة عبدالله الإمام المأمون أمير المؤمنين في سنة اثنين وسبعين"[1].

تتكون فسيفساء قبة الصخرة من مكعبات دقيقة من الزجاج والحجر وصفائح من الصدف، ألصقت بجانب بعضها على طبقة من الجص حسب الوحدات الزخرفية التي خططت لها فضلاً عن مكعبات مذهبة بألوان مختلفة، يغلب عليها الأخضر والأزرق والأحمر والفضي والرمادي والبنفسجي إضافة إلى استخدام اللون الذهبي للخلفية بحيث توافق المساحات المعمارية، وقد حملت هذه الزخرفة بدايات العصر الإسلامي الطراز الأموي المبكر، لا سيما في الزخرفة بالعناصر النباتية والهندسية، وأشرطة الكتابة، تمشياً مع الخصائص الجديدة للفن الإسلامي في البعد عن التمثيل الآدمي، وأشكال الحيوانات والطيور في المباني الدينية[2].

إن فضل الصخرة المشرفة ليس مجرد تعارُف تعارَف عليه المسلمون بل أمر نابع من عقيدتهم، فقد قال عبادة بن الصامت[3] عن النبي ﷺ "الصخرة صخرة بيت

---

(1) Creswell. K. A. C. Ashort account of Early Muslim Architecture, Cairo, 1989, p19.

(2) مصطفى عبدالله محمد شيحة، المقدسات والمآثر الإسلامية والمسيحية في القدس، بحوث الندوة العالمة حول القدس وتراثها الثقافي، الرباط، 1993، ص306.

(3) عبادة بن الصامت، انصاري خزرجي كان نقيب عشيرته ورائد، اتصف بورعه، انظر: خالد محمد، رجال حول الرسول.

المقدس على نخلة، والنخلة على نهر من أنهار الجنة وتحت النخلة آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران ينظمان سموط أهل الجنة إلى يوم القيامة"[1].

إضافة إلى أهميتها الدينية والهندسية الفنية لقبة الصخرة المشرفة مكانة تاريخية فريدة باعتبارها أنها من أجمل مباني العالم القديمة التي ما زالت محافظة على أصالتها.

أقدم مسجد في الإسلام ولا يزال قائماً محافظاً على شكله الأصلي، ورونقه منذ القرن الأول الهجري.

من أكثر المباني التي حازت على اهتمام الخلفاء المسلمين الذين تخلدت أسماؤهم ببنائها وترجمها منذ عصر الخلفاء الراشدين وحتى الملك الحسين[2] رحمه الله. وهنالك آراء لبعض المؤرخين والعلماء في مبنى الصخرة المشرفة:

جاء في الأنس الجليل أن في بيت المقدس ثلاث جواهر: المسجد الأقصى والصخرة المشرفة والمدرسة الأشرفية وعليه يكون مبنى الصخرة المشرفة هو الجوهرة الثانية في بيت المقدس، ويقول علماء التاريخ والآثار أن مبنى الصخرة المشرفة هو من أجمل الأبنية التي شادها الإنسان وأن جماله وروعته لا يصل إليه خيال الإنسان، وجاء في وصف هايترلويس لمبنى الصخرة المشرفة أنه بلا شك من أجمل الأبنية فوق الأرض ومن أجمل الآثار التي خلدها التاريخ، وقال ريتشارد هارتمن "أنه كنموذج من التناسق والانسجام"، وقال فرغوست أنه زار معظم القصور والمباني في أوروبا وغيرها، ولكن لم يشاهد أجمل ولا أبدع ولا أضخم من قبة الصخرة"[3].

---

(1) السيوطي، اتحاف الاخصا بفضائل المسجد الأقصى، مرجع سابق، ص130.

(2) طارق الشناق وآخرون، القدس، دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخ والديمقراطية والثانوية والسياسية، عمان 2002، ص31.

(3) رائف نجم، الإعمار الهاشمي في القدس، مرجع سابق، ص43.

1. 5. 3 حائط البراق:

وهو جزء من سور الحرم الجنوبي الغربي، وأحد الأماكن الإسلامية المقدسة لأن الرسول ربط دابة البراق(*) عليه بعد اسرائه من مكة إلى القدس، ويبلغ طول حائط البراق 48م وارتفاعه 17م[1]، ويعد من الأملاك الإسلامية لأنه يشكل جزءاً من الحرم الشريف وله علامة وطيدة بإسراء النبي عليه الصلاة والسلام[2].

ويمهد الإسرائيليون لجريمتهم بالزعم بوجود حائط المبكى بإقامة طقوس دينية أمامه وذلك للاستيلاء على ما وراء الحائط لإقامة الهيكل، وهذا المكان الإسلامي المقدس يحاول اليهود الاستيلاء عليه وليجعلوا موضعه معبداً لهم يبكون فيه ويتخذونه كنيساً يهودياً[3].

اليهود يدعونه باسم (حائط المبكى)[4] ويدعون أنه البقية الباقية من الهيكل القديم، وأثيرت قضية دولياً عام 1923، وشكلت لجنة دولية لتحقيق أسفرت عن القرار التالي:

"للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه، لكونه جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي أملاك الوقف، وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير[5].

(*) البراق: دابة امتطاها الرسول يوم الاسراء حتى انتهى إلى بيت المقدس فانتهى البراق إلى موقفه الذي كان فيه مربطه وكان مربط الأنبياء قبل الرسول.

(1) فاروق الشناق (محرر)، القدس دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص38.

(2) فتحي عبدالرحمن العرقان وأخيه حمدان الجموح، القدس والأقصى عبر التاريخ، عمان، ط1، 2002.

(3) عرفان نظام وعلي طاهر الدجاني، القدس إيمان وجهاد، عمان، 1988، ص77.

(4) حائط المبكى: هو قسم من الجدار الغربي للمسجد الأقصى والساحة المحيطة به، وسمي كذلك لأن اليهود اعتادوا زيارته وتأدية طقوسهم الدينية وله مراسيم هامة فيه البكاء على ضياع مجدهم وهدم هيكلهم، انظر: معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، ص1983.

(5) محمد عوض هزايمة، القدس الصراع العربي الصهيوني، ط2، عمان، 2004، ص79.

وهنالك مقدسات أخرى منها:

المساجد، المدارس، والقباب، والترب، تكايا، المدرسة الصلاحية، المدرسة الانقيلة.

1. 5. 4 الأماكن الدينية المسيحية في القدس: (المعالم المسيحية)

تضم القدس بين جنباتها العديد من الكنائس والأديرة العائدة لجميع الطوائف المسيحية الغربية والشرقية، مثل الكاثوليك والأرثوذوكس والبروتستانت واللاتين والموارنة والأحباش والسريان والأقباط.

أقيم بعض هذه المعالم في العصر الروماني بينما أقيم البعض الآخر في العصر العثماني، إذ أصبحت جميع طوائف المسيحية تملك كنائس في القدس ولعل أهم هذه الكنائس وأقدمها هي:

كنيسة القيامة: تقع في حارة النصارى، شيدت هذه الكنيسة ما بين 328- 335م، بأمر من الأمبراطورة هيلانة أم الأمبراطور قسطنطين أول من اعترف بالديانة المسيحية ديانة رسمية للأمبراطور الرومانية[1].

يزعمون بأن السيد المسيح عيسى عليه السلام صُلب ودفن فيها وكان ذلك يوم الجمعة ثم قام من قبره يوم الأحد ولذا سميت كنيسة القيامة[2].

قام بتدمير القدس الفرس بالتعاون مع اليهود أيام كسرى الثاني عندما انتصروا على البيزنطيين سنة 614 وقد أحرق اليهود والفرس جميع المعالم المسيحية عندما دخلوا القدس.

تعتبر كنيسة القيامة أهم المعالم المسيحية في العالم وتشمل مجمعاً كبيراً من المباني ضمن مساحته أبعادها 80م× 66م والمباني الحالية تعود لعام 1869 بعد أن شب فيها حريق وقد أصاب مبانيها عدد من القذائف اليهودية، عام 1948 وقد تعرضت ممتلكاتها إلى السرقة من اليهود بعد احتلال كامل القدس سنة 1967 ومن الكنائس الأخرى:

---

(1) رائف نجم، كنوز القدس، مرجع سابق، ص430؛ عارف العارف، قبة الصخرة والمسجد الأقصى، مرجع سابق، ص62.

(2) محمد علي البار، القدس والمسجد الأقصى عبر التاريخ، ط1، 2002، ص49.

كنيسة الجثمانية (كنيسة كل الأمم): تقع خارج أسوار القدس في أرسلوان يعود بنائها لعام 1924.

كنيسة ستنا مريم: تحتوي على قبر مريم عليها السلام وقبر والديها عمـــران وحنـــة، والكنيسة للروم الأرثوذوكس والأرمن وتقع على طريق سلوان.

كنيسة سانت ماري (دور ميتون): تم إنشاءها 1898 بناها غليوم الثاني[1].

1. 6 مكانة وأهمية القدس عبر التاريخ:

1. 6. 1 مكانة القدس عند اليهود:

يرى اليهود أن القدس هي مدينتهم لا يشاركهم فيها أحد، ويعبر عن ذلك (مندل سلير) الذي حدد هدف الصهيونية بقوله: تسألوني عن رغبتـــي فـــأجيبكم أن رغبتـــي أورشليم، وتسألوني عن رغبتي فأجيبكم أن رغبتي هي الهيكل، وهي كل ما فقدناه هي كل ما صبونا إليه، هي كل ما حاربنا من أجله، هي بلادنا الجميلة معتقدنا المقـــدس[2]، هذا ما تنادي به الصهيونية وتدعيه، أن القدس يهودية التاريخ منـــذ القـــدم والهيكـــل المزعوم فإليها اتجهت أنظارهم، وخفقت قلوبهم، وسالت دماؤهم فهم يرون فيها ملكهم الذي عاد بعد الضياع، ومصدر تجمعهم بعد الشتات، ولهم الحق في ملكيتها واتخاذها عاصمتهم الأبدية، ليعيدوا بناء الهيكل حيث كان.

... خرج بنو إسرائيل بقيادة موسى عليه السلام من مصر 1300 ق.م لكـــون المصريين لا يقدرون على أكل الطعام مع العبرانيين[3]، ويعدون ذلك رجساً على حـــد زعم التوراة[4]، فضيقوا عليهم سبل الحياة، وعاملوهم معاملة لا تطـــاق، عندئـــذٍ رأى

---

(1) محمد علي البار، المرجع السابق، ص50- 54.

(2) يوسف علي مراد، جذور الفكر الإرهابي الصهيوني وممارساته العملية، عمان، 1988، ص154.

(3) ان مصطلح (العبري) والعبراني كان يطلق في نحو الألف الثانية قبل الميلاد وفيما قبل ذلك أطلق على طائفة القبائل العربية في شمال الجزيرة العربية، ومع غيرهم من الأقوام العربية، لمزيد انظر: شوقي أبو خليل، في التـــاريخ الإســـلامي، دار الفكـــر، 1991، ص14 وما بعدها.

(4) سفر التكوين، الإصحاح، 43 (22- 23).

موسى أن لإخلاص لقومه من الذل إلا النزوح عن مصر، ولكن غضب الله عليهم فتاهوا أربعين سنة في سيناء بسبب جبنهم ومخاوفهم من العرب الكنعانيين في فلسطين، حاولوا مراراً دخولها فلم يفلحوا، واستقر بهم المطاف جنوب البحر الميت عندما مات هارون وتبعه موسى دون أن يدخل اليهود فلسطين، وفي عام 1260 ق.م تولى قيادتهم يوشع بن نون ودخل أريحا وكان وصيته إحراق المدينة، ونهبها، وقتل من فيها وأحرقوا المدينة بالنار مع كل ما فيها فتوجهوا بعدها إلى (عاي)- قرب دير دبوان اليوم- ففعلوا كفعلهم بأريحا وقتل ما فيها فسقط أكثر من 12 ألفاً من السكان[1]، ثم تقدموا إلى جنوب فلسطين واستولوا عليها باستثناء مدينة يبوس وبعض الحصون الأخرى وبعد موته تولى أمر اليهود بعض شيوخهم وعرفت عهودهم بعهدة القضاء[2].

وفي هذا الأثناء عام 1200 ق.م قدم الفلسطينيون[3] الأرض الكنعانية، وسكنوا السواحل، وامتزجوا مع الكنعانيين سكان البلاد الأصليين وتطبعوا بطباعهم، وأجادوا لغتهم، واندمجوا مع الزمن معهم ونسبت الأرض فيما بعد إليهم[4].

تعذر اليهود أن يدخلوا القدس مدة طويلة حتى جاء داود عليه السلام واستولى عليها عام 1000 ق.م فكان الفتح الداودي بعد 3000 سنة من إنشاءها، وبعد أن مر

---

(1) سفر يوشع، الإصحاح 6: 24- 25.

(2) رائف نجم، القدس الشريف، خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي 1967- 1981، عمان، د.ت، ص12؛ غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي، عمان، دار الفرقان، 1987، ص13.

(3) الفلسطينيون: يعود أصلهم إلى منطقة بحر أيجة، توافدوا للمنطقة من ضمن الجماعات المهاجرة، وسكنوا الساحل الفلسطيني بصورة دائمة والممتدة من غزة حتى يافا وبنوا المدن ومن أهمها غزة وعسقلان، مزيد من المعلومات فليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان، عبدالكريم رافق.

(4) شفيق ارشيدات، القضية الفلسطينية والقانون الدولي، د.م، مطبعة عبدة، 1970، ص5.

على وجود العموريين والكنعانيين في فلسطين ما يزيد على أربعة آلاف سنة، وآن بعدها تأسيس مملكة في بعض أجزاء من فلسطين[1].

مما سبق نرى أنه لا علاقة لليهود بمدينة القدس وهم دخلاء عليها ولا شك في ذلك وأن اليهود أنفسهم يشعرون بهذه الغربة عن المدينة وتصف لنا التوراة شعورهم بقصة طريفة حيث أن رجلاً إسرائيلياً وزوجته وخادمة كانوا مسافرين ذات يوم فأدركهم الليل (وفيما هم عند يبوس والنهار قد انحدر جدّ فقال الغلام لسيدة تعال نميل إلى مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها، فقال له سيده: لا نميل إلى مدينة عربية، حيث ليس أحد من بني إسرائيل هنا) [2].

تمكن الملك داود[3] (1004– 963) ق.م تقريباً بعد تأسيس دولته من ضم مدينة القدس وضواحيها ثم جاء بعد ذلك ولده سليمان[4] (963– 923) ق.م الذي ازدهرت بعهده التجارة والصناعة، وأقام المنشآت التي من أهمها (معبد سليمان) في قطعة الأرض التي اشتراها داود من ملك اليبوسيين (أرنان) والمشهور أن الحرم القدسي يقوم على الساحة التي كان يقوم عليها الهيكل المذكور.

بعد سليمان انقسمت مملكته إلى مملكتين المملكة الإسرائيلية (923– 722) ق.م وأسقطها الآشوريون[5]، بقيادة سرجون الثاني والمملكة اليهودية 923– 586 ق.م وأسقطها نبوخذ نصر الذي دخل القدس ونفى أهلها للعراق وأحرق الهيكل[6]،

---

(1) المرجع السابق، ص66.

(2) سفر القضاة الإصحاح: (11– 12).

(3) الملك داود: هو نبي مرسل إلى بني إسرائيل، جمع من النبوة والملك يطلق على أهل الكتاب (المزامير).

(4) سليمان: هو ابن النبي داود، جمع بين النبوة والملم وثالث ملوك اليهود ورد اسمه في القرآن الكريم.

(5) الأشوريون: هم من قبائل السامية النازحين من شبه الجزيرة العربية واستوطنوا منطقة أشور شمال العراق في الألف الثالث ق.م من شهر ملوكهم (فلاسر الأول).

(6) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، القسم الأول، الجزء الأول، بيروت، دار الطليعة، 1965، ص569.

وخرب المدينة فتبعت بعدها فلسطين للكلدانيين[1]، وعندما طـــرد كـــورش الفارســـي الكيلداني (البابلي) هب اليهود لمساعدته في فتح المدينة والتمسوا بعدها العـــون منـــه ليأذن لهم بالعودة إلى فلسطين فعاد بعضهم للقدس وشرعوا ببنـــاء الهيكـــل المـــدمر وفرغوا من العمل به 516 ق.م[2]، حول اليهود ولائهم لليونان عندما شعروا بـــضعف حكام الفرس ففي عام 332 ق.م وعلى أثر قدوم الأسكندر المكدوني إلى القدس بعـــد أن سيطر على دمشق، فتحوا أبواب المدينة بوجهه، وقدموا له الـــولاء وســـموا كـــل مولود يهودي جديد في تلك السنة باسمه[3].

أخذ الرومان يتطلعون للشرق بعد أن أصبحت روما سيدة إيطاليـــا، فاســـتولوا على كل الأقطار التي حكمها الاسكندر اليوناني، وفي عـــام 63 ق.م تقـــدم بـــومبي الروماني إلى بيت المقدس، وفتحها واستباح الهيكل، وقتل الناس، وأصبحت فيما بعـــد ولاية رومانية دعيت باسم (إيلياكا بيتولينا) [4].

وفي عام (37) ق.م عين الأمبراطور أغسطس قيصر هيرودس الكبير ملكـــاً على اليهود فنظر إليه اليهود بغرابة، لأن والده أدومي وأمه عربية، ولكنه أعاد بنـــاء الهيكل بمساحة مضاعفة بلغت عشرين دونماً، وقسمه إلى عدة ساحات وانفـــرد كـــل ساحة بمجموعة من الناس كانت المساحة الأولى لعموم الملك، والثانية لليهـــود فقـــط، والثالثة لا تتعداها النساء، والرابعة لا يتعداها الرجال، والخامسة للكهنة وفـــي عهـــده ازدهرت المدينة[5].

---

(1) الكلدانيون: هم من القبائل التي نزلت جنوب العراق، سموا بذلك نسبة إلى قبيلتهم كلدى السامية (بنويو لاسر) المؤسس للدولة الكلدانية أو البابلية الحديثة يعتبر بنوخذ نصر من أعظم ملوك العراق القديم، واهتم بابا واعتبرت من عجائب الدنيا السبع.

(2) عبداللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، عمان1981، ص6.

(3) محمود العابدي، قدسنا، د.م، قسم البحوث والدراسات الفلسفية، 1972، ص21.

(4) عبدالله التل، خطر اليهود العالمية على الإسلام والمسيحية، ط2، القـــاهرة، دار القلـــم، 1965، ص25.

(5) محمود العابدي، مرجع سابق، ص21– 25.

شكلت مكانة القدس الدينية لدى اليهود وادعائهم (بالحق التاريخي) المزعوم لهم فيها حسب التعاليم الدينية اليهودية المبنية على مقولة الوعد الإلهي في القدس خاصة وفلسطين عامة الأساس الفكري للحركة الصهيونية وزعمائها، الذين عملوا على تسخير هذه المقولة الدينية إلى حقيقة واقعة بسعيهم المستمر لحل اليهود والعالم المسيحي في مجاراة أهدافهم السياسية والاستعمارية في فلسطين بالتركيز على ما يدعى بالعلاقة التاريخية بين مقولة "شعب الله المختار" إلى اليهود ومقولة "أرض الميعاد" أي فلسطين[1]، وعمدوا أيضاً إلى غرس مقولة "أرض الميعاد والعودة إلى القدس التي أورثهم إياها الله مع كل فلسطين حسب ادعائهم" الفكر اليهودي بحيث شكلت هذه الأسطورة الأرضية الأيدولوجية التي يستخدمها اليهود أساس نقائهم وبعثهم استناداً على بعض النصوص من التوراة ثم اختيارها بحيث تتفق مع طروحات الصهيونية وأهدافها، خالقة وهماً استطاع محاكاة ومخاطبة الوجدان الديني لليهود، وشرهم التعلق بالقدس وأساس هذا الوهم ما دعى بالمثياق الذي قطعه الرب على نفسه لإبراهيم عليه السلام، عندما اقتاده من أور في العراق إلى أرض كنعان، وإعطاء هذه الأرض لنسله وهذا الميثاق يقول "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"[2]، وهناك وعد آخر أيضاً قطعه الرب لنبيه إسحاق عليه السلام يقول فيه:"تغرب في هذه الأرض فأكون معك وأباركك الآتي لك ولنسلك أعطي جمع هذه البلدان وآفي بالقسم الذي قسمت لأبيك إبراهيم"[3]، وإضافة لما سبق ولتعزيز الإرث المزعوم فقد أضاف موشي بن ناجمان 1194– 1270[4]، في سياق تفسيره للتوراة والتلمود إن هذه الأرض "المكان الوحيد المناسب لتأدية الوصايا الدينية المنصوص عليها في التوراة وفيها

---

(1) صبري جريس، تاريخ الصهيونية 1865– 1917، ج1، د.ط، ب.ن، القدس، 1987، ص50.

(2) سفر التكوين (18: 15).

(3) سفر التكوين (3: 23).

(4) موسى بن ناجمان (1194– 1270) أحد كبار الحاخات اليهود، انظر: عبدالوهاب المسيري، الأيدولوجية اليهودية، ص158.

يصل الإنسان وكذلك الحيوان إلى قمة كمالهما" واعتبر الاستيطان فريضة دينية وتلزم أبناءها القيام بها[1].

من كل ما سبق عملت الحركة الصهيونية على ربط مقولتي "أرض الميعاد" و"الحق التاريخي" بالمكانة الدينية والحنين الديني اليهودي بالعودة إليها، الذي غذى على مر العصور بحيث شكلت القدس إحدى القضايا المركزية للوعي الديني اليهودي، حيث تظهر الإشارة إلى استعادة القدس إلى الصلاة الأساسية في الديانة اليهودية "شمونا إسراي" التي تتلى ثلاث مرات يومياً، بالعبارة من المرموز 137 "إن نسيتك يا أورشليم تنسى يميني" حيث يتلوها الأب وقت ختان ابنه، وهي جزء من تلاوة الشكر بعد تناول الوجبات خلال أيام الأسبوع.

استمدت القدس هذه المكانة الدينية لدى اليهود من الحنين اليهودي لجبل الهيكل الذي أقام عليه سليمان معبداً للرب دي "هيكل سليمان" الذي دمر على يد نبوخذ نصر الذي فتح مدينة القدس ونقل اليهود من سكانها إلى بابل 586 ق.م ثم أعيد بناؤه على يد اليهود الذين أعادهم كورش ملك الفرس إلى فلسطين ودمره مرة أخرى على يد القائد الروماني تيطس الذي دخل مدينة القدس وحرقها عام 70م[2]، ومن هنا أصبحت القدس مركزاً للتطلعات الدينية والصهيونية بإعادة بناء هيكل سليمان في القدس.

ومن هذه المقولات والمكانة الدينية المقدسة للقدس التي يزعمها اليهود بالقدس أسست الصهيونية أحد أهم ركائز عقيدتها، مستخدمة إياها كوسيلة لتقوية الشعور بالانتماء الجمعي لليهود ودفعهم للهجرة إلى فلسطين مؤكدة أهميتها الدينية ولتحقيق الصهيونية لأهدافها المتمثلة بالسيطرة عليها، ولعل تكرار ترديد الأدعية القائلة بأن "أقدامنا كانت تقف عند أبوابك يا قدس، يا قدس التي بقيت موحدة"[3]، بالرغم من هذه الدعاوى وصحتها والهدف منها تعزيز الاستيطان، وخير دليل على ذلك (ثيودور

---

(1) صبري جريس، تاريخ الصهيونية 1862-1917،ج1، (د.ط)، (ب. ن)، القدس،1987، ص57.

(2) نظام العباسي، القدس في التاريخ، صامد الاقفاري، دار الكرمل، السنة الثالثة عشر، عدد85، عمان 1991، ص11.

(3) هيئة الموسوعة الفلسطينية، القدس (تهويد)، القسم العام، ج3، دمشق، 1084، ص522.

هرتزل) الذي يرى "أن فلسطين هي وطنه التاريخي الذي لا يمكن نسيانه ومجرد الاسم هو صرخة جامعة عظيمة[1]، وقال أمام مؤتمر بال 1897 إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها القرون[2]، أما ابن غوريون فقد قال "لا معنى لفلسطين بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل"[3].

مقابل هذه الدعاوى اليهودية والصهيونية، فهناك عدد كبير من الكتاب والباحثين ينقضون هذه الرؤى، حيث ينطلق من مدى صحة النصوص التوراتية التي يستغلها الصهاينة لخدمة أهدافهم السياسية، فالعالم اليهودي سيجموند فرويد(Segmond Frowed) المتخصص بعلم النفس يقول: "إن النص (التوراة) كما وصلنا يكشف عما فيه من آثار ما زال يدخل عليه من تغير وتعديل، فهو من جانب قد مر بعمليات من المراجع زيفته، عملاً على جعله متفقاً والمرامي الخفية لمن ظلوا يراجعونه، وحرفته، وشوهته وزاد عليه، بل وقلبته رأساً على عقب[4]، التي بات بأن أخبار التوراة والتلمود، قام بجمعها أحبار اليهود، وكذبتهم في فترات زمنية متقطعة وبمناطق مختلفة، وبلغات مختلفة من القرن السابع ق.م، حتى أوائل القرن السادس الميلادي[5].

وهذه الأسفار والشرائع التي أماطت مكتشفات رأس الشمرا (أوغاريت) [6]، اللثام عنها ما هي إلى للتراث الكنعاني الفلسطيني والديني والاجتماعي، الذي اختلسه

---

(1) الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، ترجمة لطفي العابد، موغنز، سلسلة كتب فلسطين، 21، إصدار مركز الأبحاث، دار القدس، بيروت، 1979، ص840.

(2) عبدالعزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، ق2، الدراسات الخاصة، مج6، ط1، بيروت 1990، ص838.

(3) خيرية قاسمية، قضية القدس، ط1، دار القدس، بيروت 1979، ص12.

(4) شفيق مقار، قراءة سياسية للتوراة، رياض الديس للكتب والنشر، لندن، 1987، ص61.

(5) نصر الشمالي، ملاحظات أساسية حول تاريخ المسألة اليهودية، ط2، الخدمات للطباعة، دمشق، 1985، ص55.

(6) أوغاريت: عبارة عن مجموعة من النصوص وجدت في الحفريات التي أجريت في رأس شمرا شمال سوريا، لمزيد من المعلومات انظر: نسيب وهبة الخازن، أوغاريت، دار الطليعة، بيروت، 1961.

كتاب التوراة ودونوه على أن حصيلة تراث الشعب اليهودي منذ التاريخ وتبنوه وكأنه تراثهم الأصيل.

ويؤكد الباحث جرأي (J.Gray)[1] على ذلك، حيث يرى "أن الدراسات التفصيلية لهذه الوثائق (وثائق أوغاريت) تكشف عن نقاط اتصال غزيرة بينها وبين التوراة، وفوائدها في دراسة التوراة جمة فهي تسجل بصورة وثائقية عبادة الخصيب عند الكنعانيين التي تأثر بها العبرانيون، كما تسجل العادات الاجتماعية، والعلاقات العائلية، والفضائل المتبعة عند الإسرائيلية المقتبسة من الكنعانيين[2].

أما الباحث المختص بالآثار روبيروي لابخ(Robeer D. Lang) فيرى أن كثيراً من كبار العلماء يرون الآن أن آداب اليونان وآداب إسرائيل تعدوا إلى الأدب الكنعاني[3].

من كل ما سبق نجد بأن فترة حكم اليهود على جزء من أرض فلسطين لم تدم أكثر من خمسة قرون متفرقة، هي التي يستند إليها اليهود في زعمهم "بالحق التاريخي" رغم أن عالم الآثار اليهودي فلنكشتاين (Flankshtain) يؤكد بأن علماء الآثار اليهود لم يعثروا على أية شواهد أثرية تاريخية تدعم القصص الواردة في التوراة كما أن هنالك تناقض في ذكرهم لداود فهو نبي وملك وعرف عنه يحظى بتكريم كبير لأنه وحد مملكتي يهودا وإسرائيل وليسوا كما يدعوا بأنه رجل حرب كما أنهم دخلوا فلسطين غازين وفرضوا سيطرتهم على البلاد، وقاتلهم سكان البلاد الأصليين من الكنعانيين ومنعوهم فترة طويلة من السيطرة على بلادهم، كما أنهم تأثروا بالحضارة الكنعانية بعد استقرارهم بينهم فتعلموا الزراعة وعرفوا القوانين والتشريعات والنظم الكنعانية، فكان اليهود شعب متأثراً ولا مؤثراً، بالإضافة إلى ذلك يبدعوا حضارة خاصة بهم تميزهم، ولم يتركوا آثاراً ذات قيمة يعتمد عليها حتى أن

---

(1) ج جراي (J. Gray): أستاذ العبرية والنقد التوراتي.

(2) محمد أديب العامري، عروبة فلسطين (د.ط) المطبعة العصرية، بيروت 1972، ص80.

(3) الخازن، مصدر سابق، ص79.

الهيكل المزعوم لم يستطع اليهود في أوج عِظمَه دولتهم أن يبنوه، فاستقدموا البنائين والحرفية من مملكة صور الفنيقية لبنائه كما يدعي مؤرخوا التوراة(1).

يؤكد الباحث الأمريكي أولبرايت (Olbriyt) "أن الشكل السائد للتراكيب العظيمة والجماجم البشرية الأصفي للقبائل السامية قد ظهر في العصر الحجري المتوسط في فلسطين منذ نحو عشرة آلاف سنة" علماً بأن اليهود لم يظهروا للوجود إلا من ثلاثة آلاف عام(2).

والكنعانيون هم أول من أسس مدينة القدس في الألف الرابع قبل الميلاد حيث يؤكد الباحث برونارد (Birnard) بقوله: وجدت آثار القبائل هاجرت إلى نواحي القدس وتدل على موقع المدينة مسكوناً أي نحو ثلاثة آلاف سنة قبل قدوم العبرانيون إلى القدس(3).

1. 6. 2 مكانة القدس عند المسيحيين:

يرتبط المسيحيون ارتباطاً عقائدياً بالقدس، ويجمعون إليها من مختلف بلاد العالم ويركز المسيحيون على زيارة بيت لحم (أو بيت الخبز) جنوبي بيت المقدس(4)، قيل: إنها مسقط رأس السيد المسيح عليه السلام، كما جاء في إنجيل متى (ص4) وتعرف في الكتاب المقدس باسم (بيت داود) أحياناً كانت القدس في الزمن الذي ولد فيه المسيح(5)، ولاية رومانية تتبع مباشرة لروما ويحكمها الملك هيرودس، وبعد موته تعاقب عدة ملوك على حكم المدينة أشهرهم بنطس بلاطس، والذي بعهده جرت

---

(1) صحيفة القدس، 13/11/ 2000.

(2) عبدالله النقرش وآخرون، كتاب القضية الفلسطينية، ط1، 1992، ص29– 30.

(3) فايز فهد جابر، القدس ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ط1، عمان 1985، ص13؛ المرجع السابق، ص14.

(4) وهبة الزحيلي، مكانة القدس في الأديان السماوية، ط1، 2001، ص25.

(5) السيد المسيح: بني مرسل حملت به أمه من روح الله، تعددت أسماء منه (اليسوع، بمعنى المخلق، ودعي باسم (يسوع الناصري) نسبة لمدينة الناصرة ونزل عليه الانجيل ذكره القرآن في ثلاث عشر سورة وفي ثلاث وثلاثين آية أمر أنبياء ورسله إلى بني إسرائيل.

محاولة صلب السيد المسيح[1]، تطلع اليهود[2] للخروج من السيادة والسيطرة الرومانية، فثاروا على الرومان عام 70م الأمر الذي حدا بالقائد الروماني بنطس إلى إخماد الثورة فحاصر المدينة ودخلها فاعمل في القدس قتلاً ونهباً وحركاً.. بما فيها الهيكل فقتل اليهود وأسر بعضهم، وأصبحت المدينة بمثابة قرية خالية، حيث اعتبرت هذه الحادثة أعظم حوادث القرن الأول الميلادي وفي عام (117- 138) ولى أمر روما أمر (ريانوس) 117- 138م فحول المدينة إلى مستعمرة رومانية، وحظر على اليهود الاختتان وقراءة التوراة واحترام السبت، فزاد شعورهم بالمذلة والقهر فقاموا بثورة ضد الرومان 135م فأخمد الرومان ثورتهم وأبادوا 580 ألف نسمة[3].

في حين حظى النصارى بمنزلة عالية لدى الرومان فقد رخص ممن ليسوا من أصل يهودي الإقامة في فلسطين، ودعيت بذلك باسم (إيلياء كابيتولينا) كسبت المدينة مكسباً عظيماً بعد أن تولى قسطنطين (306- 337) أمور البلاد، فبعد تنصره قام بتعميم الديانة المسيحية وبناء العديد من الكنائس كما قامت والدته بناء كنيسة القيامة وظهرت بطابع المدينة الطابع المسيحي بدل الوثني.

وزاد أهمية القدس اتخاذها المقر الرسمي للإمبراطور[4]، وفي عام 614م تغيرت حالة المدينة بعد انهزام الروم أمام الفرس فزلزلوا الإمبراطورية الرومانية، ودخلوا القدس، عندها سارع اليهود لمساعدة الفرس فأوغلوا في النصارى ذبحاً وتشريداً وفي الكنائس هدماً وتدميراً، وأشار القرآن الكريم إلى هذا الانقلاب في تاريخ مدينة القدس قال تعالى: ﴿الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[5]، لقد تحقق قوله تعالى فدارت الدائرة على الفرس عام 628م على يد

---

(1) عبدالله التل، خطة اليهود العالمية عن الإسلام والمسيحية، ط2، القاهرة، دار العلم، 1965، ص25.

(2) سموا باليهود نسبة إلى يهوذا الابن الرابع ليعقوب عليه السلام، انظر: سيد طنطاوي، بنو إسرائيل في القرآن والسنة، ج1، ط1، ص88.

(3) عارف العارف، تاريخ القدس، القاهرة، دار المعارف، 1951، ص18.

(4) عبداللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، عمان 1981، ص7.

(5) سورة الروم: آية 1-4.

القائد الروماني هرقل، ففي 628 نفس العام استرد الصليب من الفرد ورقعه، وما زال الكثير من المسيحيين في بلاد الشام يحتفلون بعيد رفع الصليب، وبعد هذا الانتصار شرع الرومان بناء الكنائس والبيع بالمدينة المقدسة والتي لا تزال ماثلة للعيان حتى يومنا هذا[1].

بقيت المدينة رومانية التابعة، محتفظة بطابعها المسيحي وخالية من الجنس اليهودي، وفي هذا الأثناء كانت قوة الإسلام تتعاظم داخل الجزيرة العربية حتى زحفت جيوش في جنوبها، في زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ فدخلها سلماً فاستبدلت تبعيتها بالإسلامية وغير طابعها المسيحي بطابع جديد، ومختلف في عالم الروح (الطابع الإسلامي).

يزور المسيحيون ويحجون إلى كنيسة القيامة (القبر المقدس) وهي كنيسة في بيت المقدس، شيدت فوق قبر المسيح يقال: أن القديسة هيلانة 335م هي التي أرشدت إلى مكانها، ومع أنها في حوزة الأرثوذوكس، إلا أن لجميع الطوائف المسيحية الأخرى نصيبها فيها[2].

ويوجد بالمدينة القديمة كنائس وأديرة كثير وهي (19) كنيسة تتبع مختلف الطوائف المسيحية، وهذه المدينة غنية بارتباطها بالعهدين القديم والجديد وقد أقيمت كنائس ومعابد على جميع الأماكن المتصلة بأحداث وأشخاص التوراة والإنجيل، فإن المدينة يمتد تاريخ تأسيسها إلى القرن (15 ق.م) وقد تكون هي أورشليم المذكورة في سفر التكوين، وجعلها الملك داود عاصمة بعد أن انتزعها من اليبوسيين، وجاء في الإصحاح الخامس عشر من إنجيل متىّ التصريح بمناقشة الكتبة والفرنسيين اليهود القادمين للسيد المسيح عليه السلام من أورشليم في بعض الآداب والأخلاق[3].

---

(1) محمد علي كرد، خطط بلاد الشام، ج6، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1972، ص16.

(2) الموسوعة العربية الميسرة، 454/1.

(3) المرجع السابق، 1489/2.

وكانت القدس موضع عناية السيد المسيح عليه السلام بنشر رسالته حيث كـان يطوف المدينة كلها، والقرى في فلسطين يعلم في مجامعها ويكرز ببشارة الملكـوت، ويشفي كل مرض وكل ضعف في الشعب الإسرائيلي[1].

وزادت عظمة المدينة المقدسة بها وعظمة وتعلق المسيحيين بها بعد أن أعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين المسيحية في القرن الرابع الميلادي.

ولا ينكر تعلق المسيحيين بالقدس من الناحية الدينية على مر التـاريخ القـديم والحديث[2].

مكانة وأهمية القدس في الإسلام:

ما من مدينة في تاريخ العالم تمتعت بقدسية مستديمة منذ أن أسسها اليبوسيون الكنعانيون قبل خمسة آلاف عام حتى يومنا هذا مثل مدينة بيت المقدس.

فهي الأرض المباركة "دار السلام" كما سماها الأقدمون وقـد حمـل ملوكهـا القدماء لواء عقيدة التوحيد للإله العلي القدير الأول مرة في التاريخ البشري، على مـا يرى كثير من المؤرخين، وقد خصها الله بالعديد من الأنبياء، حتى قيل أن بناءها تـم على يدهم وسكنوها، وما فيها موضع شبر إلا وقد صلى فيه نبي أو قام فيه ملك، كما خصها الله تعالى بإسراء رسوله المصطفى ﷺ[3]، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [4].

فالمسجد الأقصى مبارك في ذاته ومباركة الأرض التي حولـه وهـي أرض فلسطين، فلو لم يكن لبيت المقدس من الفضيلة غير هذه الآية لكانت كافيـة وبجميـع البركات وافية، لأنه إذا بورك حوله فالبركة فيه مضاعفة ولأن الله تعالى لمـا أراد أن

---

(1) انجيل متى ص27، جاء في نجيل متى في الصحاح الثالث والعـشرين ص43، قـول السيد المسيح عليه السلام "يا أورشليم قا قاتلة الأنبياء وراجمة المرسلين إليها كم مـرة أردت أن أجمع أولادك..." إلخ وهذا إشارة لقتل اليهود كثيراً من الأنبياء.

(2) وهبة الزحيلي، مكانة القدس في الأديان السماوية، مرجع سابق، ص27.

(3) فاروق محمد عز الدين، القدس تاريخاً وجغرافياً، مكتبة الأنجلـو المـصرية، 1981، ص7.

(4) سورة الإسراء: آية1.

يعرج نبيه محمد ﷺ إلى سمائه جعل طريقه عليه تبيناً لفضله وهكذا دنا محمد من ربه مقاماً لم يبلغه إبراهيم ولا موسى، وعليه فإن معجزة الإسراء والمعراج وثقت الروابط بين مكة والقدس، وفيها فرضت الصلاة على المسلمين وهي الركن الثاني من أركان الإسلام[1].

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّاماً آمِنِينَ﴾ [2].

قال بن عباس: القرى التي باركنا فيها هي بيت المقدس.

وقال تعالى: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [3]، فالمنادى هو إسرافيل عليه السلام ينادي من صخرة بيت المقدس.

ورد الكثير من الأحاديث عن رسول الله ﷺ تتحدث عن مكانة بيت المقدس وعن فضله نورد بعضاً منها- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:"لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا".

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه:"أن النبي ﷺ قال: "صخرة بيت المقدس من صخور الجنة"[4].

وروى البخاري في صحيحه عن أبي أمامة الباهلي قال، قال رسول الله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من جابههم ولا ما أصابهم من البلاء، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا يا رسول الله: وأين هم؟ قال: بيت المقدس وأكناف بيت المقدس"[5].

---

(1) شفيق جاسر، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين منذ الفتح الإسلامي وحتى الحروب الصليبية، عمان، الطبعة الأولى، 1984، ص49.

(2) سورة سبأ: آية 18.

(3) سورة ق: آية.

(4) شفيق جاسر، تاريخ القدس، مرجع سابق، ص50.

(5) اسماعيل ياغي، تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل للنشر، عمان.

مدينة القدس مدينة مقدسة، احتلت المرتبة الأولى من بين المدن الفلسطينية مع نهاية القرن العاشر الميلادي، ويبدو تطور هذه المدينة واضحاً من خلال الوصف الذي قدمه السائح التركي (أوليا جلبي) لهذه المدينة عند زيارته في عام 1670 حيث وصفها بأنها بلدة عظيمة لا بحكم قدسيتها فحسب بل من حيث وفرة اقتصادها وكثرة سكانها[1]، إن بيت المقدس مدينة أنبياء الله ابتداءً من إبراهيم الخليل إلى عيسى عليهما السلام وقد أشار إلى ذلك بأسلوب بليغ أول من خطب بالمسلمين في المسجد الأقصى أثر الفتح الصلاحي القاضي محي الدين بن زكي الدين حين قال: هو مقر الأنبياء ومقصد الأولياء ومدفن الرسل، ومهبط الوحي، ومنزل ينزل به الأمر والنهي وهو البلد الذي بعث الله إليه عبده ورسوله وكلمته التي ألقاها إلى مريم وروحه عيسى الذي كرمه برسالته وشرفه بنبوءته، وظلت المدينة منذ ما قبل الإسلام وما بعد الفتح الإسلامي مدينة الله، وإذا أورث المسلمون تراث أنبياء الله جميعاً من عهد الإسرائيليين إلى آخر عهد النصارى[2].

فقد ظلت المدينة مقدسة في جاهليتهم وإسلامهم وهذا سر قدوم خليفة المسلمين عمر بن الخطاب إلى المدينة لأخذها سلماً وسر محافظة صلاح الدين على حرمتها وتطهير ممن يدنسها أو يزري بها سواء كانت المقدسات مسيحية أم يهودية.

ولهذه الأسباب أحاط الخلفاء والأمراء وأهل الخير في جميع العصور الإسلامية المدينة برعاية خاصة فأنشأوا المساجد والمدارس والزوايا والأربطة وغيرها حتى أصبحت متحفاً يضم من الآثار ما لم يجتمع في مدينة وحدها وعلى رأسها جميعها درة الفن الإسلامي اليتيمة وآيته العظيمة قبة الصخرة التي فتنت علماء الآثار حتى جمعوا على أنها من أعظم الآثار الإسلامية التي عرفها التاريخ[3].

ومن الفضائل الأخرى لبيت المقدس في العهد الإسلامي بأن قام الخليفة عمر بن الخطاب في عهده في إزالة القمامة عنها وأولى عناية خاصة لمسرى رسول الله

---

(1) المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، م1، القدس، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، ط1، 1983، ص23.

(2) وائل عبدالرحيم، القدس في العهد الفاطمي والأيوبي، ط1، 2005، ص51.

(3) إسماعيل ياغي، تاريخ مدينة القدس، مرجع سابق، ص19.

ﷺ[1]، وفي عهد معاوية بن أبي سفيان لاقت القدس اهتماماً كبيــراً وخاصـــة فيمـــا اختص المسجد الأقصى الذي لم يكن بناءه قائماً عند فتح المسلمين للمدينـــة[2]، وفـــي عهد عبدالملك بن مروان (65هـ/685م)، بنى مسجد قبة الصخرة المشرفة وأعطـــى عناية كاملة وزاد اهتمامه بها فقد كان يحب الإقامة فيها[3]، وكان سليمان بن عبدالملك أحد الذين اتخذوها منزلاً وبنى له فيها قصراً وكان يكرم العلمـــاء ويحتـــرمهم لـــذلك ازدهرت الحركة العلمية والعمرانية في مدينة القدس فأمّها العلماء وأقـــاموا فيهـــا[4]، والجدير بالذكر بأنه ومنذ خلافة عمر بن الخطاب وفي صدر الدولة الأولية حرم على اليهود دخول مدينة القدس، ولكن في عهد عبدالملك بن مـــروان اســـتخدمهم عمـــال للنظافة وفي عهد عمر بن عبدالعزيز أبطل عملهم وجعـــل خدمـــة الحـــرم القدســـي مقصورة على المسلمين[5].

وفي عهد أبو جعفر المنصور 574– 775 تمكن من أن يعيد حسن البناء بعـــد أن ضربت بزلزال وتابع ذلك المهدي بإعادة بنائه شكل جديد وزيد في عرضه فأخـــذ المسجد شكله النهائي الحالي[6].

1. 6. 3 مكانة القدس عند العرب والمسلمين:

المكانة الدينية:

تتمثل في سورة الإسراء بينت العلاقة القدسية لقد جاء في ســـورة الإســـراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّـهُ هُوَ السَّمِيعُ البَـصِيرُ﴾، فالقدس وما حولها أرض مباركة كانت مسرى الرسول ﷺ ومنهـــا كان معراجه إلى السماء وقد جاء في الحديث الشريف قوله ﷺ:"لا تـــشد الرحـــال إلا

---

(1) الطبري، الرسل والملوك، ج5، ص161.

(2) ابن الظاهر المقدس، البدء والتاريخ، باريز 1903، ج4، ص87.

(3) شوقي شعث، القدس الشريف، ص30.

(4) السيوطي، إتحاف الأخصا، ج2، ص43.

(5) العليمي، الأنس الجليل، ج1، ص413.

(6) كرزول، الآثار الإسلامية الأولى، ص280.

إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا" [رواه السنة والرواية للبخاري].

أما عن المكانة السياسية:

كانت القدس وما حولها محط اهتمام المسلمين وتطلعاتهم ودفاعهم عن وجودهم وحقوقهم فيها، ففي عام 15هـ/ 636م، أمرَ الخليفة عمر بن الخطاب ثاني خلفاء المسلمين باستلام مفاتيحها من بطريارك (صفر ونيوس) كي يحصل على العهود والامتيازات التي كان يمنحها العرب المسلمون للبلاد التي تسلم لهم بلا قتال أما عن معالم المقدس:

الحرم القدسي الشريف وعليه أمر عمر بن الخطاب ببناء مسجد في مكان الحرم وقد دعا إلى هذا المكان رونقه وعزه فيما بنى الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان مسجد قبة الصخرة وأتم بناءه الوليد بن عبدالملك عام (705م)، وتقع الصخرة نفسها تحت قبة المسجد مباشرة، أما الجامع العمري فهو الجامع الذي أقيم في المكان الذي صلى فيه عمر بن الخطاب أما حائط البراق فهو حائط كبير بني من الحجارة الضخمة، ويكرمه المسلمون نظراً لارتباطه بقصة الإسراء من مكة إلى بيت المقدس، حيث أوقف الرسول براقه عند هذا الحائط ليلة الإسراء، ويشكل هذا المكان اليوم جزءاً من الجدار الغربي للحرم القدسي، وفي قلب المدينة تقع مقبرة (مأمن الله)، ولهذه المقبرة مكانة خاصة لدى المسلمين في القدس، فقد دفن فيها سبعون ألف شهيد مسلم منذ عهد صلاح الدين الأيوبي وهي أيضاً في نظر المسلمين من أعز مقابر (مدافن) المسلمين وتعد رمزاً لأمجاد المسلمين وفتوحاتهم وتضحياتهم من أجل القدس وفلسطين، وقد زار عدد من الخلفاء وقادة المسلمين المدينة المقدسة وأمروا بإجراء الإصلاحات والزخرفة وترميم ما كان يتهدم، منهم الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور أمر بإعادة بناء المسجد الأقصى وفي عهد ولده تم إصلاح ما تصدع من جدرانه وفي عهد الدولة الفاطمية قام الخليفة الاعزاز دين الله ببناء أقسام عديدة من المسجد (1034م) ومنها القبة وأمر صلاح الدين فبنى المحراب بنقل المنبر من حلب ليثبت في المسجد الأقصى وبقي هذا المنبر إلى أن اقترف اليهود جريمتهم بإحراق المسجد الأقصى حيث احترق المنبر وما حوله من النفائس الأخرى 21/ آب/ 1969،

بالإضافة إلى الترميم والعمارة لقيت القدس دوراً هاماً في الحياة الثقافية والعلمية على مر العصور حيث انتشر المدارس ودور العلم والأربطة والخوانق والزوايا وأضحى قبله إشعاع فكري وحضاري.

يتضح مما تقدم أن أرض كنعان أو فلسطين لم تكن أصلاً شعب بني إسرائيل القدماء وأنها كانت موطن الشعوب العربية الذين أتى معظمهم من شبه الجزيرة العربية.

وكل ما تدل عليه أسفار اليهود أن بعض آبائهم جاؤوا من العراق وعاشوا مع هذه الشعوب العربية فترة قصيرة، ثم نزحوا إلى مصر وانتهى وجودهم، ثم قدموا من مصر بعد مئات السنين بقصد العدوان لطرد شعب فلسطين، وكانت إقامتهم في فلسطين في معظم الأحيان في حالة اضطراب وانحراف وصراع قوّض بنيانهم وشتت شملهم، فزال وجودهم، وظل أهل البلاد الأصليون في بلادهم.

ثم جاءت الموجات العربية قبل الإسلام وبعده، فاندمجوا مع السكان الأصليين، وأصبحوا شعباً عربياً واحداً.

فالقدس وفلسطين كلها عربية- إسلامية المنشأ والمصير[1]، أثبت التاريخ القديم وفترات العهد الإسلامي على مدى أربعة عشر قرناً أن المسلمين والعرب هم أجدر بإدارة القدس وحمايتها والمحافظة عليها لتسامحهم مع اتباع الديانات الأخرى وتمكن السياح والزوار وجميع المسيحيين واليهود من الزيارة لمقدساتهم الدينية، من غير مضايقة ولا قيود بعكس إسرائيل والتي تقوم سياستها بإجراءات التهويد متحدية كل قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية منها توسيع حدود بلدية القدس (1967م) لتشمل ما احتلته عام (1967م) تحت شعار (توحيد القدس)، والاستيلاء على ممتلكات المواطنين العرب وإقامة المستوطنات عليها تحيط بمدينة القدس، وتغير البنية السكانية للقدس، بأسلوب إسكان اليهود وزيادتهم، وطرد السكان العرب، وأمراء الحفريات إلغاء الإدارة المحلية العربية وتنفيذ مخطط (القدس الكبرى) الذي وصفته عام (1973م) بحث يضم مع مدينة القدس مدن رام الله والبيرة وبيت لحم وبيت جالا

---

(1) وهبة الزحيلي، مكانة القدس في الأديان السماوية، مرجع سابق، ص34.

وبيت ساحور[1]، على العكس تماماً فإن العرب المسلمين أشاعوا روح التعايش الاجتماعي والديني في القدس وغيرها وخير دليل على ذلك تمثل في العهدة العمرية والفترات الإسلامية اللاحقة فتم المحافظة على معالم القدس لمختلف الطوائف الدينية والسكان غير المسلمين[2].

جدول رقم (1)

أهم المعالم التاريخية والأثرية والدينية الإسلامية الواقعة ضمن أسوار الحجرية في القدس

المدارس	الزوايا والترب والأضرحة	المساجد والمآذن	السبل والحمامات	الطرق	الأسواق	أسوار وأبواب القدس القديمة
المدرسة الفخرية	زاوية الهنود	مسجد عثمان بن عفان	سبيل سليمان	طريق الأفضلية	سوق القطامين	باب الساهرة
المدرسة النصرية	زاوية البسطامية	مسجد الحريري	سبيل درج المواد	طريق المغاربة	سوق اللحامين	باب الحديد
المدرسة التفكزية	زاوية اللؤلوية	مسجد العمري الكبير	سبيل خان الزيت	طريق الشرف	سوق الخواجات	باب العامود
المدرسة السلامية	زاوية القرمية	مسجد الحيات	سبيل طريق الواد	طريق باب السلسلة	سوق الباشوات	باب الخليل
المدرسة النصرية	زاوية الوفائية	مسجد المنصوري	سبيل مالات الأسباط	طريق أبو مدين	سوق البزاز	باب النبي داود
المدرسة الأشرفية	زاوية الافغانية	مسجد القميري	سبيل بركة السلطان	طريق الواد	سوق علوان	باب المغاربة
المدرسة الكيلانية	زاوية البخارية	مسجد المولدية	سبيل شعلان	طريق امركاري	سوق العطارين	باب الأسباط
المدرسة الخنثنية	زاوية الحراجية	مسجد أبو بكر	سبيل قاسم باشا	طريق سوق القطامية	سوق الحصر	باب السوار الحجري 420م
المدرسة العثمانية	زاوية الظاهرية	مسجد ولي الله محارب	سبيل الشيخ بدير	طريق القرمي		الطرق
المدرسة الطشتمرية	تربة تركان جاتون	مسجد النبي داود	سبيل الشوربجي	طريق باب الحديد		
المدرسة الطازية	تربة حسام الدين بركة خان	مسجد سويقة	سبيل باب المحطة	طريق التكية		
المدرسة البلدية	تربة السعدية	المئذنة القلعة	سبيل الزاوية	طريق الآلام		

(1) رائف نجم، القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967- 1981، ص75.

(2) عبدالحميد السايح، مكانة القدس في الإسلام، مرجع سابق، ص42.

المدارس	الزوايا والترب والأضرحة	المساجد والمآذن	السبل والحمامات	الطرق	الأسواق	أسوار وأبواب القدس القديمة
المدرسة المزهرية	تربة تركان خون	المئذنة المدرسة	سبيل باب العثم	طريق برقون		
المدرسة الارغونية	تربة الجالقية	المئذنة باب الغوانمة	سبيل بركة خار	طريق باب الغوانمة		
المدرسة الجالقية	تربة الكيلانية	المئذنة باب الأسباط	سبيل الطشتمرية	طريق المجاهدين		
المدرسة الخاتونية	تربة الأوجدية	المئذنة باب السلسلة	حمام الشفا	عقبة أبو مدين		
المدرسة المنجكية	رباط الكرد	المئذنة جامع عمر	حمام الصيد	عقبة الخالدية		
المدرسة البارودية	رباط المنصوري	المئذنة الجامع الكبير	حمام ستي مريم			
المدرسة الجهاركسية	رباط علاء الدين	المئذنة الحمراء				
المدرسة الرصاصية	رباط الزمني	المئذنة القلعة				
المدرسة الحسينية	ضريح الشيخ ريحان	المئذنة الفخرية				
المدرسة اللؤلؤية	ضريح الشيخ غباين					
المدرسة الفارسية	الخانقاة الفخرية					
المدرسة البسطامية	خان تنكز					

*** المصدر: فتحي عبدالرحمن وأمين الحجوج، ص66- 69**

جدول رقم (2)

المعالم الأثرية المسيحية في القدس

الكنائس	الطرق
كنيسة القيامة	طريق الكنائس
كنيسة المسيح	طريق العزير
كنيسة الأرمن الأرثوذوكس	طريق كازا نوفا
كنيسة ديسمر	طريق القديس بطرس
كنيسة القديسة حنة	طريق حارة النصارى
كنيسة القديس حنا	طريق حان الأقباط
كنيسة القديسة ميرونيكا	طريق القديس وترى
كنيسة الموارنة	طريق بطركية اللاتين
كنيسة القديس أبراهام	طريق دير الروم الكاثوليك
كنيسة القديس جورج	طريق مار مرقس
كنيسة اليونان الأرثوذوكس	طريق دير الموارنة
كنيسة السريان الأرثوذوكسي	طريق دير السريان
كنيسة الأرمن الأرثوذوكس	طريق القديس يعقوب
كنيسة بطريتة اللاتين	طريق الأرمن
كنيسة التراسانطة	
بطركية الأقباط	
بطركية اليونان والأرثوذوكس	

* **المصدر: فتحي عبدالرحمن العرقان وأمين الحجوج، ص69- 70.**

1. 7 الإطار التاريخي

1. 7. 1 القدس في العهود الغابرة (قبل الإسلام):

ما من مدينة تلاقت فيها الحضارات والأديان تناغماً وإثراء وتفاعلاً، تقاطعاً وصراعاً، كما في مدينة القدس لدرجة أن الكثير من الأقوام والأمم تدعي أحقيتها في هذه المدينة كلاً أو بعضاً دون أن يعني ذلك بالضرورة أحقة جغرافية بالنسبة لمعظمها.

غير أن أي إدعاء مهما كبر أو صغر لا بد أن يرتكز على أسس ومقومات تاريخية وديموغرافية وحضارية وروحية، الأمر الذي يستدعي التعرف على نشأة القدس وعلى الأمم التي تعاقبت عليها وأيها أطول مدة وأكثر حضوراً وتأثيراً في صيرورتها بأبعادها المختلفة؟[1].

تجمع المصادر التاريخية على أن اليبوسيون العرب هم من أشاد هذه المدينة وهم بناة القدس الأولون، وكانت على عهدهم تدعى (يبوس) إنهم بطن من بطون العرب الأوائل، نشأوا في قلب الجزيرة العربية، وترعرعوا في أرجائها، ثم نزحوا عنها مع من نزح من القبائل الكنعانية، وإلى هذه القبائل ينتمون أنهم أول من استوطن هذه الديار، وهم أول من وضع لبنة في بناء القدس، وكان ذلك حوالي 3000 ق.م.

عندما رحل الكنعانيون عن الجزيرة رحلوا جماعات منفصلة: بعضهم حط رحله في أرض كنعان وعرفت فيما بعد باسمعم، والبعض الآخر نزل ما بين النهرين وهم، البابليون، فسميت البقعة التي نزلوها باسمهم (بابل).

استوطن اليبوسيون المنطقة المحيطة بالقدس وكانوا في بداية الأمر متفرقين، ولكنهم تمكنوا من أن يتحدوا بحكم الطبيعة وغريزة الدفاع عن النفس، فكونوا قوة، واستطاعوا بعدئذٍ أن يغزوا البلاد المجاورة لهم، فأسسوا لهم كياناً ووطدوا مسجداً دام حيناً من الدهر. كانوا بناة مدن وقد سكنوا المدن التي بنوها، وكانوا ماهرين في فن البناء وفي قطع الحجارة الضخمة، وكانت مدنهم حصينة ومحاطة بالأسوار، وهم أول

---

(1) فاروق الشناق (محرر) وآخرون، القدس دراسة تحليلة الأبعاد قضية القدس، مرجع سابق، ص11.

من عرف الزراعة وخاصة الزيتون في هذه البلاد حتى علموا الأقوام التي جاءت من بعدهم واهتموا بصناعة الفخار والنسيج، وعرفوا المعادن، وسنوا الشرائع والقوانين، وكانت لهم أسفار، وكانت أرض كنعان بوجه عام ويبوس بشكل خاص تفيض يومئذ لبناً وعسلاً. وبعبارة أوجز تعلم الكنعانيون الشيء الكثير من الأقوام التي سبقتهم من حيث العيش والاستقرار في الرقعة الممتدة ما بين جبل لبنان إلى النيل، ومن البحر المتوسط حتى ما بين النهرين، اقتبسوا من البابليين والمصريين والفنيقيين حضارتهم وبالتالي أسس الكنعانيون ومنهم اليبوسيون حضارة كنعانية ذات طابع خاص ورد ذكرها في ألواح (تل العمارنة)[1].

من ملوكهم الذي حفظ التاريخ أسماءهم (ملكي صادق) [2]، وعلى قول أنه هو أول من اختط (يبوس) وبناها[3] وكان يطلق عليه لقب (كاهن الرب الأعظم).

ذكر ابن العربي في تاريخه[4] أنه هو الذي بنى قرية السلام ومن هنا جاء اسمها (سالم) و(شاليم) و(أورو–سالم) وكان يطلق عليه (ملك السلام) وقد اجتمع بإبراهيم عليه السلام عند مجيئه إلى هذه البلاد[5]، في طريقه إلى مصر، فخرج ملكها (ملكي صادق) فهنأ، بسلامة الوصول وقدم إليه بعض الهدايا.

ومن ملوكهم (سالم اليبوسي) الذي شيد على جبل صهيون برج للدفاع عن المدينة، كانت في عهده محصنة تحصيناً تاماً، لوقوعها على أربعة تلال هي: 1. صهيون. 2.وموريا. 3. وأوغل. 4. وبزيتا.

---

(1) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ج3، بيروت، ص38– 39.

(2) هذا الاسم مكون من كلمتين: (ملك) وهي فنيقية الأصل معناها القادر، و(صادق): ومعناها المستقيم.

(3) كتاب (السير السليم في تاريخ نانا والرملة وأورشليم) للآباء الفرنسيين، ص51.

(4) ابن العبري، مختصر الدول، ص51.

(5) اختلف المؤرخون في تعيين التاريخ الذي وقع فيه هذا اللقاء، فمنهم من قال إن ذلك جرى خلال القرن الواحدة والعشرين قبل الميلاد ومنهم من قال إنه وقع سنة 1913 ق.م.

حفر اليبوسيون تحت الأرض نفقاً يمكنهم من الوصول إلى (عـين روجـل)، وهي التي نسميها الآن (عين أم الدرج) لقد كانت القدس منذ نشأتها وطوال تاريخها من الحروب المريرة بين الشعوب والأمم القوية التي استقرت فـوق أرض الـشام ومصر والعراق تتوالى عليها الحروب طوال خمسة آلاف عام.

فبعد أن أنشأها الكنعانيون (اليبوسيون)، واستقروا فيها في مطلع الألف الثالثة ق.م وأقاموا فيها حضارتهم، احتلها المصريون (الفراعنة) مع باقي بلاد الـشام فـي النصف الأول من القرن السادس عشر ق.م واستمر حكمهم لها طوال قرنين ونيـف من الزمن، وفي حوالي القرن الثاني عشر ق.م، غزاها العبرانيون الذين احتلوا بعض المناطق من أرض كنعان، وظلوا يقومون بهجمات متتالية عن المدينة دون أن يتمكنوا من احتلالها إلى أن تغلبوا على أهلها اليبوسيين واحتلوها بقيادة الملـك داود[1] فـي مطلع القرن العاشر ق.م والذي حكمها في الفترة الواقعة ما بين 997- 963 ق.م ثـم خلفه ابنه سليمان[2]، فحكمها في الفترة ما بين 963- 923 ق.م.

ومما سبق نرى أن لا علاقة لليهود بمدينة القدس وهم دُخلاء عليها وتصف لنا التوراة شعورهم بقصة طريفة حيث أن رجلاً إسـرائيلياً وزوجتـه وخادمـهُ كـانوا مسافرين ذات يوم، فأدركهم الليل وفيما هم عند يبوس والنهار قد انحـدر جَـدَّ فقـال الغلام لسيده: تعال نميل إلى مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها، فقال له سيده: لا نميـل إلى مدينة عربية، حيث ليس أحد من بني إسرائيل هنا[3]، ويمكـن القـول أن الـصلة التاريخية والعلاقة الوطيدة بالمدينة ملتصقة التصاقاً وثيقاً بالعرب، وأن الناطقين مـن

---

(1) داود نبي مرسل إلى بني إسرائيل جمع بين الملك والنبوة، ورد اسمه في القرآن الكريم بستة وعشرين موضعاً وكتاب الزبور عبارة عن أناشيد وقـصائد تتـضمن التـسبيح والتحميد والثناء لله ويطلق عليه أهل الكتاب (المزامير) توفي 963 ق.م ودفن في جبل صهيون، وتعني الجبل المشمس.

(2) سليمان عليه السلام بن داود، جمع بين النبوة والملك ثالث ملوك اليهود اشتهر بحكمتـه وذكائه ومعجزاته لقومه فسخر الله تعالى له الريح والجن وعلمه منطق الطيـر تـوفي 923 ق.م ودفن بجانب والده.

(3) سفر القضاة الإصحاح، 19: (11: 13).

فلاحين فلسطين هم ذرارى ملك القبائل التي استوطنت فيها قبل الهجمة اليهودية، وأنهم ما زالوا متمسكين بها ولم ينفكوا عنها ولو فترة زمنية وجيزة، ولئن طغت عليهم الفتوحات فأنهم ثبتوا وأقاموا[1] وفي عهد سليمان بن داود حيث كان أكثر سكان القدس يتألفون من الكنعانيين واليبوسيين والعموريين والفلسطينيين واستمر حكمهم فيها حتى سنة 586 ق.م.

سيطر الكنعانيون الفنيقيون على تجارة البحر الأبيض المتوسط قبل مجيء داود عليه السلام، فوصلوا سواحل شمال أفريقيا والمغرب، وأقاموا لهم أسواقاً تجارية تطورت فيما بعد إلى مدن، واختلطوا مع سكان تلك البلاد وشكّلوا بعض أهالي سكان تلك المنطقة ومنهم البربر، وأقدم سكان ليبيا والمغرب العربي، منهم أصلاً من الفنيقيين (الكنعانيين) الذين استقروا في هذه البلاد منذ عام 1.000 ق.م وهم أبناء (امازيغ) بن كنعان[2].

أشهر القبائل الكنعانية:

أما الكنعانيون الذين استوطنوا فلسطين فينقسمون إلى عدد من القبائل ورد ذكر بعضهم في التوراة كاليبوسيين والجرجاشيين والحويين[3]، وتشمل القبائل الكنعانية:

1. اليبوسيون: وهم سكان القدس وما حولها وبُنَاتُها، وسمي هؤلاء نسبة إلى جدهم (يبوس) امتدت حدود مدينة القدس أيام اليبوسيين إلى مدينة رام الله[4].

واستمر وجود اليبوسيين في القدس إلى أن دخلها داود عليه السلام وعاش معهم ويقول ابن العبري أن (ملكي صادق) هو الذي بنى مدينة القدس سنة 3000 ق.م[5].

---

(1) مس نيوتن خمسون عاماً في فلسطين، ترجمة وديع البستاني، عمان، 1967، ص145.

(2) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1991، ج2، ص153؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص368؛ ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ج2، ص12.

(3) التوراة: سفر التكوين، الإصحاح العاشر.

(4) فايز جابر، القدس ما ضيها حاضرها مستقبلها، دار الجليل للنشر، عمان 1985، ص13.

(5) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1890، ص16.

2. الحويون: وأقاموا شمال فلسطين من نابلس حتى لبنان، ونزل فريق من شمال القدس وبنوا قرية (بعاريم) أي مدينة الغابات أو العنب، وفي عهد سليمان عُومِل هؤلاء معاملة الأرقاء[1].
3. العمالقة: يذكر ابن الجوزي أنهم الكنعانيون وكانوا عبدة الأوثان، وهم الجبابرة المعرفون[2].
4. الجرجاشيون: وكانت منازلهم إلى الشرق من بحيرة طبريا، وتمتد إلى الجليل والكرمل، وهم الذين أسسوا مدينة عكا، وورد في التوراة أنهم إحدى القبائل الكنعانية[3].

لم يكن القادمون الجدد (اليهود) يستطيعون أن يقدموا جديداً على المستويات الثقافية والعمرانية والحضارية العامة ولم يفعل داود شيئاً أكثر من ترميم السور اليبوسي للمدينة وتذكر الباحثة الأثرية (كنيون) نتائج الأبحاث الأثرية التي أجرتها سنة 1961 على الوجه التالي "إن الأدلة الأثرية الأدبية التي توفرت لدينا إلى الآن تُؤَكد أن داود استولى على المدينة اليبوسية ثم اتخذها عاصمة له دون أن يضيف إليها شيئاً[4]، ولم تستطع الأثرية أن تجد شيئاً في عهد سليمان، وترى كينون أن هيكل سليمان دُمِرَّ تماماً ولم يعد له أي أثر، كما أن الحائط الغربي لهيكل هيرودوس الذي يسميه اليهود (حائط المبكى) اختفى واندثر كما اندثر هيكل سليمان، ولا يُؤمل أن يعثر له على آثار"[5]، وأصدرت قرارها بخصوص قصة (حائط المبكى) الذي وافقت عليه آنذاك الحكومة البريطانية وعصبة الأمم المتحدة وقد نصَّ على: "أن للمسلمين وحدهم تعود

---

(1) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج1، قسم1، ص398.

(2) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار الفكر، ج1، بيروت، 1995، ص140.

(3) التوراة: سفر التكوين، الإصحاح العاشر.

(4) نشأت الخطيب، القدس بين الدين والتاريخ، دار الأنيس، بيروت 1988، ص40.

(5) عروبة فلسطين في التاريخ 91 نقلاً عن كينون.

ملكية الحائط الغربي..." وأن حائط المبكى بالذات أثر إسلامي مقدس "وملك عربي إسلامي ووقف خالد" وكل ما لليهود "حق الزيارة إلى الحائط ليس إلا"[1].

عهد بنو إسرائيل:

انقسام المملكة اليهودية بعد سليمان:

وفي أواخر عهد سليمان الذي لم يدم أكثر من أربعين سنة ثار عليه الكنعانيون بقيادة ملك جازر، ولما فشل في القضاء على الثورة استنجد بفرعون مصر (شيشاق الأول) فقام الأخير بحملة عسكرية على فلسطين، فاستولى على جازر وأحرقها، وكان ذلك مقدمة للسيطرة على فلسطين ودخول مدينة القدس[2].

وبعد وفاة سليمان بن داود 923 ق.م انقسمت المملكة اليهودية إلى قسمين:

أ. مملكة إسرائيل: وامتد حكمها في الشمال ما بين 923- 721 ق.م وحاولت التوسع شمالاً على حساب الأموريين إلا أن ظهور الآشوريين أوقف توسعهم حيث قام سرجون الثاني بحمله على إسرائيل فدخل عاصمتها السامرة وسبي رجالها إلى ميديا (أشور) [3].

ب. مملكة يهوذا: وامتد حكمها 923- 586 ق.م وتعرضت لغزو شيشاق ودخلها سنة 920، وعندما غزا سرجون الثاني مملكة إسرائيل دفعت له يهوذا الجزية وبقيت عرضة لغزوات المصريين تارة والبابليين تارة أخرى إلى أن غزاها نبوخذ نصر الكلداني (البابلي) وأخذ الملك وعائلته ورؤساء اليهود مع حوالي عشرة آلاف من سكانها فسباهم إلى بابل وهو ما يعرف بالسبي البابلي الأول[4].

عين نبوخذ نصر على يهودا وقطعت له عهداً بالولاء التام، لكنه عاد وثار على البابليين، فعاد إليه نبوخذ نصر وحاصر مدينة القدس، وأخذ ملكها صدقياً أسيراً

(1) وليد الخامدي، الحق العربي في حائط المبكى، ص8.

(2) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ج1، قسم1، ص562.

(3) الكتاب المقدس، سفر الملوك الثاني، الإصحاح، ص17.

(4) محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص33.

ودمر المدينة وغنم ما فيها، وأخذ من اليهود أربعين ألفاً وسباهم إلى بابل، وهو ما عرف بالسبي البابلي الثاني، وكان ذلك سنة 586 ق.م وبذلك انتهت مملكة يهوذا[1].

القدس في عهد الآشوريون:

استطاعت مملكة يهوذا الصمود أكثر من مملكة إسرائيل، وقد توالى على عرش يهوذا تسعة عشر ملكاً (923- 586 ق.م) وكانت المملكتان تواجهان ثلاثة أخطار: التهديد المصري، والتهديد الأشوري، والتهديد السوري الآرامي، ففي عام 920 ق.م هاجم فرعون مصر (شيشاق) مملكة يهوذا، وخرب مدنها ونهب أورشليم والهيكل[2]، ثم تعرضت المملكة نفسها لتهديد سوري (أرامي) أرغم ملكها على دفع جزية ثقيلة للسوريين 879 و843 ق.م.

عندها بدأت الغارات الآشورية عام 859 ق.م بحملة (شلمنصر الثالث) (859- 824 ق.م)، حيث أخضع الأراميين والفنيقيين وإسرائيل[3]، ثم جاءت إغارات تغلات بلاستر الثالث فأخضعت دمشق الأرامية (732 ق.م)، ثم مملكة إسرائيل (731 ق.م)[4]، وانتهى أمر مملكة إسرائيل في عهد سرجون الثاني، الذي أخضعها ونقل سكانها إلى العراق، وعندما انحازت يهوذا إلى المصريين في عهد ملكها (حزقيا) هاجمها سحريب الآشوري (701 ق.م)، وفرض عليها الجزية، وظلت المملكة تدفع الجزية حتى سقوط الإمبراطورية الآشورية وظهور الكلدانيين[5].

فاق الآشوريون البابليين والمصريين من حيث التنظيم الإداري، فقد سنّوا الأنظمة المتقنة للبلاد التي احتلوها، وكانوا يضيقون نطاق الولايات مخافة أن تتقوى

---

(1) الكتاب المقدس، سفر الملوك الثاني، الإصحاح، 25 (18- 21).

(2) فليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، (215/1).

(3) أحمد سوسه، العرب واليهود التاريخ، إصدار وزارة الإعلام العراقية، ص307.

(4) سفر الملوك الثاني (16/ 7-9).

(5) Pritchord Archaeology and the old test a ment (1958), p 157

الكتاب المقدس، سفر الملوك الثاني، الإصحاح 18، 19.

الواحدة، لكنهم لم يهتموا بترقية الشؤون الصناعية والتجارية وكان جل اهتمامهم منصرفاً إلى سلب البلاد، وجمع ما فيها من ذهب وفضة وأمتعة نفيسة[1].

القدس في عهد البابليون (الكلدانيون) 586- 538 ق.م:

سقطت الدولة الآشورية 612 ق.م تحت وطأة هجمات البابليين الذين اقتسموها فيما بينهم، فكانت سورية والعراق نصيب (البابليين) الكلدانية الذين حكموا 70 عاماً ونيف ولمع من بينهم نبوخذ نصر (605- 562 ق.م) خلال عشر سنوات قام هذا الملك بحملتين سبى فيهما اليهود مرتين، وعرفت هاتان الواقعتان بالسبي الأول، والسبي الثاني، هاجم نبوخذ نصر مملكة يهودا للمرة الأولى عام 596 ق.م نتيجة لامتناع ملكها (يهوياقيم) (608- 597 ق.م) عن دفع الجزية له، وقد استطاع الملك البابلي دخول العاصمة حيث قتل كثيراً من السكان، وسبى البعض الآخر، وعين (يهوياكين) ابن الملك المقتول أثناء الحصار مكان والده، مقابل جزية ثقيلة للملك المنتصر[2]، ثم عاد نبوخذ نصر هجمته عام 586 نتيجة لتحالف القدس مع عدة مدن ضده، قتل نبوخذ نصر هذه المرة الأسرة المالكة وسبى شعب المملكة معه إلى ما بين النهرين، إما الذين نجوا فقد فروا إلى مصر وقبرص والجزيرة العربية.

وهكذا خلت فلسطين تماماً من اليهود[3]، ويجب الإشارة إلى أن اليهود الذين لم تستمر دولتهم أكثر من ثلاثة قرون في فلسطين لم تقم لهم قائمة بعد ذلك، بل استمروا مشردين لم يعاودوا إقامة أي دولة، فهم في فلسطين الكنعانية لم يظهروا كما أسلفنا كشعب حضاري له مميزاته وخصائصه الحضارية واللغوية والدينية، فدولتهم لم تكن سوى صورة من صورة المملكة المدينة التي انتشرت وعرفت في العهد الكنعاني، وحضارتهم التي مارسوها كنعانية الملامح والتراث كذلك لغتهم ودياناتهم، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على ضآلة عددهم بالنسبة للسكان الآخرين، ومن الملاحظ أن مملكتهم (إسرائيل) ذاتها لم تعترف بهيكل سليمان في أورشليم بل اتخذت لنفسها

---

(1) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مرجع سابق، ص70.

(2) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، بغداد، 1956، 209/1.

(3) فليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبدالكريم رافق، دار الثقافة، بيروت 1958، ط1، ص220.

هيكلاً خاصاً بها في عاصمتها السامرة[1]، وهنالك العديد من الأمثلة التي تثار حول من يدعوا به، كيف يأتي اليوم كل من إدعى أن من نسل (يهوذا) أو إسرائيل (الدولة) ويدعون أن القدس عاصمة دينهم الذي نزل به موسى، وموسى خائن بنظرهم وسليمان لم يكن إلا وثنياً على غرار العصر الذي وُجد فيه، ومملكة إسرائيل السامرة كانت إلهاً آلهتها المتعددة والتي حملوها معهم أينما رحلوا، وبعد كل تشتت لهم في أصقاع الدنيا؟؟ لقد أقرت كل الحفريات بأن عصر سليمان كان عصراً كنعانياً بلغته وتقاليده، لذلك لم تظهر أرامية التوراة (وهي العبرية المشتقة من الأرامية) إلا بعد ذلك بقرون أثناء السبي البابلي وبعده، كذلك فإن الحديث عن عبقرية إسرائيل وشموخ حضارتها ليس إلا وهماً من الأوهام اليهودية الكثيرة[2].

القدس في عهد الفرس (538– 332 ق.م):

بدأ ظهور الدولة الفارسية على المسرح الدولي في النصف الثاني من القرن السادس (ق.م) وبعد أن سيطر ملكها (قورش) (كورش) على ليديا في آسيا الصغرى سنة (539 ق.م).

توجه إلى العراق فتمكن من تدمير مملكة بابل سنة 538 ق.م لتزول بذلك الدولة البابلية وتحل محلها الدولة الفارسية كقوة عظمى في الشرق القديم[3].

حظيّ اليهود في زمن الفرس باهتمام كبير خاصة من قبل الملك الفارسي (قورش) الذي أصدر أمر بعودة كل الأجناس بما في ذلك اليهود إلى فلسطين وعادت أعداد كبيرة وبقي الآخرين في بابل، بقي الأغنياء في بلاد ما بين النهرين[4]، كان الهدف من عودة اليهود لمشاركته في حروبه، وتعريفه في المسالك والإفادة منهم في

---

(1) عروبة فلسطين، 154.

(2) نشأت الخطيب، القدس بين الدين والتاريخ، مرجع سابق، ص62.

(3) محمد محاسنة، حقيقة القدس، أمانة عمان، 2004، ص110.

(4) رفيق شاكر النتشة وآخرون، تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل، عمان 1984، ص34.

مواجهة مصر[1]، ومن لم يشارك في الحرب كان يفرض عليه دفع الأموال من الذهب والفضة ليتمكن من تجهيز الجيش والإنفاق عليه[2].

وفي هذه الفترة بدأ اليهود العمل لإقامة الهيكل وعمل أسوار للمدينة، لم يقبل العرب بسياسة الفرس فأعلنوا الاحتجاج وثاروا ضد الفرس وضد اليهود وهاجموا عمال اليهود الذين شرعوا في تجديد الأسوار في عهد قميز[3]، حتى لا يمنحوا اليهود الشرعية بسكوتهم على ادعاء باطل فأصدر (سمريدس) أمراً سنة (522 ق.م) بوقف عملية البناء لامتصاص نقمة الثوار الذين لا زالوا يشكلون أهل البلاد والغالبة الكبرى في أرض كنعان ولم يتم تنفيذ مشروع اليهود إلا في عهد دارا (دار يونس) سنة (515 ق.م)[4].

القدس في عهد اليونان 332– 166 ق.م:

احتل الفاتح المقدوني (الأسكندر) القدس عام 332 ق.م أخذها من الفرس بعد أن قضى على إمبراطوريتهم المترامية الأطراف، وكان ملك الفرس يومئذ (دارا)، مع الأسكندر أثناء دخوله القدس أربعون طلبخانة[*]، القصد منها إرهاب العدو في ساحة الحرب، ويقدر بعض المؤرخين هذه القوة بأربعين ألفاً.

خضع اليهود للأسكندر ودخلوا تحت حكمه وحكم حلفائه البطالسة فالسلوقين وقد خرج اليهود لاستقبال الاسكندر فرحين واعتبروه منقذاً لهم من الفرس وطغيانهم[5]، وبعد وفاة الاسكندر أصبحت فلسطين في حصن البطالسة بعد أن اقتسم قواد الاسكندر مملكته الواسعة وبقيت مسرحاً للاضطرابات التي نشبت بين قواد

(1) محمد أديب العامري، عروبة فلسطين التاريخ، بيروت 1974، ص108– 109.

(2) الكتاب المقدس، سفر عزار، الإصحاح الأول والثاني.

(3) الكتاب المقدس، سفر عزار، الإصحاح 4 (4– 16).

(4) أحمد سوسة، مفصل العهرب واليهود في التاريخ، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1981، ص606.

(*) طبلخانة: بيت الطبل ويشمل طبول متعددة معها أبواق وزمارات.

(5) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ص593.

الاسكندر والبطالسة والسلوقين وعمد بطليموس الثاني إلى غزو اليهود في فلسطين وإيليا، من أرض الشام فسباهم وقتل منهم أعداداً كبيرة[1].

تركت الحضارة اليونانية تأثيراً فعالاً وهيمنة قوية بمواجهة الدين والثقافة اليهوديان، وكانت ردود الفعل مختلفة اتجاه هذه الحضارات ومعالمها المختلفة، فمن اليهودية من أحب الهللينية وعشق مبادئها وهام بها، وهذا ما دفع ممثل الدولة السلوقية في القدس إلى إضافة اسم الملك السلوقي إلى اسم مدينة القدس فصارت تعرف بـ(انتيوخت- أورشليم).

وعلى غرار المدن اليونانية قام السلوقين بتأسيس ملعب في أورشليم وأصبح شبان اليهود يترددون إليه للعب والسمر والتعلم، كما اعتادوا على أكل لحم الخنزير، أما الفئة الثانية من اليهود فقد حافظت على يهوديتها وأرادت التوفيق بينها وبين الثقافة الهللينية تمشياً مع محاولات إحلال اللغة اليونانية محل اللغة الآرامية في فلسطين.

أما من الناحية الدينية فقد سارت الأمور على خير ما يرام طيلة قرن ونصف من عهد سيطرة البطالسة أولاً والأمراء السلوقين ثانياً، ومارس اليهود شؤونهم الدينية بحرية مطلقة[2].

أما عن مميزات عصر اليونان:

1. ظهور العنصر اليوناني وانتشاره في جميع البلاد بكثرة تلفت الأنظار حتى أنهم امتزجوا بسكان البلاد الأصليين.
2. انتشار اللغة اليونانية انتشاراً أصبحت معه لغة البلاد الرسمية ولغة العلم والمدارس وأما اللغة التي كان يستعملها أهل البلاد الأصليين اللغة الأرامية، وقد ظلت الحال كذلك حتى خراب القدس الأول على يد تيطس، وخرابها الثاني على يد أدريان.
3. اقتباس أهل البلاد الصناعات اليونانية، ولا سيما صناعة الفسيفساء، التي انتشرت بكثرة في الأبنية.

(1) المسعودي، مروج الذهب، دار الأندلس، بيروت 1969، ج1، ص334.

(2) نشأت الخطيب، القدس بين الدين والتاريخ، مرجع سابق، ص67.

4. انتشار النقود اليونانية[1] وقد نقشت عليها[2] رموز للآلهة والألعاب والملوك والقوات.

5. انتشار التجارة اليونانية فقد أنشأوا المصارف (البنوك)[3].

القدس في عهد الرومان:

استطاع الرومان استعادة القدس سنة 38 ق.م وعينوا (هيرودس) الآدومي ملكاً على اليهود سنة (37 ق.م)، وكان موالياً للرومان وعلى عداء مع الأسرة المكابية اليهودية[4]، قام هيرودس بإنشاء مبنى ضخم في القدس وهو (القصر الملكي) وحدائق متصلة بالقصر، كما أقام مسرحاً للتمثيل والرقص، وملعباً للشباب، وهذا لا يعجب اليهود لأنه مخالفاً لطقوسهم، فأطلق عليه الرومان لقب (الملك هيرودس).

شهدت هذه الفترة ولادة السيد المسيح عليه السلام في مدينة بيت لحم في عهد أغسطس قيصر[5]، ولما بلغ عمره ثلاثين سنة أوحى الله تعالى إليه وأرسله إلى الناس[6]، وأعطاه المعجزات، فكان يداوي المرضى ويبرئ الأكمة والأبرص[7]، ويحيي الموتى وتتزل عليه المائدة.

دخل تيطس سنة (70م)، وفي وقتها كان اليهود يقومون فيها الفساد، ومناوأة لحلم الرومان دخل تيطس المدينة ودمر المباني الموجودة فيها التابعة لليهود، وقتل عدداً كبيراً منهم ونفى الآخرين وباع الأسرى اليهود بثمن زهيدة[8].

---

(1) مجلة الآثار، عيسى اسكندر المعلوف، 50- 9، ص462.

(2) بقيت النقود اليونانية التي سكها الاسكندر على هذا الشكل في عهد خلفائه وظلت كذلك حتى أوائل العهد المسيحي.

(3) عارف العارف، المفضل في تاريخ القدس، مرجع سابق، ص92.

(4) خالد محمد غازي، القدس، سيرة مدينة، دراسات، وشهادات، دار القدس 1998،ص41.

(5) إبراهيم الشريف، إسرائيل وأرض كنعان، حوار مع أنبياء وملوك بني إسرائيل، الشرق الأوسط، عمان 1980، 160.

(6) المسعودي، مروج الذهب، مرجع سابق، ج1، ص70.

(7) ابن الأثير، الكامل، ج1، ص179؛ الحنبلي، الأنس الجليل، ج1، ص271.

(8) الكتاب المقدس، جتى 9، 10.

وفي سنة (313) نقطة تحول في تاريخ مدينة القدس حيث اعتلى الأمبراطـور قسطنطين عرش الإمبراطورية الرومانية وكان ميالاً للنصرانية فاعتنقها، وأصـبحت النصرانية الديانة الرسمية للدولة[1]، وبدأ ببناء الكنائس في مدينة القدس، فكانـت أول كنيسة أقيمت فيها كنيسة القيامة، أما المكان الذي زعم اليهود أن فيه الهيكـل فجعلتـه هيلانة مطرحاً لقمامات البلد نكاية باليهود[2].

وفي سنة (395م)، انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين الإمبراطورية الرومانية الغربية (المقدسة) وعاصمتها روما، والإمبراطوريـة الرومانيـة الـشرقية (البيزنطية) وعاصمتها بيزنطة وتضم بلاد الشام.

القدس في العهد البيزنطي:

انتقل الحكم من الرومان إلى البيزنطيين عام (324م)، وفي عام (312) اعتنق الإمبراطور قسطنطين الديانة المسيحية، وجعلها دين الإمبراطورية الرسمي عام 323

كما جعل المدينة المقدسة مركزاً للديانة المسيحية، حيث أمر بتـشييد كنيـستين فيها وهما كنيسة القيامة، والجلجلة عام (636)، وقامت أمه هيلانة بالسير على نفـس الخطى وبنت كنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة الصعود في جبل الزيتون، إضافة إلى ذلك فقد انتشرت في الفترة اللاحقة العديد من الأديرة في مختلف أنحاء العالم[3].

وقد انتعشت المدينة المقدسة خلال هذه الفترة، وأصبحت أغنـى المـدن فـي الشرق إلى أن غزاها كسرى الثاني ملك الفرس ودمرهـا عـام (614م)، ثـم قـام الإمبراطور هرقل عام (627)، بهزيمة الفرس واستعاد المدينـة واسـتمرت المدينـة تحت الحكم البيزنطي حتى فتحها المسلمون (636م)[4].

وقبل ذلك تمكن هرقل من الانتصار على الفرس في معركة نينـوى الحاسـمة (627م)، وعلى أثرها تصالح الفريقان، فأطلق الفرس سراح الأسرى مـن الرومـان وأعادوا الغنام التي نهبوها من القدس وعادت سوريا وفلسطين إلـى حظيـرة الـدول

---

(1) مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، قسم2، ص68.

(2) محمود العابدي، قدسنا، ص38.

(3) هنري كتن، القدس الشريف، مكتبة الأقصى، ص48.

(4) هنري كتن، المرجع السابق، ص49.

البيزنطية، ودخل هرقل مدينة القدس (629م)، في تلك الفترة من الدهر ظهر الإسلام، وظهر النبي العربي المصطفى محمد ﷺ، وأخذ يدعو النـــاس كافـــة لتـــرك عبـــادة الأصنام، واتباع دينه، دين الإسلام، وكانت دولة الرومان، في ذلك الزمان، من أقوى الدول في ذلك العصر[1]، فقويت شوكته وأصبح ذا بأس وقوة، وراحت أعلام بيزنطية تخفق على مصر وسورية وفلسطين، واسترجع هرقل من الفرس الصليب الذي كانوا قد أخذوه من بيت المقدس، كان اغتباط المسلمين يومئذ بانتصار هرقل علـــى فـــارس عظيماً، ذلك لأن هرقل كان مسيحياً، والمسيحيون أهل كتاب كالمسلمين، وأما الفـــرس فكانوا مجوساً وبذلك كره المسلمين انتصار المجوس المسيحيين، تنبـــأ الرســـول ﷺ بانتصار الروم على الفرس ولم يمض على تنبؤنه سوى بضع ســـنين حتـــى انتـــصر هرقل (625)، وهزم الفرس وفي ذلك نزلت الآية الكريمـــة[2]: ﴿الـم ۞ غُلِبَـتِ الـرُّومُ ۞ فِـي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾.

ورغم هذا النصر الذي ناله البيزنطيون على يد هرقل، والـــذي كـــان يتمنـــاه المسلمون، فإن النبي ﷺ رأى من الحكمة أن يدعو هرقل وقومه إلـــى دينـــه، وكمـــا أرسل النبي رسالة إلى كسرى عظيم الفرس، وإلى المقوس عظيم القبط فـــي مـــصر، وإلى أمراء عمان واليمامة والبحرين وإلى الحارث الغساني ملك الحيـــرة والحـــارث الحميري ملك اليمن، وإلى نجاشي الحبشة، فقد أرسل أيضاً رسولاً من عنده، هو دُحية بن خليفة الكلبي أرسله إلى هرقل عظيم الروم، يدعوه إلى الإســـلام، وأرســـل مـــع الرسول كتاباً إلى هرقل ختمه بخاتمه الذي نقش عليه "محمد رسول الله".

وعندما دخل عليه دحية الكلبي في مدينة حمص، كان وقد عـــاد يومئـــذ مـــن المعركة التي انتصر فيها على الفرس واسترجع منهم الصليب الذي أخذوه من بيـــت المقدس، تناول الكتاب تلى عليه مترجماً، فلم يغضب بل رد عليه رداً حسناً[3].

---

(1) محمد حسين هيكل، حياة محمد، ص370.

(2) سورة الروم، الآيات 1- 5.

(3) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مرجع سابق، ص147.

وفي هذه الفترة (610– 641هـ)، جرى حادث الإسراء والمعراج حيث أسري بالنبي العربي الكريم إلى بيت المقدس ومن فوق الصخرة المشرفة الموجودة في هذا البيت عرج النبي إلى السماء وفيه نزلت الآية الكريمة: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[1].

ومنذ عام (629م)، سارع هرقل إلى استرداد المدينة وأعاد البطريك والصليب عام (629)، ولكن الغزو الفارسي ترك أثراً باقياً في المدينة فقد قضى على ازدهارها، وأنهى عهد الثقافة الهللينية فيها وكان من نتائجه أيضاً إقدام هرقل على اضطهاد اليهود وإخراجهم نهائياً من القدس ومنع دخولهم عليهم لإعانتهم الفرس في تدمير هذه المدينة المقدسة، ولم يعد ذكر لليهود في المدينة بعد ذلك التاريخ[2].

1. 7. 2 القدس في التاريخ العربي والإسلامي:

العهد الراشدي:

تؤكد كل الحقائق الدينية والتاريخية كذب الإدعاءات الإسرائيلية حول هوية القدس، كما أن التاريخ يشهد أن القدس عربية منذ خمسة آلاف سنة رغم الأضاليل التي يحاول أعداء الإسلام نشرها في العالم.

دخلت مدينة القدس تحت الحكم الإسلامي عام (636م)، وقبل ذلك كانت بيت المقدس محوراً إسلامياً منذ البداية، فإليها اتجه المسلمون أول ما اتجهوا للصلاة، وإليها كان إسراء النبيﷺ. فعن قتادة قيل: (كانوا يصلون نحو بيت المقدس ورسول الله بمكة قبل الهجرة، وبعد الهجرة صلى رسول الله نحو بيت المقدس ست عشر شهراً، ثم وجه بعد ذلك نحو الكعبة البيت الحرام)[3].

---

(1) سورة الإسراء، الآية 1.

(2) كان هذا كله مقدمة في تاريخ الحضارات 506/2، تاريخ مدينة القدس، ص82، القدس الخالدة ص167، المفصل في تاريخ القدس، ص77.، وتجدر الإشارة أنه ما زال المسيحيون يحتفلون بإعادة الصليب في 14 أيلول من كل عام.

(3) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج2، القاهرة، 1961، ص265.

أما الإسراء فقد ورد عنه في القرآن الكريم ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[1]، يضاف إلى هذا آيات وأحاديث تشير إشارة، أو تذكر صراحة فضل القدس ومكانتها في الإسلام، ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾"[2]، وقد فسرها الجلالين على أن المنادي هذا هو إسرافيل ينادي من صخرة بيت المقدس بالحشر وهي وسط الأرض وروى أن المكان القريب هو صخرة بيت المقدس[3].

أما الأحاديث فكثيرة، منها الحديث الوارد في الصحاح وهو "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى"[4].

والحديث القائل "يا معاذ، إن الله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالهم ونساؤهم وإماؤهم مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة"[5].

وقد روى خالد بن معدان عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ صخرة بيت المقدس على نخلة من نخيل الجنة، وتلك النخلة على نهر من أنهار الجنة" وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:"أن الله اختار المدائن الأربعة: مكة وهي البلدة، والمدينة وهي النخلة، وبيت المقدس وهي الزيتونة، ودمشق وهي النية"[6].

لقد حظيت القدس بمكانة دينية متميزة منذ بداية الدعوة الإسلامية فإليها أسرى بالرسول كما كانت القبلة الأولى للمسلمين لمدة تقارب ستة عشر شهراً، قبل أن يتوجهوا في صلاتهم نحو الكعبة وتحتضن ثاني أقدم مسجد في الإسلام، ثالث

---

(1) سورة الإسراء، آية 1.
(2) سورة ق، آية 41.
(3) تفسير الجلالين.
(4) التاج الجامع للأصول، ج1، ص249.
(5) مجيد الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ بيت النقدس والخليل، عمان، ج1، ص248.
(6) تاريخ مدينة القدس، ص89.

الحرمين الشريفين التي لا تشد الرحال إلا إليها (المسجد الأقصى، المسجد الحرام والمسجد النبوي)[1].

وجه رسول الله ﷺ اهتمامه بعد توحيد الجزيرة العربية إلى بلاد الشام ومنها فلسطين فكانت غزوة تبوك (630م)، التي وصلت إلى أطراف الجزيرة، وأخضعت تبوك على حدود الشام، ثم كانت معركة مؤته (8هـ/630م)، بقيادة زيد بن حارثة وجعفر وعبدالله بن رواحة وقتل في هذه المعركة كل من زيد، وجعفر، وعبدالله فأخذ اللواء خالد بن الوليد والذي اتبع خطة حكيمة للإنسحاب بدون ضحايا أمام الروم وعددهم يتجاوز (100.000) مقاتل[2].

وأصر الرسول ﷺ على معاودة الكرة عندما قالوا الناس لهم (يا فرار في سبيل الله) فيقول رسول الله ليسوا الفرار لكنهم الكرار إن شاء الله[3].

أعاد الرسول ﷺ تجهيز، الجيش آخر بقيادة أسامة بن زيد سنة (11هـ/623)، لكنه توفي قبل أن يتم تجهيزه لكن الخليفة أبو بكر الصديق تابع سيرة الرسول فأمر أن يواصل الجيش حملته وأوصى الجيش "لا تخونوا ولا تغدروا.. اندفعوا باسم الله"[4].

وتعتبر معركة تبوك ومؤته الذين وجه بهما رسول الله ﷺ إلى بلاد الشام بداية المعارك عديدة وسعت رقعة الدولة الإسلامية إذ كانت حافزاً قوي الأثر في نفوس المسلمين، لفتت نظرهم إلى أهمية بلاد الشام وخاصة مدينة القدس وتُرجم هذا الاهتمام نصراً على يد الخليفة عمر بن الخطاب[5].

---

(1) فاروق الشناق وآخرون، القدس دراسة تحليلة لأبعاد قضية القدس، مرجع سابق،ص13.

(2) الطبري، الرسل والملوك، ج3، ص36- 41؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص128.

(3) ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، القاهرة، ص260.

(4) الواقدي، فتوح الشام، ج1، ص4، تاريخ الرسل والملوك، ج2، ص100.

(5) نشأت الخطيب، القدس بين الدين والتاريخ، بيروت، ط1، 1987، ص96.

القدس والخلفاء الراشدون:

أمر أبو بكر عمرو بن العاص باتجاه بلاد الشام من الطريق الغربي قريباً من الساحل، وكان لا يمر بمكان حتى يتغلب عليه دون حرب ولم تبدِ القبائل العربية أية مقاومة لحملة عمرو بن العاص، ويبد أنها كانت تنتظر من يتقدم لتخليصها من سيطرة بيزنطية، وكان أول المعارك التي خاضها المسلمون ضد الدولة البيزنطية في وادي عربة، وحيث نزل قادة الروم في جمع من العسكر يزيد على 3000 مقاتل، تمكن المسلمون من إلحاق الهزيمة بهم، فقد توجه إليهم أبو أمامة الصدي بن عجلان بأمر من يزيد بن أبي سفيان الذي قدم نجدة لعمرو بن العاص وهزمهم، ثم أتى قرية الداثنة من قرى غزة فهزم من فيها من الروم وقتل أحد بطارقتهم(1).

وبعد معركة اليرموك توجه عمرو بن العاص إلى فلسطين ففتح عدد من المدن نابلس، اللد، رفح، غزة، عسقلان، ثم توجه إلى مدينة القدس فنزلها جيش المسلمين في فصل الشتاء، ولما انتهى أبو عبيدة من تطهير المناطق الشمالية في بلاد الشام انضم إلى عمر بن العاص وتولى حصار المدينة بنفسه وكانت تعرف المدينة باسم (إيليا) أي القدس(2).

في هذه الأثناء توفي الخليفة أبو بكر وتولى عمر بن الخطاب الأمر من بعده، فعين أبو عبيدة قائداً عاماً، اتجه أبو عبيدة نحو دمشق لتنظيم الأمور بينما استمر عمرو بن العاص في حصار المدينة، استمر الحصار فترة أربعة أشهر متواصلة، ولما يئس السكان من ترك العرب لها بدأوا بالتفاوض مع العرب وخاصة أن البيزنطيين كانوا قد انسحبوا وتركوا الأمر بيد بطريركها (صفرونيوس)، وبعد ذلك جرى الاتفاق على أن تستسلم المدينة للعرب شرط أن يكون الخليفة نفسه هو الذي يتسلمها، رعاية لمكانتها، وحرصاً على توثيق الأمان لسكانها في معيشتهم ودينهم، وعندما كتب أبو عبيدة إلى عمر بذلك استشار أصحابه فرأى كل من عثمان بن عفان

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان، دار مكتبة الهلا، بيروت 1978، ص117؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج1، دار الفكر، بيروت 1978، ص277.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص144؛ الواقدي، ج1، ص65؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص347.

وعلي بن أبي طالب حسن الذهاب إلى الشام حتى لا يشق الأمـــر علـــى المـــسلمين، فخرج عمر إلى الجابية، حيث تلقاه أبو عبيدة، ثم ساروا جميعاً إلى بيت المقـــدس[1]، ففاوض عمر البطريك الذي فتح أبواب المدينة للمسلمين واستقبل الخليفة بالترحـــاب، وسأله أن يقبل منه الصلح والجزية مقابل إعطائهم الأمان علـــى دمـــائهم وأمـــوالهم ونسائهم وكنائسهم، فاستجاب عمر لذلك لم تغره الانتصارات التي خاضها المسلمون، فخَّر ساجداً لله شكراً له على نعمته، ورجع عمر وبات في المعسكر ولم يدخل المدينة التي فتحت له إلا في اليوم الثاني.

كان دخول عمر بن الخطاب يوم الاثنين، وخط بها محراباً من جهـــة الـــشرق وهو موضع مسجده،وتقدم وصلى مع أصحابه صلاة الجمعة، وذكر أن عمر أقام فـــي بيت المقدس عشرة أيام.

أما عن الأمان الذي أعطاه لأهل المدينة فقد سميت "بالعهـــدة العمريـــة" وأورد ابن جرير الطبري نص هذا الصلح كما يلي:

"بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عبدالله عمر أمير المؤمنين أهل إيليـــاء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، وصلبانهم، وسقيمها وبريئهـــا وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينقص منها، ولا من حيزها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم ولا يسكن إيليا معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهـــل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوت (أي اللصوص)، فمن خرج مـــنهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الـــروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصـــلبهم حتـــى يبلغـــوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلـــى أهلـــه،

---

(1) العليمي مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق عـــدنان أبـــو تبانة، مكتبة دنديس، عمان 1999، ص255؛ الطبري، ج3، ص607؛ الواقـــدي، ج1، ص147.

فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يُحصد حصادهم، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية، شهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبدالرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان، وكتب وحضر سنه خمس عشرة" وقيل كان فتحها سنة (16هـ)[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه العهدة التاريخية التي نصت نصاً صريحاً أن لا يسكن بإيلياء التي هي القدس أحد من اليهود، ظلت محترمة ومتبعة في عهود الدولة الإسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين فالأمويين فالعباسيين، فالفاطميين فالسلجوقيين، فالمماليك، فالعثمانيين، ولم تنقض إلا في عهد محمد علي باشا والي مصر الذي ثار على الدولة العثمانية واحتل بلاد الشام وفلسطين[2].

بعد ذلك عين عبادة بن الصامت قاضياً ومعلماً للمسلمين فيها، وأمر ببناء مسجد القدس الذي عرف بالمسجد العمري وبذلك كانت القدس المدينة الوحيدة التي خرج إليها الخليفة عمر للإشراف على تسليمها للمسلمين من بين العشرات من المدن التي فتحت في عهده[3].

كما كشف عن الصخرة التي كان المسيحيون قد طمسوها تشويهاً لآثار اليهود، ورفض عمر الصلاة في كنيسة القيامة حتى لا يتخذ المسلمون ذلك ذريعة للاستيلاء عليها، وقبل أن يترك عمر بيت المقدس قسم فلسطين إلى قسمين، وجعل على كل قسم حاكماً فأعطى علقمة بن حكيم قسماً ونزله الرملة، وأوكل القسم الآخر إلى علقمة بن مجزر وأنزله إيلياء وضم عمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنة إليه بالجابيه، وجعل أبا عبيدة بن الجراح أميراً على الشام وكلفه بعد ذلك بفتح قيسارية[4].

ويذكر لنا صاحب الفتح القسي ما قام به عمر بن الخطاب في بيت المقدس، والحسنات التي أضافها فيقول:"نصب المنبر، وأظهر المحراب المطهر، وفرش

---

(1) الطبري، الرسل والملوك، ج3، ص609؛ العليمي، الأنس الجليل، ج1، ص377.

(2) عرفان نظام الدين وعلي طاهر الدجاني، القدس ،مرجع سابق، ص81.

(3) فارق الشناق (محرراً)، القدس تحليلة، مرجع سابق، ص13.

(4) نشأت الخطيب، القدس بين الدين والتاريخ، مرجع سابق، ص100؛ الواقدي، ج1، ص155.

الأرض بالبسط الرقيقة، وعلقت القناديل، وتلي التنزيل، وحق الحق، وبطل الأباطيل، وتلي الفرقان، وصفت السجادات، وصفت العبادات، وأقيمت الصلوات، وأديت الدعوات، ونطق الأذان، وحضر المؤذنون، كما نظم الدواوين، ورتب البريد، وعين قاضياً وأسس الحسبة (البلدية)" [1].

وبعد وفاة الخليفة عمر بن الخطاب تولى عثمان بن عفان الخلافة، فاهتم بالقدس وسكانها، فوقف أراضي سلوان على ضعفاء المدينة، وبذلك أصبحت القدس أهم المدن الإسلامية وفد إليها عدد كبير من الصحابة والمسلمين من مختلف القبائل العربية، فهنالك تسعة من صحابة رسول الله ﷺ دفنوا فيها ولم ينقطع مجيء العرب وغيرهم من المسلمين إلى القدس للإقامة والدراسة منذ الفتح[2]، واستمر حكم الخلفاء الراشدين حتى سنة (41هـ/661م).

القدس في العهد الأموي:

ظلت المدينة المقدسة مكان رعاية المسلمين في العهد الأموي(41هـ-661م)، وعاشت فلسطين، وبشكل خاص القدس خلال العهد الأموي الذي امتد حوالي تسعين عاماً في ظل (14) خليفة أحد عصورها الذهبية، وأصبحت إحدى أبرز المناطق الهامة في الإمبراطورية الإسلامية التي امتدت من الأطلسي حتى السند حتى سادت الحرية الكاملة وازدهر العمران والتطور الاقتصادي[3]، كما بويع معاوية بن أبي

---

(1) العماد الاصفهاني، الفتح القسي في الفتح المقدسي، مصر، تحقيق محمد صب، القاهرة، ص127.

(2) عبدالعزيز الدوري، القدس في الفترة الإسلامية الأولى (في كتاب القدس في التاريخ)، ص131؛ نبيه عاقل، مرجع سابق، ص262؛ بيان النهوض، الحوت فلسطين، مرجع سابق، ص79؛ الياس شوفاني، المجز في تاريخ فلسطين، ص61.

(3) مصطفى شاكر، ص45.

سفيان بالخلافة[1]، فزار القدس وصلى في الأقصى عند جبل الـــصلب[2]، وزار قبــر مريم البتول[3].

وفي عهد عبدالملك بن مروان سنة (692م)، باشر بنـــاء الـــصخرة المـــشرفة والمسجد الأقصى، وأتم بناءه الخليفة الوليد بن عبدالملك سنة (705)[4]، وعندما جـــاء عمر بن عبدالعزيز طلب من كل ولاته التوجه للقدس لزيارتها، ولأداء قـــسم العـــدل والطاعة في المعاملة بين الناس، وأمر بإخراج كل اليهود الذين تسللوا للقدس وأقـــاموا فيها وذلك تنفيذاً لما جاء في العهدة العمرية، وجعل خدمة الحرم القدســـي مقـــصورة على المسلمين[5].

القدس في العهد العباسي (132- 656هـ):

واصل الخلفاء العباسيون اهتمامهم بالقدس، حيـــث زارهـــا مـــنهم المنـــصور والمهدي والمأمون وجرت في عهدهم تعميرات وتجديدات في المسجد الأقصى وقبـــة الصخرة، إضافة إلى نشرهم الأمن والطمأنينة بين قلوب المسلمين باعتبـــار القـــدس مدينة إسلامية مقدسة، ظهر ذلك في زيارة الخليفـــة العباســـي الثـــاني (أبـــو جعفـــر المنصور) للقدس سنة (140هــ/ 758م)، إذ أمر بإعادة بناء المسجد الأقـــصى بعـــد

---

(1) ابن قتيبة الدنيوري، .. والسياسة، تحقيق علي شكري، دار الأضواء، بيروت، 1990، ج1، ص184؛ الطبري، الرسل والملوك، ج5، ص160؛ ابن الأثيـــر، الكامـــل، ج3، ص203.

(2) جبل الصلب: هو الجبل الذي تم صلب المسيح عليه وسمي الصلت لأن المـــسيح ســـفه ديانة اليهود فأشاروا (اليهود) على بيلاطس الروماني صلبه والمكان الذي تم به ذلـــك نسبة لعملية الصلت.

(3) اللجنة الملكية، قدس عمر، اللجنة الملكية، نشر رقم 111 و1983، ص9.

(4) رائف نجم، نحو خطة عملية لرعاية المقدسات الإسلامية وصيانتها والقـــدس، ط1،ـــــ عمان 1987، ص5.

(5) العليمي، الأنس الجليل، ج1، ص413، محمد أحمد محمود، المسجد الأقصى، الكتـــب المقدسة، ص128.

سقوط الأجزاء الشرقية والغربية منه بفعل الزلزال الذي ضرب المدينة سنة 130هـ/748م[1].

كذلك زارها الخليفة المهدي سنة (163هـ/780م)، وأمر بإعادة بناء المسجد الأقصى بعد الزلزال الذي أصاب المدينة مرة ثانية وأدى إلى تهدم بعض أجزاء منه، كما قام المهدي بالتصدق على فقراء المدينة[2]، وبلغت المدينة درجة عالمية وجرى الاعتراف بها مدينة إسلامية أيام الخليفة هارون الرشيد (170- 193هـ) الذي تبادل الهدايا مع شارلمان[3].

وهذا دليل على توثيق العلاقات الروحية السامية بين العالمين الإسلامي والمسيحي واعتبار القدس مدينة مقدسة للمسيحيين والمسلمين على السواء[4].

عانت الدولة العباسية من الضعف والتفكك السياسي والعسكري بعد وفاة الخليفة المعتصم، فاقتصرت سلطة الخلفاء على بغداد والمناطق المحيطة بها مما شجع بعض الولاة في المناطق البعيدة على الانفصال وتأسيس إمارات وراثية في أسرهم[5].

القدس في عهد الطولونيون (868- 905م/ 254- 293هـ):

طولون ينتمي إلى إحدى القبائل الأربع والعشرين التي تتألف منها تركستان، أسرة (ابن أسد الصمامي) أحد عمال المأمون في إحدى المواقع الحربية فأرسله إلى الخليفة فأعجب المأمون وألحقه بحاشيته، وما زال يرقيه حتى جعله رئيس حرسه ولقبه بأمير الستر بقي طولون في منصبه عشرين عاماً خدم خلالها المأمون وأخاه المعتصم، وفي زمن المعتصم هذا كان الضعف قد دب في صفوف العباسيين إلى درجة أنه لم يبق للخليفة سلطة على البلاد سوى الاسم، سيطر طولون ولقب بعدئذ بأبي العباس هذا هو مؤسس الدولة الطولونية، توفي طولون (270هـ)، انتهى حكمه

---

(1) فاروق الشناق (محرراً)، القدس دراسة تحليلة، مرجع سابق، ص14.

(2) العليمي، الأنس الجليل، مرجع سابق، ج1، ص282- 283.

(3) مجيد خدوري، العلاقان الدبلوماسية بين الرشيد وشارلمان، بغداد 1939، ص33.

(4) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مرجع سابق، ص120.

(5) فارق الشناق (محرر)، القدس دراسة تحليلة، مرجع سابق، ص14.

الطولونية في القدس (905م)، لم تكن القدس من الأهمية بمكان على عهد الطولونية ولم تذكر إلا قليلاً لأن البلاد كانت في حالة حرب، وما كانت مهمة من الناحية الاستراتيجية وكانوا يأتون القدس فقط لناحية دينية[1].

وبذلك حكموا الطولونيون بين المقدس (905/292) تحت حكم الولاة العباسيين[2]، نجح أحمد بن طولون في تأسيس الدولة الطولونية في مصر سنة (870هـ)، وبسط نفوذه شمالاً وسيطر على فلسطين بما فيها القدس[3].

الدولة الأخشيدية:

حكمت مصر وجزء كبير من بلاد الشام (935- 969م/ 323- 358هـ)، الأخشيد، لقب كان يحمله ملوك فرعانة بلاد ما وراء النهر، استطاع محمد بن طفج الأخشيد، أن يحصل على هذا اللقب من الخليفة الراضي تقديراً لخدماته، وعرفت الدولة التي أقامها في مصر والشام بالدولة الأخشيدية وبسط نفوذه على مصر والشام، من أمراء الإخشيديين محمد بن طفج (323هـ)، وأبو القاسم أبو جور (334هـ)، وأبو الحسن علي (349هـ)[4].

الأخشيدية خلفت الدولة الطولونية في مصر سنة (935)، وسيطرت على القدس حتى سنة (940)[5].

ونتيجة لاهتمام الأحشيدين في القدس دفنوا ملوكهم فيها[6]، وفي فترة حكم الإخشيديين، حدث حرق كنيسة القيامة[7]، وتمكنت القوات الفاطمية من احتلال مصر

---

(1) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مرجع سابق، ص216.

(2) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ج1، ص228.

(3) فاروق الشماق، مرجع سابق، ص15.

(4) نوفل إبراهيم أبو دية، فلسطين أمة وحضارة، مرجع سابق، ص102، من ألقاب الملوك الأخشيد ملك ملوك، فرعانة ما وراء النهر، خلقانة: لقب ملوك الترك، النجاسي، ملوك الحبشة، فرعون ملوك مصر، قيصر ملوك الروم، كسرى ملوك الفرس.

(5) نبيه عاقل، مرجع سابق، ص280.

(6) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ج3، ص512.

(7) شفيق جاسر، تاريخ القدس، ص232.

(358هـ)، وألحقت بها منطقة جنوب الشام باحتلال كل من القدس والرملة، عسقلان، وطبريا، دمشق وهكذا قضوا على الدولة الأخشيدية لتدخل بيت المقدس تحت الحكم الفاطمي[1]، ولم تكسب القدس أهمية كبيرة أيام الدولة الأخشيدية فظلت تقصد القدس لأغراض دينية فقط[2] تم دفن الحكام الإخشيديين في القدس[3].

القدس في العهد الفاطمي (358- 463هـ/ 969- 1071م):

أقام الفاطميون الخلافة الفاطمية بالمغرب تونس سنة (297هـ/909م)، وفي سنة (358هـ/969م)، أرسل للمعز لدين الله قائده الشهير (جوهر الصقلي) إلى مصر فتمكن من فتحها وضمها للدولة الفاطمية[4]، فأرسل جوهر الصقلي بدوره القائد جعفر الكتامي باتجاه بلاد الشام، حيث وصل إلى مدينة الرملة وتمكن من السيطرة عليها سنة (358هـ/969 م)، وبذلك خضعت باقي مدن فلسطين بما فيها مدينة القدس للحكم الفاطمي قبل أن يتوجه شمالاً للسيطرة على مدينة دمشق (359هـ/969)[5]، فكان الفاطميون منافسين العباسين بخلاف الطولونيين والإخشيديين الذين يدينون بالولاء للخلفاء العباسيين، كما أن الفاطمين منحوا بلاطهم في القاهرة الترف البالغ الذي يليق بخلافتهم الواسعة التي امتدت حتى حدود العراق، بحيث أن مصر لم تعرف منذ عهد الفراعنة والبطالسة بلاطاً يتميز بجدته وبدقه كالبلاط الفاطمي[6].

دخلت القدس تحت حكم الفاطميين في عهد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله حيث فتح قائده جوهر الصقلي فلسطين في عام (969/359هـ)[7]، ويرجع فتح هذه البلاد من قبل الفاطميين إلى عوامل منها:

---

(1) عبلة المهندي، القدس تاريخ وحضارة، ص104.

(2) سيد فرج راشد، القدس عربية إسلامية، ص151.

(3) الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص512.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة 1993، ص30.

(5) العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج1، ص305.

(6) عبدالمنعم ماجد، نظم الفاطميين رسومهم في مصر، ج2، القاهرة 1955، ص9.

(7) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص65.

1. لا يستعبد أن يكون الفاطميون قد خشوا انتقام العباسيين لسبب فتحهم أخصب وأغنى البلاد وهي مصر، ولهذا عمل جوهر على أن تكون فلسطين خط الدفاع الأول عن مصر.
2. يمكن أن يكون استيلاء الفاطميين على فلسطين خطة دبرها هؤلاء للقضاء على القراطمة وبفتح جوهر لفلسطين نوعاً من التحدي للقراطمة.
3. أدرك المعز رغبة الروم في أن يرثوا الدولة العباسية التي دب فيها الوهن وقد استولوا على بعض مدن الشام، فعمل المعزّ على فتح فلسطين لتحول دون تقدم الروم جنوباً وليعكس عاطفة العرب[1].

قد ولي الفاطميون القدس ومسجديها الأقصى وقبة الصخرة العناية الكاملة وظهر ذلك في قيام الخليفة الفاطمي، لاعزاز الله سنة (407هـ/1016م)، بزيارة القدس إذ أمر بترميم قبة الصخرة والمسجد الأقصى سنة (426هـ/1030م).

كما أمر المنتصر بالله سنة (458هـ/1066م)، بتجديد الواجهة الشمالية للأقصى كما اهتم الفاطميون بإنشاء المدارس والمستشفيات في القدس، وأهمها البيمارستان (المستشفى) الفاطمي ودار العلم الفاطمية[2].

الاحتلال الصليبي وغزو الفرنج:

بدأ الخطر الأوروبي على فلسطين والقدس عندما أحس الأوروبيون أن الوهن أخذ يدب في الدولة الإسلامية، التي تولت حكم فلسطين وكان آخرها الدولة الفاطمية التي قصرت في الدفاع عن مدينة القدس، حتى أصبحت عرضة للخطر الخارجي، وكانت أهم الأخطار الخارجية التي تعرضت لها هو غزو الإفرنج أو ما يعرف عن المؤرخين الحروب الصليبية.

والحروب الصليبية: هي حركة استعمارية قادها الغرب الأوروبي المسيحي خلال فترة العصور الوسطى ضد المشرق الإسلامي في مصر والشام بهدف امتلاكه

---

(1) حسن إبراهيم حسن، المعز لدين الله، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1963، ص92.

(2) شاكر مصطفى، فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، ص351، عبدالعزيز الدوري، ص131.

والسيطرة على ثرواته الاقتصادية[1]، أملاً في الحصول على الأملاك والضياع في فلسطين (الأرض التي تفيض باللبن والعسل) كما يقول الكتاب المقدس[2].

وكما ذكر سابقاً استغل الصليبيون الوهن الذي أصاب الدولة الإسلامية في أواخر الدولة الفاطمية[3]، وتمكن الفرنجة من احتلال القدس (492هـ/1099م)، وارتكبوا مذبحة، حيث بلغ عدد الضحايا كما تشير المصادر سبعين ألفاً ونهب الصليبيون ما كان في الصخرة والأقصى من كنوز ووضعوا صليباً على قبة الصخرة[4]، وأدى مجيء هؤلاء من أوروبا بحجة تخليص الأماكن المسيحية والقدس من المسلمين.

أنشأوا في القدس إمارة صليبية عرفت بمملكة القدس واستمرت حتى (1187)[5]، وقام الصليبيون بتحويل مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى إلى كنائس، ولكن صمدوا أهل القدس وقام أميرها الفاطمي (افتخار الدولة) بتسميم آبار المدينة وردم القنوات وساق قطعان الماشية على مواضع آمنة وأخرج معظم المسيحيين من المدينة[6].

دام حصار الفرنجة للقدس ما يقارب (40) يوماً[7]، وتمكن الفرنجة (الصليبيون) من أن يدخلوا المدينة ولم يَسلم من سكان المدينة الذي تقدر المصادر

---

(1) أرنست باركر، الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني، دار النهضة، بيروت 1967.

(2) Stton & Baldwin, A History of Grusadec, vol 1, p29.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص151؛ العليمي، الأنس الجليل، مرجع سابق، ج1، ص423.

(4) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، ص24.

(5) فاروق المشناق وآخرون، القدس دراسة تحليلية، ص15.

(6) سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ط1، ج3، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1973، ج1، ص242.

(7) ابن الأثير، الكامل، بيروت 1969، ج9، ص189.

عددهم وقت الحصار (60- 70) ألف شخص أُحدُ[1]، وبعد سقوط مدينة القدس بيد الإفرنج (1099م)، هاجر عدد كبير من السكان المدينة، كما أجبر الإفرنج عدد كبير على المغادرة نتيجة للمعاملة السيئة التي واجهها إتجاه المحتل وأخذ حقوقهم.

ويمكن تقسيم سكان المدينة خلال حكم الفرنج آنذاك إلى عدة فئات وهي[2]: العرب والمسلمون وكانوا محرومين من حقوقهم. العرب المسيحيون الشرقيون[3] وهم جاؤوا مع الإفرنج مع الحملة الصليبية الأولى وعددهم قليل وكان لهم حكم السيادة، طبقة الأجناد واليهود وعددهم كان قليلاً[4].

لقد أكد المؤرخون أن الحروب الصليبية لم تكن حرباً دينياً على الرغم من اتخاذها الصليب شعاراً بل هي حرب اقتصادية استعمارية توسعية من شأنها فتح أسواق جديدة للتجارة، وفتح أرض خصبة لجلب الثروات[5].

وبذلك نتيجة لاحتلال الصليبيين للقدس خسر العالم الإسلامي خسارة فادحة بهذا المصاب الجلل، فسقط القدس وأُرقيت دماء المسلمين، وإباحة الأعراض وهز مشاعر المسلمين وأورثهم الحسرة في القلوب ودام حكم الصليبيين (الأفرنجة) حوالي (88) سنة.

القدس في العهد الأيوبي (1187- 1260م):

بقيت القدس تحت الاحتلال الصليبي (الفرنجة) حتى تمكن المسلمون بقيادة صلاح الدين الأيوبي من تحريرها سنة (583هـ/1187م)، بعد هزيمة الصليبيين في معركة حطين شمال فلسطين في نفس السنة بعد احتلال دام (88- 90) سنة (1099-1187م).

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق محمد حلمي، ج3، القاهرة 1973، ص23.

(2) عبدالمهدي الزبدة، القدس، ص162.

(3) رينسيما، الحروب الصليبية، ج2، ص480.

(4) شفيق جاسر، القدس، ص124.

(5) أحمد الشلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج5، ط2، القاهرة 1975، ص438.

بعد أن نجح صلاح الدين الأيوبي في القضاء على الحكم الفاطمي الضعيف في مصر، ووحد مصر وبلاد الشام والعراق وهزم الصليبيين في حطين، وحرر القـــدس من سيطرتهم ثم عمل على إعادة الطابع العربي الإسلامي للمدينة، فأعاد قبة الصخرة والمسجد الأقصى إلى حالتهما قبل الغزو الصليبي، وعين أئمة لها وخصص الأوقاف للإنفاق عليها وأمر بترخيم حجرات المسجد الأقصى، ووضع المنبر الذي صنعه نور الدين زنكي في المسجد الأقصى[1].

كذلك قام الأيوبيون الكثير من الأبنية والقبات والمآذن والقناطر فـي منطقـة الحرم الشريف، وأسسوا فيها المدارس (10 مـدارس) منهـا المدرسـة الـصلاحية والمدرسة الختنية، كما أسسوا المستشفيات، ومنها مـثلاً البيمارسـتان (المستـشفى) الصلاحي، وكان الإنفاق على هذه المؤسسات عن طريـق الأوقـاف العديـدة التـي خصصت لها في القدس وخارجها[2]، كما عقد في المدينة مجالس للعلم والعلماء[3].

تولى حكم القدس بعد صلاح الدين ابنه الملك الأفضل، الذي وقـف المنطقـة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الحرم على المغاربة حماية لمنطقة البـراق لمقدسـة وأنشأ فيها مدرسة، غدت القدس في عهد الأيوبيين مركزاً من مراكز العلم في العـالم الإسلامي كله[4].

القدس في العهد المملوكي (1260- 1516م):

بعد أن اتسعت مملكة بني أيوب، على عهد السلطان الملك الصالح نجم الـدين أيوب، وكانت كلمتهم هي العليا في مصر والشام تراجعت، فتضاءلت عنـدما تـوفي الملك الصالح (647هـ/ 1249م) وتولى مكانه ولده الملك غياث الدين تورانشاه، إذا

---

(1) فاروق المشناق (محرر)، القدس دراسة تحلية، مرجع سابق، ص16.

(2) دونالدلتا، القدس تحت حكم الأيوبيين والمماليك، ص205؛ شـاكر مـصطفى، مرجـع سابق، 416؛ الياس شوماني، مرجع سابق، ص211.

(3) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، ص25؛ يوسف غوانمة، نيابة بيت المقـدس فـي العصر المملوكي، عمان، 1982، ص21.

(4) فاروق الشناق وآخرون، القدس، اربد 2002، ص16.

أنه لم يحسن إدارة الملك وتمكن المماليك من قتله (648هـ/1250م)، وبمقتله انقرضت دولة بني أيوب.

أجمع أمراء المماليك على أثر ذلك الحادث واتفقوا على إقامة (شجرة الدر)[1]، في مملكة مصر وأقاموا (الأمير عز الدين آيبك) على رأس جيشها.

من الملاحظ على فترة الحكم المملوكي في القدس التي دامت حوالي قرنين ونصف تميزها في النهضة العمرانية التي شهدتها المدينة، وفي قيام المؤسسات الدينية والعلمية وكثرة الأوقاف التي خضعت لها.

وكانت إحدى مظاهر اهتمام المماليك بالقدس أن جعلوا المدينة مقراً لنيابة القدس التي أنشأها برقون سنة (1394م)، وأصبحت هذه النيابة تدار من قبل موظف يسمى النائب، ومن الوظائف الأخرى المهمة في هذه الفترة ناظر الحرمين الشريفين الحرم الشريف في القدس والحرم الشريف الإبراهيمي في الخليل وكذلك مشيخه الصلاحية، لقد اهتم المماليك وولاتهم بإنشاء المدارس والزوايا والربط في المدينة إذ أن معظم الآثار الإسلامية الباقية فيها تعود للعصر المملوكي، هذا فضلاً عن أعمال الترميم والإعمار للأماكن الدينية المقدسة ولا سيما لمسجدي قبة الصخرة والمسجد الأقصى.

كذلك اهتم المماليك بتزويد القدس بالماء، فعمروا فيها قناة السبيل لنقل المياه من عين العروب إلى الحرم الشريف، واهتم المماليك بشكل خاص ببناء المدارس إذ بلغ عدد المدارس (57) مدرسة من بينها عشرة مدارس أنشئت في العصر الأيوبي، لذلك أصبحت القدس مقصداً للعلماء لدراسة الفقه وتفسير الحديث وتعلم اللغة وغيرها.

كما اهتم السلاطين المماليك بالمداومة على زيارة القدس، فقد زارها الظاهر بيبرس، والسلطان الناصر محمد برقوق والناصر فرج بن برقوق وغيرهم[2].

---

(1) شجرة الدر: إنها في الأصل كانت جارية تركية وعلى قول ارمنيه اشتراها الملك الصالح نجم الدين أيوب.

(2) سهيل زكار، فلسطين في عهد المماليك، الموسوعة الفلسطينية، قسم2، الدراسات الخاصة، 583؛ الياس شوماني، المرجع السابق، ص224؛ فاروق المشنا وآخرون، مرجع سابق، ص16.

زار الظاهر بيبرس القدس (1262م)، وجدد ما هدم فيها وزارها مرة ثانية وأمر بتجديد فسيفساء قبة الصخرة المشرفة(1).

وفي الفترة الزمنية الممتدة من (1250- 1516م) بقيت القدس بأيدي المماليك الذين أكثروا من بناء والقباب والمدارس والأسبله(2)، وغالوا في تزين المدينة حتى غدت آية في الجمال والروعة، كما زينت الأعمدة بالنقوش والكتابة.

وفي عهد الأسرة المملوكية كان الاهتمام الإداري كبيراً بالمدينة المقدسة فحولت تبعيتها للقاهرة بعد أن كانت تتبع دمشق الشام، وغدت المدينة بعدهم أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي فأمها الدارسون من بقاع شتى وعادت لها أهميتها الحضارية والعلمية والعمرانية التي ورثتها زمن الفتح العمراني والتي أفسدتها الحروب الصليبية(3).

القدس في العهد العثماني (1516- 1917م):

خضعت القدس للعثمانيين بعد هزيمتهم للمماليك في معركة مرج دابق سنة (1516)، والتي أنهت مظاهر خلافة المملوكين، وبدأت تخيم على المنطقة بما فيها مدينة القدس ظلال الخلافة العثمانية(4).

كانت مدينة القدس في العهد العثماني ومن الناحية الإدارية سنجقاً(5) تابعاً لولاية دمشق، ولم يقل الاهتمام بالمدينة بعهدهم عن اهتمامهم المماليك بها، فأقيمت المنشآت العديدة والمدارس ورممت المقدسات.

---

(1) محمود العابدي، مأساة بيت المقدس، ط1، عمان، وزارة الأوقاف 1965، ص21.

(2) الأسبلة: مفردها سبيل معناها طريق، أما السبيل بمعنى عين الماء، كامل العسلي، من آثارنا في بيت المقدس، عمان 1982، ص218.

(3) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ص84.

(4) العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، دمشق، مجلة الفكر العسكري، 1978، ص43.

(5) السنجق: اصطلاح إداري أطلق على منطقة جغرافية محددة، أول استعمال له في العهد العثماني السنجق أصغر من الولاية، ومجموعة السناجيق تشكل الولاية ويماثله اليوم

ففي سنة (1516)، زار السلطان سليم الأول القدس وتسلم مفاتيح مسجدي الأقصى وقبة الصخرة، وقدم الأموال والهدايا لسكان المدينة.

أما السلطان سليمان القانوني (1520- 1566م)، فقد جدد عمارة سور القدس والقلعة، والأسبلة الواقعة فيها، وقبة الصخرة وأعاد تبليطها وجدران الحرم والباب الذهبي وأنشأ مسجداً فوق جبل الزيتون[1].

وقد انتشرت زمن العثمانيين التكايا والزوايا ومؤسسات صوفية أخرى لقب السلطان سليمان القانوني بملك مكة والمدينة والقدس.

لقد سار الخلفاء العثمانيون المتأخرون على نهج أسلافهم الأوائل بالاهتمام بالقدس وتعمير الأماكن الدينية الإسلامية فيها[2].

اضطراداً مع ازدياد ضعف الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر زاد النفوذ والتغلغل الأوروبي في فلسطين، والذي جاء تحت شعارات مختلفة منها الحروب الصليبية المسالمة أو تخليص المسيحية الذين يعيشون في ظل الدولة العثمانية، حيث استطاعت القوى العظمى آنذاك (فرنسا، بريطانيا، روسيا، وبروسيا..) أخذ حق من حمايتها للأقليات المسيحية، إضافة إلى ذلك إلى أخذ بريطانيا حق حمايتها لليهود في فلسطين، وإذا كان النشاط التغلغلي الذي أخذ طابعاً سليماً مدعوماً من القناصل الأوروبية في الأستانه، ومحمياً بالقوة العسكرية التابعة لهذه الدول، والذي أخذ غطاءاً ثقافياً تبشيرياً، فقد عم كافة أنحاء الدولة العثمانية، أو على الأقل مناطق انتشار هذه الأقليات المذهبية، فقد تركز النشاط بشكل خاص على فلسطين، مما حدا بأحد المؤرخين الأوروبيين إلى القول بأن القدس وبيت لحم، كان يوجد فيهما خلال الأعياد

= التقسيمات الإدارية اللواء، والمديرية، انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط1، طهران د.ت، ص456.

(1) اللجنة الملكي لشؤون القدس، بيت المقدس في العهدين المصري والعثماني، اللجنة الملكية نشرة رقم 1984/121، ص1-4.

(2) كامل العسلي، القدس تحت حكم العثمانية، ص233، عبدالكريم رائف، فلسطين في عصر العثمانيين.

الدينية منذ الثمانيات أعداداً من الحجاج المسيحيين تفوق أعداد السكان الأصليين[1]، لقد قاد هذا النشاط التغلغلي الأوروبي إلى زيادة نشاط المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وبشكل مكثف وسريع بعد قيام الحركة الصهيونية السياسية رسمياً، عقب مؤتمر بال عام (1897م).

لقد شهدت فلسطين عامة والقدس خاصة في أواخر العصر العثماني تنافساً كبيراً من قبل الدول الغربية والمؤسسات الدينية فيها لنشر نفوذها في المدينة، واستغلت هذه الدول ضعف الدولة العثمانية لتدعيم نفوذها الديني والثقافي فيها، ولا سيما بعد الاحتلال المصري لبلاد الشام (1831- 1840م)، وأحد مظاهر استغلال ضعف الدولة العثمانية ذلك التنافس بين روسيا التي كانت تدعم المسيحيين الأرثوذوكس وفرنسا التي كانت تدعم الكاثوليك للسيطرة على الأماكن المسيحية المقدسة، ولا سيما كنيسة القيامة، وامتد ذلك التنافس ليشمل إنشاء الكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والملاجئ، وكذلك فعلت المؤسسات الدينية الكاثوليكية من أسبانية وأمريكية ونمساوية، واهتمت كذلك المؤسسات البشرية البروتستانية البريطانية والألمانية بممارسة نشاطها في القدس، وتمثل ذلك في إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية سنة (1814م)، وإنشاء العديد من المؤسسات البروتستانية في المدينة، والتطور الملفت للأنظار أن المدينة شهدت كذلك تزايداً في أعداد اليهود المهاجرين إليها من أوروبا الذين أقام بعضهم داخل البلدة القديمة، بينما أقام البعض الآخر في الأحياء الاستيطانية التي أقيمت غرب القدس[2].

---

(1) نظام العباسي، السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية، عمان 1984، ص12- 24 تحت عنوان التغلغل الأوروبي في فلسطين منذ حملة نابليون بونابرت على مصر 1798 حتى الحرب العالمية الأولى.

(2) الكزاندر شولش، القدس في القرن التاسع عشر (في كتاب القدس في التاريخ)، ص295؛ الكزاندر شولش، تحولات جذرية، ص145- 160؛ سمير جريس، القدس، مرجع سابق، ص16؛ وليد عمران، القدس، مرجع سابق، ص23؛ عبدالكريم رافق، مرجع سابق، ص815؛ عارف العارف، مرجع سابق، ص263.

النشاطات اليهودية والمؤامرات الاستعمارية:

لقد نعمت الطائفة اليهودية في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر بأوضاع سياسية مريحة حيث قدم معظم المهاجرين إلى القدس للعيش قرب الأماكن المقدسة، لإقامة الصلوات ودراسة التلمود تسريعاً لقدوم السيد المسيح، إضافة إلى التبرعات الشخصية التي كانت تتدفق عليهم، حيث أخذت شكل "فريضة" أطلق عليها اسم "خلوكاه" وقد عاش ما يقارب (85%) من اليهود معتمدين عليها، فأخذت حركتهم طابعاً أكثر تنظيماً من خلال نشاط جمعية الأليانس الفرنسية وعائلة، وتشلد مونتيفوري مما حدا باليهود إلى إقامة أحياء جديدة خارج أسوار المدينة المقدسة[1]، كانت أولى المبادرات في هذا الصدد عام 1859م، حينما استطاع مونتيفوري شراء قطعة من الأرض إلى الغرب من بوابة يافا، وعزز السلطان العثماني ذلك بفرمان خاص، تحت شعار بناء مستشفى عليها، وتمكن مونتيفيوري من تغيير خطته وأقام مساكن شعبية عليها بتدخل من السفير البريطاني في استنبول، لقد شكل هذا الحي نواة ما يطلق عليه الآن (بالقدس الجديد).

وتتابعت إقامة الأحياء اليهودية في هذه المنطقة حيث أقيمت ضاحية "مشكانوت شعنانية" سنة 1860، وتأسيس عدد من الأحياء اليهودية بين أعوام 1875- 1878 على طريق القدس- يافا، ووصل البناء اليهودي في منطقة طريقه يافا مع نهاية القرن الماضي إلى "محانية يهودا"[2]، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914، وصل البناء إلى مدخل (روميما) غرباً وحي بوخارين والشيخ جراح شمالاً، بينما كان البناء أقل في الجهتين الشرقية والجنوبية لأسباب طبوغرافية.

الاحتلال البريطاني (1917- 1948م):

عندما دخلت القوات البريطانية القدس (1917م)، كانت المرحلة الأولى من المخططات الصهيونية لمحاصرة المدينة قد أنجزت ممهدة المرحلة الثانية التي بدأها الجنرال اللنبي فور دخوله القدس وقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد قام اللنبي

---

(1) نظام، عروبة القدس عبر التاريخ، بحوث الندوة العالم حول القدس وتراثها الثقافي (في إطار الحوار الإسلامي والمسيحي)، الرباط، 1993، ص113.

(2) سمير جريس، مرجع سابق، ص20.

باستدعاء (ماكلين) مهندس مدينة الإسكندرية لوضع الخطة الهيكلية الأولى للمدينة المقدسة التي أقرت عام (1918م)، حيث قسمت المدينة بموجبها إلى أربعة مناطق:

1. المدينة القديمة وأسوارها.
2. القدس الشرقية العربية.
3. المناطق المحيطة بالبلدة القديمة.
4. القدس الغربية (اليهودية).

وتقرر منع البناء منعاً باتاً في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، ووضعت قيوداً على البناء في القدس الشرقية.

وأعلنت القدس الغربية منطقة تطوير، حيث ساهم ذلك في تنفيذ المرحلة الثانية من المخطط الصهيوني بتعزيز الوجود اليهودي في القدس وإحكام تطويقها استيطاناً ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي كخطوة أولى نحو الاحتلال الكامل للمدينة[1].

وهكذا دخلت فلسطين، وبشكل خاص القدس مرحلة جديدة من مراحل المؤامرة الاستعمارية تمهيداً للسيطرة الكاملة عليها منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين وإعطاء إنجلترا وعداً لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين "وعد بلفور"[2].

---

(1) المرجع السابق، ص24، وقد حاولت دولة الانتداب منذ البداية تطبق مجلس بلدي للقدس يتألف من أثنين من المسلمين واثنين من المسيحيين واثنين من اليهود، أحدهما نائباً للرئيس، وزدات التدخلات لصالح اليهود في الفترة اللاحقة، انظر المصدر، ص25-26.

(2) تصريح وعد بلفور: تصريح صدر عن وزير الخارجية البريطانية (آرثر بلفور) موجهة إلى اللورد روتشيلد أحد أثرياء اليهود جاء فيه "يسعدني كثيراً أن أنهى إليكم نيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي تعاطفاً مع أماني اليهود الصهيونيه التي قدموها ووافق عليها مجلس الوزراء (إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف، وليكن مفهوماً بجلاء، أنه لن يتم شيء من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين أو بالحقوق والأوضاع القانونية التي يتمتع بها اليهود في أية دولة أخرى، أني أكون مديناً لكم بالعرفان لو قمتم بإبلاغ هذا التصريح إلى الاتحاد الصهيوني، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص416.

في 2 نوفمبر سنة (1917م)، وهكذا بقيت مدينة القدس تحت الحكم الإسلامي في ظل الدولة العثمانية دون أن يتبدل طابعها طيلة فترة حكمهم، والذي استمر فترة أربعمائة عام تقريباً إلى أن تمكن المحتلون البريطانيون عام (1917م)، بقيادة[1] الجنرال اللنبي من دخولها حيث قال قولته المشهورة: "الآن انتهت الحروب الصليبية"[2].

علماً بأن العثمانيين رفضوا العروض الصهيونية بشأن فلسطين وتمثل هذا الموقف من المؤامرة الصهيونية على فلسطين، فقد تمثل بقول السلطان عبدالحميد عندما طرد (هرتزل) والحاخام اليهودي (موشية ليفي) بعد أن عرض عليه خمسة ملايين ليرة ذهبية مقابل فتح أبواب الهجرة إلى فلسطين فقد قال عندها "بلغوا هرتزل إلا يبذل بعد اليوم شيئاً من المحاولة في هذا الأمر، أمر دخول فلسطين والتوطين فيها، فأني لست مستعداً لأن أتخلى عن شبر واحد من هذه البلاد لتذهب للغير، فالبلاد ليست ملكي بل هي ملك لشعبي ويروي ترابها بدمائه، فلتحتفظ اليهود بملايينهم من الذهب"[3]، تولى السلطان عبدالحميد الثاني السلطة في الدولة العثمانية (1876م)، وكان من المدافعين عن حقوق الأمة العربية والإسلامية في فلسطين والقدس، وكان يعتبر أهل القدس دون غيرهم هم أصحاب الحق الشرعي، التصرف في أرض فلسطين والقدس ولم يسمح لليهود بتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية فيها[4].

لقد ولى السلطان عبدالحميد الثاني القدس وأعطاها عناية كبيرة حيث قام بما يلي:

1. الإنفاق على عمارة المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة المشرفة.

---

(1) كامل محمود حلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مركز الأبحاث، بيروت، 1974، ص25.

(2) معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، ط1، د.م، دار الأندلس، 1979، ص87.

(3) علي حسونة، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، ط1، د.م، المكتب الإسلامي، 1980، ص192.

(4) جورج انطيونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ص175.

2. إنشاء المستشفى البلدي في حي الشيخ بدر.
3. تجدد عمارة سبل قاتياي وقناة السبيل.
4. السماح في اتساع العمران فبدأ في بناء البيوت والعمارات.. [1].
5. وفي عهده صدر قانون (1882م)، يَحْرُمَ هجرة اليهود إلى فلسطين وشراءهم الأراضي فيها ثم عدّل القانون، فسمح لليهود بدخول فلسطين والبقاء فيها لمدة ثلاثة شهور بقصد العبادة، وصدر قانون يقضي بمنع تجارة الرقيق (1889م)، وأنشئت السكة الحديدية بين القدس ويافا (1892م)، كما أدخل آلات التلفون إلى القدس وسائر أنحاء الدولة العثمانية واستعمل اللاسلكي[2].

إن فكرة الدولة اليهودية وتوطين اليهود في فلسطين والقدس كانت بمثابة امتداد لسياسة التوسع الأمبريالي الغربي بعد الثورة الصناعية لتصبح فيما بعد أداة من أدوات المشرق العربي.

كانت بريطانيا هي التي فازت بهذه الإدارة سنة (1917م)، وبقيت محافظة عليها حتى عام (1948)[3]، ارتفع عدد اليهود في القدس (33.971) عام (1918م)، من مجموع اليهود في فلسطين والبالغ عددهم (56) ألف إلى (99.400)، في القدس عام (1946م)، من مجموع يهود فلسطين الذين تضاعف عددهم عشر مرات خلال هذه الفترة في فلسطين، ليصل (650)ألف[4]. يبقى وعد بلفور مغالطة سياسية وقانونية في تاريخ بريطانيا إلى الأبد، ولم يكن زعماء الصهاينة يتوقعون الحصول على وعد بلفور بهذه السهولة[5]، وهكذا تعهدت بريطانيا بمساعدة اليهود على إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، فاتفقت مع الحلفاء في مؤتمر سان ريمو سنة (1920م)، على وضع

---

(1) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص456.

(2) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص28.

(3) هنري كتن، القدس الشريف، مصدر سابق، ص16.

(4) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، ص40.

(5) صك الانتداب اتفق الحلفاء في مؤتمر سان ريمو (إيطاليا) الذي عقد في 25 نيسان 1920 على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في 24 تموز 1921، أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني في فلسطين.

فلسطين تحت الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم سنة (1922م)[1]، وتعهدت فيه بريطانيا تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والكفيلة بإنشاء الوطن القومي اليهودي.

كان تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين الكفيلة وبإنشاء الوطن القومي اليهودي من الوسائل التي حرصت بريطانيا على توفيرها لليهود، وأدت السياسة الاستعمارية البريطانية التي سخرت نفسها لخدمة الحركة الصهيونية إلى استياء السكان وقيامهم بالعديد من الثورات، احتجاجاً على هذه السياسة في سنة (1920م)، نشبت الثورة الفلسطينية الأولى في القدس احتجاجاً على السياسة البريطانية ومنها انطلقت في القدس إلى باقي المدن الفلسطينية.

وفي سنة (1929م)، انطلقت في القدس ثورة البراق احتجاجاً على إقدام اليهود على وضع ستار يفصل بين الرجال والنساء، والنفخ في الأبواق، وجلب الكراسي والخزائن إلى حائط البراق، وكذلك ممنوعاً عليهم بموجب المادة (13) من صك الانتداب التي تقر الأوضاع القائمة على ما هي عليه إلى الأماكن المقدسة، مما أدى إلى الثورة وحصول الصدامات بين العرب والمهاجرين اليهود المدعومين من بريطانيا وأسفرت الاشتباكات عن استشهاد عدد من العرب بعد إطلاق النار عليهم من الإنجليز واليهود.

وفي أعقاب الثورة قامت بريطانيا بتأليف لجنة شو سنة (1929م)، للبحث عن أسباب الثورة كما أوصت بتشكيل لجنة دولية للبحث في ملكية حائط البراق، بسبب تظاهر اليهود بجانب حائط البراق، وبعد دراسة واستقصاء توصلت اللجنة إلى أن البراق هو وقف إسلامي خالص لا حق لليهود فيه، إنما سمح لهم المسلمون بالصلاة قرب الحائط[2].

---

(1) صك الانتداب، اتفق الحلفاء في مؤتمر سان ريمو (إيطاليا)الذي عقد في 25 نيسان 1920م، على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني 24 تموز 1922، أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتادب على فلسطين.

(2) لجنة شو تحت عنوان، الحق العربي في حائط المبكى في القدس، تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام 1930، بيروت 1968، سلسلة الوثائق الإساسية- 4.

وفي سنة (1936م)، اشتعلت الثورة الفلسطينية الكبرى احتجاجاً على استمرار بريطانيا في سياستها الموالية للحركة الصهيونية، وقد هاجم الثوار المعسكرات البريطانية والمستعمرات اليهودية، واشتبكوا مع القوات البريطانية في العديد من المعارك فشكلت بريطانيا نتيجة لذلك لجنة بيل سنة (1937م)، للتحقيق في الثورة والسبل الكفيلة بحل المشكلة، فأوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين العرب واليهود ووضع القدس مع بيت لحم الناصرة تحت نظام الانتداب التي رفضتها العرب جملة وتفصيلاً وذلك استمرت الثورة حتى سنة (1939م)[1].

وعلى الرغم من فشل تنفيذ هذه المخططات نتيجة لمقاومة الفلسطينية الباسلة، إلا أن المخططات الصهيونية العاملة على تهويد فلسطين، والقدس بشكل خاص، استمرت قدماً خلال فترة الحرب العالمية الثانية التي تخللتها الأعمال الإرهابية للمنظمات الصهيونية الإرهابية المسلحة كان أبرزها ما نسف مقر حكومة الانتداب في القدس 2 تموز عام (1946م).

وحينما رأت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، صعوبة الاستمرار في انتدابها لفلسطين لأسباب متنوعة منها الإرهاب اليهودي والضغوط الأمريكية المتزايدة لصالح الصهيونية، رأت بريطانيا إحالة مسألة فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة، التي عينت لجنة خاصة بفلسطين لتقدم توصياتها بشأن حل النزاع، وكان مشروع الأغلبية القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، حيث اقتطع اليهود (75%)، من أرض فلسطين بناء على اقتراح اللجنة والباقي بيد العرب، وإنشاء نظام دولي خاص بالقدس، يديره مجلس الوصاية نيابة عن الأمم المتحدة، وهو الذي فاز بتاريخ 29/ تشرين الثاني/1947م، وذلك بموافقة (33) صوتاً وامتناع (10) أعضاء عن التصويت[2]

---

(1) فاروق الشناق (محرر)، القدس دراسة تحليلة، مرجع سابق، ص19.

(2) هنري كتن، القدس الشريف، مرجع سابق، ص71، صوتت ضد المشروع (الدول العربية، أفغانستان، كوبا، اليونان، الهند، إيران، باكستان، تركيا، ورفضت الإدلاء بصوتها بريطانيا والصين، ومن بين الدول التي صوتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا).

الخاص بتقسيم فلسطين، فهذا القرار بجوهره يقدم على ما اقترحه تقرير الأغلبية مع تعديلات إقليمية طفيفة[1].

في هذه الأثناء كانت فلسطين قد وصلت إلى حالة شديدة من الفوضى وأعلنت حكومة الانتداب عن نيتها الانسحاب من فلسطين (14) أيار سنة (1948م)، ورفضت القيام بمهمة تنفيذ التقسيم على الرغم من الضغوط الأمريكية بهذا الخصوص فاشتعلت الحرب بين اليهود والعرب ومن الملاحظ عليه أن حكومة الانتداب قد بلغت أقصى التحيز للوكالة اليهودية، فنجدها قد حاربت فكرة جامعة الأقصى في القدس، التي نادى بها بعض مفكري العرب ورجالاتهم، بينما نجدها تدعم فكرة الجامعة العبرية وقامت بمساعدتها[2]، وفي يوم (14) أيار سنة (1948م)، انسحبت القوات البريطانية من مواقعها في فلسطين بعد أن سلمت البلاد لليهود فأعلن (بن غوريون) قيام دولة إسرائيل في (15) أيار (1948م).

ومنذ عام (1948م)، بدأت المنظمات الإرهابية الصهيونية مع إعلان قيام (الدولة الصهيونية) وفي اليوم نفسه، في تصعيد حرب الإبادة وممارسة أعمال القتل والنهب والتدمير، لإيقاع الرعب في نفوس العرب، وحملهم على الفرار لتسلم الأرض خالية من السكان، وفي هذا الإطار قامت بارتكاب عدد من المجازر، لعل أبرزها مجزرة (دير ياسين) التي تبعد 1.5 ميل غرب القدس وذلك في (9 نيسان 1948م)، وقد وصف (دي رينيه) المندوب لرئيس الصليب الأحمر الدولي هذه المجزرة، بعد أن تمكن من الوصول إلى القرية لمشاهدة آثار الجريمة في تقرير مفصل جاء فيه "وقع ثلاثمائة شخص ضحية للذبح والتنكيل... دون أي سبب عسكري أو استفزاز: ذبح الشيوخ والنساء والأطفال والرضع بوحشية على أيدي الجنود اليهود من منظمة

---

(1) عباس كرد، مرجع سابق، ص233.

(2) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار الصهيوني تجاه فلسطين، النصف الأول من القرن العشرين، ج1، القاهرة، دار المعارف، 1973، ص509؛
Bentwich, N, England and Palestine- london 1932, p86.

الأراغون[1]، الذي استخدموا القنابل اليدوية والسكاكين لتنفيذ جريمتهم، وذلك بقيادة وتوجيه رؤسائهم..." [2].

وللتأكد من أن المذبحة حققت هدفها المرسوم لإرهاب السكان العرب، أقام فراد قوات الأرغوان بعرض القلة الناجين من سكان دير ياسين من بينهم بعض النساء في ثلاث شاحنات عبر شوارع القدس كجائزة لنصرهم العسكري[3].

مثلت هذه المذبحة الممارسات الصهيونية الإرهابية جزءاً من خطة مرسومة بدقة للاستيلاء على فلسطين والقدس بشكل خاص في الأيام الأخيرة من عمر الانتداب.

فقد قامت القوات اليهودية بالاستيلاء على الجزء الغربي من مدينة القدس، في الوقت الذي كانت ما تزال القوات البريطانية والمندوب السامي موجودين في القدس، حيث استولت على حيّين عربيين هما حي القطمون وحي الشيخ جراح (25–30 نيسان سنة 1948م)، واجتاحت الأحياء العربية الأخرى في القدس (الجديد) في (14، 15)، أيار مكملة بذلك احتلال أحياء القدس الجديدة، قبل اليوم الذي أعلن فيه دخول الجيوش العربية لفلسطين في (15 أيار سنة 1948م).

الإدارة الأردنية لمدينة القدس (1948– 1967):

في أواخر سنة (1948م)، وأوائل (1949م)، بدأ التحرك السياسي الأردني لضم الضفة الغربية والبلدة القديمة من المدينة المقدسة، والتي تحوي كامل المقدسات الإسلامية والمسيحية على السواء، وفي مستهل كانون أول سنة (1948م)، عقد مؤتمر في أريحا اشترك فيه الفلسطينيين والأردنيين، أسفر هذا المؤتمر عن مقررات منها توحيد الضفة الغربية مع شرق الأردن وتحت الحكم الأردني، رحبت الحكومة الأردنية بهذه المقررات، وقام الملك بتعديل الحكومة الأردنية، بإدخال عناصر

---

(1) ارغون: منظمة إرهابية صهيونية تقوم على حرب العصابات، أسسها (فلاديمر جابوتنسكي) وهو مؤسس الإرهاب الصهيوني في فلسطين وزعمائها (مناجين بيغن)، انظر: غازي ربابعة، القضية الفلسطينية، ص45.

(2) هنري كتن، القدس الشريف، مرجع سابق، ص81.

(3) هنري كتن، مرجع سابق، ص82.

فلسطينية للوزارة التي كان يرأسها (توفيق أبو الهدى) وأجريت الانتخابات النيابية لتشكيل مجلس أمة موحد، يضم ممثلين عن الضفتين في منتصف سنة (1950م)، وذلك في نطاق تكريس مقررات مؤتمر أريحا ووضعها موضع التنفيذ[1]، وتمت الإصلاحات التالية على صعيد الإنجازات الدينية للطوائف المسيحية:

1. إصلاح كنيسة القيامة نتيجة تصدعها (1927م).
2. إكمال بناء الكنيسة الجثمانية[2].

أما على صعيد الإنجازات الدينية الإسلامية:

بدأ عام (1956م)، الإعمار الأردني الأول لمدينة القدس ومقدساتها وقد اشتمل الإعمار على استبدال قبة الصخرة المشرفة التي كانت من الرصاص المهترية بفعل عامل الزمن، وقرر المكتب المعماري الهندسي المصري إزالة الصفائح الرصاصية، وتركيب صفائح جديدة من الألمنيوم الفضي للأقصى المبارك والألمنيوم ذهبي اللون لقبة الصخرة المشرفة.

وصفائح من الألمنيوم العادي لسقف الأورقة، في مبنى قبة الصخرة المشرفة وعلى هذا الأساس تم وضع التصاميم، وأحيل العطاء على المقاول السعودي "بن لادن" الذي أكمل العمل في موعده سنة (1964م)، وكانت لجنة الإعمار الأردنية تشارك في الإشراف على العمل وتتابع تفاصيله وتضع التقارير اللازمة لرئيسها عبدالله غوشة[3]، وافتتح الملك الحسين بن طلال –رحمه الله– مبنى قبة الصخرة في احتفال أقيم في السادس من آب من العام نفسه.

اشتمل الإعمار الثاني على الأعمال التالية:

1. إعمار المسجد الأقصى المبارك وترميم جدرانه الخارجية الحجرية، وتركيب أعمدة رخامية لأربعة أورقة في الناحية الشرقية والسوط، وتركيب نوافذ من

---

(1) خليل البديري، ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية ومنها القدس، منشوات صلاح الدين، 1982، ص28.

(2) رائف نجم، الإعمار الهاشمي في القدس، 1994، عمان،/ ص76؛ روحي الخطيب، مجلة القدس، العدد28، تموز 1987، ص54.

(3) روحي الخطيب، مجلة القدس، العدد 28، 1987، ص54.

الزجاج الملون والجبس، والسقوف الخشبية المزخرفة، والكتابات القرآنية المذهبة وتركيب فسيفساء ذهبية، ورخام ملون مع الجدران الداخلة، وترميم القبة الداخلية الخشبية والمزخرفة بالجبس والذهب وتركيب قبة خارجية من الألمنيوم وتمديدات إنارة داخلية.

2. إعمار مبنى قبة الصخرة المشرفة وتركيب قبة خارجية من الألمنيوم ذهبي اللون وصفائح المنيوم لسقوف الأورقة الثمانية، فوق جمالونات الألمنيوم وبلاطه خرسانية، وتركيب رخام كراراً للجدران الخارجية الثمانية، ورخام ملون للجدران الداخلية، وترميم القبة الخشبية الداخلية المزخرفة بالجبس والذهب، وعمل تمديدات كهربائية للإنارة، وترميم البلاط القاشاني الخارجي على رقبة القبة وعلى الجدران الثمانية مع الآيات القرآنية من سورة ياسين وسورة الإسراء، وتركيب أعمدة رخامية في الداخل وتنظيف المغارة تحت صخرة المعراج[1].

عهد الاحتلال الإسرائيلي:

الإعمار الثالث: حريق المسجد الأقصى المبارك:

بدأ الإعمار الثالث في عام (1969م)، على أثر حريق المسجد الأقصى المبارك (1969/8/21)، المعالم التي شملها هذا الإعمار لغاية عام (1994م)، فهي كما يلي:

1. **المسجد الأقصى:**

شمل إعمار المسجد الأقصى المبارك على إزالة آثار الحريق الإسرائيلي الذي دمر حوالي ثلث مساحة المسجد، وأتلف القبة الخشبية الداخلية المزخرفة، وبعض الأعمدة الرخامية والجسور الخشبية المزخرفة، والكتابات القرآنية، والسجاد، ومقام الأربعين ومحراب زكريا، ومسجد عمر، ومنبر صلاح الدين، وقد أعادت لجنة الإعمار المسجد كما كان عليه قبل الحريق وبموجب أحدث المواصفات العالمية[2].

---

(1) رائف نجم، الإعمار الهاشمي في القدس، مرجع سابق، ص76- 77.

(2) المرجع نفسه، ص81- 85.

الأعمال التي تم تنفيذها تتلخص بما يلي:

1. إعادة الجزء المهدوم على الصخرة الطبيعي على عمق تسعة أمتار من منسوب أرضية المسجد.
2. تلبيس الأعمدة والجدران بالرخام الملون.
3. ترميم القبة الداخلية الخشبية المزخرفة بالجبص المذهب بمساعدة بعض خبراء اليونسكو.
4. صنع خمسين نافذة كبيرة من الخشب والجبس والزجاج الخليلي الملون.
5. صنع وتركيب ثلاثة وعشرين متراً طولياً من الأسود الإسراء بالفسيفساء المذهبة على الجدار الجنوبي فوق المحراب.
6. ترميم رخام المحراب.
7. إعادة بناء مسجد عمر ومحراب زكريا ومقام الأربعين وزخرفتها.
8. تبديل عمودين رخاميين من الأعمدة الحاملة للقبة.
9. كتابة جميع الآيات القرآنية المذهبة كما كانت قبل الحريق.
10. إزالة الصفائح الجديدة مخبرياً وقد ساعد على التركيب هذه الصفائح خبراء من شركة فريمان البريطانية.
11. تصفيح سقف الأورقة بالخشب والرصاص.
12. صيانة التمديدات الكهربائية.
13. تركيب جهاز جديد للإنذار والإطفاء بأحدث المواصفات العالمية.

2. قبة الصخرة المشرفة[1]:

لقد كان أعظم ترميم لهذه القبة هو ما تم في الإعمار الهاشمي الثالث وقد جاء هذا الترميم على أثر تسرب مياه المطر من فواصل الألمنيوم إلى الداخل، لأن هذه الصفائح قد تثبت بدون فواصل تمدد، وقد تم فحص السقف والأورقة بواسطة الجهاز الفني للإعمار وبمساعدة فنيين من اليونسكو ودلت الفحوصات أن صفائح الألمنيوم فوق القبة والأورقة الثمانية غير مناسبة وأن جمالونات الألمنيوم في سقف الأورقة

(1) رائف نجم، الإعمار الهاشمي في القدس، مرجع سابق، ص85.

غير سليمة إنشائياً، وقررت لجنة إعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة استبدال القبة والأورقة، وبعد عرض الموضوع على جهات دينية عربية وإسلامية اتخذت لجنة الإعمار قراراً بتكليف المركز الأردني لمهندسي الرأي لوضع التصاميم ووثائقه العطاء لإعمار قبة الصخرة المشرفة، وطرح ذلك بعطاء عالمي للمختصين ضمن الإعمار الهاشمي الثالث.

تبرع الملك الحسين بن طلال – رحمه الله– بكافة التكاليف التي قدرتها لجنة الإعمار (8.249.000) مليون دولار تبرعاً شخصياً ومن الأسرة الهاشمية سنة (1992م)، وتم ترميم وقبة السلسلة وسوق القطانين والمتحف الإسلامي[1].

3. على صعيد الخدمات العامة:

أوجدت الحكومة الأردنية شركة محلية لتوليد الكهرباء وتوزيعها، وقد أنشأها بالتعاون مع بلدية القدس وبلديات المدن العربية المجاورة، وشجعت الأهالي على شراء امتياز الشركة الإنجليزية التي كانت قائمة.

عملت الحكومة على إصلاح مصادر المياه القديمة، وإيجاد مصدر جديد وذلك لتفي بحاجات السكان، والحجاج المسيحيين والزوار المسلمين، وعملت الحكومة مع بلدية المدينة على توفير الخزانات وتجديد الشبكات الناقلة للمياه وذلك في إطار تحديث المدينة المقدسة[2].

وبالنسبة لمجال النقل فقد تم إنشاء مطار القدس وذلك لخدمة السياحة في الأردن والعمل على ربط القدس بالعالم الخارجي بالاتصالات وبنيت الفنادق وأوجدت وكالات للسفر، وشبكة نقل داخلية من السيارات والباصات ومهدت الطريق لمواصلة الأماكن المقدسة، وحسنت إجراءات التعامل مع البنوك[3].

وفي مجال التعليم والصحة، فقد عملت الحكومة الأردنية على الاهتمام بالتعليم ففتحت المدارس التي أُغلقت نتيجة حرب (1948م)، وبناء مدارس أخرى حتى

---

(1) رائف نجم، القدس الشريف خلال فترة الاحتلال 1967– 1981، مرجع سابق، ص30– 38.

(2) روحي الخطيب، القدس في مقال ليتدي كوليل والرد عليه، مجلة القدس، العدد8، ص5.

(3) المرجع السابق، ص55– 65.

وصلت عام (1966م)، اثنين وأربعين مدرسة شملت مدارس الجنسين، كما تم افتتاح رياض الأطفال، وذلك لتهيئتهم قبل التعليم الإلزامي.

وفي مجال الصحة، تم بناء سبعة مستشفيات حتى عام (1966م)، وتحتوي على (641) سريراً وارتفع عدد العيادات إلى (12) عيادة والصيدليات إلى (13) صيدلية، وعملت الحكومة بالتعاون مع بلدية القدس على إعادة العمل بمسلخ البلدية مع إجراء بعض التوسطات والترميمات، وأولت صيانة الطرق خارج السور وداخله اهتماماً واسعاً، مع العمل على إضاءة معظم شوارع المدينة، وحرصت الحكومة على إيجاد الحدائق العامة والمتنزهات لأجل الارتقاء بالمدينة إلى مصاف المدن الكبرى[1]،

لقد كانت ولا تزال القدس موضع اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية.

ومنذ أن تمت الوحدة بين الضفتين كان اهتمام الأردن ولا يزال بمدينة القدس اهتماماً ملحوظاً، فقد بُذلت جهود مضنية لإعادة إعمار المدينة التي هدمتها الحرب، والوصول إلى المستوى الذي يتناسب ومكانتها الروحية[2].

---

(1) محمد عوض الهزايمة، القدس الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص44.

(2) ===================

الفصل الثاني

مركز القوى في إسرائيل والسياسة الاستعمارية الاستيطانية في القدس

2. 1 مراكز القوى في إسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية لإسرائيل

2. 1. 1 القرار الاستراتيجي في إسرائيل.

دراسة صنع القرار الاستراتيجية من بين المشكلات الرئيسية التي تواجه التحليل السياسي في المجتمعات الحديثة، وذلك لأنها ترتبط بظاهرة معقدة من جانب، وكثيرة التغير من جانب آخر وغالباً ما يتجنب المفكرين الخوض فيها، وهذا ما يجعل الإنتاج الفكري المتصل بعملية صنع القرار الاستراتيجي محدوداً في كثير من الأحيان.

إن طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي تفرض على الفكر السياسي العربي المعرفة بالممارسة في النظام الإسرائيلي ومتابعتها بصفة مستمرة وتحليل الجوانب المختلفة المرتبطة بها.

وفي هذه الدراسة نحاول التعرف بصانعي القرارات الاستراتيجية الإسرائيلية وتحديد الاتجاهات التي تتحكم في تقديرهم للموقف السياسي والجوانب الموضوعية المرتبطة بصنع القرارات وذلك في ثلاث نقاط رئيسية:

1. إطار الحركة السياسية.
2. صانعو القرار الاستراتيجي.
3. البيئة الميدانية للقرار الاستراتيجي.

إطار الحركة السياسية

صانعو القرار بإطار معين للحركة السياسية، بحيث تظل قراراتهم ضمن نطاقه ولا تخرج هو في إسرائيل يتحدد بثلاثة اعتبارات رئيسية:

أ. العقيدة الصهيونية: عقيدة سياسية تقوم على دعوة جميع اليهود إلى العودة إلى الأراضي المقدسة استجابة لأمر يفرض عليهم أداء وظيفة حضارية في قيادة

الإنسانية المعذبة إلى الكمال الروحي [1]، والصهيونية بهذا التحديد ترتبط بفلسطين بحدود تاريخية تسميها " أرض إسرائيل" فهذه الأرض تشكل من وجهة النظر الإسرائيلية القاعدة التي لا بد أن تقييم إسرائيل فوقها الدولة اليهودية المنشودة [2].

يعتبر قيام إسرائيل خطوة طريق بناء هذه الدولة فهي لم تنشأ إلا على جزء من " أرض إسرائيل" كما لا تضم سوى جزء صغير من أبناء " الشعب اليهودي" وقد أعلنت القيادة الإسرائيلية في أيار 1948 إن إسرائيل تمثل نقطة الانطلاق نحو الدولة اليهودية القومية لهذا أصبحت الصهيونية الأيدلوجية المعلنة لإسرائيل .

وتجد الأيدلوجية الصهيونية انعاكساً في السياسة الإسرائيلية إزاء الأراضي العربية حيث التوسع وبناء المستعمرات والمحاولات المستمرة لجلب المزيد من اليهود إلى فلسطين المحتلة [3].

الأمن القومي:

تكمن مشكلة الأمن الإسرائيلي في إبراز جوانبها في الرفض العربي للوجود الصهيوني في فلسطين لذلك لا بد أن تدور السياسة الخارجية الإسرائيلية حول إنهاء الرفض العربي، سواء من خلال التحرك الدبلوماسي أو عبر العمل العسكري وذلك وفقاً لطبيعة كل مرحلة.

والقيادة الإسرائيلية تعلن أنها تتحرك وفقاً لما تسميه "مبدأ السلام" وأنها تقصد به حق إسرائيل في ضمان الحد الأدنى من الطمأنينة وعدم الشعور بالخوف من المستقبل [4].

---

(1) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، 1985م، ص 197.

(2) أحمد تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية، ترجمة بسام أبو غزالة، بيروت، دار الطليعة، 1966، ص145.

(3) فؤاد جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل، ترجمة زهري جاد الله، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1971، ص32.

(4) عطاء محمد صالح زهرة، القرار الاستراتيجي في إسرائيل، مجلة شؤون عربية، آذار 1989، ص146.

لكن السلام الإسرائيلي لا يتم وفقاً لإدارة إسرائيل، ولهـذا تـرفض الحكومـة الإسرائيلية أي اقتراح للسلام لا ينبع من إرادتها سواء أكان صادراً عـن الأطـراف الأخرى في المنطقة أم عن القوى الكبرى لأنه يعني أن إرادة غيـر إرادتهـا سـوف تتحكم في مصير المنطقة وهذا ما لا تقبل به فهي ترى أنها وحدها المؤهلـة لقيادتهـا وتحديد مسار التطور فيها [1].

وحتى يتحقق السلام ترى إسرائيل أنها لابد أن تكون متفوقة عـسكرياً علـى الدول العربية وذلك من منطلق أن الوجود الإسرائيلي في المنطقـة العربيـة يتطلـب وجود قوة عسكرية إسرائيلية تكون قادرة على إحراز النصر في أية جولة ومن وجهة النظر الإسرائيلية تجد اعتبارات الأمن القومي انعكاساتها فيما اتخذتـه القيـادة مـن قرارات استراتيجية في أعـوام 1956، 1967، 1978، 1981، 1982، فحـروب إسرائيل تفسر على أنها حروب وقائية اضطرت لخوضها دفاعاً عن النفس، كمـا أن عمليات التوسع تفرضها احتياجات الأمن والحدود الآمنة [2].

خصائص الشخصية اليهودية:

تشكلت الشخصية اليهودية وفقاً للتصور الديني من جانب وغير اليهودي مـن جانب آخر وفي ضوء الطقوس الدينية للعقيدة من جانب ثالث، كمـا تـأثرت بفكـرة الاضطهاد والتي يزعم الصهاينة أن اليهود عانوا منها طوال عصور التـاريخ ومنـذ الشتات، الأساطير اليهودية تشير إلى أن بني إسرائيل وحدهم " شـعب الله المختـار" منحهم " أرض الميعاد" ليقيموا فيها دولة إسرائيل وليؤدوا وظيفتهم الحـضارية، نـتج عن الشعور اليهودي بأنهم متميزون عن غيرهم بشخصية فريدة، يشير بعض الكتـاب

(1) انظر كلمة بن غوريون في المـؤتمر الـصهيوني الثـامن والعـشرون، 1972، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977، ص423.

(2) عطاء محمد زهرة، نظرية الأمن القومي في التقاليد الإسرائيلية، رسالة دكتوراه، كليـة الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1981، ص332.

إلى أن الشخصية اليهودية تبلورت من خلال الخبرة التاريخية وأن أبرز صفاتهم البرودة، الانطواء، الحقد والعدوان [1].

2. 1. 2 صانعوا القرار الاستراتيجي (مؤسسات مراكز القوى)

1. اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية.
2. لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست.
3. المؤسسة العسكرية.

1. اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية.

ترتبط هذه اللجنة إلى السلطة التنفيذية وبشكل محدد مجلس الوزراء، ويعتبر رئيس الدولة قمة الهرم في السلطة وسلطته الرسمية فوق السلطات الأخرى.

تعد القوة التنفيذية الرئيسية في إسرائيل وهي صاحبة السلطة النهائية في مجال السياسة الخارجية وهي المخولة بحث الأمور الاستراتيجية واتخاذ القرارات الهامة بشأنها، ومن ناحية تاريخية لعبت الحكومة الإسرائيلية دوراً بارزاً منذ قيام إسرائيل في صنع السياسة العامة ورسم السياسة الخارجية وارتبط هذا الدور إلى حد ما بشخصية رئيس الوزراء بن غوريون وبشاغلي منصبي وزير الدفاع والخارجية [2].

أهمية الوزارة في مجال السياسة الخارجية:

يمثل مجلس الوزراء القوة المسيطرة في المجتمع الإسرائيلي وهو مركز القوة الأساسية في مواجهة الكنيست والمعارضة وتعطى السلطات المختصة لرئيس الوزراء كل الحق في التحكم في توجيه القرارات السياسية بعيداً عن تأثير فعال من الجماعات أو الأجهزة الأخرى.

يتمتع مجلس الوزراء بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية منها:

1. الحق في إعلان الحرب أو عقد الصلح أو توقيع معاهدات وتعين المندوبين.
2. امتلاك السلطة الكاملة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية.

---

(1) ملاك جرجس، سيكولوجية الاستراتيجية الصهيونية ومفهوم إسرائيل للسلام، ط1، طرابلس، 1981، ص73.

(2) نظام محمود بركات، مراكز القوى في إسرائيل، 1963-1983 دورها في صنع السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص81.

3. إدارة علاقات الاتصال المختلفة والتي تمليها متطلبات الأمن واتخاذ كافة القرارات على كافة المستويات[1].

ترجع أهمية رئيس الوزراء لعدة أسباب منها:

1. هو الذي يختار وزيري الخارجية والدفاع ويشرف على نشاطاتهما ويحدد مسؤولياتهما.
2. رئيس الوزراء يتمتع بالأغلبية الحزبية اللازمة لتغطية قرارات الحكومة في كافة المجالات.
3. يحتفظ رئيس الوزراء ببعض السلطات في مجال السياسة الخارجية ولا يتنازل عنها لوزير الخارجية وكذلك في مجال الأمن ويتوجب الرجوع إليه قبل اتخاذ أي قرار بهذا الشأن.

ومع الإقرار بأهمية الوزراء في تشكيل مراكز قوة وكونهم يمثلون أحد قمم السلطة ويرأسون أهم المؤسسات في النظام السياسي فإن قوة الوزراء في صنع السياسة الخارجية أو مساهمتهم في صنع القرارات الحاسمة تتناوب من وزير لآخر وتلعب عدة متغيرات دورها في تقدير قوة الوزير فيها:

1. الانتماء إلى اللجنة الوزارية للأمن الخارجية.
2. الدور البارز لوزراء الحزب الأكبر في الائتلاف واستثناء وزراء الأحزاب السائدة.
3. إعطاء أهمية للوزراء القدامى بشكل يفوقه كثيراً لوزراء الجدد خاصة إذا كانوا غير معروفين في مجالات أخرى كقادة الجيش.
4. أهمية بعض الوزراء التي ينتمي إليها الوزراء إذ أن بعض الوزارات تعطي شاغليها أهمية خاصة مثل وزارة الخارجية والدفاع والمالية.

---

(1) Dror, Yehekel From Management Scienec to the improvement of Public Public policy Making the experienced of issrael california university/ peress, california, 1969, p5.

5. بعض الوزراء يملكون شخصيات تؤهلهم للقيام بأدوار هامة بغض النظر عن الوزارة التي يشغلونها مثل ديات في وزارة الزراعة 1956، وحاييم بارليف كوزير التجارة والصناعة في حكومة رابين.

أهمية اللجان الوزارية[1]:

إن تعدد الوزارات وكبر حجمها وصعوبة التنسيق بينها كانت مدعاة لتكوين لجان داخل مجلس الوزراء لتساعد في إنجاز الأعمال ذات الصبغة المشتركة، وتزايد عدد اللجان في الحكومات في المجتمعات المعاصرة بعد أن أصبحت الأمور أكثر تعقيداً وبحاجة لدراسة وافية من كافة الجوانب، وظهر الاتجاه نحو المجموعات المصغرة في اتخاذ القرارات Decision Making Groups باعتبارها الأكثر قدرة على الإنجاز، وقدرتها على تخفيف الأعباء عن مجلس الوزراء ككل.

ومن واجبات هذه اللجان، سرعة أكبر لاتخاذ القرارات ذات الصبغة العاجلة ومراعاة الخطوط العريضة للسياسة الحكومة في قراراتها وأن هذه اللجان تبقى مسؤولة أمام مجلس الوزراء وإن السلطة العليا تبقى لمجلس الوزراء وأن سلطة اللجان تكميلية هدفها مساعدة ودعم سلطة الوزارة.

يقوم رئيس الوزراء على تعيين رؤساء اللجان المهمة وأعضائها وذلك بعد جولة من المشاورات بين الأحزاب والقيادات.

يعد منصب رئيس اللجنة الوزارية منصباً مهماً إذا كان يرأس أحد اللجان ذات النفوذ في الوزارة مثل(لجنة شؤون الخارجية والأمن، ولجنة الاستيطان والمالية) لذلك يحاول رئيس الوزراء الاحتفاظ بحقه في الإشراف على هذه اللجان.

يعتمد اختيار رؤساء اللجان بشكل عام على مدى أهميتهم في الوزارة ومدى علاقاتهم مع الوزراء الآخرين، وممن لديهم الخبرات والمؤهلات.

اللجنة الوزارية للأمن:

من أهم الأعباء التي تقوم بها الحكومة مسألة الأمن والسياسة الخارجية، تلجأ معظم الحكومات إلى تكوين لجان وزارية دائمة لتقوم بهذه المهمة وغالباً ما يشرف

---

(1) Government and partiment- Asuvery from in side Edition, Oxford University press Newyork 1966, pp 33- 46.

رئيس الوزراء نظراً لترابط مسألة الأمن والخارجية في إسرائيل فقد شكلت لجنة واحدة لتقوم بهذه المهمة، وهذه اللجنة هي إحدى اللجان الوزارية الدائمة ومهمتها دراسة الأوضاع الأمنية وشؤون السياسة الخارجية بطريقة أشمل، وهي مكلفة باتخاذ القرارات المناسبة وقراراتها ملزمة وتتمتع بنفس قوة قرار مجلس الوزراء ما لم يعترض عليها المجلس خلال أسبوع[1].

وقد تأسست هذه اللجنة 1953 في إسرائيل لتقوم بمهام الشؤون الخارجية والدفاع ولكنها بقيت دون تأثير فعال على القرارات لعدة سنوات حيث كان بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك يحتفظ لنفسه بسلطة البت في الأمور التي تتعلق بالأمن والخارجية[2].

2. لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست:

لفترة طويلة لم تكن السياسة الخارجية تعتبر من اختصاص وأعمال البرلمان، وكانت من اختصاص الأمراء في الممالك السابقة، ولكن بعد حربين عالميتين أصبحت مشكلة الحرب والسلام جزء من حياة الناس وتخص كل مواطن وصار حق البرلمان أن يناقش المسائل الخارجية كما يناقش المسائل الداخلية ولكن دور البرلمان اقتصر في الغالب على رقابة السياسة الخارجية ورقابة السلطة التنفيذية في صناعتها لهذه السياسة وتنفيذها.

في إسرائيل فرضت الحالة الأمنية إعطاء دور ضئيل للكنيست في مجال السياسة الخارجية من ناحية عملية مع ما يتمتع به الكنيست من سلطات واسعة وامتيازات دستورية تؤهله من ناحية رسمية لممارسة دور كبير في الرقابة على أعمال الحكومة وصنع السياسة الخارجية واتجهت السلطة الفعلية في هذا المجال نحو

---

(1) Brinbaum Ervin, The politics of compromise? Stand Religions in israel, university press Jerusalem 1970. p. 101.

(2) Brecher, Michael the foraion policy system of Laraol. Op. cit p 231.

لجنة الشؤون الخارجية والأمن والتي أوكل إليها القيام بمراجعة سياسة الحكومة وإجراء التحقيقات والاستقصاءات اللازمة وتقديم التوصيات بشأنها[1].

دور الكنيست في السياسة الخارجية:

يستطيع البرلمان كوحدة كاملة في معظم الدول أن يتدخل في أمور السياسة الخارجية من خلال عدة وسائل مباشرة وغير مباشرة مثل رقابة الميزانية العامة وقدرة الأعضاء على الاستفسار أو مساءلة أعضاء السلطة التنفيذية ومن خلال لجانه المتخصصة في هذا المجال، ولكن دور البرلمان في الغالب يكون دوراً لاحقاً ومكملاً يتمثل في الرقابة وفي حقه في تصديق المعاهدات والموافقة على سياسة الحكومة.

في إسرائيل يتمتع الكنيست بسلطات واسعة من ناحية رسمية والتي تنص عليها في المادة رقم(6) من الدستور المصغر في القانون المؤقت الصادر في 16 شباط 1949 والتي تتمثل في حقه:

1. الإشراف على أعمال الحكومة.
2. إصدار القوانين.
3. الإشراف على تنظيم علاقات إسرائيل الخارجية.
4. تصديق المعاهدات[2].

يمتلك رئيس الكنيست ونوابه سلطات قانونية واسعة خاصة في المسائل الإجرائية كإدارة المناقشات وانعقاد الجلسات إلا أن هذا الدور يتضاءل في مجال السياسة الخارجية ولم يصل رئيس الكنيست إلى مرحلة يكون فيها أحد مراكز القوى المؤثرين في هذا المجال[3].

---

(1) نظام محمود بركات، مراكز القوى في إسرائيل، 1963- 1983 ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، ص 86.

(2) Brecher, Michael the foraion policy system of israel. Op. cit p 127.

(3) آشر زيدون، الكنيست برلمان إسرائيل، ترجمة مصلحة الاستعلامات، القاهرة، بدون تاريخ، ص166.

ومن ناحية عامة انحصر جوهر الوظيفة السياسية للكنيست في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وفي بحث حالات محددة دون أن يكون له الحق في رسم السياسة الخارجية أو صنعها.

تشكيل اللجان في الكنيست: يمثل تشكيل اللجان في الكنيست امتداد المفهوم البرلماني الحزبي ويكون التمثيل بداخلها على أساس حزبي وفقاً لقوانين الكنيست، ويعاد تركيب اللجان عند بداية كل كنيست، وتعد عملية اختيار أعضاء اللجان الدائمة في طليعة أعمال الكنيست، وتتم العملية تحت إشراف لجنة تنظيمية تقوم بتوزيع مقاعد اللجان حسب قوة الأحزاب في المجلس الجديد وذلك باتباع المعادلة التالية[1].

مجموع عدد أعضاء اللجان المتخصصة لكل حزب =

$$\frac{\text{مجموع عدد أعضاء اللجان (عدد اللجان} \times \text{أعضاء اللجنة)}}{\text{مجموع أعضاء الكنيست}}$$

ثم يضرب حاصل القسمة في عدد نواب كل حزب في الكنيست وتعطي هذه المعادلة العدد الكلي للمقاعد لكل حزب في جميع اللجان التسعة[2] ولكن ليس في كل لجنة، وكل حزب له أكثر من عدد معين من الأعضاء يستطيع أن يكون ممثلاً في كافة اللجان.

ونظراً لأهمية اللجان في الكنيست تحاول كل الأحزاب الحصول على تمثيل في هذه اللجان.

---

(1) Likovski Eliahu israels parliament: the law of the knesset, clarendon press oxford 1971. p 178.

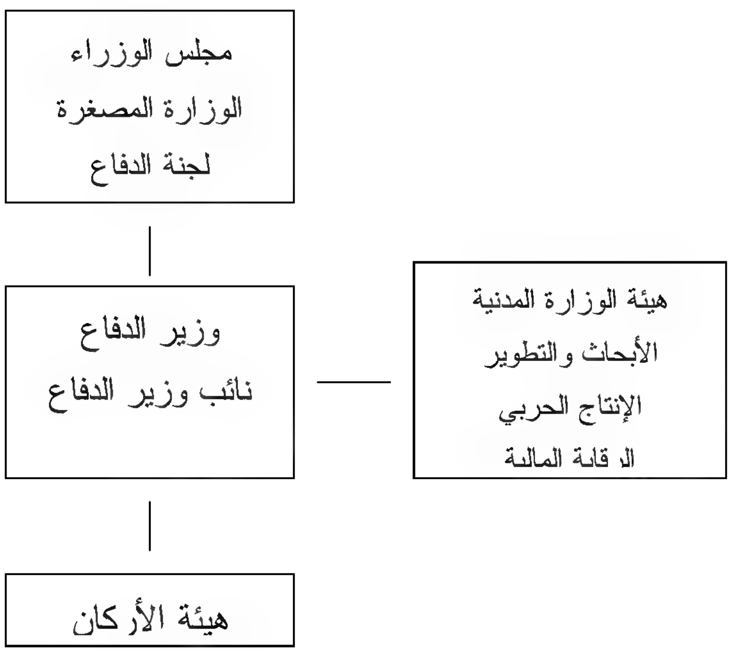
(2) تحدد اللجان الدائمة في الكنيست في تسع لجان هي:(1. اللجنة المالية، 2. لجنة الشؤون الخارجية، 3. لجنة الكنيست، 4. لجنة العمل، 5. اللجنة الانتقادية، 6. لجنة التعليم والثقافة، 7. لجنة الخدمة العامة، 8. لجنة الشؤون الداخلية، 9. لجنة الدستور والقانون والقضاء).

3. المؤسسة العسكرية:

يعطى للقوى العسكرية أهمية بالغة في التأثير على الشؤون السياسية نتيجة لعدم استقرار الدولة والسلطة في وضع غير ثابت، ويعتمد تأثير العسكريين على طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة ومدى المشاكل التي تجابهها بالإضافة إلى علاقات القوى العسكرية وارتباطها بالقوى السياسية ومدى سيطرته العسكرية على أوجه النشاطات المختلفة في المجتمع.

تسلسل القوة في مجال الأمن.

تتركز السلطة في مجال الأمني في إسرائيل في أعلى مستويات القيادة التي تبدأ برئاسة الوزارة ثم الوزارة المصغرة واللجنة الوزارية للأمن ومن بعدهم يأتي دور وزير الدفاع ونائب وزير الدفاع ثم رئاسة الأركان كما هو موضح في الرسم التالي:



شكل رقم (1)

أهمية المؤسسة العسكرية:

في إسرائيل كأحد المجتمعات الحديثة التكوين والكيان الجديد التي اعتمدت القوة العسكرية في إنشائها سيطرت المؤسسة العسكرية على معظم أوجه النشاطات في المجتمع السياسية منها وغير السياسية[1]، وأصبحت أحد متغيرات القرار السياسي وبرز دورها بشكل واضح في المجال الأمني.

أهم المناصب داخل المؤسسة العسكرية والتي ارتبطت بوجود مراكز القوى:

1. **وزير الدفاع:** وهو أحد أعضاء اللجنة الوزارية للأمن، وهو ممثل الوزارة في مجال الأمن والمكلف بالإشراف على الأمور العسكرية والعلاقات مع رئاسة الأركان حيث يمثل قمة الهرم السياسي للمؤسسة العسكرية، ويملك وزير الدفاع من ناحية نظرية قوة التدخل والإشراف على الأعمال العسكرية والشؤون الأمنية بكافة جوانبها، ومتابعة الأسماء التي شغلت منصب وزير الدفاع.
2. **رئيس الأركان:** يرأس أعلى جهاز عسكري فني يقود الجيش وهو الرئيس الفني (لمجلس الحرب) يرأسه وزير الدفاع، وأعضاء القيادة العليا وهم مستشاره.

ويمثل رئيس الأركان حلقة الوصل بين القيادة العليا ووزير الدفاع، وعلى الرغم أنه لا يشارك بصفة رسمية في إجراءات اتخاذ القرار في مجال شؤون الخارجية والأمن.

(1) Luttwak Edward and Horowitz the israeil Army Allen Lance London, 1975, p 97.

3. **رئيس الاستخبارات:** يلعب رئيس الاستخبارات كأحد أفراد المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في صناعة القرارات في إسرائيل، وتعد تقاريره التي يقدمها أحد العوامل المهمة في تقرير سياسات الحكومة[1].

2. 1. 3 طرق تحديد هذه الصفوة من مراكز القوى الإسرائيلية:

تتركز السلطة الرئيسية في إسرائيل في يد مجموعة مصغرة متحكمة في مراكز القوى التي استطاعت أن تملك وسائل القوة في المجتمع وأن تسيطر على نشاطات السلطة السياسية في المجالات المختلفة وتتماثل هذه المجموعة مع الهيكل المؤسسي الرسمي للسلطة في بعض الأحيان، لكنها في أحيان أخرى تتسع لتشمل أشخاصاً من خارج النطاق الرسمي للسلطة.

وفي مثل هذه الحالة فإن دراسة مراكز القوى وتحديد شخصياتها والتعرف على صفوة مراكز القوى لا بد أن تسير في خطى ثلاث دلائل أو اقترانات لكي توصلنا إلى شخصيات مراكز القوى الحقيقية.

1. **المناصب**[2]: وهي التي تمتلك القوة في النظام والتي من خلالها يستطيع الأفراد أن يشكلوا مراكز قوى اعتماداً على مناصبهم هذه المناصب والمؤسسات في إسرائيل في ثلاث مؤسسات:

أ. اللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

ب. لجنة الكنيست للشؤون الخارجية والأمن.

ج. المؤسسة العسكرية وشكلت المناصب العليا في هذه المؤسسات مراكز القوى في المجتمع.

2. **المساهمة في صنع القرارات:**

يقوم هذا الاقتران على البحث عن الأشخاص الذي يملكون القوة الحقيقية في المجتمع والتي تظهر بشكل فعلي في صنع القرارات سواء كان في وضع رسمي أو خفي للقوة وتبرز الصعوبة في مثل هذا الاقتراب في التعرف على هؤلاء الأشخاص

---

(1) نزار عمار، الاستخبارات الإسرائيلية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1976، ص28، وانظر إلى رؤساء الاستخبارات في نفس المرجع، ص213-230.

(2) نظام محمود بركات، مركز القوى في إسرائيل، مرجع سابق، ص105.

الذين ساهموا في صنع القرارات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذ أن بعـــض الذين يبدوا أنهم يساهمون في صنع القرارات يكونـــون خاضـــعين لـــسلطة أو نفـــوذ أشخاص آخرين غير معروفين وتظهر عيوب هذا النوع من الاقتراب من ناحية ثانية في تحديد أهم القرارات التي تخضع للدراسة ولكن في دراسة هـــذا الاقتـــراب فـــي إسرائيل كان التركيز على القرارات الأمنية العلنية والتي ارتبطت بقرارات حربي في 1967، 1973، ومفاوضات التسوية السياسية الأخيرة بين مصر وإسرائيل(1).

(1) Brecher, Michael Decision in israile foreign policy oxford University press, London 1974, .pp 331 ft.

3. السمعة والشهرة:

وفيه يتم البحث عن أهم الأشخاص نفوذاً وقوة من خلال رؤية الباحثين والرأي العام لهم، وقد جاء هؤلاء الأشخاص من خلال هذا الاقتراب باللجوء إلى تعبئة الاستمارات قوائم بأسماء أهم الأشخاص الذين يعتقدون بأنهم يملكون القوة في المجتمع وزعت على مراكز الأبحاث في العالم العربي المتخصصة بالدراسات الفلسطينية والإسرائيلية وطلب إليهم ترتيب الأشخاص القائمة حسب أهميتهم مع الكاتبة إضافة أسماء جديدة إذا تطلب الأمر[1]، هذا بالإضافة إلى اعتماد بعض الدراسات الإسرائيلية والأجنبية التي تعرضت لتحديد مراكز القوى والصفوة في المجتمع الإسرائيلي.

وبعض الدراسات الخاصة بشعبية الزعماء الإسرائيلية والتي يجريها مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة العبرية لقياس الرأي العام، والعيب الأساسي في استعمال هذا الاقتراب أن الشهرة والسمعة قد لا تعبر عن حقيقة الوضع الفعلي لقوة الأشخاص في النظام كما أنها تتأثر بوسائل الإعلام وبآراء وأفكار الأشخاص الذين يجيبون عن الاستفتاءات.

---

(1) أهم مراكز الأبحاث (مركز الأبحاث الفلسطينيةببيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الأرض بدمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد مركز الأبحاث الفلسطينية الجامعة الأردنية، مركز الأبحاث والدراسات العربية، القاهرة)، ومن أهم الدراسات Brecher, Michael the foraion policy system of israel. Op. cit p 216-7.

صفوة مراكز القوى من سنة 1967– 2000[1]

1. ليفي أشكول
2. غولدا مائير
3. بن غوريون.
4. بنحاس سابير.
5. يغئال ألون.
6. بنحاس لافون.
7. إسحاق رابين.
8. أبا أيبان.
9. شمعون بيرس.
10. زيراخ وارهافيج.
11. موشي ديان.
12. إسرائيل غاليلي.
13. مناحيم بيجن.
14. الياهوساسون.
15. دافيد العازار.
16. حاييم تسادوق.
17. حاييم بارليف.
18. إسحاق أهرون.
19. يوسف الموجي.
20. أرئيل شارون.
21. عازار وايزمن.
22. دافيد ليفي.
23. إسحاق شامير.
24. موشي أرنيز.

من خلال دراسة مراكز القوى بالاستناد إلى الاقترابات الثلاثة:

1. المناصب.
2. المساهمة في الصنع.
3. السمعة والشهرة.

حددت قيادات هذه المجموعة في (24) شخصية سياسية رئيسية مثلوا مراكز القوى الحقيقية في حياة المجتمع الإسرائيلي في مراحله المختلفة في الفترة ما بين 1967– 2000، سواء كان منهم في مناصب رسمية أو خارج نطاق السلطة الرسمية، بما فيهم من شغل مناصب رسمية واستمر في ممارسة دور مركز القوة بعد تركه لمنصبه أو انتقل إلى منصب أقل درجة ومنهم من اعتبر (قيادات قومية) بغض النظر عن المناصب التي تولوها أو مسؤولياتهم الحزبية التي تبدو بمستوى أقل بالمقارنة بقوتهم الحقيقية.

---

(1) اختار الباحث أهم مجموعة من الذين كان لديهم النفوذ الواضح في السياسة الإسرائيلية من مجموعة عديدة أشار إليها العديد من الكتب والدراسات المعاصرة Whos who in israel 1976.

شكلت صفوة مراكز القوى هذه القيادة الحقيقية في النظام السياسي خاصة في مجال السياسة الخارجية، وتحولت هذه المجموعة إلى شبه (مؤسسات غير رسمية) لممارسة السلطة في مجموعات مصغرة تملك القوة وتمارس تأثيراً سياسياً ملحوظاً في مراحل تطور الحياة السياسية المختلفة[1].

الخصائص الاجتماعية لصفوة مراكز القوى:

1. مكان الولادة، الهجرة، العمر:

من خلال دراسة مكان الولادة للأشخاص المذكورين سابقاً (24) الذين يشكلون صفوة المراكز القوى وجد بأن الأغلبية كانوا من مواليد شرق أوروبا (بولندا، روسيا) وغرب أوروبا والباقون من مواليد آسيا وإفريقيا وقد بدا واضحاً التحول في الانتماء من موجة الهجرة الثانية التي مثلت الخلفية الاجتماعية للصفوة حتى 1967 والتي منها بن غوريون، وأشكول، وغولدا مائير إلى موجات الهجرة الثالثة والرابعة في الفترة اللاحقة 1974 والتي منها سابير، وبيغن، وغاليلي.

كما أدت استمرارية القيادات في مناصبها إلى ارتفاع نسبة المسنين داخل هذه المجموعة مثل ديان والون وبيرس، جعلت عنصر كبار السن لا يزال مسيطراً على هذه المجموعة وعند حساب متوسط الأعمار لهؤلاء الصفوة(24) شخصاً وجد بأن حوالي 80% كانت أعمارهم تنحصر ما بين 50–70سنة وهذا يظهر أنه بالرغم من أن إسرائيل تعتبر نفسها دولة حديثة فإنها ما زالت تحكم بقيادة من المسنين[2].

2. الانتماء الحزبي والأيدلوجي:

يلاحظ بأن معظم أفراد هذه المجموعة كانوا من ذوي انتماءات حزبية وأيدلوجية عالية حتى تلك التي جاءت من خلفيات أخرى مثل قيادات الهستدروت، أو

---

(1) عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية،مركز الدراسات للسياسة الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، وملفات المكتب التنفيذي لشؤون الأراضي المحتلة، أعضاء وزارة الكنيسة رئاسة الوزارة الأردنية، عمان، 1979.

(2) نظام محمود بركات، مراكز القوى في إسرائيل 1963– 1983 ودورها في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص111.

المؤسسة العسكرية، اندمجت في الحياة الحزبية وسارت من المنطلق الحزبي لتدعم قوتها وتحافظ على نفوذها في النظام السياسي، نلاحظ حزب العمل يمثل الأكثرية.

وعلى هذا الأساس تمثل التجمعات الحزبية في هذه المجموعة ما يقارب 62% ينتمون إلى تجمع (المعراخ) بما فيه أعضاء (الماباي) و(رافي) و(واحدوت) و(المابام) مثل بيرس، ديان، الدن، غاليلي... أما تكتل الليكود فإنه يمثل النسبة الثانية ويمثل ما يقارب 30% من الأعضاء والأحزاب الدينية الأخرى مثلت ما يقارب 5% والبقية الأخرى 3% ينتمون إلى داش أو مستقلين تنقلوا بين الأحزاب مثل ديان.

استطاعت هذه الصفوة أن تحافظ على قوتها داخل القيادة الإسرائيلية رغم التقلبات والتغيرات التي أصابت الحياة السياسية والنظام السياسي.

امتازت هذه المجموعة باستمرارية في امتلاك القوة والقدرة على التأثير.

3. الوظائف والمناصب السابقة:

تجدر الإشارة مبدئياً إلى أن نسبة كبيرة من أفراد هذه الصفوة ممن حصلوا على مستوى تعليمي مرتفع حتى أولئك من ذوي الخلفات العسكرية استطاعوا تحصيل مستوى علمي جيد، مما أهلهم لتولي مناصب عامة عالية[1]، وتتبع الوظائف السابقة لأفراد هذه الصفوة يظهر بأن نسبة مرتفعة جداً كان لها خدمات سابقة لقيام إسرائيل سواء في المنظمات العسكرية أو السياسية، وحين قامت إسرائيل سنة 1948 انتقل معظمهم لتولي مناصب عسكرية مثل ديان وبيرس والون وعازر وايزمن وسياسة بن غوريون وأيبان ومائير أو حزبية مثل بيغن واربينوفتش أو مهينة مثل سابير وأشكول الذين اشرفوا على المستوطنات والزراعة والاقتصاد، أو مناصب الهستدروت مثل لافون وإسحاق بن أهرون بالرغم من هذه الانتماءات الوظيفية التي تميز بها معظم أعضاء صفوة مراكز القوى فإن أكثر من 90% منهم كانوا يشغلون وظائف في البرلمان وخدم حوالي 83% منهم في الوزارة وحوالي 10% في الهستدروت وتشكل الخلفية العسكرية للأعضاء حوالي 30% من المجموع[2].

---

(1) نظام محممود بركات، مراكز القوى في إسرائيل، مرجع سابق، ص110.

(2) Dekmegian, Hrair Patterns of political leadership Lebanon, israel, Eghpt state university of newyork press, newyork 1975, op, pp 157-162.

ويبدو مما تقدم أن عملية صنع القرار الاستراتيجي في إسرائيل تسيطر عليها في إطار المؤسسات الرسمية والحزبية مجموعة من الأفراد وتشكل القيادة العليا[1]، وتتميز بصفات معينة أبرزها الانتماء إلى المجتمعات الأوروبية بصفة عامة إذ يوجد القليل منهم ممن ولد في إسرائيل وهذا ما يفسر ارتفاع مستواهم الثقافي ونظرتهم إلى إسرائيل كامتداد للحضارة الغربية[2]، ومن الصفات الأخرى سيطرة لأبعاد الأيدلوجية على تصورات أفرادها الفكرية لما يكون عليه الوجود الإسرائيلي فهم يمجدون الصهيونية وأيضاً تصور واضح لمفهوم الأمن القومي خلال المراحل المختلفة للتطور السياسي بحيث يكون النتيجة قراراً استراتيجياً يساعد على تحقيق ما ترمي إليه الأهداف الاستراتيجية الثابتة[3].

2. 1. 4 صفوة مراكز القوى في إسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية مرتبة حسب الأهمية:

يعترف الباحث بأن هذا الترتيب في مجموعات صماء وجامد ويبقى عرضة للنقد والتجريح رغم المحاولات الجادة التي بذلت في ترتيب الفئات على أساس علمية ومنطقية اعتماداً على الاقترابات الثلاثة (المناصب، الشهرة، والمساهمة في صنع القرارات....).

1. **دافيد بن غوريون:** أول رئيس وزراء لإسرائيل وهو من المؤسسين الأوائل الذين ساهموا في بناء النظام السياسي والاقتصادي في إسرائيل، ويعد بن غوريون أحد معالم الحياة السياسية الذين ينظروا إليهم بنوع من الاحترام والتقدير وكان ينظر على أنه(زعيم الأمة) و(باني الدولة) اتصف بالحسم لتحقيق أهدافه وعمل على فرض الأمر الواقع ولم يحفل بالمعاهدات والاتفاقيات فهو مؤسس حزب رافي ومن مؤسسي الهستدوت وعمل رئيساً

(1) بعضهم توفي مثل بن غوريون، أشكول، مائير، دايان.

(2) حامد ربيع ربيع، من يحكم تل أبيب، مرجع سابق، ص339، نظام محمود بركات، مرجع سابق، ص147.

(3) عطا محمد زهرة، القرار الاستراتيجي في إسرائيل، مرجع سابق، ص 159.

للوكالة اليهودية تولى رئاسة أول وزارة في إسرائيل وزارة الـدفاع 1948- 1952 ثم رئاسة الوزراء 1955- 1963[1].

2. **ليفي أشكول:** ثاني رئيس وزراء لإسرائيل وهو آخر(الأوائل) الذين أسسوا إسرائيل استطاع أن يقود إسرائيل وأن ينمي علاقات مع دول العالم وخاصة أمريكا استلم عدة مناصب تتعلق بالأمور المالية وشؤون الاستيطان والزراعة حيث عمل أمين سر صندوق الوكالة الإسرائيلية ورئيس قسم الاستيطان بها شغل مدير وزارة الزراعة ووزير المالية ورئيساً للوزراء 1963- 1968 ووزير للدفاع 1963- 1967[2].
3. **غولد مائير:** ثالث رئيس وزراء إسرائيل وهي من مهاجري شرق أوروبا تولت رئاسة الوزراء 1968 كانت من أكثر أعضاء الوزارة تشجيعاً للعمليات الانتقامية عند الدول العربية حتى أن بن غوريون وصفها بأنها الرجل الوحيد في وزارته ، كانت أيضاً عضو مجلس النساء العاملات ورئيسة القسم السياسي للوكالة اليهودية وسكرتيرة للهستدرت عملت سفيرة لإسرائيل في موسكو ووزيرة الضمان الاجتماعي 1949- 1950، ووزير عمل 1951- 1955 ووزير خارجية 1956- 1964 ثم رئيسة للوزارة سنة 1068- 1974[3].
4. **بنحاس سابير:** وزير المالية الإسرائيلي واحد من المتخصصين في المجال الاقتصادي منذ سنة 1955- 1974 برز في الجانب المالي والسياسي أطلق عليه لقب(المدير العام للدولة) ويعد من أكثر الزعماء الإسرائيلية اختلاطاً بالحياة السياسية والحزبية.

---

(1) تهاني هلسه، دافيد بن غوريون، مركز الأبحاث، بيروت، 1968، ومحمود العابدي، بن غوريون وبناة إسرائيل، وزير في الثقافة والإسلام الأردنية، عمان، 1969.

(2) مكسيم رودنسون، إسرائيل والرفض العربي، وزارة الإعلام المصرية أهمية الاستعلامات بدون تاريخ، ص142.

(3) Golda meir, Alord of ourown: Anoral Autobiography G.P Putname New York 1973.

5. **موشي ديان:** وزير الخارجية والدفاع السابق، ارتبطت شخصيته بفكرة (الشعب الإسرائيلي) بما يمثله من انتماء صهيوني وتاريخي، بقي ديان أحد أقطاب السياسة الإسرائيلية منذ قيام الكيان الإسرائيلي 1948 وحتى وفاته، كان يتصرف حسب ما يراه مناسباً ولم يتقيد بتصرفاته بمنصبه السياسي أو العسكري أو حتى انتمائه السياسي والحزبي وقد علقت على ذلك غولدا مائير واصفة قوة ديان وهيمنته على القيادات بقولها " بديان لا توجد حكومة وبدون ديان لا توجد حكومة " استلم عدة مناصب منها رئاسة الأركان ووزارة الزراعة ووزارة الدفاع سنة 1967 ووزارة الخارجية 1977 وهو واضع نظرية الردع الإسرائيلي(1).
6. **مناحيم بيغن:** رئيس الوزراء الإسرائيلي في السابق وزعيم المعارضة منذ قيام إسرائيل سنة 1948 يغلب الطابع العسكري المتطرف على أفكاره وهو صاحب القول المشهور " أنا أحارب إذن أنا موجود" ومن مؤيدي سياسة العنف والإرهاب استلم رئاسة حركة رفائي لئومي الحركة الإرهابية التي قامت بعدة عمليات عسكرية ضد القوات البريطانية والعربية ومن أهمها نسف مئذنة الملك داود في القدس ومذبحة دير ياسين، دخل الوزارة خلالها مرتين الأولى سنة 1967–1969 حيث عمل وزير بلا وزارة والمرة الثانية 1977 حين انتخب رئيساً للوزراء وأصبح يحكم بصورة شبه مطلقة(2).
7. **شمعون بيرس:** زعيم المعارضة في إسرائيل ويعد(الولد الأعجوبة) للبيروقراطية الإسرائيلية العسكرية فقد وصل وهو في الثلاثين من عمره إلى مرتبة المساعد الأول بن غوريون في وزارة الدفاع فهو يعتبر الطفل المدلل بن غوريون عمل مساعداً له ومدير لمكتبه عمل مساعداً لوزير الدفاع في عهد

---

(1) ارابيه حشابيه: حارس ذو العين الواحدة، سيرة موشي ديان، دار الجليل، عدد5، بدون تاريخ وللتعرف على آرائه انظر
Dayan. Moshe Diary of the Sinai Compaign schocken Co, New york 1967.

(2) ألياس شوفاني، مناحيم بيغن، من الإرهاب إلى السلطة، مؤسسة الدراسات اللسطينية، بيروت، 977.

ديان ووزير للإعلام في عهد مائير ووزير للدفاع في عهد رابين وكان المرشح لرئاسة الوزارة بعد تخلي رابين عن الحكم سنة 1977 ويمثل الآن زعيم المعارضة في الكنيست من خلال زعامته لحزب العمل، وهو من الداعين لقيام إسرائيل على أسس يهودية وتربية إسرائيلية لإيجاد(القومية الجديدة) للشعب الإسرائيلي المرتبط(بالأرض التاريخية) لحق الشعب(1).

8. **إسحاق رابين:** رئيس الوزراء الأسبق، وهو من الخلفيات العسكرية البعيدة عن الانتماءات الحزبية، وأنه لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية الإسرائيلية يكون رئيس وزراء ليس رئيساً للحزب، وكانت هذه نقطة الضعف في قيادته كان رئيس للأركان سنة 1967، رئاسة الوزارة منذ 1974- 1977 وقبلها كان يشغل منصب وزير بلا وزارة في حكومة غولدا مائير بالإضافة إلى خبرته الطويلة في السفارة الإسرائيلية في واشنطن والتي أتاحت له فرصة التعرف والالتقاء بالقيادات الأمريكية(2).

9. **عازار وايزمن:** وزير الدفاع الأسبق وأحد أقطاب تكتل الليكود الحاكم تأثر كثيراً بحاييم وايزمن(عمه) الزعيم الصهيوني، يعتبر عازار أحد الصقور المتطرفة في إسرائيل، استلم رئاسة العمليات في الجيش الإسرائيلي 1967 وقيادة سلاح الجو له دور فعال في المفاوضات بشأن التسوية السياسية في مصر تمتع بالدعم الحزبي من تكتل الليكود ورئاسة الإدارة حزب حيروت الحاكم(3).

---

(1) waifish Asher, if pereshadbeen premier in Jerusalem post no. 1420, Dec, 26, 1977.

(2) Information Brutetin. May June 1974 The Rabin Policy, pp 6-9.

(3) أيتان هير، شخصية عازار وايزمن في شؤون إسرائيل، عدد 22 شباط 1978، ص21-22، نقلاً عن أبديعوت أحرنوت بتاريخ 1977/9/24 وبوري أفنيري، من هو عازار وايزمن في مجلة سياسة الدولة، عدد 57، يوليو 1979، ص224 نقلاً عن مجلد ولدفيو 1979.

10. **يغئال أكون:** وزير الخارجية السابق وأحد الشخصيات الكارزمية في القيادة الإسرائيلية التي استطاعت بناء نفسها من خلال العمل الجاد وهو مثل الكثير من القيادات الإسرائيلية التي بنت نفسها في الظل، ويمتاز بأنه من الشخصيات السياسية الطموحة التي اكتسبت الصلابة من خلال العمل العسكري وأصبحت تشكل إحدى الشخصيات السياسية الهامة حتى أطلق عليه لقب(رجل الدولة) نتيجة تمتعه بالنفوذ في مجال الحرب والسلم وهو من الداعين لانتهاج سياسة (الدفاع الإيجابي) ضد العرب ويوصف بأنه صقر إلى حمامة في مجال السياسة الخارجية ويمثل فكرة الفلسفة القومية الدينية، وتتلخص قوته في:

1. خدمته في مجال المنظمات الصهيونية وممن ساهموا في حرب 1948.
2. وجهة نظره المعتدلة والمتزنة واعتزازه بالجيل المؤسس جعلت منه طراز لقيادات المستقبل في إسرائيل.
3. تمتعه برؤيا ثاقبة ووجهة نظر مستنيرة وله أهمية في الأوساط الصهيونية لما يجمع من خبرات ومعارف وممارسات في المجال السياسي والعسكري[1].

2 .2 سياسة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية

سياسة إسرائيل الاستيطانية الإحلالية هي الوجه الآخر لسياسة تهويد فلسطين بمدنها وقراها، وجبالها وسهولها، ومقدساتها وآثارها، وكلاهما ركنان أساسيان في إقامة هذا الكيان من جهة توفير مستلزمات ديمومته لا توجد هامش بل كقوة إقليمية وعين استعمارية متقدمة من جهة أخرى، لذا فليس غريباً أبداً أن تدعي إسرائيل سعيها إلى السلام مع الحرب، وبخاصة مع الفلسطينيين، وتوقع الاتفاقيات معهم وتواصل في ذات الوقت سياستها التهودية والاستيطانية الإحلالية الاستعمارية، والاستيطان الإحلالي والاستعماري وسياسة التهويد لهما من القواسم المشتركة العظمى بين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سيان كانت عمالية أم ليكودية، حكومة أغلبية أم

---

(1) نظام، محمود بركات، مركز القوى في إسرائيل، مرجع سابق، ص120.

إئتلافية أم أقلية ذات مسحة دينية أم علمانية فجميعها متفقة على سياسة استيطانية إحلالية استعمارية قوامها:

1. زيادة المستوطنات القائمة.
2. بناء مستوطنات جديدة.
3. تنفيذ مشاريع المستوطنات المقررة من حكومة سابقة ولم تباشر بعد[1]، بيد أنه من الصعب التعرف على طبيعة وأهداف وواقع السياسة الاستيطانية بمعزل عن سياسة الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، وإلى القدس خاصة لذا لا بد من وضع سياسة إسرائيل الاستيطانية في إطارها التاريخي، من خلال التعرض بشكل مكثف إلى الهجرات اليهودية إلى القدس داخل الأسوار وخارجها أولاً وعلى ردود الفعل الفلسطينية والعثمانية تجاهها، وتطور سياسة الاستيطان الإسرائيلية عبر مراحلها المختلفة وانعكاسها على عملية السلام[2].

2. 2. 1 أثر الفكر الاستيطاني الغربي على الفكر الاستيطاني الصهيوني في القدس:

شكل الاستيطان في فلسطين المحور الفكري الأساسي الذي قام عليه الفكر الصهيوني، رغم أن الاستيطان كفكر وواقع لم يكن من اختراع الصهيونية، بل ظاهرة استعمارية جاءت نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الصناعية في بعض الدول الأوروبية[3].

فعلى الصعيد الاقتصادي أدى تطور الثورة الصناعية، وانتشارها إلى ازدياد حاجة البلدان الصناعية للمواد الخام اللازمة لاستمرار عملية الإنتاج، وكذلك الأسواق لتصريف فائض الإنتاج، مما أدى إلى ظهور التنافس والتسابق على المستعمرات بين القوى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا، أما على الصعيد السياسي، فقد كان للثورة الفرنسية (1789م)، أثر كبير في ازدهار النزعة القومية بين الشعوب الأوروبية،

---

(1) صحيفة هارتبس الإسرائيلية، ج1984/9/14، ترجمة مؤسسة الأرض للدراسات الفلسفية، دمشق، 1984.

(2) فاروق الشناق (محرر)، القدس دراسة تحليل الأبعاد قضية القدس، مرجع سابق، ص117.

(3) صبري جريس، تاريخ الصهيونية 1865-1917، ج1 (د.ط)، القدس 1987، ص42.

وذلك بتأثير التيارات الفكرية والفلسفية الجديدة التي ظهرت في القرن التاسع عشر الذي سُميّ بعصر القوميات[1]، مما دفع شعوب الأرض للبحث عن هويتها وحقها في تقرير المصير، ومن أبرز نتائج هذا العصر قيام الدولة القومية الحديثة في غالبية قارة أوروبا[2].

كما كان لتيار التنوير الذي احتل مكان الصدارة في الفكر الغربي والفكر الليبرالي الذي نادى بفكرة حقوق الإنسان[3]، دور كبير في المتغيرات الاجتماعية في المجتمعات الأوروبية، الذي أثر بدوره على اليهود في تلك المجتمعات حيث برزت حركة الانعتاق[4]، وحركة الهسكلاة[5]، التي نادت بدمج اليهود في المجتمعات الأوروبية إسوة ببقية مواطني أوروبا، كما دعت إلى تحطيم نظام "الجيتو"[6]، الذي كان اليهود يعيشون فيه.

---

(1) صبري جريس، تاريخ الصهيونية 1865-1917، مرجع سابق، ص44.

(2) نظام عزت العباس، فلسطين والبرنامج الصهيوني، قديسة للنشر والتوزيع، اربد 1992، ص11.

(3) محمد عبدالوهاب المسيري، الأيدولوجية دراسة حالة في عالم اجتماع المعرفة، ق1 (د.ط) عالم المعرفة، عدد6، الكويت، ك1، 1982، ص51.

(4) حركة الانعتاق: مصطلح أطلق على محاولة دمج اليهود بالمجتمعات الأوروبية سياسياً واقتصادياً وحضارياً في أواخر القرن الثامن عشر، والقرن التاسع عشر، وقد منحت معظم الدول الأوروبية لليهود حقوقهم المدنية حتى نهاية القرن التاسع عشر، المسيرى، مرجع سابق، ص58.

(5) الهسكلاة: حركة التنوير اليهودية الأوروبية، وهي حركة تحرير علمانية، دعت إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم وتمثلت بشخص رائدها (موشى مندلسون) الذي دعا إلى منح اليهود الحريات الاقتصادية والمدنية، كما أدى إلى الامتناع عن التصدي لحركة الفكر ونبذالتعصب الديني.

(6) الجيتو: الأحياء اليهودية التي عاش بها اليهود حياتهم الخاصة في المجتمعات الأوروبية معزولين عن المجتمعات الأوروبية اقتصادياً وثقافياً وجغرافياً، انظر: أسعد كلاس، المنظمة الصهيونية، ط2، بيروت، 1990، ص23.

إن العهد القديم يشكل الجزء الأكبر من الكتاب المقّدس أدى إلى تغيرات كبيرة الأهمية في نظر الأوروبية لليهود، سادت عبر قرون كثيرة في أوروبا، وقد أوجدتها ورسختها مواقف الكنيسة الكاثوليكية عبر اتهامها لليهود بأنهم قتلة المسيح[1]، ولهذا كتب عليهم الشتات والذل جزاء فعلتهم، رغم شتاتهم قبل قتل المسيح عليه السلام، كما كان للفكر البروتستانتي واهتمامه بالعهد القديم وإعادة الاعتبار له، تغير في موقف اليهود على أنهم "شعب الله المختار" الذي دعا القائمون على الفكر البروتستانتي إلى إعادتهم إلى فلسطين "أرض الميعاد" كمقدمة لقدوم المسيح المخلص، الذي لن يعود بعد عودة اليهود إلى فلسطين مرة أخرى[2]، وهذه الدعوة الدينية كان لها الأثر في عدم إقبال اليهود على الاندماج في مجتمعاتهم وتفضيلهم البقاء، في عزلتهم داخل الجيتوات للحفاظ على نقائهم العرقي، كونهم كما يدعون "شعب الله المختار" انتظاراً لعودتهم لفلسطين هذا إلى جانب التناقض في المصالح الاقتصادية بين اليهود الذين كانوا يعملون بالتجارة والربا، والرأسمالية الأوروبية الناشئة إذا أدى التطور التجاري والمصرفي في المجتمعات الرأسمالية إلى بروز التناقض بين اليهود والطبقة الرأسمالية الناشة في المجتمعات التي كانوا يعيشون بين ظهرانيها، الأمر الذي أدى إلى بروز تيار بين اليهود فضلَّ الإنعزالية وعدم الاندماج، مما أسهم في فشل حركتي الانعتاق والهسكلاة وأدى إلى بروز المسألة اليهودية[3].

وقد أدت هذه الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سادت في بلدان أوروبا إلى استقلال كل فئة من الفئات الحاكمة فيها للمسألة اليهودية لتحقيق أهدافها الاستعمارية في المشرق العربي، من خلال الطموحات اليهودية في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، بالسيطرة الاستعمارية على المشرق العربي، وقد

---

(1) يجينا الشريفن الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبدالله، سلسلة علماء المعرفة، الكويت، عدد 96، الكويت، 1985، ص29.

(2) نظام عزت العباسي، فلسطين .. الصهيوني، مرجع سابق، ص38.

(3) المسألة اليهودية، أي والقهر الذي عاناه اليهود في المجتمعات الأوروبية على مر السنين حيث كانت دينية سابقاً وأصبحت عرقية قومية، المسيري، مرجع سابق، ص56.

أدى الصراع والتنافس من هذه الدول الاستعمارية لتبني هذه البلدان كل علـــى وحـــده للمشروع الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.

تبنت فرنسا توطين اليهود في فلسطين وهي من الدول الأوروبية الأولى وهـــذا كان جزءاً من الخطط السرية التي أعـــدتها الحكومـــة الفرنـــسية عـــام (1798م)(1)، واستغلها نابليون في محاولته لاستعمار "المشرق العربي" وضرب المصالح البريطانية غيه، وإقامة إمبراطورية فرنسية، حيث وجه نداء إلى اليهود (1798م)، وفقاً لخطـــة الحكومة الفرنسية- حث فيه اليهود على الالتفات حول رايته لإعادتهم إلـــى القـــدس وإعادة بناء الهيكل من جديد مقابل مساعدتهم له فـــي غـــزو فلـــسطين(2)، وخـــاطبهم بتسميتهم "الورثة الشرعيين لفلسطين"(3)، ووجه نداء آخر لليهود سنة (1799م)، أثنـــاء حصاره لمدينة عكا، طلب منهم دعمه والسير معه لإعادة بيـــت المقـــدس ووعـــدهم بالعودة إلى الأرض المقدسة والسيادة عليها إذا ساعدوه ودعموا قواته(4).

وقد نشرت صحيفة "لومينتيور Lomoniter" الفرنسية 22 أيار (1799م)، خبراً حول هذا النداء مفادة ما يلي "لقد أعلن بونابرت نداء دعا فيه جمع يهود أفريقيا وآسيا للانطواء تحت رايته من أجل إقامة القدس القديمة"، كان يهدف نابليون من وراء هـــذا النداء إلى هدفين:

1. كسب ولاء يهود عكا الذي كان يحاصرها وعلى رأســـهم اليهـــودي (حـــاميهم فارجي) (5).

---

(1) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في المشرق وصداه، 1908- 1918 (ب.ط)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت- لبنان، أيار 1973، ص12.

(2) عبدالعزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحـــديث 1831- 1914، (ب.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الاشتراك مع مكتبة المحتـــسب، بيـــروت- لبنـــان 1983، ص43.

(3) Eban, Abba: My people, New yprk 1968, p322.

(4) رفيق شاكر النتشة، الاستعمار وفلسطين، إسرائيل مشروع استعماري، ط1، دار الجليل، عمان آذار 1984، ص96.

(5) حاييم فارس، المحول الرئيسي اليهودي لمدينة عكا، انظر إلى:
Sokolow, Nahum, History of Zionism, Longman green, London 1919, p50.

2. هدف استراتيجي لحكومة الإدارة الفرنسية فقد كان نابعاً من مطامعها الاستعمارية بهدف السيطرة على المشرق العربي، لإقامة إمبراطورية فرنسية، ولكن مشيئة الله أولاً والمقاومة الشعبية الفلسطينية حطمت وفشلت هذه الطموحات والآمال ورجع خائباً عام (1799م)، وهو يرد عبارته المشهورة "لو فتحت عكا لفتحت المشرق"[1].
3. كان لظهور محمد علي باشا الدور الكبير في تحطيم وفشل آمال نابليون.
4. بالإضافة إلى أن اليهود لم يلبوا نداء نابليون الذي قصد من ورائه استغلالهم لتنفيذ مخططاته الاستعمارية وخصوصاً يهود فرنسا الذين كانوا يتمتعون بحق المواطنة بعد الثورة الفرنسية (1789م).

يصف الزعيم الصهيوني "حاييم وايزمن"[2]، (1864- 1952م)، يصف نابليون بأن أول صهيوني عصري من غير اليهود[3]، وبهذا تكون دعوة نابليون هي المفتاح الأول في فتح باب الاستيطان الصهيوني لفلسطين.

أما بريطانيا فقد كان لها دور في إفشال حصار نابليون لعكا سنة (1799م)، وأسهمت في إخفاق حملة محمد علي باشا على بلاد الشام[4]، وبريطانيا من الدول الكبرى الأوروبية التي بسطت سيطرتها على المشرق العربي لتحقيق أهدافها الاستعمارية، وعندما لم تستطيع تحقيق ذلك بسبب المنافسة الاستعمارية من قبل دول

---

(1) رفيق شاكر، الاستعمار وفلسطين، مرجع سابق، ص97.

(2) حاييم وايزمن (1864- 1952) ولد في روسيا 1864، حصل على الدكتوراه من ألمانيا 1899، كان من المؤسسين لنواد الحركة الصهيونية، انجلترا 1907، وفي 1918 عين رئيساً للبعثة الصهيونية التي أرسلت إلى فلسطين بعد صدور وعد بلفور، انتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية سنة 1921، انظر إلى عبدالوهاب الحسيري، موسوعة اليهود الصهيونية، 8ج، ط1، دار الشروق، بيروت 1990، ص253.

(3) المسيري، الأيدولوجية الصهيونية، ص134، ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية، مرجع سابق، ص108.

(4) نظام العباسي، السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، 1918- 1945، ط1، دار هشام للنشر والتوزيع، اربد، 1984، ص21.

أوروبا الأخرى كفرنسا وألمانيا، لجأت إلى ربط طموحات اليهود وأحلامهم في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين بأهدافها الاستعمارية في المنطقة.

وقد تبنت بريطانيا فكرة توطين اليهود في فلسطين، بعد أن برز عدد من الإنجليز المنادين لتحقيق هذه الفكرة وكان على رأسهم (اللورد شافتزبري)[1]، (Lord Shaftesbury) (1801-1885م)، طالب الحكومة البريطانية بتبني إعادة اليهود إلى فلسطين معتمداً في ذلك على "التدليل على صدق الكتاب المقدس وصحة ما ورد فيه"[2]، حين شرع في إقناع بالمرستون (Balmerston) وزير الخارجية البريطاني بما ورد في الكتاب المقدس، ولما عجز عن إقناعه بالدعاوى الدينية، لجأ إلى إضافة أفكار سياسية واقتصادية تتجاوب مع المصالح الاستعمارية البريطانية في فلسطين والمشرق العربي.

أما ألمانيا فقد سعت فيها الفئات الدينية الاستعمارية لفصل فلسطين عن الدولة العثمانية بعد الاضطرابات التي شهدتها فلسطين في السنوات الأخيرة من الحكم المصري، عندما قام ملك روسيا ويليهم الثالث (Wilhem III) عام (1840م)، مبادرة للدول الأوروبية الأخرى بالموافقة على وضع فلسطين تحت الحماية الروسيه، لكنها فشلت في ذلك بسبب رفض المستشار النمساوي مترنيج Metternich لهذه المبادرة[3]، فلجأت بروسيا إلى فتح قنصلية لها في القدس (1842م)، ومنحت الحماية لكل من طلبها من اليهود وخاصة من كانت إقامتهم غير شرعية[4]، كما قام عدد من الضباط الروس ومن بينهم هلموت فون مولتكة (Helmuth Von Moltka) بنشر سلسلة من المقالات عام (1841م)، تحت عنوان "ألمانيا وفلسطين" دعا فيها إلى إنشاء (مملكة القدس)، وطالب بتشجيع الاستيطان في هذه المملكة الجديدة من أجل تحويلها إلى

---

(1) اللورد شافتبري (1801- 1885) نادى بفكرة إنشاء مستوطنات يهودية في فلسطين وقدم مشروع أسماه "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، أصبح فيما بعد رئيساً لصندوق فلسطين، انظر إلى: المسيري، موسوعة اليهود، مرجع سابق، ج6، ص160.

(2) أسعد رزق، إسرائيل الكبرى، (ب.ط)، مركز الأبحاث، بيروت- لبنان 1968، ص61.

(3) علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية، 1841- 1945، ط1، بيروت، 1981.

(4) جريس، مرجع سابق، ص63.

مركز للحضارة الأوروبية في مواجهة المسلمين المتعصبين، وقد بنى بسمارك فكـرة الألمانية مقتنعاً بأن اليهود سيحمون هذه المصالح، أما قيصر ألمانيا ويلهلم الثاني فقد أدرك بأن ألمانيا ستنفذ كثيراً إذا ما تبنت المشرع الصهيوني وعملت على تحقيقه[1].

أما أمريكا فقد لعبت دوراً هاماً في التشجيع والاستيطان الصهيوني في فلسطين ومن أشهر الصهيونية الأمريكية وليام بلاكستون[2] (William Blakstone) (1841–1935م)، الذي عمل لمصلحة اليهود قبل ظهور الحركة الصهيونية، وقد كان لأفكار بلاكستون وأتباعه من الكنيسة البروتستانية الدور الكبير في تشكيل الحركة الصهيونية في أمريكا، التي علق على تنشيط الاستيطان اليهودي في فلسطين والأسماء الأخرى مفيل، وفولير، ووليام كفر[3].

الاستيطان مع الفكر الصهيوني:

تعود بداية الهجرات اليهودية إلى القدس والإقامة فيها إلى فترة انتهاء الحروب الصليبية، تحركهم عوامل مختلفة ذو طبيعة استعمارية ومنها ما هو ديني وأخرى ذات طبيعة أمنية، سببها الاضطهاد الديني الذي تعرض له يهود أوروبا، وبخاصة الشرقية فغادروا وأجبروا على مغادرتها باتجاه الأقاليم الإسلامية حيثما يتوافر لهم الأمن والطمأنينة وزاد عدد اليهود القادمين إلى القدس، بعد سقوط الأندلس بأيدي الأسبان الذين عملوا على طرد غير الكاثوليك من أسبانيا تزامن ذلك مع خضوع البلاد العربية للسيطرة العثمانية الذين اتبعوا سياسة متسامحة مع غير المسلمين، ومنهم اليهود ويظهر ذلك بإصدار السلطان يزيد الثاني (1481– 1514م)، فراماً يقضي بحسن المعاملة مع اليهود المقيمين في أملاكه[4].

---

(1) المسيري، الأيدولوجية الصهيونية، مرجع سابق، ص164.

(2) وليام بلاكستون 1841– 1935، صهيوني غير يهودي رجل أعمال من شيكاغو نفعه أولاً في التبشير وتزعم حملة العودةت اليهود إلى فلسطين، انظر الموسوعة اليهودية، ج6، ص168.

(3) Fink, Reuben: America and Palestine, New york, 1944, p20.

(4) صبري جريس، تاريخ الصهيونية، ج1،/ ص60، عبدالعزيز عوض، الأسماء الصهيونية في القدس، ص848؛ محمد اليعقوبي، القدس الشريف، ص4.

والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة كفكرة في حد ذاته ليس من ابتكار الصهيونية، ولا هو خاص باليهودية، والفكر اليهودي، وإنما هو ظاهرة أوروبية في الأصل المطلق منها إلى مناطق أمريكا وآسيا وجنوب أفريقيا وأستراليا، وهنالك تشابه واختلاف بين التجارب الاستيطانية في هذه المناطق[1].

أن الاستيطان الصهيوني كفرد بسمات مختلفة سواء في مرتكزاته الفكرية المغلقة أو في ممارساته العملية العقيمة، ولقد كانت الفكرة الواهية القائلة بارتباط التراث اليهودي بفلسطين قد لعبت دوراً في اختيار الزعماء الصهاينة لفلسطين كقاعدة لإقامة المشروع الصهيوني، لكن الحقيقة أن موقع فلسطين استراتيجي وهو قلب الوطن العربي كان هو العامل الحاسم في هذا الاختيار وفي احتضان حركة الاستعمار العالمي للمشروع الصهيوني ككل، وكمشروع استيطاني يقوم على مثل هذه المنطلقات الصهيونية الأساسية ويرمي إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها الصهيونيه نصب عينيها، ولهذا كان لا بد له من تهويد فلسطين أرضاً وشعباً، وسوقاً، وما فئت الصهيونية تعمل من أجله منذ البداية حتى اليوم.

والمشروع الصهيوني الاستيطاني قام على هامش المشاريع الاستعمارية إزاء المشرق العربي فكان طبيعاً أن تسعى القيادة الصهيونية للدخول في شراكة مع المراكز الاستعمارية، لتستند إلى دعم تلك المراكز في سعيها لتحقيق أهدافها المعلنة لإقامة (الدولة القومية اليهودية) في فلسطين، وطبيعي أن تكون هذه الشراكة غير متكافئة، نظراً إلى الفارق الكبير في ميزان القوى بين الشريكين، ولهذا لعبت المراكز الاستعمارية كل منها في حينه، دور البلد الأم بالنسبة للمشروع الصهيوني، فكان لهذا (البلد الأم) القول الفصل في تحديد طبيعة المشروع بينما كان التوجه الأساسي للقيادة الصهيونية هو بناء الدول اليهودية لتحل المشكلة اليهودية في العالم كان توجه المراكز الاستعمارية المشاركة في بناء المشروع هو إقامة قاعدة متقدمة للعدوان على الوطن العربي، وهكذا التقت مصالح الشريكين في المراكز الاستعمارية والحركة الصهيونية

---

(1) عبد الملك عودة، الندوة الدولية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة 1979/9/25.

على بناء القاعدة الآمنة للمشروع المشترك الأول للعدوان والثاني للاستيطان، كانت للمشروع مهمة مزدوجة منذ بدايته إلى يومنا هذا[1].

والصهيونية السياسية كحركة تعتمد على التخطيط في عملها وتتبنى البراغماتية في نهجها، وتميزت المشاريع الاستعمارية والاستيطانية الأخرى بخصوصية تجعلها فريدة من نوعها، من أجل العمل على تهويد أرض فلسطين، أي نزع ملكيتها من أيدي أصحابها الأصليين ونقلها إلى أيد يهودية، أكانت الصهيونية مؤسسة خاصة هي (الصندوق القومي اليهودي) لاستملاك الأراضي في فلسطين وجعلها وقفاً أبدياً على الشعب اليهودي، لا يجوز بيعها مطلقاً ولا يجوز تأجيرها ولا السماح باستغلال لغير اليهود، واستعملت هذه المؤسسة شتى الوسائل الملتوية لسلب وبيع الأراضي وامتلاك الفلاحين الفلسطينيين منها، كما أقيمت الوكالة اليهودية مؤسسات الهجرة والاستيطان لتهجر اليهود من بلادهم واستيعابهم في المستوطنات المقامة لهذا الغرض، كما أنشأ الصهيونية مؤسسات إنتاجية واستهلاكية ونقليات عمالية ومهنية، لغرض تهويد الاقتصاد البلد، وكان المخطط عمل هذه المؤسسة ينحاز فلا يترك مكاناً لأهل البلد الأصليين منه ولا يبقى أمامهم إلا الرحيل عنه، مما يؤمن أن القاعدة سواء الاستيطان وللعدوان وإذا اقتصرت تلك المؤسسات في أداء مهمتها فالآلة العسكرية الصهيونية تلعب دور المكمل لها جميعاً.

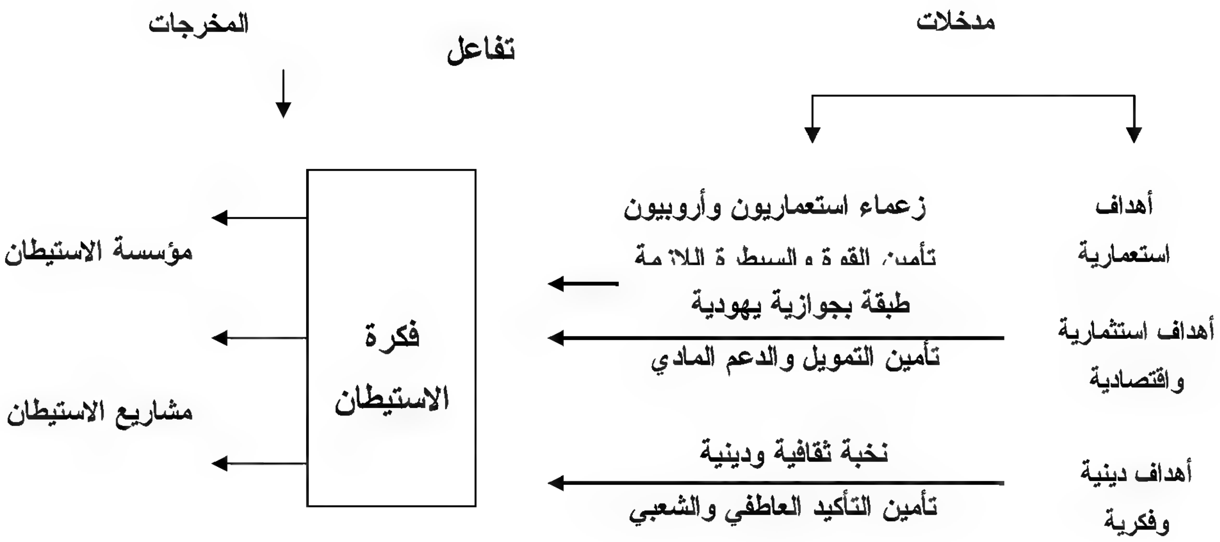
امتزجت فكرة الاستيطان بمجموعة من الأفكار طرحتها القيادات البرجوازية اليهودية، التي وجدت في الاستيطان تحقيقاً لمصالحها الاستثمارية والاقتصادية في منطقة الشرق العربي، وأبدت استعدادها للمساهمة في تمويل عمليات استيطان فقراء اليهود في فلسطين، وتبلورت فكرة الاستيطان فيما بعد، حيث تبنت لجنة من الحاخامات ورجال الفكر والدين اليهودي هذه الفكرة بناء على أسس دينية وثقافية لتشكل قوة جذب فعالة للجماهير اليهودية في مختلف الأقطار، ومن خلال تفاعل تطلعات وآراء هذه المجموعات معاً رغم اختلاف أهدافها ظهرت فكرة الاستيطان إلى

---

(1) الياس شوفاني، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية، الأراضي المحتلة، التقديم 1967-1980، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة كتب.

حيز الوجود لتشكل الأساس الفكري لعملية الاستيطان اليهودي في فلسطين والتي عبرت عنها مشاريع الاستيطان المختلفة كما هو موضح في الشكل[1].

عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين



شكل رقم(1)

مفهوم الاستيطان اليهودي في فلسطين:

كان التواجد اليهودي في فلسطين مما لا يؤبه له طوال العصور الإسلامية ولم يزد عدد اليهود في بداية القرن التاسع عشر عن خمسة آلاف لا يكادون يملكون شيئاً من أرضها ومع نشوء المسألة اليهودية في أوروبا، وتجدد الاضطهاد واليهود

---

(1) حسام حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897- 1909، ط2، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980، ص82.

خصوصاً في روسيا وشرق أوروبا، ونشوء المشروع الصهيوني، أخذت أعداد متزايدة من اليهود بالهجرة والاستيطان المنظمة في فلسطين، خصوصاً منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، حيث شكل هذا الاستيطان آلية التطبيق العمل للصهيونية[1].

اتجه اليهود المهاجرون إلى المناطق التي خضعت للعثمانيين بما فيها القدس ولكن بالرغم من ذلك بقي عدد اليهود محدوداً جداً في المدينة، فلم يتجاوز عدد نهاية القرن السادس الهجري، الثاني العشر الميلادي (200) نسمة، أما عدد في القرن التاسع الهجري الخامس عشر ميلادي فقد قدر حوالي 500 نسمة، ولكن التصرف على الواقع للمدينة خلال القرن السادس عشر الميلادي من الجدول الآتي:

جدول رقم (3)

عداد اليهود في المناطق التي خضعت للعثمانيين

السنة	المسلمون	المسيحيون	اليهود	المجموع
1525	310	600	1000	4700
1538	6000	750	1150	7900
1553	10100	1650	1634	13384
1564	7300	210	100	7610

* المصدر: العسلي، في التاريخ، ص238.

أقام المهاجرون اليهود في ثلاث من محلات (حارات) القدس وهي: (الشرف والريشة والمسلخ) غير أنهم لم ينعزلوا في أي من هذه المحلات، وإنما عاشوا وسط أغلبية من سكان المنطقة[2].

زاد أعداد اليهود في المدينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة موجات الهجرة اليهودية الأولى 1882- 1904، والثانية 1905- 1914 وكانوا في معظمهم من دول أوروبا الشرقية، وخاصة من روسيا وبولندا ورومانيا[3].

---

(1) راسم خمايس، استراتيجيات الاستيطان في الاراضي المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية،37، شنار 1999، ص43، راسم.

(2) محمد اليعقوبي، القدس الشريف، مرجع سابق، ص40.

(3) عبدالله رائف، فلسطين، مرجع سابق، ص907؛ كارين مستريج، المرجع السابق، ص567.

يعتبر الاستيطان الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها السياسة الإسرائيلية في مخططها الرامي إلى تهويد المناطق المحتلة وتكثيف الوجود اليهودي، وخلق واقع ديموغرافي جديد في الضفة الغربية وخاصة في القدس، وتهدف عمليات الاستيطان إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربية وتهجر السكان العرب وزيادة نسبة اليهود بالمقارنة مع العرب وتعتبر المستوطنات بمختلف أشكالها وأنواعها وتعدد أغراضها مراكز عسكرية[1].

لقد رافق المشاريع الاستيطانية لفلسطين التي طرحتها وتبنتها الدول الاستعمارية الغربية، وكان هنالك نشاط واضح لدى المفكرين اليهود الداعين إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

أهم المفكرين اليهود:

1. الحاخام مونتفيوري[2] 1784– 1885م.
2. جون غاولر[3].
3. يهودا القلعي[4] 1798– 1878.
4. الحاخام تسفي كاليشر[1] 1795– 1874.

---

(1) وليم هلسة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مجلة القدس الشريف، العدد الثالث 1985، ص44.

(2) موسى مونتفيوري: هوأحد زعماء البرجوازية اليهودية استطاع 1839 مقابلة محمد علي والي مصر الذي كان مسيطر على فلسطين آنذاك، حصل على امتياز استئجار أجزاء من فلسطين لإقامة مستوطنات يهودية لكن فشل ولكن في 1855 استطاع شراء قطعة أرض في القدس حيث أقام عليها أو حي سكني يهودي في فلسطين.
Ben Haplern, The Idea of Jewish state, Harvard Middle Eastern studies cambridge Mass: Harvard university, press 1961, p.p 108.

(3) جون غاولر: أحد الخبراء البريطانيين، الاستيطان الزاري، الحاكم لبريطانيا السابقة استراليا 1852، أسس جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين لكن مشروعه فشل.

(4) الحاخام يهودا القلعي 1798– 1878، ولد في سيرابيفوا ولد عام 1798 عمل حاخام لليهود السفارة في ريمون ومن رواد الفكر الصهيوني؛ انظر المسيري، مصدر سابق، ج6، ص289.

5. الحاخام صموئيل موهيلفر[2] 1824- 1898.

وفي عام 1860 اشترى اثنان من الممولين (الأثرياء) اليهود قطعتين من الأرض في فلسطين قري كالونيا والثانية حول بحيرة طبريا[3].

أهم الجمعيات التي كان لها دور مميز في الفكر الاستيطاني الصهيوني الجمعيات والحركات التالية:

تأسست مجموعة من المؤسسات والاتحادات والجمعيات اليهودية، في معظم الدول الغربية، للعمل على تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين، وفيما يلي أهم الجهود المبذولة في هذا المجال[4]:

1. جمعية الإليانس (التحالف اليهودي العالمي) Alliance Israilite Universale
تأسست هذه الجمعية في فرنسا سنة 1860 بقيادة مجموعة من الزعماء اليهود وعلى رأسهم كرميه، عمل هذا الاتجاه والجمعية المساعدة على الهجرة اليهودية من دول الشرق الأوسط للاستيطان في فلسطين، أول عمل قامت به الجمعية الحصول على موافقة السلطان العثماني لاستجار 2600 دونم قرب يافا لإقامة مدرسة "مكتبة إسرائيل الزراعية" عليها عام 1870، تهدف إلى تدريب اليهود على الأعمال الزراعية، والمساعدة في توطينهم، كما كان لهذه الجمعية اهتمام كبير في المجال الثقافي والتعليمي حيث أسست عدداً هائلاً من

---

(1) تسفي كاليشر، 1795- 1874، ولد في مدينة كيسا في بولندا نشر كتاب السعي إلى الصهيونية، الذي يدعي في الاستيطان في فلسطين.

(2) صموئيل موهيلفر (Samual Mohilever) 1824- 1898، حاخام روسي واحد مؤسس الحركة أحياء صهيون، ساهم في تنظيم الهجرة في فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي (بيروت) لسنة3، العدد 33 تشرين ثاني 1981، ص82.

(3) يمكن متابعة جهود ونشاطات هذه المؤسسة في:
E scofoundation for palestine, Inc, palestine: Astudy of Jewish, Arab and Britain Policies (New york: Kraus Reprint co 1970,vol 1.

(4) مؤسسة الرض للدراسات الفلسطينية، استراتيجية الصهيونية في فلسطين (ب.ط) دمشق، 1987، ص49؛
Cohen Israel; The Zionist Movment, f. Mulle, london 1945, p51.

المدارس في العديد من البلدان مثل (المغرب- العراق- تونس- سوريا- إيران) وغير من بلدان العالم(1).

2. صندوق استكشاف فلسطين البريطاني (Palestine Exploration Fund) الذي أرسل عام 1867 بعثة إلى فلسطين لتقوم بدراسات حول التربة الزراعية هناك ومدى صلاحيتها للاستيطان حيث نصحت بهجر اليهود الغرب للاستيطان في فلسطين، نظراً لمعرفتهم بشؤون الزراعة.
3. جمعية الهيكل الألماني (The Germany) برئاسة كريستوف هو ضمان ونجاح في حيفا ويافا.
4. الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين (The Merican Palestine Exploration Society) قامت بتدريب المهاجرين اليهود على شؤون الزراعة.
5. جمعيات أحياء صهيون (Hibbath Zion) بعد أحداث 1881 في روسيا والمجازر التي تعر لها اليهود هناك، ظهرت هذه الجمعية والتي رأسها ليوبنسكر تبنت هذه الجمعيات فكرة توطن اليهود في فلسطين، وأحياء اللغة العبرية كلغة قومية لليهود، كما بدأت بإنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين(2).
6. جمعية البيلو (Bilu) أسسها الطلاب اليهود في روسيا التي عملت على تهجير أولى الدفعات اليهودية إلى فلسطين للعمل في المستوطنات الزراعية التي بدأت العمل في إنشائها(3).

كانت تدعو اليهود للهجرة تحت شعار "إذا لم أساعد نفسي فمن يساعدني يا بيت يعقوب هلم بنا نذهب"(4)، أنشئت هذه الجمعية كرد فعل على المذابح والاضطهاد

---

(1) عن نشاطات وجهود جمعية الهيكل الألمانية، انظر: علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانية وحتى نهاية الحرب العالمية الثاني 1841- 1945، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص95- 130.

(2) James William prakes, A History of palestine from 135 A.D. to Modern Times (london: victor Gollanan (2) ltd 1949, p267.

(3) The Standard jewish Encyclopedia edited by Cecil Roth (Jerusalem: Massadah publishing co 1964, p316.

(4) Laqueur, walter: The Arab israel Reader London 1970,p3.

والذل الذي لقيه اليهود في روسيا عام 1881– 1882، ونادت بالبعث القومي لليهود وذلك للهجرة إلى فلسطين لإيمانهم بأنه لا مكان لليهود في حضارة أوروبا وإقامة مستوطنات زراعية فيها[1].

ومن أجل دعم جميع هذه المشاريع والمؤسسات السابقة قام البارون روتشيلد عام 1882 بإنشاء الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين المعروفة باسم (بيكا) Bica لتتولى عملية تمويل شراء الأراضي في فلسطين وتنظيم الهجرة اليهودية إليها[2].

يلاحظ أن مشاريع الاستيطان اليهودي، خلال هذه المرحلة، قد اتسمت بالعشوائية وعدم التنظيم، كما افتقرت إلى الدعم المالي والبشري اللازم لعمليات الاستيطان، ومن هنا، فإن عدد المستوطنين اليهود خلال هذه الفترة لم يتعد 1500 نسمة، كما أن عدد المستوطنات لم يزد عن خمس، أهمها مستوطنة (بتاح تكفا) Petah Tekva التي أقامها الصهاينة قرب نهر العوجا كفاتحة أمل للاستيطان اليهودي في فلسطين وقد تركز الاستيطان اليهودي خلال هذه الفترة، في السهل الساحلي كنواة، إضافة إلى المدن المقدسة، مثل القدس وطبريا، وصفد، والخليل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المرحلة لها أهميتها في توطيد فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي[3]:

1. أنها تمثل أولى المحاولات لدى الأقلية اليهودية للانعزال كأقلية قومية تتمتع بالشعود بالذات، وللابتعاد عن كونها مجرد طائفة يهودية ضد الرعية العثمانية.

---

(1) عبدالوهاب محمد المسيري، الأيدولوجية الصهيونية، ق1، ب ط، عالم المعرفة، الكويت 1982، ج6، ص217.

(2) لمزيد من التفاصيل عن نشاطات هذه الجمعية، انظر: يوسف عبدالله صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية 1964، ص21–23.

(3) نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، ج1، بيروت، 1988، ص31.

2. إن الدعوة للاستيطان بالمشاريع المصاحبة في هذه المرحلة، قد ظهرت أول ما ظهرت في أوروبا، وقد تأثرت بالحالة التي كانت تعيشها أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر والتي كانت معالمها ظهور الروح القومية الأوروبية التي بدأت تطالب بحق هذه الشعوب في السيادة السياسية على الأرض التي يسكنها شعبها.
3. إنها بداية للاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين الذي يعتمد على العمل اليهودي ويحاول خلق تيار اقتصادي زراعي ذاتي.
4. ارتبطت هذه المجالات بمجموعة من الزعماء الاستعماريين والقادة اليهود في أوروبا[(1)].

مرحلة الاستيطان المهاجرة- الحركة الصهيونية:

تبدأ هذه المرحلة بوصول أول الهجرات اليهودية المنظمة إلى فلسطين عام 1854 رافق موجة الهجرة الأولى إلى فلسطين، بروز المفكر الصهيوني (ثيودور هرتزل)، 1860- 1904 الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للمنظمة الصهيونية العالمية، وقد قام هرتزل بنشر أفكاره في كتاب باللغة الألمانية بعنوان (الدولة اليهودية Der judenstat) عام 1896م، دعا فيه إلى إقامة دولة يهودية، ومن المفضل أن تكون فلسطين التي قال عنه "أنها وطن اليهود التاريخي الذي لا يمكن أن ينسى، ويكفي أن سحر هذا الاسم سيجلب اليهود إليها"[(2)]، دعا هرتزل بتقديم مشروع استيطاني يعتمد في تنفيذه على إنشاء شركة يهودية ذات امتياز وكان متأثراً بتجربة شركة الهند الشرقية في استيطانها الاستعماري للهند وكان هدفه من ذلك استقطاب رجال المال

---

(1) نظام بركات، مرجع سابق، ص31- 32.

(2) ثيودور هرتزل (1860- 1904) ولد عام 1860 لأسرة يهودية مجرية وانتقل إلى فينا، حصل على الدكتوراه في القانون الروماني 1884، اشتغل بالمحاماة كرس نفسه للأدب والتأليف ومن أهم كتبه كتاب "دولة اليهود" تكمن أهمية شخصيته بأنه مول الصهيونية من مجرد فكرة إلى حركة منظمة من خلال المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد عام 1897 في مدينة بال، انظر المسيري، مرجع سابق، ج6، ص227.

اليهود للمساهمة في إنشاء هذه الشركة، ودعا إلى الاعتماد على فقراء اليهود الذين سيضعون الأسس الضرورية لإقامة هذا المجتمع الجديد[1].

كما دعا إلى عقد مؤتمر عالمي كان الهدف من ورائه تجميع جهود الحركات الصهيونية المختلفة، وجهود اليهود في استيطان فلسطين وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة بال السويسرية ما بين 29- 31 آب 1897 حضر أكثر من مائتي يهودي وخرج هذا المؤتمر بقرارات هامة عرفت "ببرنامج بال" وتلخصت فيما يلي:

العمل على تطوير الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وتنظيم اليهود، وربطهم جميعاً عبر مؤسسات مناسبة على الصعيد المحلي والعالمي، وتقوية الحس والوعي القومي لدى اليهود ومن أجل ذلك يجب اتخاذ خطوات تمهيدية من أجل الحصول على موافقة حكومية لتحقيق أهداف الصهيونية[2].

مرحلة الاستيطان المنظم:

وبعد أن أنشئت أول أدوات عملية الاستيطان مع مؤتمر بال، وهي المنظمة الصهيونية العالمية بدأت تتشكل أجهزة الاستيطان الأخرى حيث نشأ عام 1899 "صندوق إئتمان اليهودي للاستعمار" (Jewish Colonial Trust) الذي كان الهدف الأساسي من إنشاءه دعم المستوطنات اليهودية في فلسطين، وفي سنة 1903 أقيم البنك البريطاني الفلسطيني كما أقيم في عام 1901 الصندوق القومي اليهودي (الكيرت كايمت) [3].

مع إنشاء هذه المؤسسات الاستيطانية ومع الهجرة الثانية لفلسطين التي امتدت ما بين عام 1904- 1914 من الانتقال من مرحلة الاستيطان، التأسيس إلى مرحلة الاستيطان المنظم، حيث شرعت هذه المؤسسات من تكثيف عملية شراء الأراضي في فلسطين لإقامة مستعمرات عليها، كما تميزت هذه المرحلة بسعي مستوطني هذه

---

(1) Herzl, Theodor The Jewish state New, 1943, p66, Ibis, p19.

(2) Halperin, samuel: The Political world of American Zionism, Petroit wayne state university press 1961, p6.

(3) محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967، 1993، رسالة ماجستير، 2001، ص190.

الهجرة لتحقيق أهداف ثلاث هي: (أرض عبرية- وعمل عبري- ولغة عبرية)[1]، كما أنشأت الفترة (مرحلة الاستيطان المنظم) أولى الأحزاب الصهيونية في فلسطين حيث أنشئ عام 1905 حزب (هابوعيل هاتسعير) ومن أهم مبادئه تحقيق الصهيونية على أرض إسرائيل من خلال الاستيطان الصهيوني، واحتلال العمل من قبل العامل اليهودي[2]، وفي عام 1905 أنشئ حزب "بوعالي تسيمون" (Poalei Zion) الذي كان من أهم زعمائه ديفيد بن غور يون[3]، 1886- 1973 ومن أهم أهدافه دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وتحقيق الاستيلاء السياسي للشعب اليهودي والعمل على تحقيق أهداف هذه المرحلة. شهدت فلسطين خلال مرحلة التنظيم المنظم وفي أعقاب فشل الثورة في روسيا 1905 موجة جديدة من الهجرة اليهودية ضمت عدداً من الشباب الصهيوني ممن يسعوا لبناء وطن لهم في فلسطين وتمكنوا من تأسيس أول مستوطنة (دغانيا) بالقرب من طبريا، واضطرت أخيراً إلى وقف عمليات انتقال الأراضي وبيعها في ضواحي القدس حتى أنها أوقفت مواصلات الانتقال الوراثية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني إثر إصدارها لوعد بلفور عام 1917، الذي يعطي الحق لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

دخل الفكر الاستيطاني الصهيوني مرحلة جديدة تمثلت بالغزو الاستيطاني الرسمي لفلسطين وتشجيع وحماية سلطات الانتداب، قال بن غوريون "إن وعد بلفور سيظل قصاصات من الورق ما لم نعمل نحن على استحضار اليهود إلى فلسطين،

(1) عبدالوهاب محمد وصية الله، الاستيطان اليهودي، الأدب الصهيوني، ط2، بيروت 1983، ص37.

(2) المصدر نفسه، ص39.

(3) ديفيد جوريون 1886- 1973، ولد في بولندا هاجر إلى فلسطين 1906، رئيس مجلس إدارة وكالة الغوث، أول وزير لإسائيل سنة 1948.

وتهيئة الأرض للاستيطان على مدى واسع"[1]، أما وايزن فقال:"ليس وعد بلفور سوى إطار وهذا الإطار يجب أن نملأه بجهودنا"[2].

وشرعت الصهيونية على الصعيد الدولي مجملة جهود مكثفة من أجل الحصول على وضع دولي، وحقوقي للاستيطان الصهيوني لفلسطين، في سبيل إنشاء وطن قومي لهم فيها[3].

أما على الصعيد المحلي فقد نشطت المؤسسات الصهيونية القائمة في عملية تطوير الاستيطان القائم وإقامة مستوطنات جديدة من خلال عملية السيطرة على الأرض وشراء أراض جديدة وقد نشأ العديد من المؤسسات الصهيونية ومنها (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين) (الهستدروت Ha- Hestadrot) 1930 الذي لعب دوراً رئيساً في عملية الاستيطان وبناء (دولة إسرائيل) حيث قال بن غوريون "بدون هذا الاتحاد أشك في أننا سنحصل على دولة"[4].

ونشأ عام 1921 الصندوق التأسيسي لفلسطين (الكيرن هايسودم، لينشط في مجال الهجرة والاستيطان من أجل تنفيذ وعد بلفور كما أنشئت الوكالة اليهودية (The Jewish Agency) لفلسطين 1922 والتي لعبت دوراً هاماً في امتلاك الأراضي والاستيطان عليها.

---

(1) Ben- Gorion look, Back: fntalks Moshe Peariman,New york 1965, p53.

(2) Weiz mann, Cgaim Trial and Error, New york, 1949, p242.

(3) كمال الخالدي، الأرض والفكر الاجتماعي الصهيوني، 1940- 1973، (ب.م) 1984، ص29.

(4) Ben- Gurion look Back, op cit, p51.

وقد لعبت هذه المؤسسات بالتنسيق مع التنظيمات الصهيونية المسلحة مثل (الهاغاناه[1]، وإتسل[2]، وليجي[3]) دوراً رئيساً في الاستيطان وتفريغ الأراضي من سكانها الأصليين.

الفكر الاستيطاني اليهودي:

لقد حدد المؤتمر الصهيوني الأول الهدف الصهيوني والوسائل والخطوات المقترحة لتنفيذ هذا الهدف، وقد بقى هذا المخطط هو الأساس في فكر وحركة الصهيونية السياسية لفترة طويلة، مع بعض الاختلافات البسيطة في شرحه.

وفيما يلي بعض الآراء وتصورات مجموعة من الزعماء الصهاينة خلال هذه المرحلة[4]، حول بعض الجوانب المتعلقة بالاستيطان الصهيوني في فلسطين الذي أصبح في قلب الحركة الصهيونية السياسية، باعتباره أحد المفاتيح الأساسية

---

(1) الهاغاناه: منظمة صهيونية عسكرية إرهابية تأسست 1920، انظر: محارب عبدالحفيظ، هاغاناه، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1927- 1948، ط1، ب.ف، ص24.

(2) إتسل: منظمة صهيونية عسكرية إرهابية أسسها وافيدر زائيل 1937، انظر: المرجع السابق، ص59.

(3) ليجي: منظمة صهيونية عسكرية إرهابية 1940، تسمى (المقاتلون من أجل حرية إسرائيل) المرجع السابق، ص98.

(4) هذه النماذج المختارة ما هي إلا على سبيل المثال، وأن العنصر المهم في اختيار هؤلاء الزعماء دون غيرهم إنما يرجع الاعتقاد الباحث بأهمية موقف هؤلاء وقدرتهم على التأثير في المراحل اللاحقة وقد تم تجنب الخوف في الخلافات التي برزت بين هؤلاء، لمزيد من المعلومات انظر: تايلور، مدخل إلى إسرائيل: الأعمال التحفيزية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية 1897- 1947 ترجمة شكري محمود نديم، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1969، ص26.

للأيدولوجية الصهيونية إضافة إلى الدين والأرض[1]، يقول هرتزل: بأن هجرة اليهود واستيطانهم في الدولة اليهودية "سيقضي على ظاهرة العداء للسامية"[2].

ويرى وايزمن بأن الاستيطان في فلسطين سيساهم في تحرر اليهود ويدعم دورهم العالمي ويقول:"إن اليهود لا يستطيعون أن يكونوا سادة مستقبلهم ويشاركون في التقدم العالمي، إلا إذا تمكنوا من الهجرة والاستيطان في بلدهم الذي يملكون" وإن هذا الوطن سيساهم في حفظ الكفاءات اليهودية من الضياع"[3].

السياسات الاستيطانية:

وبعد هذا التوضيح لبعض الاتجاهات للفكر الصهيوني خلال هذه الفترة يمكن أن نحدد الملامح الأساسية للسياسات الاستيطانية التي يشكل البرنامج الصهيوني لهذه المرحلة:

1. سياسة اقتحام الأرض من خلال الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية وتخليصها من سكانها الأصليين باللجوء إلى جميع الوسائل وعلى رأسها العنف المنظم.
2. سياسة العمل العبري من خلال اقتحام اليهودي للعمل، بخاصة في مجال الزراعة لتمكن اليهودي من التخلص من سلوكه الطفيلي، تعود عليه في المجتمعات الأخرى لبعض شخصية من جديد، وبالمقابل مقاطعة العرب وحرمانهم من العمل في منشآت اليهودية.
3. سياسة الحراسة وتعني تشكيل فرق صهيونية للقيام بواجب الدفاع الذاتي وحماية المرافق الصهيونية، ولقمع المقاومة العربية لعمليات الاستيطان الصهيوني.

---

(1) Donaldswill, “Zionist settle ment ideology and its Ramification for the palestinian people, Journal pf Palestine studies, Vol II, no 3 (Spring 1982)k p37.

(2) Theodor Benjamin Herzi, The Jewish state: An Attempt at Modern solution of the jewish Question, translated by sylvic d, Avigdor 2nd ed (london: central official of the Zionist organization 1934) p.p 18- 19.

(3) Chaimwciz mann Trial and Error: The Auto biography of chaim wei2 mann (New york: Harrer and Row 1949) p. 206.

1. الهجرة اليهودية والاستيطان:

تعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين أحد المتغيرات الأساسية التي لعبت دوراً أساسياً في عمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين[1].

فقد ساهمت هذه الهجرة في توفير العنصر البشري اللازم لعملية الاستيطان كما شكلت العناصر البشرية، التي جاءت ضمن موجات الهجرة، بخلفياتها الحضارية، أسس ومعالم المجتمع الإسرائيلي فيما بعد، وعملت على تحديد أنماط الحياة داخل هذا المجتمع ورسمت معالم السلوك الاجتماعي داخله والقيم السائدة فيه، كما ساهمت عملية استيطان هذه الجماعات داخل فلسطين في تحديد الحدود الديمغرافية لكيان الاستيطان في الفترات اللاحقة واعتبرت شرطاً أساسياً للاحتفاظ بالأرض والمحافظة على طابعها اليهودي[2].

يرى جابوتنسكي بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين سيعمق الشعور القوي اليهودي المتفوق قال:"أن الاستيطان يعني قيام دولة يهودية قومية تسيطر عليها الأغلبية اليهودية المتفوقة"[3]، وأضاف "بأن الاستيطان اليهودي في فلسطين، سيمثل الحل العملي لمشاكل اليهود السياسية والزراعية والاقتصادية والثقافية[4]، وهو من أكثر الزعماء الصهاينة تحمساً لفكرة طرد العرب من فلسطين، وهو صاحب نظرية الإحلال (Replace ment) وذلك عن طريق تأمين هجرة جماعة يهودية تحل محل العرب سكان البلاد الأصليين.

---

(1) ينظر اليهود إلى عملية الهجرة إلى فلسطين بأنها بمثابة الصعود (Ilirah) وأن اليهودي بمجرد هجرته إلى فلسطين يكون كمن ولد من جديد، ولذلك كان معظمهم يلجأ إلى تغير اسمه السابق باسم يهودي جديد ليعبر عن الحالة الجديدة التي وصل إليها وليقطع أي صلة له بالماضي الذي عاشه خارج فلسطين.

(2) نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص47.

(3) Joseph B, Schechtman Fighter and Prophet: The Vladimir Jabotins kystory: the last years (New york: Thomas yoseloff 1960, p110.

(4) المصدر نفسه، ص112.

أما فيما يتعلق بفلسطين كموقع للوطن العربي القومي، ومكان للاستيطان اليهودي، يبدو أن هرتزل كان في البداية يقبل بأن يكون المشروع الصهيوني للاستيطان في أي مكان في العالم، ولذلك نجده يقول (لتمنحونا السيادة على أي قطعة في هذا العالم وتكون كافية لإشباع الحاجات المشروعة لأي شعب، أما الباقي فسنتكفل به فيما بعد) [1].

يرى وايزمن بأن المشروع الصهيوني للاستيطان يجب أن يكون في فلسطين أو جزء منها وذلك لأن فلسطين حسب رأيه تعني بالنسبة لليهود مسألة حياة أو موت[2]، يسهل إقناعهم بقبولها كوطن قومي لهم.

أما جابوتنسكي فلم يكتف بفلسطين وحدها وكان يفضل امتداد مشروع الاستيطان ليشمل المناطق المحيطة بها، وخاصة شرق الأردن، وفي مؤتمر سنة 1931 حدّد حدود فلسطين "بأنها المساحة التي يتوسطها نهر الأردن ولا يقع على حدودها[3].

2. 2. 2 أهم الجهات التي كانت لها دور في الفكر الاستيطاني الصهيوني:

على أساس الإيمان بأن هنالك علاقة جدلية ما بين عملية الهجرة والاستيطان، حيث يلاحظ بأنه بالقدر الذي تتوافر فيه أعداد كبيرة من المهاجرين يمكن توسيع رقعة الاستيطان، والعكس صحيح أي أنه كلما وجدت المستوطنات والأرض المسيطر عليها، كلما زادت إمكانية الهجرة أمام اليهود.

---

(1) Herzl, The Jewish State: An Attempt at amodern solution of the Jewish Question, p28.

(2) Weizmann Trial and Error: The Autobiography of chain Weizmann, p143.

(3) Schecht man Fighter and prophet: the vladimir Jabotinsky story: The Last years, p10.

جدول رقم (4)

الموجات من عام 1883- 1948م

	عدد المهاجرين	الصفات العامة للمهاجرين	عدد المستوطنات	خصائص الاستيطان المرافق	مؤسسات الاستيطان
موجة الهجرة الأولى 1882 – 1903	20– 30 ألفاً يمثلون 303 بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية. عدد العمال الزراعيين 4950. يمثلون 4 بالمائة من مجموع السكان اليهود.	معظمهم من المهاجرين من روسيا بعد أحداث 1881 ومن فرنسا بعد قضية دريفوس، وهم من أبناء الطبقات الدنيا والمثقفة، ويمثلون التمرد على القيم اليهودية السابقة ومحاولة بعث الروح القومية اليهودية. ولم تعتمد هذه الموجة سياسة العمل العبري وقبلت بتشغيل العرب في الأعمال الزراعية.	**17 مستوطنة مساحتها بالدونم 275 ألفاً.** **أنماط الاستيطان** كيبوتز 1 موشاف 1 مستقل 10 بالمائة	**1. سكن أفراد هذه المجموعة المدن وبعضهم أقام في المستوطنات الزراعية، لكنهم فشلوا في تأسيس مستوطنات مستقرة نظراً لنقص الخبرة الزراعية لديهم.** **2. كانت المستوطنات تقوم على أساس الملكية الفردية والعمل العبري، واعتمدت في تمويلها على المساعدات التي قدمها البارون روتشيلد.** **3. تركزت المستوطنات في منطقة الجليل والسهل الساحلي.** **4. أهم المستوطنات ريشون لزيون ونيس زيونا وزخرون يعقوب ورمارس وحدبزاه.**	**1. جمعية الاستيطان اليهودي برئاسة اليهودي موريس هيرش.** **2. جمعية أحباء صهيون.** **3. صندوق الأئتمان اليهودي للاستعمار ليمتد.**
موجة الهجرة الثانية 1904 – 1913	35– 40ر ألفاً يمثلون 1.9 بالمائة من مجموع الهجرة اليهودية العالمية. عدد العمال الزراعيين 6630.	معظمهم من المهاجرين من شرق أوروبا خاصة من روسيا، بعد أحداث 1905 كان معظمهم يعيش في الغيتو قبل الهجرة يغلب عليهم العنصر الشبابي ذو المستوى الثقافي المخفض معظم أفراد هذه الهجرة من المؤمنين والمرتبطين بالأيدولوجية الصهيونية ولها سعي معظم القيادات الصهيونية الأولى، وهم واضعوا أسس القومية اليهودية واستعمال اللغة العبرية، اعتمد أفراد هذه الموجة سياسة العمل العبري والإيمان بتقديس العمل اليهودي.	25 مستوطنة مساحتها بالدونم 19900 **أنماط الاستيطان** كيبوتز 2 بالمائة موشاف 3 بالمائة مستقل 95 بالمائة	**1. موجة أفراد هذه الموجة للعمل الزراعي والإقامة في المستوطنات اليهودية.** **2. أنشأ المستوطنون في هذه المرحلة أولى المؤسسات الصهيونية في فلسطين خاصة المشرفة على عملية الاستيطان.** **3. ابتدع أفراد هذه الموجة أنواعهاً مميزة لمستوطنات الجماعية التي تتبع أسلوب الاشتراكي مثل الكيبوتز والموشاف.** **4. أهم المستوطنات: مدينة تل أبيب، وأجاليا.**	**1. المنظمةالصهيونية.** **2. الهاشومير حرّاس المستوطنات.** **3. الصندوق القومي اليهودي (الكارن كايمت) تفرع عنه شركة شراء وتطوير الأراضي.**
موجة الهجرة الثالثة 1916 – 1923	135 ألفاً– 40 ألفاً يمثلون 15 بالمائة من مجموع الهجرة اليهودية العالمية. أعداد العمال الزراعيين 2560 الجدد يمثلون 16 بالمائة من مجموع السكان اليهود	معظمهم من شرق أوروبا وروسيا وبولندا ودول بحر البلطيق، وهم متأثرون بالتغيرات الاجتماعية والدستورية والعمالية، يمتاز بالتعصب والتشدد في المواقف والاستعداد للعمل ومن المؤمنين بقيام الدولة اليهودية يمثلون الأفراد من العناصر المدربة التي وصلت بعد وعد بلفور.	**24 مستوطنة مساحتها بالدونم 173400** **أنماط الاستيطان** كيبوتز 8 بالمائة موشاف 10 بالمائة مستقل 82 بالمائة	**كان لهذه الموجة دور هام على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وهي واضعة أسس المؤسسات العمالية.** **واستفادت هذه الهجرة من الأراضي الأميرية التي منحتها حكومة الانتداب للمنظمات الصهيونية.** **أدخلت هذه الموجة نمطاً جديداً من الاستيطان وهو الموشاف عوفديم.** **عملت هذه الموجة على بناء المرافق العامة من طريق وسكك حديدية وغيرها.** **ومن أهم المستوطنات: كفار جلعادي، وعين حارود، ونهلال، وجزرائيل وكفار حوطيم.**	**1. الوكالة اليهودية.** **2. الهستدروت.** **3. الهاغاناه.** **4. كارن هاسود.**
موجة الهجرة الرابعة 1924 – 1931	82 ألفاً يمثلون 6 بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية. عدد العمال الزراعيين 100 23 يمثلون 21 بالمائة من مجموع السكان اليهود.	معظمهم من المهاجرين من بولندا ورومانيا والشرق الأوسط، نظراً لضيق الحياة الاقتصادية ينتمون إلى الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة. وقد عاش أفراد هذه الموجة منعزلين عن المجتمع القائم.	**39 مستوطنة مساحتها بالدونم 999100** **أنماط الاستيطان** كيبوتز 10 بالمائة موشاف 15 بالمائة مستقل 75 بالمائة	**أنشأ أفراد هذه الموجة المستوطنات المدنية وأقاموا الصناعات نتيجة توافر مؤسسات التمويل للاستيطان، ابتعد أفراد هذه الموجة عن العمل في المستوطنات الزراعية وعززوا الأحياء السكنية اليهودية في المدن الرئيسية تل أبيب ويافا والقدس.**	**منظمة الهنكا** **الجامعة العبرية**
موجـــة	265 ألفاً يمثلون 44 بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية.	مهاجرون من وسط أوروبا وشرقها خاصة بولندا من الطبقة البرجوازية التي هربت من الاضطهاد النازي يمتازون بارتفاع	27 مستوطنة مساحتها بالدونم 474900 **أنماط الاستيطان**	**سيطرت الأبعاد السياسية والاستراتيجية على الاستيطان في هذه المرحلة نتيجة ظهور الدعوات لتقسيم فلسطين واشتداد المقاومة**	**الأحزاب الإسرائيلية** **المنظمات العسكرية**

	عدد المهاجرين	الصفات العامة للمهاجرين	عدد المستوطنات			خصائص الاستيطان المرافق	مؤسسات الاستيطان
			كيبوتز 11 بالمائة	موشـــــاف 22 بالمائة	مستقل 67 بالمائة		
الهجرة أثناء الحـرب العالميـة الثانيـة 1939-	153 ألفاً عدد العمـــال الزراعيين 48750 ألفاً يمثلون 27 بالمائة مـــن مجموع السكان اليهود.	مهاجرون من وسط أوروبا والبلقان وبولندا والشرق الأوسط معظمهم من اللاجئين من الاضطهاد النازي ويلاحظ بأن هذه الفترة لم تشهد عملية هجرة واسعة وذلك نتيجـــة القيود البريطانية، وصدور الكتاب الأبيض وبالمقابل تزايدت أعداد الهجرة الـــسرية، وقد استفاد المهاجرون من رؤوس الأموال التـــي قدمتـــه المؤســـسات الـــصهيونية وسيطروا من خلالها على الصناعة داخل فلسطين.	**79 مستوطنة مساحتها بالـــدونم 2025000**			**كان التركيز خلال هذه الفترة على الاســـتيطان ومحاولة استيعاب وتوطين المهاجرين السابقين وقد تركز الاســـتيطان فـــي منطقـــة الحولـــة والهضاب الشرقية المشرفة على مـــرج بنـــي عامر والجليل الأعلى وظهـــر الاتجـــاه لبنـــاء المستوطنات في مناطق منعزلة مثـــل النقـــب وساحل البحر الميـــت والاســـتيطان فـــي كـــل فلسطين لإثبات الوجود الصهيوني فيها ولكـــن هذا المستوطنات المنعزلة لم تصمد وسقطت بيد العرب أثناء العمليات العسكرية الأولى.**	**صناديق لحركة هجرة الـــشباب اليهود الألمان.**
			أنماط الاستيطام				
			كيبوتز 24 بالمائة	موشاف 21 بالمائة	مستقل 55 بالمائة		

*** الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المصادر التالية: فهرس المستوطنات (عمان: المركز الجغرافي الأردني 1984).**

ومن خلال هذا الجدول واستعراض موجات الهجرة والاستيطان نستطيع رصد بعض الملاحظات العامة:

1. هذه الفترة مثلت نهوض بعض القوميات الأوروبية وأن فكرة القومية ارتبطت بفكرة السيادة لكل شعب على الأراضي التي يسكنها، ونظراً لافتقـــار الـــدعوة الصهيونية للعناصر الأساسية للقومية فقد بدأ التفكير الصهيوني نحـــو تهجيـــر اليهود إلى فلسطين لضمان وجود العنصر البشري، وإقامة المستوطنات عليها لضمان العنصر الجغرافي لأي دعوة.
2. أن الهجرة ارتبطت بعمليات الاضطهاد التي تعرض لها اليهود في المجتمعات الأوروبية وتزامن هذا مع الأزمات التي تعرض لها اليهود في شرق أوروبـــا مثل أحداث 1881، وأحداث 1905 في روسيا، والأزمة الاقتصادية في كـــل من بولندا ورومانيا والاضطهاد النازي في ألمانيا ...إلخ.
3. إن عملية الهجرة والاستيطان أخذت طابعاً سياسياً مع بداية ظهـــور الحركـــة الصهيونية وبدأ التفكير بإنشاء الدولة اليهودية لاستيطان المهـــاجرين لتـــأمين العنصر الجغرافي البشري.
4. من خلال مقارنة نسبة اليهود المهاجرين إلى فلسطين بمجموع الهجرة اليهودية العالمية، تجدها نسبة متدنية، وهذا يعكس عدم رغبة اليهـــود بـــالهجرة إلـــى فلسطين وعدم إيمانهم بأهداف ومخططات الحركة الصهيونية.

5. إن عملية الاستيطان تأثرت بظروف المجتمع العربي، فقد بدأ الاستيطان سهلاً في البداية نتيجة الحصول على أراضٍ واسعة من أصحابها العرب من غير الفلسطينيين ولكن المصاعب بدأت تظهر فيما بعد وتأثرت عملية الاستيطان أيضاً بالثورات 1920، 1929، 1936[1].

مراحل الاستيطان اليهودي في القدس قبل عام 1967:

حتى القرن التاسع عشر تمثلت الصلة بين اليهود والقدس بدوافع دينية وعاطفية وكانت حياة اليهود في فلسطين في تلك الفترة لا تذكر، إذ لم يكن يأتي من اليهود إلا كبار السن الذين يرغبون في قضاء أيامهم بالقرب من مقدساتهم كما يدعون[2]، ورغم قدوم أعداد من اليهود إلى فلسطين بسبب محاكم التفتيش في أسبانيا 1492، وهجرة أول جماعة اشكنازية[3]، تابعة للحركة الحسيدية عام 1777 وتشكل طائفة اشكنازية لأول مرة عام 1812[4]، إلا أن ذلك لم يشكل عدداً ولقد قدر عدد اليهود حتى عام 1806 نحو ألفي نسمة.

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1967 يمكننا تصنيف الاهتمام اليهودي والصهيوني للإقامة والاستيطان في القدس في ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: من مطلع القرن التاسع عشر 1917:

تعود البدايات الأولى للاهتمام بفلسطين من قبل اليهود وأوروبا في العصور الحديثة إلى حملة نابليون 1789، وتم إنشاء أول حي سكني يهودي سنة 1854،

---

(1) نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص46- 55.

(2) إسحاق موسى الحسيني، عروبة بيت المقدس، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت1969، ص18.

(3) اشكنارية: تعني الاسم القديم لألمانيا باللغة العبرية واسم يطلق اسم شكناز على اليهود النمسا وألمانيا أو اليهود الغربيين، انظر إلى صبري جريس، مرجع سابق، ص14.

(4) الحركة الحسيدية: كلمة حسيد تعني الرجل التقي المؤمن، اطلق هذا المصطلح على الحديث على الحركة الدينية الصوفية التي بدأت جنوب أوكرانيا، انظر: المسيري، مرجع سابق، ص352.

وشكل أول نواة استيطانية يهودية خارج أسوار مدينة القدس، وتم إنشاء بعض المساكن الشعبية لليهود في هذا الحي عام 1859[1]، وهو يعد أول الأحياء الخاصة لليهود في فلسطين، كما قام موشي مونتيفوري بشراء أراضي غرب القدس عام 1859، في منطقة "موازا" التي أقيم عليها مستوطنة "موتسا تحيت" 1894[2]، كان موقف المقاومة من موجات الاستيطان اليهود الأولية هو الرفض وطالبوا بمنع الهجرة اليهودية وكان يوسف ضياء الخالدين من أوائل الذين أدركوا حقيقة الأطماع اليهودية في فلسطين وخاصة بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا عام 1897 فكتب رسالة إلى تيودور هرتزل طالبه العدول عن الفكرة الصهيونية باستيطان فلسطين[3].

المرحلة الثانية 1918- 1948:

كان لدخول القوات البريطانية للقدس عام 1917 دور كبير في تسهيل الهجرة والاستيطان الصهيوني لفلسطين عامة وللقدس خاصة وفي نقل مساحات واسعة من الأراضي لليهود، تنفيذاً لسياسة وعد بلفور، وبهذا تكون فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين فترة ثمينة للصهيونية، حيث تم إنشاء قسم الاستيطان للمنظمة الصهيونية العالمية وفي سنة 1921 السماح بصورة شرعية للهجرة اليهودية، كما نشطت حركة شراء الأراضي وتوسعت النشاطات الاستيطانية[4]، وأعلنت سلطات الانتداب أن القدس الغربية هي منطقة تطوير فيما لم يسمح بتاتاً بالبناء في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، ووضعت القيود على البناء في القدس الشرقية[5]، كما قامت سلطات الانتداب

---

(1) Bentwich, Norman: England in palestine, kegan paul, london 1932k p p 5-6.

(2) حبيب قهوجي، استراتيجية الاستيطان الصهيوني، (ب.ط) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق 1987، ص39.

(3) إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين، مرجع سابق، ص304، عادل ماع، تاريخ فلسطين، ص199.

(4) عبدالرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملية للصهيونية، _ب.ط) وكالة أبو عرفة، القدس 1990، ص119.

(5) جريس، مرجع سابق، ص23.

البريطاني بعد ذلك بمنح الوكالة اليهودية (117) ألف دونم في قضاء القدس من الأراضي تمثل 7% من مساحة المدينة[1].

وقد جاء في المادة السادسة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقرته عصبة الأمم 1922 التي تقول:"تسهل إدارة فلسطين،...، هجرة اليهود وتشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها، المادة الرابعة، استيطان اليهود بكثافة في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العامة[2]، وخلال هذه الفترة انتقل عدد كبير من المؤسسات الصهيونية اليهودية إلى القدس، بهدف تعزيز عملية السيطرة عليها وجعلها سياسياً وإدارياً وتعليمياً، كما تم افتتاح الجامعة العبرية 1923 كما تم افتتاح مستشفى هداسا الجامعي عام 1939 قرب الجامعة العبرية أيضاً[3].

كما عملت الحركة الصهيونية أثناء الاحتلال البريطاني السيطرة على المجلس البلدي وغيره من أجل تهويد وطرد سكانها العرب، وبناء مساكن وأحياء سكنية جديدة للمهاجرين اليهود ليصبحوا أكثريه فيها وقد استغل اليهود التسهيلات التي منحها الانتداب البريطاني لهم بتعيين مجلس بلدي يتألف من اثنين مسلمين أحدهما رئيس البلدية واثنان من المسيحيين العرب، واثنان من اليهود وأحدهما نائب للرئيس لكن اليهود رفضوا هذه الفكرة[4].

المرحلة الثالثة 1948- 1967 الاستيطان الرسمي في ظل الكيان الإسرائيلي:

---

(1) وحدة البحوث والدراسات في مركز الشرق الأوسط، إسرائيل تستولي على بيت المقدس ونقد مخطط استراتيجي، ط1، دار البشر، عمان 1996، ص19.

(2) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917- 1988 (ب.ط) 1990، ص119.

(3) عطا محمد زهرة، الثقافة العبرية الصهيوني في الأرض المحتلة شؤون عربية، العددان 33، 34، 1983، ص143.

(4) محمد سلامة النحال، فلسطين أرض وتاريخ (ب.ط)، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981، ص206.

شهد الكيان الإسرائيلي بعد عام 1948 مجموعة من التغيرات الديمغرافية الجذرية، التي أثرت بدورها بصورة رئيسية على عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين ويمكن تلخيص أهم هذه التغيرات فيما يلي:

استولى الكيان الإسرائيلي عام 1948 على أكثر من 20 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية تمثل حوالي 77% من أراضي فلسطين بدلاً من 56% المقررة لليهود حسب قرار التقسيم[1]، وقد تمكن الكيان الإسرائيلي خلال السنتين 1948، 1949 من تحقيق ما يلي: احتلال 13 مدينة من أصل 26 و507 قرية عربية من أصل 862 قرية وقد تم خلال هذه الفترة تدمير حوالي 418 قرية عربية وإزالتها تماماً من الوجود[2]، وقد وزعت ملكية الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الإسرائيلي حتى عام 1949 على النحو الآتي[3]:

الدولة والهيئة الوطنية للإنماء: 15205000 دونم تمثل 76.5%.

الصندوق القومي لليهود: 3570000 دونم تمثل 18%.

ملكيات خاصة عربية ويهودية: 1480000 دونم تمثل 5.5%.

ولم يبق للعرب في حدود هذا الكيان إلا حوالي 820 ألف دونم موزعة بين الجليل والمثلث والنقب.

أما بالنسبة للسكان العرب في ظل هذا الكيان فقد تقلص عددهم في المناطق التي سيطر عليها إسرائيل أثناء الحرب من 800 ألف إلى 156 ألفاً وبذلك تحولوا إلى أقلية داخل هذا الكيان[1].

---

(1) لوكاس هندريكوس، غرو للنبرغ، فلسطين أولاً، ترجمة المركز الجغرافي الفلسطيني دمشق، تقديم فاروق القدومي، سلسلة دراسات فلسطين (دمشق، مؤسسة النبراس للدراسات، بيروت: مؤؤسة الكرمل 1981، ص115.

(2) John Bagot Glub (sir), Asoldier With Arabs (New Yor): HAPer and Row 1957.

(3) Israel Covernment year book, 1962 (Jerusalem) 1962, p107, and Joseph weiz, Immioation and settelment (Jerusalem Kete Books, 1973(p106.

الاستيطان التوسعي بعد عام 1967:

تُولي إسرائيل أهمية خاصة لموضوع الاستيطان في المناطق المحتلة سنة 1967 وانطلاقاً من اعتبارات أيدولوجية وسياسية وعسكرية واقتصادية فإسرائيل (كدولة) ما هي في الحقيقة إلا مستوطنة كبيرة، نشأت من خلال قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من دول العالم، الذين أقاموا المستوطنات بالقوة العسكرية في فلسطين بعد الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها تحت دعاوى مختلفة، ثم ما لبثت هذه المستوطنات في التوسع لإقامة نواة المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، والذي تمخض في نهاية المطاف إلى إنشاء إسرائيل، وبالتالي يمكن القول بأن الاستيطان يشكل العمود الفقري للوجود اليهودي في فلسطين، والأساس المادي لتكريس الفكرة الصهيونية على أرض الواقع[1].

دوافع ومبررات الاستيطان:

لقد تنوعت المبررات التي استندت إليها الحركة الصهيونية والقيادة الإسرائيلية في موضوع الاستيطان[2]، ففيما كانت الحجة الأولى لعمليات الاستيطان والهجرة في بدايتها، تستند لأسس دينية وإنسانية من أجل استيعاب المهاجرين اليهود الذين يتعرضون للاضطهاد في المجتمعات الأوروبية نتيجة ظهور اللاسامية، ثم انتقلت هذه الدعاوى بعد ذلك للاستناد إلى أسس أيدولوجية متمثلة في الحركة الصهيونية والدعوة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، قادر على التبلور لإقامة دولة قومية تستطيع التعبير عن تطلعات اليهود.

وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل سنة 1948 عملت هذه القيادة على اجتذاب مزيد من المهاجرين للإسهام في إكمال السيطرة على المناطق التي تم احتلالها أثناء الحرب، والتخلص من مشكلة الديمغرافية التي كانت تعاني منها إسرائيل.

وقد رأت القيادة الإسرائيلية في الهجرة والاستيطان اليهودي آنذاك، حلاً لمشاكل إسرائيل الاقتصادية والأمنية من خلال توفير الأيدي العاملة اللازمة لإدارة

---

(1) نظام بركات، تهويد القدس، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، عمان 2001، ص199.

(2) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1988، ص.

المرافق الاقتصادية وكذلك توفير القوى البشرية للمؤسسة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات العربية[1].

أما الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة سنة 1967 فقد ارتبط في بدايته أثناء حكم حزب العمل بالترتيبات الأمنية لقوات الاحتلال في هذه المناطق، وصعدت قوات الاحتلال عملياتها لضمان أمنها داخل المناطق المحتلة وفق اتفاقيات جنيف سنة 1949، ولذلك إقتصر وجود المستوطنات في البداية على المناطق الحدودية بالإضافة إلى مناطق القدس، والتي يتنافى وجود المستوطنات فيها مع الحجة الإسرائيلية عن المبررات الأمنية وبعد حرب اكتوبر 1973 بدأ التحول في الموقف الإسرائيلي نحو الاستيطان، وظهور منظمات الاستيطان غير الرسمي مثل (غوش-أمونيم...) ومحاولة الاستيطان داخل التجمعات العربية الكثيفة بالسكان، وبدأ موضوع الاستيطان يطفو على السطح في الصراع السياسي والحزبي داخل إسرائيل، وأخذت الأحزاب السياسية تدخل موضوع الاستيطان في برامجها الانتخابية، وتعزز هذه الاتجاه بعد وصول الليكود للحكم سنة 1977، وظهور مشاريع واسعة وصريحة للاستيطان في مختلف المناطق المحتلة، ومحاولة إنكار الحقوق العربية في المناطق المحتلة استناداً لأسس تاريخية ودينية ويظهر ذلك لدى حزب الليكود والأحزاب الدينية، وفي الفترة الأخيرة تحاول إسرائيل إظهار عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة كعملية حضارية وإنسانية تقوم على حل مشاكل الإسكان في إسرائيل وتأمين المأوى للمهاجرين الجدد، وأن الاستيطان يعمل على استصلاح الأراضي الوعرة والمهجورة وتعميرها وزراعتها كما حصل للمهاجرين الأوروبيين في كل من أمريكا واستراليا واتجهت إسرائيل بعد اتفاقيات السلام الأخيرة نحو إظهار عمليات الاستيطان بأنها لا تتعدى محاولة إقامة مرافق عامة تتعلق بالمستوطنات القائمة، مثل بناء مدارس أو حدائق عامة أو طرق في محاولة لتجنب الانتقادات الدولية لتوسيع المستوطنات القائمة.

---

(1) جوزيف الغير، المستوطنات الحدود والتصورات الإسرائيلية للحل الراهن، مجلة دراسات الفلسطين، عدد 91، ص79.

من كل ما سبق يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين في موضوع الأراضي المحتلة والأسس التي تعتمدها إسرائيل لتبرير احتفاظها بالمناطق المحتلة وإقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها وهما[1]:

1. الاعتبارات الأمنية.
2. الاعتبارات التاريخية والدينية.

القوانين التي شرعتها السلطات الإسرائيلية بعد عام 1967 لتعزيز سيطرتها على الأرض:

1. قانون أملاك الغائبين:

في 23 تموز 1967 قامت السلطات الإسرائيلية بتشريع قانون جديد أطلق عليه قانون أملاك الغائبين، حسب الأمر رقم (58) لسنة 1967[2]، حيث يعرف الغائب "بأنه ذلك الشخص الذي ترك منطقة الضفة الغربية قبل يوم 7 حزيران سنة 1967 أو في نفس اليوم أو بعده[3]، حيث عرف هذا القانون الغائب بأنه: كل من تغيب خارج حدود (الدولة) ساعة إعلان هيئة الأمم المتحدة عن إقامة دولة إسرائيلية، بتاريخ 29 تشرين ثاني 1947 سواء ترك محل سكناه أو كان مقيماً في دولة عربية بصورة مؤقتة أو هرب من مسكنه خوفاً أثناء الحرب إلى المناطق المجاورة أو إلى منطقة داخل (حدود إسرائيل، لكن تلك المنطقة كانت قبل 1948 تحت سيطرة قوات

---

(1) للتمييز بين هذين الاتجاهين، انظر:
Jan Metzer, Martin or the and Christain Sterzing, This Land is our Land: The west Bank under Israeli occupation translated by Dan Bryany (etal) (london: Zed preaa, 1983) pp 31- 41 and Donalds, will, Zoinist set of palestine, I deology and its Ramification for the palestinian people,Journal of palestine, Vol II, no 3 (spring 1982) pp 39- 42.

(2) ميرون بنفستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق سياسية، ترجمة ياسين جابر، ط1، دار الشروق، عمان 1987، ص100.

(3) الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية، طبقها والهدف منها، نيويورك 1982، ص36.

العربية وجميع هؤلاء يعتبرون غائبين[1]، وبهذا فقدوا حقوقهم في أراضيهم وممتلكاتهم وبيوتهم.

نجد أن قانون 1967 أوسع من قانون 1950 بحيث أنه يعتبر من كان موجوداً خارج الضفة بغض النظر عن مكان وجوده في التاريخ المحدد أعلاه، يعتبر غائباً في حين أن قانون عام 1950 اعتبر من كان موجوداً في دولة عربية يعتبر غائباً.

2. قانون التعويضات:

قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار قانون مكمل لقانون أملاك الغائبة ويطلق عليه قانون أملاك الغائبين (تعويضات) لسنة 1973[2]، الهدف من هذا القانون تصفية أملاك الغائبين التي سيطرت عليها السلطات الإسرائيلية بشكل قانوني وشرعي حيث أدت الانتقادات الدولية لمصادرة الأملاك الغائبة والتصرف بها تصرف المالك إلى تبني السلطات الإسرائيلية لهذا القانون الجديد بهدف إضفاء الشرعية على ممارساتها بحيث يتجاوب مع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى تعويض العرب عن ممتلكاتهم.

3. قانون أراضي الدولة المسجلة:

قامت السلطات الإسرائيلية، بموجب الأمر رقم (59) لعام 1967 الذي يحدد بموجبه إدارة الممتلكات الحكومية[3]، بالاستيلاء على جميع الأراضي التي كانت مسجلة باسم الحكومة الأردنية كأراضي دولة، أو التي كانت مسجلة باسم تلك الأردن شخصياً، أو باسم خزينة المملكة الأردنية، وعلى ضوء ذلك تم اعتبارها أراضي دولة (لدولة إسرائيل) [4]، التي كانت بدورها بتحويلها لمصلحة الاستيطان.

---

(1) اقول الكنيسة الأولى قانون أملاك الغائبين 1950 مج4، رقم الجلسة 126، 1950.

(2) صبري جريس، القوانين الإسرائيلية، مرجع سابق، ص20.

(3) ميرون بنفستي، الضفة الغربية وقطاع غزر، بيانات وحقائق أساسية، مرجع سابق، ص27.

(4) أسامة الحلبي، مصادرة الأرض والضفة الغربية المحتلة، دراسة قانونية تحليلة (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس حزيران 1986، ص27.

4. قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم:

قام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) 1968/8/23 بإصدار قانون يمكن اليهـود من استعادة أملاكهم ومنازلهم التي كانت مملوكة لهم من قبل العرب[1]، وكانت هـذه الأراضي تدار في الفترة الواقعة ما بين عام 1948 وحتى تاريخ صدور القرار مـن قبل "حارس أملاك العدو" قامت بتعيين الحكومة الأردنية للحفاظ عليها وإدارتها"[2].

5. إعلان أراضٍ غير مسجلة على أنها أراضي دولة:

للرجوع إلى قانون ضم القدس الذي أصدرته السلطات الإسرائيلية في حزيران 1967 التي أصبحت تحت سيادة القوانين الإسرائيلية، وبذلك طبق عليها الإعلان عن الأراضي غير المسجلة بأنها أراضي دولة، علماً بأن ثلثي أرض الضفة الغربية كانت أراضي غير مسجلة[3]، لأن عملية التسجيل الأراضي التي بدأتها حكومة الأردن لـم تكتمل بسبب حرب عام 1967، وعلى ذلك فقد اعتبرت الأراضي التالية أراض دولة وتقسم إلى:

أ. الأراضي الميري:

والميري هي الأرض الصالحة للزراعة ومن يقوم بزراعتها يحق له أن يطالب بملكيتها إذا بقي يزرعها ولكن إذا تركها المزارع بوراً لمدة تزيد عن ثـلاث سـنوات يفقد المزارع حقه[4].

ب. أراضي الموات:

اعتبرت السلطات الصهيونية منذ عام 1967 أراضي الموات (الصخرية) بأنها قمة عالية باستثناء تلك الأراضي التي تقع في دائرة نصف قطرها 1.8كم من وسـط القرية فهي تخص القرية[5].

---

(1) أبو جابر، مستقبل القدس، مرجع سابق، ص28.

(2) الحلبي، مصدر سابق، ص27، بنفستي، مرجع سابق، ص104.

(3) بنفستي، مصدر سابق، ص104.

(4) المرجع السابق، ص109.

(5) مبرون بنفستي، الضفة الغربية ونظام غزة بيانات وحقائق أساسـية، مرجـع سـابق، ص107.

ج. الأرض المتروكة:

وهي الأرض التي كانت مخصصة للاستخدام العام مثل الطـرق والأرصـفة والحدائق العامة والغابات، والأرض المشاع والمراعي[1]، حيـث قامـت الـسلطات الإسرائيلية بوضع اليد عليها باعتبارها أراضٍ غير مسجلة وبالتالي فهي أرض دولة.

6. الخرائط الهيكلية:

بعد أن استنفذت السلطات الإسرائيلية كافة السبل للاستيلاء على الأرض عبـر القوانين المختلفة، حتى بلغ ما استولت عليه عن طريق المصادرة إلـى مـا يقـارب 34% من مساحة القدس، ومع الحاجة إلى مزيد من الأراضي لتطـوير الاسـتيطان والمستوطنات في القدس لخدمة أهدافها السياسية لجأت إلى أسلوب جديـد لمـصادرة الأراضي، بعيداً عن إثارة الرأي العام المحلي والعالمي ضد هذه المصادرات وبوضع خطط وخرائط هيكلية للأحياء والقرى العربية[2].

وكان هنالك أهداف أخرى وهي التحكم في البناء العربي والحد مـن نموهـا وتطورها السكاني[3]:

الاستيلاء على أراضي القرى العربية والأحياء المقدسـة وتحويلهـا لـصالح الاستيطان مستقبلاً وتمثل ذلك في قرية شعفاط مساحتها 1398 دونماً التي صـودرت عام 1970 حيث حولت في حين إلى مناطق خضراء وأطلق عليها اسم غابة راموت.

كما تمت الموافقة على إقامة مستعمرة جديدة عليها فـي 1991 بنـاءً علـى المخطط الهيكلي (3000 ب) لشعفاط أطلق عليها اسم "ريخس سعفاط" والتي طالـب أهلها بالسماح بناء عليها لكن السلطات رفضته[4].

---

(1) المرجع السابق، ص113.

(2) خليل التفكجي، تهويد القدس، حقائق وأرقام، مجلة الدراسات الفلـسطينية، عـدد 22، بيروت– لبنان، ربيع 1995، ص124.

(3) Jersalem post 13 july 1990.

(4) صحيفة النهار، 1989/11/10.

نمو وتطور المستوطنات في القدس 1967- 2000:

أولاً: السياسة الإسرائيلية ومصادرة الأراضي في القدس 1967- 2000:

1. المرحلة الأولى:

شكلت السياسة الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية المتعاقبة في الأراضي العربية المحتلة عام 1967، مظهراً من مظاهر الاستمرارية والتغير بالنسبة لتاريخ الاستيطان الصهيوني[1]، فقد برزت الاستمرارية في الفكر الاستيطاني الصهيوني معبراً عنه ببرامج ونشاطات الأحزاب الإسرائيلية المختلفة فالتجمع العمالي (المعراخ) الذي تشكل 1969 من عدد من الأحزاب العمالية مثل (مباي، وأوجدت هعفودا، ومبام قادة النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ عام 1967- 1977 كافة وفقاً لسياسته وبرامجه الاستيطانية، التي تعتبر الاستيطان في فلسطين "إسرائيل" حقاً طبيعياً ومشروعاً لكل يهودي[2].

أما حزب الليكود "الذي كان من أشد الدعاة إلى الاستيطان في كافة أراضي فلسطين الذي شكل الاستيطان بنداً أساسياً من بنود برامجه الانتخابية وقراراته مؤتمراته، فقد نمت كافة الأنشطة الاستيطانية على الأراضي المحتلة منذ عام 1977- 1992 وفقاً لسياساته وبرامجه الاستيطانية خلال بعض السنوات التي تشكلت فيها حكومة الوحدة الوطنية 1984- 1988.

---

(1) وليم هاريس، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية 1967- 1984، نظرة عامة ومنظور تاريخي، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة (ب.ط) دار الآفاق، ص71.

(2) هاني عبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل عرض وتحليل، ط1، الدراسات الفلسفية، رقم 59، بيروت- لبنان، 1981، ص184.

أما "المفدال" فقد شكل الاستيطان أحد قضاياه الرئيسة حيث نشط فيه من خلال حركتي الكيبوتس الديني[1]، ورابطة الموشاف[2]، ونشأ حزب (بوعالي أغودات يسرائيل).

مشروع ألون:

صرح يغئال ألون "أن حركة الاستيطان يجب أن تكون مستعدة لإقامة قرى جديدة في أراضي إسرائيل المحررة لأن هذه الأراضي بحاجة إلى وجود إسرائيل فيها وإقامة المستعمرات هي الشيء الوحيد الذي يجعل الوجود الإسرائيلي، حقيقة مقبولاً بحق في الأراضي العربية المحتلة"[3].

أما شموئيل تامير (Shomoiel Tamir) أحد زعماء كتلة الوسط المنبثقة من حزب حيروت فيدعو إلى الإسراع في الاستيطان في الأراضي المحتلة بقوله:"إن الوقت يمر بسرعة إننا نفوت على أنفسنا فرصة تأسيس المستعمرات، وخلق حقائق جديدة"[4].

ويقول موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي:"أن من أهم أهداف إسرائيل، إقامة المستعمرات في الأراضي المحتلة، خصوصاً في تلك الأجزاء التي لا نسمح التخلي عنها"[5].

ويحث مناحيم بيغن الحكومة الإسرائيلية على الاستيطان في الأراضي المحتلة قائلاً:"لقد اقترحت وأكرر الاقتراح، بأن من الواجب إقامة ضواحي سكنية لليهود في

---

(1) الكيبوتس الديني: تأسس 1935 نتيجة للنشاط الاستيطاني لحزب هبوعيل مزراحي، إنشاء قرى زراعية جماعية ضمن مجمعات استيطانية في رقعة واحدة من أجل تجميعها اجتماعياً ودينياً

(2) رابطة الموشاف: (القرى العمالية) قان بتأسيسها حزب هبوعيل مزرامي في الخمسينات أثر الهجرة الكبيرة لليهود في فلسطين، نشأ ما يقارب 50 مستوطنة عمالية.

(3) Jerusalem Post 19 nov 1987.

(4) Jerusalem post, 7 dec 1917.

(5) Jerusalem post, 6 Dec 1967.

جميع أراضي إسرائيل المحررة"[1].

ولم تقتصر هذه الاستمرارية في الفكر الاستيطاني الصهيوني إنما ظهرت هذه الاستمرارية في مناهج كافة الحكومات المتعاقبة ففي عام 1976 صرح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، شيمعون بيرس[2] (Shimon Peres) قائلاً:"لليهود الحق في الاستيطان في أي مكان في الضفة الغربية".

وفي عام 1977 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في تل أبيب وحيفا، للشعب اليهودي الحق في الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل، وهذا الحق قد نفذ في السابق، وسينفذ في المستقبل[3]، أما وزير خارجية إسرائيل إسحاق شامير[4] (Itsihaq Shamer)، فقد قال عام 1980 "على إسرائيل أن تواصل إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وأن تعمل على زيادة الوجود اليهود في هذه المناطق"[5].

---

(1) Jerusalem post, 9 jan 1969.

(2) شمعون بيرس: ولد في بولندا عام 1923 وهاجر إلى فلسطين 1934 درس في جامعة نيويورك كلية الاقتصاد شغل منصب نائب المدير العام لوزارة الدفاع 1952- 1953 ثم مدير دفاع 1953- 1959، بادر بإنشاء الصناعات الجوية والمشروع النووي الإسرائيلي، من مؤسسي حزب (رافي) إلى جانب غوريون وديان استلم وزير استيعاب وهجرة ثم وزير اتصالات ثم وزير إعلام، وزير دفاع، تولى رئاسة الحكومة 1984- 1986، وزير خارجية 1986- 1988، تولى نائب رئيس الحكومة ووزير المالية 1988- 1990، وكان بيرس من أقطاب التجمع الميراخ، انظر: المسيري، موسوعة اليهود، مرجع سابق، ج7، ص250.

(3) Jurusalem Post 27, 31 oct 1978.

(4) إسحاق شامير، ولد في بولندا 1914، ودرس الحقوق في جامعةوارسو، هاجر إلى فلسطين 1935، كان أحد قادة "ليجي" الإرهابية عمل في المخابرات الإسرائيلية "الموساد" من عشر سنوات، التحق بحزب حيلاوت عام 1969 شغل عدة مناصب حكومية منها رئاسة الكنيست، ثم وزير الخارجية، ثم أصبح رئيساً للوزراء، انظر: عبدالله، مصدر سابق، ص29.

(5) صحيفة القدس 1980/5/30.

U.N General Assembly, Op, Cit A/ 35/ 425, 6 oct 1980, p15.

ومن الملاحظ أنه لم تتغير السياسة الفكرية الاستيطانية الصهيونية للحكومة الإسرائيلية بالرغم من توقيع اتفاقية "أسلو" 1993.

أما مظاهر التغير في السياسة الاستيطانية الصهيونية فقد تبلور بالدور الكبير للحكومة الإسرائيلية في الإشراف على الاستيطان بحيث كان هناك ست وزارات حكومية لها علاقة بالاستيطان هي (الاستيعاب، الإسكان، الدفاع، العمل، الزراعة، الشؤون الاجتماعية) [1]، مسخرة كل مواردها وإمكانياتها لخدمة الاستيطان في المناطق المحتلة، وكذلك كان هنالك تغير في أهداف الاستيطان، فقبل عام 1948 كان هدف الاستيطان في المناطق المحتلة للرئيسي "إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب السكان العرب فيها، أما بعد عام 1948 فقد أصبح الهدف من الاستيطان تعزيز الوجود اليهودي وتثبيت أركان الدولة الناشئة وبعد الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي العربية عام 1967، أصبح هدف الاستيطان السيطرة على أرض جديدة وتفريغ الأرض المحتلة في سبيل تصفية الوجود الفلسطيني، وذلك بالاستيلاء على أرض السكان العرب والضغط عليهم اقتصادياً وسياسياً بهدف اضطرارهم للرحيل.

2. 2. 3 مراحل نمو وتطور المستوطنات في القدس 1967– 2000:

1. المرحلة الأولى:

بعد أن استقر وضع الاحتلال الإسرائيلي لشرق القدس وبعد سلسلة الإجراءات التي قامت بها لتعزيز سيطرتها على المدينة، انطلقت في تنفيذ مخططاتها الاستيطانية في المدينة من خلال إعلانها 1968 عن مصادرة (3830) [2] دونماً من أراضي القدس الشرقية ومنها (3345) دونماً من أراضي شعفاط والعيسوية وجبل المشارف ولفتا و(485) دونماً من أراضي البلدة القديمة (خلة نوح) وباشرت بإنشاء أولى المستوطنات الإسرائيلية عليها وهي مستوطنة راموت إشكول، ومستوطنة جعفات

---

(1) مهدي عبدالهادي، المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المملكة 1967–1977، ط1، جمعية الملتقى الفكري العرب والقدس، أيار 1978، ص97.

(2) الجريدة الرسمية رقم 1425، 11/1/ 1968، ص688 (بالعبرية).

شابيرا (التلة الفرنسية) ولتوسع الجامعة العبرية ومستشفى هداسا في جبل المشارق، ومستوطنة معلوت دفنا[1].

وفي نيسان سنة 1968 قامت إسرائيل بمصادرة (881) دونماً آخر من أراضي القدس العربية (765) دونماً من أراضي قريتي حزما وبيت حنينا العربيتين وأقامت عليها مستوطنة نفي يعقوب (116) دونماً، وفي البلدة القديمة من القدس لإقامة اليهود فيها[2]، ترمي هذه المصادرات إلى إنشاء بؤرة استيطانية في الحي اليهودي في القدس الشرقية، بهدف التوسع مستقبلاً في الأحياء الإسلامية في المدينة للسيطرة على أجزاء البلدة القديمة هناك، وتغير طابعها العربي، وقد نشأ لذلك "شركة إعمار الحي اليهودي"[3]، التي عملت بالتنسيق مع بلدية القدس الإسرائيلية على إعادة بناء الحي اليهودي من أجل إعادة استيطانه، وكذلك عملت على طرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم وممتلكاتهم[4].

كما بدأت أيضاً السلطات الإسرائيلية بإنشاء طوق من المستوطنات مكون من راموت أشكول والتلة الفرنسية، ونفي يعقوب، ومعلوت دفناح الشمال الغربي من القدس.

كان الهدف من إنشاء هذه الأحياء الاستيطانية الوصل بين القدس الغربية وبين الحي الاستيطاني على جبل المشارف والمكون من مستشفى هداسا والجامعة العبرية هذا من جهة ومن جهة أخرى هدفت هذه الأحياء الاستيطانية إلى إيجاد طوق من

---

(1) ايفرق اليشع، الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً، ترجمة دار الجليل، ط1، دار الجليل، عمان 1991، ص28.

(2) الجريدة الرسمية رقم 1443، 1968/4/18، ص1233، بالعبرية.

(3) عبدالرحمن بو عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس 1985، ص83.

(4) شركة إعمار الحي اليهودي: أنشأت هذه الشركة 1967 كشركة حكومية إسرائيلية التي كان الهدف منها تهجر السكان العرب من خلال ضرب أساسيات للسكان العرب وتصدع جدرانها ثم السيطرة عليها بحجم أنها غير مناسبة للسكن، انظر: أبو عرفة، مرجع سابق، ص97.

المستوطنات تفصل بين القدس العربية جغرافياً وبشرياً عن بقية الأراضي العربية المحتلة عام 1967، ومن الناحية الشمالية، والسيطرة على طريق رام الله القدس[1]، وقد أنشئت الأبنية على شكل قلاع بحيث تتحمل جدرانها طلقات المدافع، وذات نوافذ صغيرة وعلى سطوحها استحكامات عسكرية من الأسمنت المسلح[2]، ويكمن الهدف الحقيقي من إقامة هذه المستوطنات في كونها جداراً أو طوقاً عسكرياً لحماية مدينة القدس في حال نشوب أي حرب قادمة.

المرحلة الثانية:

قامت السلطات الإسرائيلية عام 1970 بمصادرة (12280)[3] دونماً من أراضي مدينة القدس، بأمرّ موقع من وزير المالية الإسرائيلي بنحاس سلبير[4]، تحت بند استملاك للمصلحة العامة بموجب المادتين الخامسة والسابعة من قانون الأراضي لعام 1943.

وتم توزيع (12280) دونماً على مجموعة من المستوطنات والتي تم ذكرها ضمن جدول عدٌّ لذلك وبهذه المصادرات هذه تكون السلطات الإسرائيلية قد نزعت ملكية حوالي 30% من مساحة القدس الشرقية حتى نهاية 1970 تطبيقاً للخطة التي وضعتها السلطات الإسرائيلية لمستقبل القدس، التي أعلن بموجبها أنه سيتم مضاعفة عدد اليهود في القدس حتى يصل مع عام 1980 إلى حوالي 900000 يهودي، بعد ذلك بدأت السلطات الإسرائيلية بإقامة المستوطنات الجديدة حول القدس من الجهة الشمالية، ومن الجهة الجنوبية على وجه الخصوص التي استهدفت استكمال الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس بحيث يتم عزل المدينة عن بقية أنحاء الضفة الغربية،

---

(1) عبدالرحمن أبو عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، مرجع سابق، ص99.

(2) خيرية قاسمية، قضية القدس، مرجع سابق، ص23.

(3) الجريدة الرسمية رقم 1656، 1970/8/30، ص2808.

(4) بنحاس سابير، يعد من أكثر الزعماء الإسرائيلين العالمين بالحياة السياسية والحزبية وأحد المختصين في المجال الاقتصادي منذ عام 1955 وحتى عام 1974 أطلق عليه لقب (المدير العام للدولة) تقلد منصب وزير الصناعة والتجارة ثم وزير مالية، انظر: بركات، مرجع سابق، ص115.

ولم يتم التركيز كثيراً في هذه المرحلة على الجهة الشرقية لأنها مشرفة على غور الأردن ولم تنشأ إلا مستوطنة واحدة (معاليم أدوميم) لأن إسرائيل تأمل تسوية مع الأردن[1].

وفي عام 1977 أصدرت حكومة العمل أمراً بمصادرة (700) دونماً من أراضي قرية أبو ديس[2].

المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة بعد تولي الحكومة الليكود للسلطة عام 1977 إثر انتخابات "الكنيست" الإسرائيلي أيار 1977، ولم تتغير السياسة الاستيطانية في منطقة القدس بتولي الليكود للسلطة، بل قامت باستكمال ما بدأته حكومات العمل في مجال الاستيطان والاستيلاء على الأرض بمختلف الوسائل[3].

بدأت أولى خطوات المصادرة في منطقة القدس من قبل حكومة الليكود 1978 عندما قامت القوات الإسرائيلية بوضع سياج حول ما مساحته (4500) دونم من الأراضي الزراعية لقرية عناتا في الشمال الشرقي لمدينة القدس، التي أرادت السلطات الاحتلال جعل هذه الأراضي جزءاً من مستوطنة معاليم ادويم[4].

وفي سنة 1979 شرعت الحكومة الإسرائيلية بإقامة البنية التحتية لهذه المستوطنة على أرض مساحتها (15000) دونم من أراضي زراعية ورعوية قرب أبو ديس في شرق القدس[5]، وغالباً إسرائيل تصادر الأراضي بدعوى حاجتها لأغراض عسكرية ثم تقون فيما بعد بتحويلها إلى مستوطنات مدنية.

---

(1) وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967-1980، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981، ص44.

(2) U.N.Generl Assembly, op. cit, A/32/284/ 27 oct 1977, p17.

(3) خالد عايد، الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977-1984، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص 1986، ص20.

(4) N.N. General Assembly, op. cit A/34/631 13 nov 1979, p23.

(5) Ibid, p24.

وفي سنة 1979 تم مصادرة أيضاً 500 دونم لإقامة مستوطنة جديدة أطلق عليها (متتيلهو) [1].

وبلغ أوج المصادرة لحكومة الليكود عندما قامت في آذار سنة 1980 بمصادرة (4400) دونم من أراضي قريتي بيت حنينا وحزما في شمال القدس[2]، لإقامة مستوطنة جديدة عليها ترى "بسغات زئيف" وفي عام 1982 أصدر وزير المالية بمصادرة (137) دونم من أراضي قلنديا وذلك لتوسيع مستوطنة "عطروت" الصناعية.

المرحلة الرابعة:

بدأت هذه المرحلة من أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين بموجة هجرة يهودية إلى فلسطين من جمهورية الاتحاد السوفياتي حيث بلغ المستوطن المهاجرين إلى فلسطين ما بين 1990- 1993 حوالي (510635) مستوطناً توجه منهم إلى القدس حوالي (37697) مستوطناً[3].

وفي عام 1991 أصدر وزير المالية الإسرائيلي إسحاق موداعي[4] (Itshaq Modail) أمر بمصادرة (1850) دونماً[5] من أراضي بيت ساحور وقرية أم حلوبا؛ وذلك لإقامة مستوطنة جديدة أطلق عليها اسم (هارحوماه)، كما قامت الحكومة

---

(1) UN. General Assembly, op cit A/34/631/13 nov 1979, pp 30- 31.

(2) U.N. General Assembly, op cit A/35/425, 6oct 1980, p22.

(3) Reporton israeli settlement- vol 4, no6.

(4) إسحاق موداعي: ولد عام 1926 في تل أبيب، درس الحقوق والاقتصاد في جامعتي القدس ولندن يحمل شهادة هندسة كيميائية، تولى زعامة حزب الأحرار عام 1983، عين وزير للطاقة والتخطيط 1977، وعين وزير دولة في الحكومةالعاشرة ثم استلم وزير طاقة مرة أخرى كان عضو في لجنةشؤون الابن بالكينست، تسلم وزير مالية شارك في حرب 1948، انظر: هاني عبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص134.

(5) الجريدة الرسمية رقم 3877، 1991/4/21، ص2479.

الإسرائيلية بالمصادقة رسمياً سنة 1992 بمصادرة (2024) دونماً من أراضي قرية شعفاط، وذلك لإقامة مستوطنة جديدة أطلق عليها "ريخس شعفاط".

شكلت هذه الأراضي المصادرة من القدس الشرقية وحسب اعتراف السلطات الإسرائيلية الرسمية ما مجموع مساحته (25402) دونماً أي ما يعادل نسبته 36.1% من مساحة القدس الشرقية وما نسبته 23.4% من مساحة القدس الكلية.

جدول رقم (5)

الأراضي المصادرة

مراحل المصادرة	مساحة الأراضي المصادرة بالدونم	تاريخ المصادرة	موقع الأراضي المصادرة	المستوطنات التي أقيمت على هذه الأراضي
	3345	1968	لفتا بيت حنينا، شعفاط، جبل المشارف	القلعة الفرنسية، الجامعة العبرية، جبل سكوبس، رارمات اشكول
	485	1968	لفتا، حي الشيخ جراح	معلوت دفنا
	765	1968	حزما، بيت حنينا	نفي يعقوب
	116	1968	البلدة القديمة	الحي اليهودي
	470	1970	حزما، بيت حنينا	نفي يعقوب
	4840	1970	لفتا، بيت اكسا، بيت حنينا	لاموت
	2240	970	الشيخ سعد، أبو طور، صور باهر	تلبيوت الشرقية
	2700	1970	بيت جالا، شرفات، بين صفافا	حيسلو
	1200	1979	الرام، قلنديا، بين حنينا	عطروت
	130	1970	وادي البابة حاي بن هنوم	ماميلا
	100	1970	حي الشماعة	منطقة عامة شارع يافا
	600	1970	أبو طور	رامات راجيل
	4400	1980	حزما، بيت حنينا	بسغات زئيف
المرحلة الثالثة	137	1982	قلنديا	عطروت
	1850	1991	بيت ساحور، أم طوبا	هارحوماه
المرحلة الرابعة	2024	1992	شعفاط	ريخس شعفاط
المجموع	25402			15 مستوطنة

2. 3 المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت في القدس 1967- 2000:

اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال الشطر الشرقي من القدس سياسة استيطانية شرسة تهدف إلى تهويد المدينة وطمس معالمها الإسلامية العربية تقوم على ما يلي:

1. ضم القدس وتوسع حدودها البلدية:

قامت إسرائيل بعد احتلال للشطر الشرقي من القدس بتوسع حدودها بهدف ضم مزيد من الأراضي للمدينة، ففي 27 حزيران 1967 أصدرت الكنيست قرار بضم 70كم^2 من الأراضي إلى إسرائيل شملت مدينة القدس الشرقية وعدد من القرى المجاورة لها، وقد حرصت إسرائيل خلال ذلك على ضم مساحات كبيرة من الأراضي قليلة الكثافة السكانية وفي 28 حزيران سنة 1967 أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن توسعة حدود بلدية الشطر الشرقي من المدينة لتصل إلى 70 كم^2 بعد أن كانت مساحتها 6.5 كم^2 قبل حزيران 1967، كما قامت بتوسعة بلدية الشطرين الشرقي والغربي لتصل مساحة المدينة بقسمها الآن إلى 123كم^2[(1)].

وفي تموز 1980 أقر الكنيست الإسرائيلي ما عرف بـ"قانون القدس الأساسي" الذي وحد القدس وجعل منها عاصمة إسرائيل الموحدة، ويهدف هذا القانون إلى منع الوصول إلى تسوية بشأن القدس، وعدم اتخاذ أي قرار بشأنها دون الرجوع للكنيست الإسرائيلي[(2)].

2. مصادرة الأراضي العربية وإنشاء المستعمرات الاستيطانية:

استولت إسرائيل منذ احتلالها للشطر الشرقي من القدس سنة 1967، على مساحات واسعة من الأراضي العربية في القدس وأقامت عليها (15) مستعمرة بلغت مجموع مساحتها حتى عام 1993 حوالي (28.095) دونم، وأرادت إسرائيل من ذلك تطويق المدينة بسلسلة من المستوطنات ذات الطابع العسكري ليتم فصلها عن الضفة الغربية ويجعل الخروج من المدينة والدخول إليها خاضعاً للسيطرة الإسرائيلية.

بعض المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت في القدس منذ عام 1967– 2000:

1. الحي اليهودي:

تقع مستوطنة الحي اليهودي في المنطقة الجنوبية من البلدة القديمة للقدس، وتمتد من حائط البراق شرقاً إلى حي الأرمن غرباً ومن طريق باب السلسلة شمالاً حتى السور الجنوبي لمدينة القدس، شرعت في الاستيطان منذ عام 1968 بعد أن

---

(1) صالح عبدالجواد (محرر)، مرجع سابق، ص180؛ إبراهيم أبوجابر، مستقبل القدس، ص5.

(2) سمير جريس، مرجع سابق، ص256؛ إبراهيم أبو جابر، مرجع سابق، ص46.

أصدر وزير المالية(بنحاس سابير) أمراً[1] 1968/4/18 يقضي بمصادرة 116 دونماً من أراضي البلدة القديمة والبالغة (868) دونماً وتساوي 13.36%[2]، منها وشملت هذه المنطقة (حارة اليهود- شارع باب السلسلة- حب الباشوات- وحي المغاربة) كانت تضم خمسة مساجد، و...، وأربع مدارس، وسوقاً أثرياً[3].

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بتلك المصادرات بل حاولت توسع الحي اليهودي من خلال الضغط على السكان المجاورين، لترك منازلهم تمهيداً للاستيلاء عليها[4].

عملت الشركة اليهودية على طرد العائلات التي بقيت في الحي اليهودي ففي مطلع 1975 بقي فقط 20 عائلة إلى جانب 70 محلاً تجارياً يملكها العرب[5].

2. رامات اشكول وحعقات همفتار:

بعد أن صادرت سلطات الاحتلال في كانون 1 1968 ما مساحته 3345 دونماً في الشمال الشرقي لمدينة القدس بموجب الأمر 8 من قبل وزير المالية (بنحاس سابير) قررت إنشاء عدد من المستوطنات على هذه الأراضي، ومنها مستوطنة "رامات اشكول" وتقرر أحكامها على أرض (السمار) وهي جزء من أراضي لفتا العربية لتكون ضاحية استيطانية داخل الحدود البلدية لمدينة القدس وعلى ارتفاع780م عن سطح البحر، وتعتبر هذه المستوطنة ضمن الطوق الاستيطاني وكان الهدف من دراسة ربط القدس العربية بمنطقة الجامعة العبرية وأصبحت من أكبر المستوطنات في الشمال الشرقي لمدينة القدس[6].

---

(1) الجريدة الرسمية رقم 1443، 1968/4/18، ص1138.

(2) خليل التفكجي، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (ب.ط) جمعية الدراسات العربية، القدس، تموز 1994، ص30.

(3) خضر، مرجع سابق، ص240، دمير مايكل، الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 18 حزيران 1991، ص39.

(4) معاريف، 980/4/11 (بالعبرية).

(5) U.N General Assembly, op cit A/31/216, 1 oct 1976, p16.

(6) عمران أبو صبيح، دليل المستوطنة في الأراضي المحتلة، ط1، دار الجليل، لدار للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان- الأردن، 1993، ص74.

3. التلة الفرنسية (جعفات شابيرا):

قررت السلطات الإسرائيلية إنشاء هذه المستوطنة 1968 إلى جانب مستوطنة رامات اشكول والجامعة العبرية، لتشكل طوقاً محكماً من الناحيـــة الــشمالية لمدينـــة القدس[1]، وعلى جزء من الأراضي التي صودرت 1968 بموجب الأمر[2]، الموقـــع من قبل وزير المالية ملكية هذه الأرض التي أقيمت عليها هـــذه المـــستوطنة، تعــود لفلسطين، ولدير اللاتين وأرض حكومية، كانت أعلنتها الحكومة الأردنية كأراضٍ إبان حكمها للضفة الغربية ولبعض أفراد من اليهود.

بوشر البناء 1968 على أراضي قرية شعفاط، وأراضي السمار من قرية لفتـــا العربية، بموجب المخطط الهيكلي رقم (1451) وعلى ارتفـــاع 800م عـــن ســـطح البحر[3]، بلغت مساحة هذه المستوطنة 961[4] دونماً، وعدد الوحدات السكنية (5000) وحدة وعدد سكانها (6500) مستوطنة.

4. عطروت Atarot:

اختيرت منطقة شمال القدس بعيداً عن المركز المدينة المقدسة وعلى ارتفـــاع (700– 750) عن سطح البحر؛ لإقامة مستوطنة صناعية على أراضي قرى الـــرام قلنديا وبيت حنينا، مساحتها (1200) دونم، تم نقل المصانع إليهـــا حتـــى بلـــغ عـــدد المصانع الموجودة (61) مصنعاً للعديد من الصناعات (الدهان– الأثاث– مواد البناء– أدوات التدفئة– ورش الحدادة– إلى جانب وجود مختبـــر بيولـــوجي لفحـــص هـــذه الصناعات)[5].

---

(1) الجفري، مرجع سابق، ص26.

(2) الجريدة الرسمية رقم 1425، 11/1/ 1968، ص688.

(3) التفكجي، مرجع سابق، ص33.

(4) الكتاب السنوي الإحصاء القدس، مرجع سابق، ص10.

(5) عبدالهادي، مرجع سابق، ص61.

5. ماميلا:

تقع غرب السور الغربي للبلدة القديمة للقدس وبعد 1967 كانت مهجورة قامت إسرائيل بمصادرتها مساحتها 130 دونم، عدد العائلات فيها 343 سنة 1970، شرع بتنفيذ 1980 بموجب المخطط الهيكلي 2229 يوجد بها كراجات ومشاغل[1].

6. راموت Ramot:

أقيمت هذه المستوطنة في الشمال الغربي من مدينة القدس وعلى ارتفاع يتراوح ما بين 769- 850 عن سطح البحر وعلى أراضي قرى لفتا وبيت أكسا وبيت حنينا التي صادرتها إسرائيل 1970 تبلغ مساحتها (4840) دونماً[2].

بوشر البناء في هذه المستعمرة في عام 1973 لإنشاء 8000 وحدة سكنية على مساحة 2875 دونماً[3] من هذه الأراضي المصادرة.

تعتبر مستوطنة راموت من أكبر المستوطنات التي أقيمت حولها مدينة القدس حيث بلغ عدد سكانها 37200 مستوطن[4]، وعدد الوحدات السكنية 8400 وحدة، ومساحتها 4449 دونماً، كان الهدف من إنشائها إكمال الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس من الجهة الشمالية ولمنع الامتداد السكاني العربي.

7. الجامعة العبرية وجبل سكوبس (جبل المشارف):

ارتفاعها عن سطح البحر 850م، كانت مناطق حرام منزوعة السلاح[5]، 1948- 1967 وتفصل بين حدود الضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الأردني من جهة وحدود عام 1948 التي سقطت تحت سيطرة الإسرائيلية ومساحتها (740) دونم من أراضي قريتي العيسوية والطور مباني هذه المستوطنة الطابع العسكري، شكلت مجتمعة حضوراً عسكرياً وبلغت مساحة هذه الكتلة الاستيطانية بعد التوسعات على

---

(1) شركة تطوير القدس المركزية (كارتا) ص3.

(2) الجريدة الرسمية رقم 1656، 1970/8/30.

(3) وزارة الاسكان قسم التخطيط المحلي، القدس خارطة هيكلية رقم 1861، ارشيف مجمع الدراسات العربية قسم الخرائط والمساحة رقم B/18.

(4) مآرتس 1993/8/11.

(5) التفكجي، مرجع سابق، ص32.

جبل المشارف 1190 دونماً عام 1993، أقيم إلى جانب الحرم الجامعي حي سكني بلغ عدد سكانه 2500[1] مستوطن عدا مجموع الطلبة والمدرسين والعاملين في الجامعة العبرية، وأما قسم الأطباء والذين يتجاوز عددهم (32000) مستوطن.

جدول رقم (6)

المستوطنات الإسرائيلية في القدس 1997- 1993 مساحتها عند الإنشاء ومساحتها ق سنة 1993[2].

اسم المستوطنة	سنة المصادرة	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة	مساحة المستوطنة حتى 1993/5/11 بالدونم	القرية/ الموقع العربية	عدد المستوطنتين حتى 1993/8/11	عدد الوحدات السكنية
الحي اليهودي	1968	1968	116	130	البلدة القديمة	2300	650
رامات اشكول وجعفات همفتار	1968	1969	–	1039	لفتا بيت حنينا شعفاط	6600	2200
التلة الفرنسية (جعفات سابيلا)	1968	1968	3345	961	لفتا بيت حنينا شعفاط، جبل المشارف	6500	5000
الجامعة العبرية رامات شابيرا	1968	1968	–	1190	لفتا بيت حنينا شعفاط، جبل المشارف	2500	2500
ماميلا	1970	1970	130	116	ماميلا	–	300
عطروت	1970	1970	1200	2715	قلنديا	صناعية	منطقة صناعية
نفي يعقوب	1970	1971	1235	1795	حزما بيت حنينا	18800	4200
راموت	1970	1973	4840	4449	لفتا، بيت اكسا، بيت حنينا	37200	8700
معلوت دفنا	1968	1973	485	389	لفتا، حي الشيخ جراح	4700	2400
جيلو	1970	1970	2700	2743	بيت جالا، شرفات، بيت صعافا	30200	10.000
تلبيوت الشرقية	1970	1973	2240	2240	الشيخ سعد، أبوطور، صور	1500	5000
بسغات زئيف وعومر	1980	1982	4400	5518	حزما، بيت حنينا	29000	8480
ريخس شعفاط	1992	1991	2024	1198	شعفاط	–	2083 قيد الإنشاء
جعفات هاموتس	1991	1991	1062	1062	بيت ساحور أم طوسا	–	300 بيت جاهز 300 قيد الإنشاء
هارحوما	1991	1991	1850	1850	جبل أبو غنيم	–	6500 قيد الإنشاء
المجموع	–	–	25627	27395	–	152800	49130 قائمة 11583 قيد الإنشاء

(1) هارتس 1993/8/11.

(2) محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس، ص115، بالإضافة إلى معلومات أخرى قام بها الباحث، عدد المستوطنين+ التجربة ضمن الجدول المعد من مصادر أخرى، تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن جزء من الأراضي المصادرة في شعفاط قد اعتبرت مناطق أثرية وإذا ما أضيف إلى ذلك 600 دونم المصادرة في راما راحيل و(100) دونماً المصادرة في شارع يافا كمنطقة عامة يصبح مجموع الأراضي المصادرة (28095) دونماً.

2. 3. 1 الأطواق الاستيطاني/ الأحزمة الاستيطانية حول القدس:

باشرت السلطات الإسرائيلية منذ احتلال القدس 1967 إلى تركيز عملياتها الاستيطانية في المدينة وإعطائها الأولوية على بقية المناطق الأخرى على الضفة الغربية، فباشرت بإحاطة المدينة بمجموعة من الأطواق الاستيطانية لمحاصرة المدينة، ولعزلها عن بقية الضفة الغربية، ولتسهيل اندماجها واتصالها بالمناطق الإسرائيلية المحتلة عام 1948، أقيمت معظم المستوطنات في القدس على أنقاض الأحياء العربية، والممتلكات العربية في محاولة لتفتيت الوجود العربي في المدينة المقدسة والتخطيط لإخلائها من السكان العرب وخلق أغلبية يهودية بداخلها[1].

الطوق الأول:

وفيما يلي موجز عن الأحزمة الاستيطانية ويضم:

1. الحي اليهودي:

تم مصادرة 116 دونماً داخل أسوار المدينة القديمة من المنطقة التي تعرف باسم حي الشرف، وقد تم الإعلان عن المشرع رقم 2185 الذي تبلغ مساحته 105 دونماً ويقضي بإقامة 650 وحدة سكنية ويبلغ عدد السكان اليهود بهذا الحي 2400 نسمة وأقيم في هذا الحي مؤسسات تعليمية وأندية ومراكز للأمومة والطفولة وعيادات صحية.

2. رامات الشكول، جعفات همفتار، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية:

تعتبر هذه المستعمرات أول الأطواق حول القدس، هدفها إزالة التشويه الذي حدث بعد عام 1948، حيث بقيت الجامعة العبرية تحت السيطرة الأردنية لذلك قامت إسرائيل بإقامة هذه الأحياء على عجل، مما شوه منظر المدينة، حيث بدأت الأبنية العالية تغلق الأفق الشمالي، مما أثر تأثيراً كبيراً على المنظر العام للمدينة المقدسة والتاريخية (عدد الوحدات السكنية 6379) وحدة.

---

(1) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي فلسطين، جوزيف الفير، المستوطنات والحدود، جيفري ارنسون، مستقبل المستعمرات.

الطوق الثاني:

بسكان زئيف، بسكان عومر، النفي يعقوب:

أقيمت أراضي حزما وبيت حنينا، وشعفاط، وعناتا في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة هدفها تطويق القرى السابقة وعزلها وإسكان 100.000 مستوطنة وبناء 18557 وحدة سكنية[1].

راموت اريخس شعفاط:

أقيمت على أراضي قرى شعفاط، بيت اكسا وتم بناء 9959 ألف وحدة سكنية.

تلبيوت الشرقية، جيلو:

أقيمت على أراضي صور باهر بيت جالا صفافا، وتم بناء 11697 وحدة سكنية.

الطوق الثالث:

هو خارج حدود البلدية ولكنه ضمن مجال القدس الكبرى، هدف هذه المخططات بناء السور الثالث حول المدينة ويرتبط مع المنطقة الجنوبية في منطقة غوش عتصيون، وتشمل مستعمرات كفار عتصيون روش تسوريم الون شيفوت نفي دانيال، اليعازر، بيت عين، أفرات، بيتار بالإضافة إلى الميدنة الجديدة (غيرغانم) مدينة الحدائق حيث يهدف المشروع إلى بناء 10 آلاف وحده وإسكان 100 ألف مستوطن.

---

(1) إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، ص103.

جدول رقم (7)

المستوطنات اليهودية في القدس حول البلدة القديمة

اسم المستوطنة	مساحتها	عدد سكانها
معابية أدوميم	3500	2300
مشور أدوميم	4100	–
خطة E	12443	–
كفار أدويم	934	1328
جبعات زئيف	1500	7500
هار شموئيل	500	–
جبعات بيامين (آد)	4000	499
علمون	1541	522
جعفون حدشاه	100	500
هار آدار	1000	1478
المجموع	63818	34267

*** المصدر: نظام بركات، تهويد القدس، ص204.**

2. 3. 2 أهداف وأبعاد الاستيطان بعد 1967:

تختلف الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من عمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967، كما تختلف في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967، كما تختلف الأبعاد التي تحكم عملية الاستيطان هذه من منطقة إلى أخرى ومن وقت لآخر بحيث تتحكم هذه العوامل في اختيار المستوطنات وتحديد أعدادها ونوعيتها وطبيعة سكانها وتركيبها، ولكن هذا التنوع في الأهداف يجب ألا يحجب عنا حقيقة التكامل والتناغم بين أهداف المستوطنات، إذ يمكن أن تؤدي المستوطنة الواحدة أغراضاً عسكرية وسياسية واقتصادية في وقت واحد وفيما يلي:

أبعاد الاستيطان خلال هذه المرحلة 1967- 2000م:

1. البعد العسكري:

ترتبط مشاريع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بشكل عام بالاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وبناء على ذلك كان البعد الاستراتيجي الأمني أهم العوامل الحاكمة في تقرير سياسة الاستيطان، بخاصة في الفترات الأولى التي

أعقبت الحرب 1967، ولكن البعد العسكري بدأ يأخذ أشكالاً أخرى في الثمانينات إذ تركز على دور الاستيطان في السيطرة على التجمعات الفلسطينية في الداخل[1].

أهم الأبعاد العسكرية للاستيطان:

1. تشكل المستوطنات سوراً أمنياً لكيان الإسرائيلي، ولذلك خطط لبناء المستوطنات على شكل أحزمة دائرية تتمتع بالاتصال السهل بغيرها من المستوطنات وبالعمق الإسرائيلي كما روعي في بنائها أن تكون متماشية مع النظرة الإسرائيلية لمفهوم الحدود الآمنة.
2. إن نوعية هذه المستوطنات كحصون طبيعية تمتع بالاكتفاء الذاتي، ومبنية على أساس عسكري على رؤوس الجبال وتقاطعات الطرق، مما يمكنها السيطرة على المناطق المجاورة، ويسهل الدفاع عنها[2]، مما يرضي المجتمع الإسرائيلي بالشعور بالأمن، وتمثل هذه المستوطنات نقاط مقاومه وهجوم أمامية في الوقت نفسه[3]، فهي تؤدي دور المتقدم في الحرب، ودور الإنذار المبكر أثناء الدفاع وتمثل أيضاً هذه المستوطنات رأس جسر وأماكن انطلاق في حالة الهجوم.

تهدف المستوطنات داخل الأراضي العربية الكثيفة السكان إلى تحقيق السيطرة العسكرية على هذه المناطق ومحاصرتها، ومراقبة نشاط السكان داخلها، ويقوم المستوطنون اليهود في هذه المستوطنات بدور أمني، حيث أنشأوا جيشاً خاصاً بهم ولجاناً أمنية، لمراقبة العرب وتهديدهم من دون المساعدة من الجيش الإسرائيلي للقيام بهذه المهام[4].

---

(1) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص238.

(2) محمد علي الفرا، الاستيطان الصهيوني في فلسطين أهدافه وأخطاره، صامد الاقتصادي، لسنة 4، العدد30، تموز 1981، ص36

(3) Abu- Lughod, ed, Palestinan Rights: Affirmation and Denial, p21.

(4) Wiils “Zionist settlement Ideology and its Ramification of the palestinian people, p49.

وأخيراً يمكن القول بأن على الرغم من تركيز إسرائيل على أهمية العامل العسكري في بناء المستوطنات ومحاولاتها المتكررة تبرر ذلك بالحجج الأمنية، فإن الحقيقة والواقع يتناقضان في كثير من الحالات هذه الحجج خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان بالضفة الغربية للأسباب التالية:

1. أن معظم عمليات الاستيطان في الضفة الغربية تمت بعيداً عن مناطق الحدود واتجهت إلى الداخل حول القرى والمدن العربية بخاصة في القدس.
2. أن المستوطنات أقيمت على أجود الأراضي الزراعية على حساب أصحابها الأصليين(1).
3. إن الأحداث اللاحقة أثبتت عدم حددي المستوطنات في دعم وضع إسرائيل الأمني بل شكلت المستوطنات عبئاً إضافياً على الحالة الأمنية، عوض المساعدة فيها.

2. البعد الاقتصادي:

تسعى عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تحاول إسرائيل من خلالها تقوية مقومات الاقتصاد الإسرائيلي وفيما يلي أهم هذه الأهداف:

1. التخطيط لتخفيف ضائقة السكن في إسرائيل من خلال خلق مراكز جذب جديدة اقتصادياً، واجتماعياً في الأراضي العربية تنتقل إليها مجموعات من السكان وبخاصة الشباب الإسرائيلي المتزوجين حديثاً(2).
2. استغلال هذه المستوطنات في مجال الزراعة، باعتبار الزراعة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الإسرائيلي في الزراعات (الأعلاف، الخضروات،

---

(1) تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، دراسة لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون العام، سلسلة كتب فلسطين، 62 بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث 1981، ص230.

(2) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين من النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص244.

الفواكهة)، لذلك حرصت على إقامة هذه المستوطنات على أخصب الأراضي في المناطق المحتلة من حيث التربة الجيدة، وكميات الأمطار[1].

3. محاولة المستوطنات السيطرة على الموارد المائية في الضفة الغربية، سواء المياه الجوفية أم الأنهار والوديان ومن أمثلة ذلك مشروع سحب المياه من نهر الأردن قرب جسر بنات يعقوب، إلى قناة في الضفة الغربية لري المستوطنات[2].
4. منافسة المدن والقرى العربية زراعياً وصناعياً من خلال زرع المستوطنات في المناطق القريبة من تجمع الأيدي العاملة العربية، ومحاولة امتصاصها ودمجها ضمن سياسة العمل الإسرائيلي، مما يؤدي إلى حرمان النشاطات الاقتصادية في المناطق العربية من وفرة الأيدي العاملة.
5. تمثل المستوطنات مراكز جذب للمستثمرين والأثرياء من اليهود حيث يتوقعون تحقيق أرباح مناسبة من استثماراتهم وفي أسوأ الظروف سيحصلون على تعويضات سخية تدفعها الحكومة، لو اضطرتهم للخروج من المستوطنات كما حصل لمستوطنيياميت في سيناء[3].
6. أهمية بعض المناطق العربية من الوجهة السياحية، حيث تستقطب المستوطنات آلاف السياح، كما أن كثيراً من هذه المستوطنات بدأت بإنشاء بعض الحرف اليدوية والخزفية.

على الرغم من الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن يحققها الاستيطان في ميزانية المنطقة المحتلة، فإنه يستنزف ميزانية الكيان الإسرائيلي، حيث سارت ميزانيات الاستيطان في خط تصاعدي مستمر، رغم الأزمات الاقتصادية، كما أن

---

(1) طه عثمان الفرا، سياسة الاستعمار الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، ورقة قدمت إلى ندوة التغيرات السكانية والاجتماعية في العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر هجري، عمان اكتوبر 1984، ص37.

(2) UriDavid, E.L. Max and John Richardson israels water polices Journal palestine studies, vol 9, no2 (winter 1982).

(3) Israele settlement in the west Bank Time, 17/1/1983, p9.

معظم مشاريع الاستيطان مكلفة اقتصادياً، تقدر تكاليف الاستيطان للعائلـــة اليهوديـــة الواحدة في الضفة الغربية بـــ (150000) دولار[1].

3. البعد الأيدولوجي:

ترتبط عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلـــة بمجموعـــة مـــن الاعتبارات الأيدولوجية الدينية أو الصهيونية التي تسعى لربط عمليـــات الاســـتيطان بالمنطلقات الأيدولوجية السائدة في إسرائيل، وفيما يلي أهم هذه الأبعاد:

1. أن الاستيطان يرتبط بالأسس الدينية التي تعود إلى مفهوم أرض إســـرائيل وأن حرب عام 1967 والاستيطان الذي تبعها عبارة عن وفاء للوعد الإلهي بالعودة إلى أرض إسرائيل والحدود التوراتية[2]، إذ جاء في الكتب اليهودية بأن الـــرب قال لإبراهيم:"أنا سأعطيك وذريتك مـــن بعـــد أرض إقامتـــك أرض كنعـــان للاستملاك إلى الأبد وسأكون ربهم"[3]، وانطلاقاً من ذلك، كان إصرار اليهود على الاستيطان في القدس وجعلها عاصمة لدولتهم، في محاولة لربط وجودهم السياسي بوجودهم الروحي في القدس.
2. الإدعاء الإسرائيلي، وبخاصة من الأحزاب اليمينية والدينيـــة بـــأن لإســـرائيل حقوقاً تاريخية في الضفة الغربية (يهودا والسامرة) التي تمثل المركز للـــدول اليهودية القديمة (دولة سليمان وداود) وبناء على ذلك حاولت إسرائيل إحيـــاء المواقع والأماكن الأثرية اليهودية التي لها صلة بالفترة الزمنية التـــي عاشـــها اليهود في فلسطين.
3. ارتباط فكرة الاستيطان بالفكرة الصهيونية الحديثه، وما يقدمه مـــن معتقـــدات بخصوص النموذج الطلائعي، والارتباط بالأرض، وأن الاســـتيطان واجـــب وحق لليهود الأحياء الشعب اليهودي وربطه بأرضه.

---

(1) الحسن بن طلال، سياسة الاستيطان الإسرائيلي لفلسطين والوطن العربي، ص2.

(2) Newman, Jewish settlement in the west Bank: The Role of Gush Emunim, pp27- 28.

(3) Metezger, This Land is our land: The west bank under israeli occupation, p31.

4. البعد السياسي:

يعد البعد السياسي من أهم الأبعاد في حركة الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة إذ أن الهدف السياسي للاستيطان هو الهدف الأسمى الذي تسعى السلطات الإسرائيلية لتحقيقه من عمليات الاستيطان [(1)].

أهم الأهداف السياسية لعملية الاستيطان:

1. تقوية المركز السياسي لإسرائيل من خلال سيطرتها الكاملة على الأرض ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة، وتوسيع الرقعة الجغرافية لإسرائيل من خلال العمل على إضفاء الشرعية على المستوطنات، والتمهيد لضم الضفة الغربية لإسرائيل باعتبار أن السيطرة على الأرض تمتد لتشمل السيطرة السياسية، وبالتالي فإن الاستيطان عامل أساسي في منع قيام دولة فلسطين.
2. محاولة خلق أمر واقع وحقيقة ديمغرافية يصعب تغيرها بقرار سياسي ومنها نشأت فكرة غولد مائير "الحدود حيث يسكن اليهود" وتبعاً لذلك، تبذل الحكومات الإسرائيلية قصارى جهدها لكي تجعل من المستحيل على أي حكومة إسرائيلية قادمة الانسحاب من هذه المناطق، حيث تقوم المستوطنات ولقطع الطريق أمام أي محاولة لإعادة هذه المناطق للحكم العربي، من أجل تقيد الحكومات الإسرائيلية في أي مفاوضات قادمة.
3. تنافس الأحزاب الإسرائيلية على إنشاء مزيد من المستوطنات في المناطق المحتلة، والتطرف في هذا المجال لدعم موقفها لدى الجمهور الإسرائيلي، لمؤيد لبناء المستوطنات والاحتفاظ بها، وتتشغل الأحزاب والقوى السياسية المستوطنات في الوقت الحاضر، لتحقيق مكاسب انتخابية ولكسب الرأي لجانب برامجها الحزبية.

---

(1) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص242.

4. تأكيد ملكية إسرائيل للمناطق المحتلة، واستخدام المستوطنات للمزايدة السياسية كما أن المستوطنات ستقدم ورقة ضغط وأداة ومساومة في أي مباحثات مقبلة حول مصير المناطق المحتلة.

5. البعد الديمغرافي:

تهدف عمليات الاستيطان لإنجاز مجموعة من التغيرات الديمغرافية في المناطق المحتلة، نوجز أهمها فيما يلي:

1. زرع أكبر عدد ممكن من الكثافة اليهودية في المناطق المحتلة، بقصد تحقيق الإنغراس اليهودي في المناطق التي لا يوجد فيها اليهود بكثرة، بقصد إعادة توزيع الديمغرافي وخلق أغلبية يهودية[1].
2. تهدف المستوطنات إلى خلق مجتمعات يهودية متكاملة في المناطق المحتلة لا عناصر مشتركة بينها، وبين السكان العرب، فالمدارس والحوانيت واللغة والبرامج الترفيهية وغيرها جميعها يهودية[2].
3. تحويل العرب إلى أقلية معزولة ومحاصرة بالمستوطنين والمستوطنات والمرافق الحديثة التي لا تُخصهم، مثل الطرق، وشبكات الكهرباء وغيرها، ومحاولة مصادرة الأراضي العربية لمنع أي توسع عمراني عربي، مما يؤدي إلى تهديد الوضع العربي في المناطق المحتلة، ومنع العرب من إقامة دولة ذات أغلبية عربية.
4. استهداف الشخصية الوطنية للعرب في المناطق المحتلة، من خلال سيطرة المستوطنات على أراضيهم وطردهم بمختلف الوسائل، وطمس المعالم العربية لذا غيرت إسرائيل أسماء القرى، والمعالم العربية والإسلامية، ووضعت لها أسماء عبرية بقصد تغير طريقة فلسطين بالكامل.

---

(1) مثال ذلك مستوطنات سيناء استخدمتها كورقة ضغط في المفاوضات المصرية الإسرائيلية أثناء التمهيد لمباحثات كامب ديفيد.

(2) Israel settlement in the west Bank, p90.

6. البعد النفسي:

تشكل المستوطنات في المناطق المحتلة لليهود، وبخاصة حديثاً "الفيتو الجديد" الذي يوفر له الحماية والرعاية كما يحاول الإبقاء على حالة الاستنفار لديه وتأجيج الحقد في نفسه ضد الآخرين، مما يضمن استمرار تماسكه مع غيره من اليهود وولاء لدولته، إشعار الفلسطيني بأنه غير قادر على اجتياز المستوطنات، باعتبارها قلاعاً حصينة، ومسلحة وأدوات قمع وتهديد جاهزة ضده، الأمر الذي سيؤدي إلى إرهاب وخلق شعور بالخوف.

1. إن إقامة المستوطنات في المواقع المرتفعة والمسيطرة داخل المناطق المحتلة، تحمل بعداً نفسياً يمثل زرع الإطمئنان والمنعة لدى المستوطنين، كما أن التوسع في السيطرة على مساحات كبيرة من الأرض يمنح اطمئنان بالأمن والطموح[1].
2. منح المستوطنين شعوراً بالاستقلالية والارتباط بالأرض، من خلال منحه بيتاً أو قطعة أرض خاصتين به[2].

مشاريع الاستيطان في القدس 1994- 2000:

في 1994/11/24 نشرت صحيفة "ايدلعوت احرونوت الإسرائيلية" خارطة توضح فيها الأماكن التي سيبنى فيها 30 ألف وحدة سكنية خلال الخمس السنوات المقبلة 1994- 2000 بعد توقيع اتفاقية السلام مع فلسطين والأردن، وفي عهد حكومة العمل، ويلاحظ أن هذه الوحدات ستضاف إلى أحياء استيطانية جديدة، كما ستضاف وحدات سكنية إلى الأحياء اليهودية القائمة في القدس الغربية.

---

(1) الفراء، سياسة الاستعمار الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، ص37.

(2) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين من النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص249.

جدول رقم (8)

تفاصيل الخطة يبنى جزء كبير منها في القدس الشرقية حيث أظهرت صحيفة ايد يعوت احرونوت تفاصيل ذلك

اسم المستوطنة	عدد الوحدات	مكان البناء
مستوطنات بسفات زئيف، نفية، يعقوب، تل بيوت	2500	–
جبل أبو غنيم	5500	القصبة أمام المحكمة بسبب الأراضي المصادرة
رامات راحيل	1500	قرب صور ماهر/ القدس
جعفات همطوس	3000	قرب مارا الياس/ طريق القدس بيت لحم
بين جبل أبو غنيم وجعفات همواس	2000	بين جبل غنيم وجعفات همطوس
معسكر شلز	600	
الونة	2000	
متسية تعتوح	3300	
رمات	2000	
مفترق بين فجان	350	
بري هار	1500	
جعفات هانيتار	200	
حفات هليمود	250	
منطقة راضي عكيفا	200	
عبر غنيم	150	
جعفات شاؤول	430	
الحرم الجامعي جعفات	280	
روميمة	250	
رمات هداسا	1000	

المصدر: تقرير صحفي/ صحيفة أيديعوت احرونوت 1994/11/24

ملاحظات عامة على الاستيطان الإسرائيلي في القدس:

1. إن الاستيطان في القدس كان سابقاً لغيره من عمليات الاستيطان في المناطق الأخرى، وقد بدأ هذا الاستيطان عقب حرب 1967 مباشرة وما زال مستمر حتى الآن.

2. إن هذا الاستيطان ارتبط بالدعاوى الإيدولوجية والتاريخية بأن اليهود يملكون حقوقاً تاريخية ودينية في القدس، تبرر شرعية الاستيطان أكثر من الاعتماد على المبررات الأمنية والدفاعية، التي ارتبط بها بقية الاستيطان في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. إن الاستيطان في القدس أخذ من البداية طابعاً رسمياً وعلنياً إذ كانت قرارات الاستيطان والقوانين اللازمة لذلك تصدر بصورة مسبقة، وعلنية وذلك على خلاف الوضع الموجود في الضفة الغربية، حيث يلاحظ بأن معظم الإجراءات العملية التي تسعى لفرض الأمر الواقع، كانت تجري على الأرض دون الإعلان عن اتخاذ قرارات مسبقة بشأنها.

4. إن الاستيطان في القدس كان على شكل أحياء سكنية متكاملة، وأخذ طابع مدني من اتصاله المباشر بالأحياء اليهودية في القدس، لذلك اتصف الاستيطان بالقدس بالكثافة البشرية الواضحة إذ أن مجموع المستوطنين في القدس وحدها يفوق سكان المستوطنات الأخرى في كل الضفة الغربية.

5. كان الإستيطان في القدس موضع إجماع بين كافة الأحزاب الإسرائيلية العمل والليكود والقوى الدينية، بينما كان هناك تباين في مواقف الأطراف بخصوص الاستيطان في المناطق الأخرى.

6. عجز السلطات الإسرائيلية عن خلق كثافة بشرية يهودية داخل المناطق المحتلة، رغم اتساع عمليات الاستيطان، وكثرة المستوطنات المقامة، وكذلك عجز هذه السلطات عن توزيع المستوطن على جميع مستوطنات المناطق المحتلة.

7. لا تزال إسرائيل عاجزة حتى الآن عن تحقيق الهدف النهائي للاستيطان في المناطق المحتلة، بالمقارنة مع ما حصل عام 1948، كما يثبت الواقع أن الهوة ما زالت كبيرة بين تطلعات إسرائيل ومخططاتها الاستيطانية من جهة وبين ما تم إنجازه على أرض الواقع حتى الآن في مجال الاستيطان من جهة أخرى.

2. 3. 3 دور الحركات والمؤسسات في تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في القدس من1967- 2000:

رغم أن الاستيطان اليهودي في القدس بعد عام 1967 كان مسؤولية الحكومة الإسرائيلية، استناداً إلى قرارات وقوانين ضم القدس، واعتبار أن القدس جزءً من "أرض إسرائيل وعاصمتها الأبدية" حتى أصبح استيطان القدس والإستيلاء عليها مهمة موكلة على عاتق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، رغم ذلك كان هناك دور للعديد من المؤسسات والحركات غير الحكومية في حركة الإستيطان وإنشائها في القدس، سواء كان ذلك بالدعم المادي الذي تقدم للاستيطان، أو من خلال إنشاء المستوطنات، أو الاستيلاء على عقارات وأراضٍ في منطقة القدس.

من أهم المؤسسات والحركات:

1. المنظمة الصهيونية العالمية (World Zionist Organization):

لعبت المنظمة دوراً هاماً في بلورة الوجود اليهودي في فلسطين قبل 1948 وبعده من خلال برامجها ونشاطاتها، وكذلك بعد إنشاء (دولة إسرائيل) سواء على الصعيد الداخلي من خلال تدعيم أسس الإستيطان، وإنشاء المستوطنات الجديدة، أو على الصعيد الخارجي في جميع الأحوال، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وجلب المستوطنين.

ووفقاً لقانون سنة 1952 وميثاق سنة 1954 الصادر من البرلمان الإسرائيلي (الكينست) فقد حدد عمل المنظمة الصهيونية في داخل إسرائيل وذراعها المؤسسة الصهيونية في الخارج على النحو التالي:

"تنظيم الهجرة إلى الخارج" ونقل المهاجرين، وممتلكاتهم إلى إسرائيل والمساهمة في استيعاب المهاجرين، وإقامة المستوطنات الزراعية وتحسينها بواسطة مؤسستي المنظمة الصهيونية- الكيرن كايمت ليسرائيل والكيرن هايسود[1].

---

(1) لي أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطها في دعم إسرائيل، ترجمة جماعة من الأساتذة بإشراف ومراجعة الدكتور محمود زايد، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، 1986، ص22.

وبعد عام 1967 أحيلت مسؤولية إقامة المستوطنات وإنشائها إلى قسم خاص بالاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، ومنذ عام 1970 ولأسباب قانونية خاصة بالحكومة الإسرائيلية أصبحت هذه القرارات بيد لجنة أطلق عليها اللجنة الوزارية للاستيطان، وهذه اللجنة مشكلة من عدد متساوٍ من أعضاء المنظمة الصهيونية وأعضاء من وزارة الحكومة الإسرائيلية.

2. حركة غوش أمونيم: Gush Amonim

قامت هذه الحركة عام 1974[(1)]، في أعقاب حرب عام 1973، تحركه بحيث تعتبر لجنة الاستيطان من أهم مؤسسيها التي أفرزت "جمعية تجمعات من الضفة الغربية، انطلاقاً من مفهومها بأن جميع الأراضي المحتلة هي "أرض إسرائيل"[(2)]، ويجب الاستيطان فيها وتكيفه، أنشأت العديد منم المستوطنات منها منطقة القدس الكبرى، مستوطني جفعون الجديدة، وحدشاه[(3)].

3. حركة عطيرت كوهانيسم: Atraret Cohonim

تأسست هذه الحركة عام 1978، وأعضاء هذه الحركة من المعسكر القومي الديني ويعتبرون النخبة من مجموعات غوش الميونيسم[(4)]، تستمد تعاليمها من الدراسات التلمودية، نشطت هذه الحركة داخل أسوار القدس، وأشتهرت في شراء العقارات والإستيلاء على منازل المقدسين، أقرت هذه الحركة خطة سرية لإنشاء 26 مستوطنة جديدة في القدس الشرقية من أجل إنشاء 4000 وحدة سكنية جديدة عليها[(5)].

---

(1) سعود اغبارية، حركة غوش امونيم بين النظرية والتطبيق، (ب، ط)، جمعية الدراسيات العربية، 1984، ص21.

(2) كاميليا بدر، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ط3، جمعية الدراسات العربية، القدس 1985، ص 222.

(3) مسعود اغبارية، مرجع سابق، ص 308.

(4) Jerusalem Post, Gdec 1983, 30 Dec 1983

(5) U. N General Assenibly, Op. Cit, A/ 47/ 76, 10 Jan 1992, P. 53

4. حركة تواره كوهانيم "العلم المقدس"Torat Cohanin

تأسست عام 1979 وأهم معتقداتها وأهدافها تمثل بدراسة التقاليد الدينية للهيكل وتاريخه والإستيلاء على الممتلكات والعقارات العربية في الأحياء العربية في البلــدة القديمة[1].

5. مؤسسة العاد AL-A'ad

هي المؤسسة التي قادت الحملة في جلب اليهود إلى المدينة التي يطلقون عليها مدينة داود وهي مدينة سلوان[2]، قامت هذه المؤسسة بتزويد الوثائق التي تثبت الملكية اليهودية للعقارات.

قام أكثر من ثلاثين مستوطناً تحت حماية كثيفــة مــن الــشرطه الإســرائيلية بالانتقال إلى مدينة سلوان، والاستيلاء على ستة بنايات فيهــا وشــكلت نــواة لحــي استيطاني يهودي في المدينة[3].

جدول رقم (9)

والجدول التالي يبين الاستيطان داخل البلدة القديمة بالقدس

الرقم	الحي	الوصف	حالة العقار
(أ)	حارة السعدية		
1	قرب باب الساهرة	ثلاث بيوت ودونمان من الأرض تسكنها ثلاث عائلات يهودية تم تسييجه مع حراسه. تسكن عائلتان في شقتين عطيرات كوهنيم – أملاك غائبين.	تم اعماره
2	عقبة درويش (40) مقابل المدرسة القادسية	الطابق الثاني – تسكنه عائلة يهودية أخذ البيت سنة 1986م.	تم إعمار البناء
3	طريق المئننة الحمراء بالقرب من زاوية الهنود	يتألف من طابقين غير مسكون عطيرات كوهنيم- أملاك غائبين- أخذ البيت سنة 1991م.	تجرى عملية الترميم
4	عقبة البسماطي (1)	يتألف من طابقين- عطيرات كوهنيم- أملاك غائبين.	إعمار الطابق الثاني.
5	عقبة الميلاوية(30)	بيت من ثلاث غرف- مطبخ وحمام- شركة هيمانوتا- أخذ البيت 1991م.	بحاجة إلى تعمير
6	عقبة الميلاوية(31)	شقة واحدة لليهود- شركة هيمانوتا- أخذ البيت 1991م.	بحاجة إلى تعمير
7	باب حطة	يتكون البيت من طابقين- غير مسكون- عطيرات كوهيم- أخذ البيت في أيلول عام 1991م.	بحاجة إلى تعمير مطروح أمام المحكمة
8	الشيخ ريحان (48)	يتألف من طابقين عدد قليل من الغرف في الطابق الأرضي- مسكون- عطيرات كوهنيم.	تجرى عملية الترميم
9	الشيخ ريحان (44)	دكان	لم يتم تعميره

(1) إبراهيم أبو جابر، وآخرون، قصة القدس ومــستقبلها ط1، مركــز دراســات الــشرق الأوسط، عمان 1997، ص 1973.

(2) U. N General Assembly, Op. Cit, A/47/67, Ojam 1992, P.P 53- 55.

(3) U. N General Assembly, Op. Cit, A/47/262, jul 1992, P.P 60.

الرقم	الحي	الوصف	حالة العقار
10	الشيخ ريحان (48)	يتألف من طابقين- غير مسكون- همشيرت كدمات بورشلايم- أخذ البيت سنة 1986م.	بحاجة إلى تعمير
(ب)	**شارع الواد**		
11	الواد (7) مقابل عقبة التوتة	بنايتان ودكاكين- يتألف من طوابق- شقة لليميني شارون مسكون من بعض العائلات اليهودية.	تم إعمار بنايته
12	الواد 75-81	بناية من ثلاث طوابق تسكن عائلة الباشا في جزء منه- إيجاد كوهنيم- يعتبر كنيس.	تم إعمار الطابق الثاني
13	الواد 90	بناية من ثلاث وابق – معهد –توراة- عطرات كوهنيم	تم إعماره
14	الواد- باب الحديد	ساحة وبضعة غرف- عطيرات كوهنيم	تم إعماره
15	الواد – باب الحديد	بناية يتألف من عدة طوابق- عطيرات كوهنيم- أخذ البيت في آب 1986م	تم أعماره
16	الواد- باب الحديد	حائط المبكى الصغير في رباط الكرد، بدأ الحفر من قبل وزارة الأديان عام 1986م وانتهى عام 1984م.	تنظيف الحائط
17	الواد 109	تم إغلاق البيت من قبل قائد المنطقة الوسطى 1986 وأعطى- لعطيرات كوهنيم- سنة 1991 حيث تم إخراجهم بأمر من المحكمة.	تجري عملية التعمير مطروح أمام المحكمة
18	الواد – باب الحديد	مغلق لأسباب أمنية(أحد سكان البيت اعتقل) حاولت عطيرات كوهنيم وضع يدها عليه عام 1991م وهدت سور البيت	بحاجة الى التعمير مطروح أمام المحكمة
19	الواد 131 عند مدخل سوق القطانين	يتكون من ساحات وشقق متعددة- بيدهم مجموعة من الغرف – عطيرات كوهنيم – أخذت الغرف في أيلول عام 1987	تم إعمار ثماني غرف مطروح أمام المحكمة
20	الواد	دكان لعطية عبد الجواد 0او ربابة) –عطيرات كوهنيم.	تجري عملية التعمير مطروح أمام المحكمة
21	الواد	دكان- يستعمله اليهود مكتبة لبيع الكتب الدينية مصادرة- منذ عام 1967م استولى الجيش عليها.	تم إعماره
22	الواد	الطابق الثاني من مبنى كبير- عطيرات كوهنيم.	تجري عملية التعمير
23	الواد 134 فوق النفق	تتكون من أربع سكن صودرت بموجب أمر دفاع 1969/6/5م أعطيت سنة 1991 لعطيرات كوهنيم	تجري عملية التعمير مطروح أمام المحكمة
24	عقبة الخالدية بالقرب من مفرق عقبة السرايا	شقة في الطابق الثاني تسكنه عائلة يهودية وقد بقيت شقة بيد أسرة عربية بقرار من المحكمة – عطارا ليوشنا- أخذ البيت 1986/7/1	مطروح أمام المحكمة
25	عقبة الخالدية بالقرب من مدرسة شوفوبانيم	غرفة في الطابق الأرضي وغرفة في الطابق الثاني أخذ البيت في شهر 1991/3- عطارا ليوشنا	تم عمار الغرفتين مطروح أمام المحكمة
26	عقبة الخالدي مدرسة شوفوبانيم	بناية كبيرة تتكون من عدة طوابق كانت تسكنها إحدى عشرة أسرة عربية، استولى عليها المتطرفون اليهود أصحاب الطريقة البراسلافية وأسسوا مدرسة "وفوبانيم" (عودوا أيها الأبناء). أخذت البناية عام 1982.	تم إعماره
1	عقبة الخالدية مقابل العيادة	الطابق الثاني- البناء آيل للسقوط- عطيرات كوهنيم-	غير عامر (خراب)
2	عقبة الخالدية(بيت آل رصاص)	يتكون من مجموعة من الغرف- استوطن بطريقة غير شرعية من وزارة الإسكان عام 1967 وطردت سبع عائلات عربية – عطارا ليوشنا.	تم إعماره
27	عقبة الخالدية بداية عقبة الهكاري	الطابق الأرضي من البناية ويتكن من ثلاث غرف عطيرات كوهنيم.	تم إعماره
3	عقبة الخالدية(بيت آل رصاص)	يتكون من عدة شقق ومخزن – استوطن بطريقة غير شرعية عطيرات- ليوشنا.	تم إعماره مطروح أمام المحاكم
28	عقبة الخالدي حي القزمي- فوق سوق الكراجات	يتكون من ساحة كبيرة مع شقق متعددة فيه كنس وثلاث عائلات يهودية وقسم من حاكورة الصبرة فوق سوق الخواجات. تم مصادرتها بشكل غير قانوني عام 1967 من قبل وزارة الإسكان – عطيرات ليوشن.	تم إعماره مطروح أمام المحاكم
(د)	**عقبة السرايا**		
29	عقبة السرايا	تتكون الدار من ثلاثة طوابق ويتبعها مخازن كان يسمنها سبع عائلات عربية	تم إعماره

الرقم	الحي	الوصف	حالة العقار
		لم يبق الا عائلتان – توجد ثلاث عائلات يهودية– عطيرات ليوشنا– بداية دخول العقارات سنة 1982م	
30	عقبة السرايا مقابل دار الأيتام لإسلامية	تتكون من دكاكين وطابقين– مسكون من عدة عائلات – عطيرات كوهنيم	تم إعماره
31	عقبة السرايا حوش الحلو	تتكون من شقة– مسكون بعائلة يهودية عطيرات كوهنيم – 1986م.	تم إعماره
(هـ)	**سوق باب خان الزيت**		
32	حوش الشاويش	تتكون من الطابق الثاني وهو من شقتين – مسكون بعائلات – عطيرات كوهنيم.	تم إعماره
33	حوش الشاويش	تتكون من ثلاثة طوابق– مسكون بعائلات يهودية– عطيرات كوهنيم.	تم إعماره
34	عقبة التكية	الطابق الأرضي– غير مسكون – عطيرات كوهنيم	تجري عملية التعمير
(و)	**باب السلسلة**		
35	باب الحرم السلسلة	المدرسة التكنزية– صودرت بموجب أمر دفاع 1969/2/25 يقيم فيها الجيش الإسرائيلي	تم إعماره
36	باب السلسلة	الطابق الذي يعلو المكتبة الخالدية– مسكون من قبل اليهود	تم إعماره
37	باب السلسلة عند مدخل حي المغاربه	مقهى وبناية من ثلاثة طوابق صودرت بموجب أمر دفاع عام 1969/6/25– عطيرات كوهنيم	يجري فيه العمل الآن
38	باب السلسلة	دكان	تم إعماره
39	باب السلسلة	دكان	تم إعماره
40	باب السلسلة حوش التوتنجي	طابق علوي مسكون– عطيرات كوهنيم–	تم إعماره
41	باب السلسلة حوش التوتنجي فوق جامعة الشرفاء	طابق ثاني مسكون– عطيرات كوهنيم–	تم إعماره
42	باب السلسلة	شقة وسط شقق يسكنها العرب– عطيرات كوهنيم–	تم إعماره مطروح أمام المحاكم
43	باب السلسلة	طابق ثاني عدة شقق– مسكون بعائلات يهودية	تم إعماره
44	باب السلسلة	دكان مستعمل– عطيرات كوهنيم.	تم إعماره
45	باب السلسلة القرب من خان السلطان	دكان مستعمل– عطيرات كوهنيم	تم إعماره
(ي)	**سوق الدباغة**		
46	سوق الدباغة مار يوحنا	هو سبيس القديس جورج يتكون من سبعين غرفة وخمس صالات واسعة ومخازن ضخمة، مساحة الأبنية ثلاثة دونمات، يستعمل كمنزل للحراس، كنيس في الطابق الثاني– عطيرات كوهنيم– تم السيطرة على البناية يوم الأربعاء 1990/4/11.	البناية عامرة مطروح أمام المحكمة

*** المصدر: هائل صندوقة: مشاريع إعمار البلدية القديمة ومقدساتها شؤون تنموية، مج 5، العدد الثاني والثالث، الملتقى الفكري العربي، القدس شتاء، 1995– 1996، ص 117–119.**

2. 3. 4 الآثار والنتائج المترتبة عن الاستيطان الصهيوني للقدس1967– 2000م:

1. الآثار الديمغرافية.
2. الآثار الإقتصادية.
3. الآثار الإجتماعية.

4. الآثار السياسية.

1. الآثار الديمغرافية:

كانت لأحداث 1967 واحتلال إسرائيل لمدينة القدس تغيرات جذرية لم تحدث لأي مدينة منذ قيام إسرائيل وحتى الآن[1]، بالشكل السريع في أحداث تغيرات خطيرة على كافة الأصعدة، والذي أحدث خلل في البنية الديمغرافية لصالح اليهود، وقد عبرت عن ذلك (ساره كامنكر، Sara Kaminekr) [2]، "أن الإنجاز الذي حققته إسرائيل في القدس، وهو من أعظم التغيرات الديمغرافية في تاريخ العالم[3]، وذلك ضمن سياسة قومية عامة –هدفت لتعزيز السيطرة الإسرائيلية للمدينة كلها ولإيجاد واقع ديمغرافي، وجغرافي من شأنه أن يحبط أية محاولة مستقبلية للطعن في السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية[4]، وذلك بتفوق سكاني لصالح اليهود، فقد كانت إسرائيل تطرد السكان تجسيداً للمقولة الصهيونية الشهيرة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، حيث بلغ عدد من قام بطردهم من القدس ما يقارب (60) ألف عربي وسمحت لـ (14) ألفاً بالعودة، و(46) ألفاً أصبحوا ضمن اللاجئين الفلسطينيين.

ومن الإجراءات التي لجأت إليها سلطات الاحتلال لتحقيق تفوق ديمغرافي يهودي في المدينة المقدسة،سياسة هدم، وإغلاق بيوت السكان العرب في المدينة متذرعة بذرائع أمنية[5].

---

(1) السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الصهيوني، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت 1981، ص16.

(2) سارة هليم، سكين، كبيرة تعمل في القدس تشريحاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 19، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت صيف 1994، ص125.

(3) تقرير بتسليم سياسة التميز، مصادرة الأراضي الفلسطينية، التخطيط والبناء في القدس الشرقية، مجلة الرأي الفلسطيني، عدد 24، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف 1995، ص167.

(4) عبدالرحمن أبو عرفة، الواقع السكاني في مدينة القدس، ط1، الملتقى الفكري العربي، 1992، ص 1.

(5) نبيه عويضه، سياسة هدم المنازل، احصاءات ودلائل، المكتب الصحفي المشرق، القدس 1995، ص2.

2. الآثار الاقتصادية[1]:

انتهجت إسرائيل منذ احتلالها للقدس سياسة قهرية يمكن إيجازها عبر محورين أساسيين هما:

1. توسيع قاعدة الإنتاجية لإسرائيل[2] بسيطرتها على المــوارد الاقتــصادية فــي الأراضي المحتلة وذلك بمصادرتها للأراضي العربية في المنــاطق المحتلــة، وتحويلها إلى مستوطنات ومنشآت إنتاجية إسرائيلية، جالبه بذلك سكاناً جــدداً (المستوطنون) ورأس المال متبعه بذلك نموذج الاستزارع الاقتصادي كنموذج استيطاني قائم على نقل كم سكاني بكل أعداده ورأسماله ومعارفه الفنيــة مــن مكان إلى مكان آخر أي إعادة تركيب المكونات الاقتصادية في مكــان غيــر المكان الذي كان موجوداً فيه سابقاً، وهذا الإجراء يحرم السكان الأصليين من مقومات اقتصادهم بانقضاضها على أهم مقومــات الاقتــصاد وهــو الأرض، وذلك بمصادرتها ومنع أصحابها من الاستفادة منها:
2. ربط اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي، وفق مــنهج المركــز والمحيط، والمتمثل بالاقتصاد الإسرائيلي، كمركــز والاقتــصاد الفلــسطيني كمحيط يتبع المركز[3].

وكان لهذه السياسة الاقتصادية والمبنية على المحورين سالفي الذكر إلى جانب الإجراءات والسياسات الاقتصادية الأخرى التي تتبناها السلطات وعلى رأسها السياسة الغربية التي اتبعتها في مدينة القدس على وجه الخــصوص، منهــا ضــريبة القيمــة المضافة وتجبيها دائرة الجمارك، وضريبة الدخل وتجبيها الدائرة المختصة، وضرائب

---

(1) تقرير وزارتي العمل والأراضي المحتلة لبعثة العكل الدولية، آثار الاستيطاتن الإسرائي على الأوضاع الاجتماعي والمناطق المحتلة، صامد الاقتــصادي، العــدد48، 1984، ص 84.

(2) حماد مجدي، النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا، (ب. ط)، دار الوحدة (ب. م)، (ب. ت)، ص 124.

(3) يوسف عبدالحق، وياسر جرادات، معالم السياسة الاقتصادية والإسرائيلية فــي القــدس الشريف، صامد الاقتصاد، عدد 85، ص 81.

البلدية وتجبيها البلدية بالإضافة إلى الضرائب الأخرى[1]، وهنالك أثار واضحة على جميع القطاعات الاقتصادية منها: "القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع السياحي، القطاع التجاري".

3. الآثار الاجتماعية[2]:

تظاهرت العديد من الأحداث والإجراءات التي كان لها الأثر الكبير في إحداث تغيرات اجتماعية في المدينة المقدسة منذ عام 1967، تمثلت في عدم السماح لسكان الضفة والقطاع بالدخول للقدس إلا للحالات النادرة، كما أدت سلطات الاحتلال إلى نشر العادات السيئة أمام مجمع المقدسين، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الانحلال الخلقي وخاصة بين أوساط الشباب والسيطرة على عقولهم، وذلك بتشكيل اتجاهاتهم الإيدولوجية على أساس مفهوم "العدمية القومية والثقافة للسكان الأصليين"[3]، من خلال فرض سياستها التربوية والتعليمية، والإصرار على تدريس اللغة العبرية والمساق المتعلق بالمجتمع الإسرائيلي بإشراف الحكومة.

كما منعت السلطات حدوث أعمال مقاومة بتوفير خدمات ومعاملتهم بمظهر ديمغرافي ليس إلا وجه زائف للاحتلال، اخفى وراءه وجهاً عنصرياً.

ومن المشاكل التي واجهها العرب في القدس:

1. الحالة المدنية (الهويات الزرقاء): التي لا تعني امتلاكهم للجنسية الإسرائيلية والمواطنة الكاملة وأنما تمنحهم حق الإقامة فقط، وتتم عملية سحب البطاقة الهوية في الحالات التالية "البقاء خارج إسرائيل لفترة سبع سنوات على الأقل،

---

(1) إبراهيم الدقاق، القدس في عشر سنوات 1967- 1977، مقدم في دراسة التغيرات الاجتماعية والديمغرافية، (ب. ط)، الملتقي للفكر العربي، القدس، 1981، ص66.

(2) إبراهيم أبو جاتبر، قضية القدس، مرجع سابق، ص118.

(3) حماد مجدي، النظام السياسي والاستيطان، مرجع سابق، ص96.

والحصول على إذن إقامة دائم في دولة أخرى، الحصول على جنسية دولة أخرى بطريقة التجنس[1].

2. تسجيل الأولاد: شكلت قضية تسجيل الأولاد مشكلة اجتماعية أيضاً لدى المواطنين العرب من سكان القدس، حيث كان الأبناء يسجلون في سجل السكان للقدس، إذا كان الأب على الأقل من سكان القدس[2]. أما إذا كانت الأم من سكان القدس فلم يسمح بتسجيل الأولاد في سجل السكان، والهدف من ذلك تفريغ المدينة من مواطنيها العرب.

3. جمع شمل العائلات: من المشاكل الأخرى حيث أن الأزواج والزوجات في القدس، وأولادهم لا يتمتعون بحقوق الإقامة والحصول على هوية القدس، بل يجب عليهم أن يتقدموا بطلب الإقامة على أساس لم الشمل[3].

4. الآثار السياسية:

عملت إسرائيل على تغير الطابع العربي للمدينة بطابع غربي، لتعزيز الوضع السياسي والاستراتيجي للقدس كعاصمة لإسرائيل[4]، وإيجاد سلسلة من المستوطنات في العديد من المناطق في القدس موفراً كل الإمكانيات المادية والإدارية لتغير البنية التحتية فيها، هادفة من وراء ذلك الفصل بين الضواحي العربية فيها، للحيلولة دون إقامة إتصال بينها أو تطورها، دافعة بتلك الضواحي العربية للتوسع بإتجاه أراضي الضفة الغربية خارج الحدود الموسعة لمدينة القدس، كما قامت بخلق وضع سياسي جديد للمدينة من خلال فرضتها سياسية الأمر الواقع والذي يصعب كغيره، وللمدنية الجديدة الموحدة خمس مناطق هي القدس الغربية، القدس الشرقية، القدس المقدسة،

---

(1) الحق أضواء على حقوق الإنسان، القدس في الذكرى الثامنة والعشرين لضمها، استمرار الانتهاكات السياسية الإسرائيلية بهدف تغير معالمها الحضارية، الحق، حزيران 1995م، ص 4.

(2) أبو جابر، القدس، مرجع سابق، ص106.

(3) الأمم المتحدة، وضع القدس، مرجع سابق، ص23.

(4) سمير جريس، مرجع سابق، ص43.

قرى عربية، أحياء يهودية جديدة (مستوطنات)[1] وقد بُنيت هذه الأحياء بعد عام 1967 وعلى أرض تحت مصادرتها من قرى عربية[2].

تظهر قرارات وبرامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1997-2000 بل حتى الآن تظهر اتفاق جمع هذه الحكومات وبتشكيلاتها الحربية اليهودية المختلفة على إعتبار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية التي لم يتخلَ عنها أو الانسحاب منها. فانتخابات الكنيست السابع عام 1969م، أبرزت اتجاهين في الحملة الإنتخابية إزاء المناطق المحتلة تمثلت بدعوة:

الاتجاه الأول: إقامة "أرض إسرائيل الكاملة"، ورفض التخلي عن أي جزء من أراضي 1967م، مهما كان الثمن ويمثل هذا الاتجاه حزب حيروت.

الاتجاه الثاني: الدعوة إلى التوصل إلى سلام مع الدول العربية، بشرط الإبقاء على القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل[3]، ويمثل هذا الاتجاه الذي تزعمه كل من موشي ديان وزير الدفاع، وأبا إيبان وزير الخارجية، وبنحاس سابير وزير المالية.

---

(1) محمد مطر النحال، القدس الشرقية، (ب. ط)، جمعية الدراسات العربية القدس، شباط 1994، ص 47.

(2) Report On Israeli Settlement …, Op. Cit, Vol, No. L, Jan. 1991. P. 25.

(3) فوزي تيم، تطور الحياة البرلمانية، إسرائيل انتخابات مجالس الكنيست 1949- 1996، (ب. ط)، دار زهران، للنشر والتوزيع، (ب. م)، 1977، ص 179.

الفصل الثالث

محاور الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس

تؤكد الشواهد والمعطيات الغزيرة المتوافرة المتلاصقة، الواردة من الأرض المحتلة يومياً عبر مختلف وسائل الأعلام الإسرائيلية والعربية والدولية، حقيقة جوهرية تمس عمق الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، تتمثل في الصراع المحتدم المتصاعد في الأراضي المحتلة عامة، وفي مدينة القدس خاصة بين سياسة ومخططات ونوايا السلطات الإسرائيلية القائمة والمبيتة والجاهزة دائماً لإخراجها إلى حيز التنفيذ المتعلقة بالقمع والتنكيل والتدمير والمصادرة والتهويد ضد الفلسطينيين وسيادتهم ومقدساتهم وحضارتهم وممتلكاتهم من جهة وبين التصدي الفلسطيني ومسيرة النضال الطويلة التي يخوضها الشعب العربي الفلسطيني ضد تلك السياسة والمخططات والنوايا من جهة أخرى.

إنه صراع البقاء والصمود وتعميق الجذور وتنميتها في الأرض الفلسطينية الذي أعلن أبناء الشعب الفلسطيني في أنحاء الوطن العربي المحتل ضد تلك الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الإحتلالية المتزايدة المطردة المستمرة المستشرسة الرامية إلى إقتلاع الفلسطينيين، وتجريدهم مما تبقى لديهم من حقوق وممتلكات.

وفي إطار السياسة والمخططات الإسرائيلية، واصلت الحكومة الإسرائيلية المتعاقبة عبر العقدين الماضين، ذلك النهج الذي اعتمدته الحركة الصهيونية في مصادرته والتهويد، منذ بداياتها الأولى، حيث عملت ودأبت تلك الحكومات منذ الاحتلال للأرض العربية في الضفة الغربية عامة والقدس منها خاصة وقطاع غزة 1997، على بناء أعمدة "الدولة الفلسطينية"، ووجودها على أنقاض الشعب الفلسطيني، استناداً إلى المحاور الإستراتيجية التالية:

أولاً: الإستيلاء على الأرض العربية في القدس والضفة الغربية والقطاع خاصة.

تم الاستيلاء بشتى أساليب الخداع والاحتيال والإرهاب، والتي شملت في بادئ الأمر مصادرة الأراضي وأملاك لأسباب أمنية، أو منافع عامة تزيد صفقات بيع وشراء الأراضي الفلسطينية بمساعدة سماسرة الأراضي إلى جانب الإسناد والتغطية

المقترحة لعمليات الاستيلاء، كذلك نهج الإرهــاب والتنكيــل والمطــاردة والمــذابح والمجازر الجماعية ضد الفلسطينيين، بغية إرهابهم ودب الذعر في نفوسهم وإجبارهم على ترك أراضيهم وأملاكهم تهيأ للحركات الاستيطانية الإرهابية والغزاة اليهود.

واستندت السلطات الإسرائيلية في سياسة استيلائها على الأراضي العربية، كما هو معروف إلى جملة كبيرة من الذرائع والمبررات التــضليلية، وفــي مقــدمتها أن الأراضي التي يتم الإعلان عن مصادرتها، أما تكون أراضي الدولة أو تعود ملكيتهــا لليهود أو تصادر لأغراض عسكرية[1].

ثانياً: الأمن العسكري والسكاني:

فقد عملت وتعمل السلطات الإسرائيلية على زرع معسكرات الجيش والنقــاط والحواجز العسكرية في مختلف المدن والقرى والمخيمات، وفي الأماكن الاستراتيجية المشرفة والمسيطرة على محاور ومفترقات الطرق والتجمعات السكانية الفلــسطينية، كما قدمت السلطات الإسرائيلية على إقامة المستعمرات التي هي في الوقت ذاته بمثابة قلاع أو حصون وترسانة عسكرية، حول التجمعات الفلسطينية، بقيــة عزلهــا عــن بعضها البعض، وإبطال قوتها والسيطرة وعليها فيما بعد.

ثالثاً: غزو الإستيطان للأراضي العربية المصادرة واستيعاب أكبر عدد من الغزاة

الغزاة اليهود الجدد فيها، فضلاً عن الإعداد الكبيرة عن المستعمرات اليهوديــة التي زرعت أنحاء الأراضي المحتلة منذ عام 1967، فضلاً عن تلك الأعداد الكبيــرة من المستعمرين اليهود فيها، فإن السلطات الإسرائيلية تخطــط لإقامــة المزيــد مــن مستعمرات اليهود فيها وتوطين أعداد كبيرة أخرى من الغزاة اليهود الجدد القــادمين من الاتحاد السوفيتي وخاصة إلى منطقة القدس.

وكما هو معروف، فقد استخدمت السلطات الإسرائيلية ومــا تــزال حركــات الإستيطان في المستعمرات اليهودية القائمة أو المزمع أقامتها في الأراضي المحتلة.

---

(1) نواف الزّرو، القدس بين مخططات التهويد اليهودية ومسيرة النضال أو القصد العكسي، عمان، ط1 1991، ص14.

تلك المحاور الإستراتيجية الإسرائيلية للإستيلاء على الأراضي العربية المحتلة، وتهويدها عبر إقامة وزرع المستعمرات اليهودية فيها، إضافة إلى محاصرة وعزل المواطنين الفلسطينيين العرب في مدنهم وقراهم ومخيماتهم، عزلاً عسكرياً سكانياً من أجل تحقيق معبر الأمن الذي يعتبر الأثقل وطأه وضغطاً على أهلنا في الأراضي المحتلة.

إن ما يجري في القدس من تهويد واضطهاد وسياسي للعرب في إطار زائف من الشرعية الإسرائيلية، لا يمكن أن ينفصل عما يدور في الأرض المحتلة، وما يحدث في الأراضي العربية المحتلة، إنما هو أحد مظاهر المواجهة حول القضية الكبرى قضية فلسطين، وفصل القدس عن الضفة الغربية في هذه الحالية إنما يعبر عن نية إسرائيل لإلتهام أرض الشعب الفلسطيني قطعة قطعة، بعد تغيير معالمها السكانية، وخلق أغلبية عديدة من السكان اليهود[1].

وفي هذا الشأنَ فإنه يجب التأكيد على أن العرب على مدى التاريخ كانوا ولا يزالون يحترمون الوجود المشترك لأبناء الديانات الثلاث: المسيحية واليهودية والإسلام.

1 .3 تهويد القدس

يقصد بعملية تهويد القدس، مجموعة الإجراءات والأساليب والسياسات التي تتبعها إسرائيل في مجال السيطرة على القدس، وتحويل طابعها العربي، وطمس هويتها الثقافية العربية، ومحاولات إسرائيل تغير المعالم الأساسية في القدس في مجالات السكان الأرض، وكذلك المجالات العمرانية والإقتصادية وأخيراً عمليات الإستيطان اليهودي.

تشمل الدراسة لعملية تهويد القدس بشقيها الجزء الغربي المحتل 1984م، والجزء الشرقي المحتل 1976، وهي تمتد لتشمل مدينة القدس وضواحيها والتي تمثل منطقة القدس بكاملها.

---

(1) كيت ماجوايد، تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، ط1، بيروت، 1981، ص10.

يُلاحظ بأن مخططات التهويد كانت في كثير من الحالات تسبق الإجراءات الواقعية وفي بعض الأحيان تأتي لأحقه لها في انسجام واضح دون تضارب، كما أن عمليات التهويد كانت مستمرة بالرغم من تغيّر الحكومات الإسرائيلية، وكانت هذه المسألة من المسائل التي تمثل إجماعاً لذى كل القوى السياسية، وتشير وفق استراتيجية شاملة محددة الأهداف والرسائل، وتقوم على أسس عنصرية تعمل لصالح اليهود على حساب سكان القدس من العرب، من خلال إدخال تغيرات جوهرية على التركيب الثقافي والحضاري في القدس.

المبررات والأسانيد الإسرائيلية لعملية تهويد القدس

استخدمت الحركة الصهيونية منذ البداية مكانة القدس الدينية كأس أيدلوجي وإقناعي لدعم المشروع الصهيوني في فلسطين من خلال شحن عواطف اليهود وخاصة المدنيين منهم للهجرة إلى فلسطين[1]، واعتبرت جزءاً من القيام بالواجب الديني، فاليهود كما يقول بن غوريون "لا تكتمل يهوديته إلا بالهجرة إلى أرض الميعاد؛ وقد استندت هذه المزاعم على المبررات دينية تقول: بأن الله قد أعطى أرضٍ كنعان إلى إبراهيم وخلفائه كمنحه إلهية لأنهم شعب الله المختار، وانطلاقاً من ذلك أمن اليهود بأن حقهم العودة إلى أرض الميعاد امتثالاً لأمر إلهي، ولذلك يطلق اليهود على مفهوم الهجرة (عالياه) Aliyah[2] وتعني الصعود للسماء من خلال العودة لأرض إسرائيل.

وكذلك للإعتماد على مبررات تاريخية تدعى بأحقية اليهود في استعادة القدس عاصمة لهم باعتبارها كانت العاصمة القديمة لمملكة دواود وسليمان، وهي تضم المعبد اليهودي المقدس، لذلك برروا لأنفسهم طرد سكان البلاد الأصليين باعتبارهم غرباء[3]، وأن سيطرة إسرائيل على القدس وتهويدها هي الوسيلة الفعّالة لإعادة مجد

---

(1) ثيودور هرتزل: يوميات هرتزل، مركز الأبحاث، بيروت، 68، ص 78.

(2) David Ben Gurion Kebirth and Desting of Israel, Philosphical Library, New york, 1954, P. 42.

(3) روجيه جارودي، الأساطير المؤسة للسياسة الإسرائيلية، دار الغد العرب، القاهرة 1997، ص 67.

الدولة اليهودية القديمة، وتأكيد وحدة الأمة اليهودية والتفافها حول القدس بإعتبارها تمثل الرمز لهذه الوحدة، ومحاولة إعادة بناء الهيكل باعتباره التجسيد المادي لمقولات الشرائع اليهودية، وتأيد الهوية الدينية والقومية لليهود، باعتبارهم شعب الله المختار، الذي عاد إلى أرض الميعاد"، لإقامة دولته، كما تطالب الحركة الصهيونية، وقد عبر هذا الموقف موشي ديان عشيه احتلال القدس سنة 1967، بقوله أمام حائط المبكى: "لقد عدنا إلى قدسنا الموحدة مدينتا المقدسة أو لن نغادرها أبداً"[(1)].

يلاحظ في هذا المجال أن جميع هذه المبررات تقوم على أفكار وجود الشعب الفلسطيني وأحقيته في أرضه بما فيها القدس، وتقوم على تجاهل الارتباط التاريخي والديني للقدس بالحضارة العربية بدءاً من كنعانيين الذين بنوا القدس وأسسوها قبل الوجود اليهودي فيها، إلى الحضارة العربية الإسلامية التي حكمت القدس حوالي 14 قرناً منذ فُتحت على يد عمر بن الخطاب، فكيف للمهاجرين الغرباء من شتى بقاع العالم والذين ليس بالضرورة أحفاد العبرانية القدامى كما تدل على ذلك الوقائع التاريخية المعروفة الإدعاء بملكية القدس وفلسطين؟ تجاهل سكانها الأصليين وحقوقهم التاريخية الدينية في هذه الأراضي، بالإضافة إلى هذه الأسانيد الدينية والتاريخية التي استخدموها لتبرير عمليات التهويد للقدس، تلجأ إسرائيل باستمرارية إلى استخدام حجة توحيد المدينة وتسهل عليه الإنتقال والوصول إلى الأماكن المقدسة كذريعة للسيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، كما تستخدم المبررات الاقتصادية والديموغرافية لتبرير التوسع الإسرائيلي على حساب القدس المناطق المجاورة لها لاستقلال موارد المياه والتوسع الإستيطاني لحل مشاكل التركيز اليهودي في الجزء الغربي من القدس.

وأخيراً استخدام العامل الأمني، والرغبة في تحقيق القدس من أية هجمات عربية محتملة من خلال عمل أسوار مع المستوطنات المحصنة حولها في المناطق الاستراتيجية، وعزل القدس عن بقية مناطق الضفة الغربية التي يمكن أن تكون مجالاً

(1) Meron Ben Venisti Jcrusalem The Torn City. University of Minnesota Press, P. 84.

للمفاوضات العربية الإسرائيلية وإمكانية قيام أنواع من السيادة الفلسطينية في هذه المناطق[1].

وهنا يلاحظ بأن هذه الأسانيد الأخرى تتركز حول مطالب الجانب اليهودي، فقد وتهمل القرارات الشرعية الدولية وحقوق الإنسان التي تقر بحق الإنسان العربي في أرضه، وممتلكاته والعودة إليها وحقه في تقرير مصيره[2].

الإجراءات في مجال التشريع والقوانين لتهويد القدس

1. منذ سنة 1948م.

بعد استيلاء إسرائيل على الجزء الغربي من مدينة القدس سنة 1948 اتخذت الكنيست الإسرائيلي سنة 1949 قراراً بان القدس ستظل العاصمة التاريخية والأبدية لإسرائيل ولم تعترف الأمم المتحدة، بذلك باعتباره مخالفاً لقرار التقسيم وشروط قبول إسرائيل في هيئة الأمم[3]، ومنذ عام 1950 بدأت الحكومة الإسرائيلية بتطبيق هذا الإعلان من خلال العمل على نقل الحكومة الإسرائيلية ومقر الكنيست وبعض الإدارات الحكومية[4]، وفي عام 1966 أعلنت نقل مقر الكنيست في احتفال قاطعته معظم الدول، كما استخدمت مجموعة من القوانين والأنظمة العسكرية لضمان عمليات التهويد، بما فيها طرد السكان العرب وتدمير ممتلكاتهم وإحلال مهاجرين يهود مكانهم وإقامة المستوطنات على الأراضي العربية عليها[5].

---

(1) نظام بركات، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة العلوم الأساسية، عدد1، مجلد 23، ربيع 1995.

(2) القدس في قرارات الأمم المتحدة، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان 1995 توماس ماليسون، تحليل القرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلق بقضية فلسطين، منشورات الأمم المتحدة، 1982.

(3) كيت ماجواير، تهويد القدس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981، ص 18، سالم الكسواني، المركز القانوني، لمدينة القدس، عمان، 1978، ص217.

(4) رفيق النتشه وآخرون، تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل، عمان 1984، ص162.
Tawfik AL- Khalil, Jersulem from 1947 to 1967 Apolitical, survey, A mman, 1992, P.P. 86-91.

(5) معين، أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، دار الأندلس، 1978، ص 191-199.
Josef Badi, Funde mental Laws of israel, Twayne Publsshers New York, 1961.

1. تفعيل قوانين الطوارئ المعمول به زمن الانتداب لطرد السكان العرب من القدس.
2. قانون العودة الذي يُعطي الحق لأي يهودي في العالم في للمجيء للقدس وفلسطين واستيطانها والحصول على جنسية إسرائيلية.
3. قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، والذي تم بموجبه نقل ملكية المهجرين الفلسطينيين إلى القيم على أملاك الغائبين والذي يحضر نقل ملكيتها لغير اليهود.
4. قانون استملاك الأراضي لسنة 1952 والذي أعطى الحكومة الإسرائيلية الحق باستملاك الأراضي العربية بحجة استخدامها لأغراض التطوير والإنماء الاقتصادي.

3. 2 الإجراءات في مجال التشريع والقوانين بعد سنة 1967 لتهويد القدس:

أصدرت السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها للقدس الشرقية مجموعة من القرارات والأوامر العسكرية بقصد ضمان السيطرة على القدس وتهويدها من أهمها[1]:

1. بتاريخ 12/ 1967/6 صدر قانون السلطة والقضاء المعدل والذي يخّول حكومة إسرائيل صلاحية تطبيق القوانين الإسرائيلية على أي منطقة تقرر حكومة إسرائيل بتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، القانون رقم 499.
2. استناداً للقانون السابق صدر الأمر المنشور في مجموعة الأنظمة 4602 و 5602 القاضية بتطبيق القوانين الإسرائيلية والإدارة على منطقة القدس العربية بعد توسيع بلدية الدس لتشملها.
3. صدر القانون رقم 67/10 قانون المحافظة على الأماكن المقدسة والذي يعطي الحق لكل أبناء الطوائف في الوصول للأماكن المقدسة بالنسبة لهم، وقد

---

(1) Malison T. and Ma Lison. S. , Settlements and The law, The American Eduction Trus. USA 1983.

تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، مركز الابحاث، بيروت، 1972، ص 104.

استندت للجماعات الدينية لهذا القرار في رفع شكاوى لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية لضمان وصولهم للصلاة داخل الحرم القدسي.

4. اتخذت الحكومة الإسرائيلية في 1967/6/28، قرار بضم القدس العربية إلى إسرائيل بعد أن حصلت على موافقة الكنيست وقد كان هذا القرار يمثل قراراً من القرارات التي تدعم الوحدة الوطنية.
5. 29/ 6/ 1967، تم حل مجلس أمانة القدس ومصادرة سجلاتها وأملاكها المنقولة وغير المنقولة ودمجها مع معظم موظف الأمانة في بلدية القدس المحتلة سنة 1948م.
6. إلغاء القوانين الأردنية واستبدالها بالتشريعات والقوانين الإسرائيلية وإلغاء المحاكم النظامية الأردنية وإرغام عرب القدس على التقاضي لدى المحاكم الإسرائيلية فيها ودعم الاعتراف بالمحاكم الإسلامية الشرعية[1].
7. يتبع ذلك صدور مراسيم عسكرية لتقليد الحكم والإدارة في المنطقة لفصل القدس قضائياً عن بقية الضفة العربية.
8. سنة 1980 صدر القانون الأساسي لتوحيد القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل، وبدأت الحكومة باتخاذ الإجراءات لتحقيق هذا القانون مثل نقل مكتب رئيس الوزراء للمدينة ومطالبة السفارات بنقل مقرها للقدس وفق هذا القرار مخالف للقانون الدولي وصدر قرار من الأمن رقم 874، سنة 1980 باعتباره هذا الأجراء باطل ولم يقترف له[2].

---

(1) روحي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، شؤون عربية، عدد 40 1984، ص 48.
فايز جابر، تطور النشاطات الاستيطانية في القدس، ورقة مقدمة إلى تداولات القدس، عام 500 منالحقوق العربية، جامعة مؤتة 1997.

(2) الأمم المتحدة، المستوطنات الإسرائيلية، دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، نيورك 1982، ص3.

9. سنة 1994م، عقدت اتفاقية أوسلو صدور القانون الخـامس بتقييـد نـشاطات السلطة الفلسطينية في القدس وضعها من فتح أي ممثلة أو عقد اجتماعات دون موافقة وزير الشرطة الإسرائيلية[1].

لاحظ بأن هذه القرارات الإسرائيلية للاستيلاء على مدينـة القـدس ووضـع القوانين اللازمة لذلك كانت تجد إجماعاً إسرائيلياً عل المـستوى الحكـومي وعلـى المستوى الشعبي والحزبي، وكانت تعد رمزاً للإجماع الوطني، ومن القرارات التـي تقوي وتدعم الوحدة الوطنية.

كما يلاحظ بأن القرارات الإسرائيلية بشأن القدس كانت باسـتمرار قـرارات علنية وصريحة وتسبق الإقرارات العملية بشأن تهويد القدس، وذلك خـلاف الوضـع الموجود في بقية الضفة الغربية حيث تسعى إسرائيل لغرض الأمـر الواقـع وتقـوم باتخاذ مجموعة إجراءات عملية بشأن السيطرة عليها دون الإعلان عن ذلـك أو دون اتخاذ قرارات مسبقة بشأن مستقبلها.

استراتيجية التهويد والاستيلاء الإسرائيلي على القدس

السياسات الإسرائيلية العامة في مجال تهويد القدس:

أقدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على انتهاج سياسات وأساليب متنوعـة في مجال التهويد سواء على مستوى الـسكان أو الأراضـي أو المؤسـسات تـشمل المجالات الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيـر نـذكرها... واتـسمت الأحاديـث والأفكار والتصريحات والأنشطة كرسم الحدود الإسرائيلية الجديدة، وعلى الرغم مـن تباين تلك الآراء والأفكار والتصريحات إلا أن هناك أمرين لم يحدث حولهما خـلاف داخل إسرائيل.

أولهما: ضرورة توسيع حدود (الدولة) عما كانت عليه قبل (5) حزيران 1967.

ثانيهما: ضرورة إقرار الأمر الواقع في المناطق التي لا خلاف في احتوائها وضـمها إلى الدولة العبرية، وذلك بالمعني بخطى واسـعة وسـريعة فـي اسـتيطانها

---

(1) إبراهيم، أبو جابر، مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، ومن الدراسات المعاصرة 1997، ص 29.

وتهويدها ودمجها في كيان الدولة[1]، وتوالت التصريحات من قبل المسؤولين حول المكاسب الإقليمية التي أحرزتها تلك الحرب، ففي تصريح لموشي ديان بتاريخ 9 آب 1967، قال فيه (... ولما كان عندنا كتاب التوراة، ونحن أهل الكتاب، يصبح لدينا أيضاً أرض التوراة، أرض القضاة[*]، والآباء في القدس والخليل وأريحا وما جاورها)[2].

إن إسحاق رابين (رئيس هيئة الأركان) خلال حرب عام 1967، فقد قال (... في 1948 أجبرنا على ترك القدس الشرقية بأيدي العدو، ومنذ انفجار العرب الراهنة 1967 لازمنا شعور بأن علينا ألا نضيع هذه الفرصة التاريخية ثانية)[3].

وفي اليوم الثامن من حزيران 1967، كان على الحاخام (شلومو غوردن) حاخام الجيش الإسرائيلي آنذاك يقف على رأس ثلة من الجيش الإسرائيلي بالقرب من حائط الغربي للحرم القدسي الشريف (حائط المبكى) مقيماً شعائر الصلاة اليهودية معلناً في ختامها "أن حلم الأجيال اليهودية قد تحقق، فالقدس لليهود ولن يتراجعوا وهي عاصمتهم الأبدية".

أضواء على خطط إسرائيل وبرامجها لتهويد مدينة القدس منذ عام 1967، استراتيجية التهويد والاستيلاء الإسرائيلي على القدس:

3. 2. 1 استراتيجية التهويد الديمغرافي (السكاني).

قامت إسرائيل بتهويد السكان من خلال تغيير المعادلة السكانية في المدينة، وبهذا الخصوص كان على السلطات الإسرائيلية انتهاج أحد خيارين: أما الصفة الكلية للوجود العربي بالقسم الشرقي من المدينة على النحو الذي اتبع عام 1948 بالجزء

---

(1) عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، المنظمة العربية للتربية والثقافه والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص 136.

(*) القضاه Judges في بداية استقرار اليهود الزراعي، وقبل ظهور حكم الملوك ببينهم، حكمهم قضاة من الكهنة والمحاربين، كانوا يجمعون من السلطات الدينية والدنيوية، وقد استمر عهد القضاه حوالي 4 قرون وفقاً لسفر القضاه 1425- 1015 ق. م.

(2) عادل محمود رياض، المرجع السابق، ص 140.

(3) Yitzhak Rabin: The Rabin me moris (Boston), Little brown 8 and Co., 1971, P. 111.

الغربي من القدس إذا أخلى الاحتلال الإسرائيلي آنذاك القدس الغربية من قمع سكانها العرب، مسلمين ونصارى، وكان عددهم 1949 خمسة وثلاثين ألفاً ثم تشريدهم ولم يسمح لواحد منهم بالعودة إليها[1]، وقد حاولت إسرائيل الأسلوب ذاته خلال حرب 1967، إذا استغلت حالة الرعب التي سادت بين السكان القدس الشرقية خلال المعارك.

أما الخيار الثاني: فهو السيطرة التاريخية على المدينة وهي عملية بطيئة إذ تستوجب السكان وعزلهم ضمن نطاق محصور والاكتفاء بالسيطرة الاستراتيجية من خارج مركز المدينة ثم التضيق على السكان العرب بمختلف الوسائل، وبسبب هذه السياسة التعسفية يعاني عرب القدس من عملية اضطهاد عرقي لا تقل بشاعته عن عمليات التطهير العرقي التي شاهدناها أمثلة وسوابق لها في البوسنة والهرسك، والفارق الوحيد كان التطهير العرقي على الطريقة الإسرائيلية، لا يأتي بالجملة، بل يجيء مقسطاً ولا يأتي عن طريق المذابح الجماعية، بل يأتي عن طريق القتل البطيء والمندرج، من خلال إجلاء السكان العرب عن القدس، واحلال اليهود محلهم، وهذا يعد أخطر أساليب التهويد التي تمارسها السلطات الإسرائيلية، وهي أساليب لا ترد المسؤولون الإسرائيليون عن الإفصاح تمارسها السلطات، الإسرائيلية، فهذا (ابن جوريون) يدعو في خطاب له أمام الكنيست إلى الإسراع في توطين اليهود بالقدس القديمة وغيرها من الأماكن المقدسة، وقال في هذا الشأن أن توطين 20000 أسرة يهودية في المنطقة تحيطه بالقدس القديمة وغيرها من الأماكن المقدسة، وتبين إلى الأبد تحديث حول فكرة تدويل المدينة[2].

سياسة القتل والاعتقال والتدمير والنهب

كانت أولى وسائل التهويد التي استعملها السلطات للكسب ضمن احتلال القدس هي نفس الأساليب التي لجأت إليها منظماتهم الإرهابية في دير ياسين وغيرها، كما دمرت القنابل مئات العقارات السكنية التجارية خارج السور وداخله، كما أحرقت

---

(1) أنيس فوزي قاسم، القدس بين مخاطر الخارج ومخاطر الداخل، عمان 1998، ص 5.

(2) فايز مهند جابر، القدس: ماضيها، حاضرها، مستقبلها، دار الجليل عمان 1980.

عشرات المخازن خارج السور، وألحق أضـــراراً لعـــدد مـــن الكنـــائس والجوامـــع والمستشفيات من جملتها كنيسة القديس حنه المعروفة بالصلاحية، والمسجد الأقــصى، ومئذنة باب الأسباط، ومستشفى أوغستا فيكتوريا على جبل الزيتــون، وقــد اســتولى الجيش على معظم الأبنية الكبير في المدينة وفي مقدمتها للمدارس والفنادق، وقــاموا بنهب الكثير من محتوياتها، ومحتويات العديد من المتاجر ودور السكن والــسيارات، بعد إعلان توقف القتال.

ولجأت سلطات الاحتلال إلى فرض نظام منع التحويل، لساعات طويلة، وفــي فترات متلاصقة، كانت تقوم خلال ذلك بجمع سكان الأحياء لساعات طويلة في الليــل وتبقيهم تحت أشعة الشمس الحارة في النهار، وتسوق المئــات مــن الــسكان، إلــى معتقلات مجهولة، وتجهزهم، دون مراعاة للسن وتخضعهم لأنواع شتى من التعــذيب النفساني والجسدي، ولم يعرف مصير الكثير منهم في[1].

ولقد تسبب هذه الموجات من الجرائم والإرهاب الوحشي بنزوح حوالي خمسة آلاف من المدنين، معظمهم من اللاجئين.

سياسة الهدم والنسف:

كان الإجرام الثاني لتسهيل عملية التهويد سلسلة من أعمال الهدم والنسف لأملاك عربية داخل السور وخارجه، بدأت في 1967/6/11 أي بعد .أربعة أيام فقط من الاحتلال فقد أزيل من الوجود العربي في المدينة 135 داراً في المغاربة يسكنها 650 شخص ومسجدان في المغاربة، ومصنع بلاستك قرب حي الأرمن في داخل السور، يعمل فيه 200 عامل وهدم ما يقارب 200 منزل، ومخزن في المناطق الحرام، ونتيجة للهدم والنسف تم تشريد ما يقارب خمسة 1000 شخص من سكان القدس[2].

(1) روحي الخطيب، تهويد القدس، ط1، آذار 1970، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص12.

3. 2. 2 استراتيجية التهويد العمراني:

أتمت القوات الإسرائيلية ضمن عدوانها الشامل 1967 احتلال القدس الشرقية بما فيها مقدسات إسلامية ومسيحية. وفي 1967/5/28 أعلن حاييم موشي شبيره وزير الداخلية الإسرائيلي ضم إحياء العربية في القدس الشرقية قسراً تحت شعار القدس الموحدة، ومع إتمام المخطط الاحتلالي الإسرائيلي واستعداده لقوانين الملزمة كقانون توحيد القدس دعامة إسرائيل الأبدية شرعت الإدارة المذكورة بتنفيذ مشاريع إضفاء الشرعية الإسرائيلية على الأرض من خلال البرامج الاستيطانية التي سبقها إجراءات مصادرة أراضي عرب القدس[1].

مراحل التهويد:

وبالعودة لأساسيات القضية يمكن تقسيم مراحل تهويد المدينة إلى أربع مراحل حتى هذه الحقبة من الزمان هي:

مرحلة الاحتلال الأولى:

بدأت بإعلان مصادرة 116 دونما من القسم الجنوبي من إحياء البلدة القديمة بحجة المصلحة العامة لإقامة الحي اليهودي الجديد وبأمر من وزير المالية لإسرائيل، فهدمت منازل معظم الحي العربي (حارة الشوفه والمغاربة) وصودرت منازل قدرت بـــ (700) مبنى.

ونتيجة لعملية الاستيلاء على المنطقة المذكورة (حي المغاربة) وسعت رقعة الحي اليهودي من 5 دونمات إلى 130 دونماً، وشمل تلك المنطقة الواقعة ما بين الحائط الغربي للمسجد الأقصى ودير اللاتين في القدس.

امتدت الحكومة الإسرائيلية بعد وضع يدها (الحي على إنشاء مشروع سكاني فيه وصل عدد سكانه إلى 2300 نسمة، وذلك كجزء من مشروع ضخم يعرف بمشروع القدس الكبرى ويضم (10) مدن تحيط بالقدس.

---

(1) جواد الحمد، أياد البرغوثي (محرران)، دراسة في الفكر السياسي محركـــة المقاومـــة الإسلامية (حماس)، 1987– 1996 مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان دراســـات(20)، ط3، 1993، ص 551.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة عام 1968، وتم خلالها مصادرة 3345 دونماً من أراضي منطقة الشيخ جراح وادي الجوز، وأرض السمار لتقام عليها أحياء استيطانية تهويدية أخذت بإغلاق النفقين الشمالي والغربي، واستمر ذلك في أواخر السبعينات يوم أستملك اليهود الممتلكات الشخصية والوقفية للسكان العرب الفلسطينيين بين حارة الأرض وحي المغاربة، وحل المستوطنين اليهود مكان السكان الفلسطينيين المحلية(1).

المرحلة الثالثة:

من مراحل مصادرة الأرض العربية في القدس سعياً وراء تهويدها، فبدأت في أوائل الثمانينات، حين أقرت الكنيست الإسرائيلي 1980، بشكل استثنائي قانوناً جديداً أُدرج في قائمة القوانين الأساسية(2)، ينص على أن القدس عاصمة إسرائيل(3).

هدف القانون منع أي حكومة إسرائيله من التوصل لأي اتفاق يمس السيادة الإسرائيلية على القدس، ورافق ذلك أقدمت الحكومة على مصادرة مساحات من أراضي قريتي (بيت حنينا وشفعاط) تبلغ (4400) دونماً لإقامة مستوطنتي (بسغات زئيف وبسغات أوفر).

المرحلة الرابعة:

بدأت منذ 1987 ولا تزال حتى الآن عمل اليهود على تغير أسماء بوابات القدس التاريخية بقصد تهويدها:

الاسم العربي التاريخي	الاسم العبري بعد التهويد
باب الخليل	مشاغر يانو (يافا)
باب المغاربة	شاغر هأشفا (النفايات)
باب الرحمة	شاغر هرحميم
باب النبي داود	شاغر تتسييون (صهيون)

---

(1) موشيه هيرش وآخرون، القدس إلى اين، اقتراحات بشكل مستقل المدينة، معهد أبحاث إسرائيل، 1994.

(2) القانون الأساسي هو القانون الذي يحتاج إلى كغيره أو إبطاله تأيد ثلثي أعضاء الكنيست.

(3) قانون رقم (5841)، عام 1980.

3. 2. 3 استراتيجية التهويد الإداري:

بتاريخ 1967/6/27، وخلال اليومين التاليين، أصدرت سلطات إسرائيل المحتلة ببرلمانها وحكوماتها وقوة دفاعها، أربعة قرارات استهدفت بالتتابع بتهويد السيادة والإدارة والبلدية (الأمانة) العربية.

في 1967/6/27، أصدر البرلمان الإسرائيلي قراراً على شكل إضافة فقرة إلى قانون الإدارة والنظام لسنة 1948، تخّول حكومة إسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة (إسرائيل) ضمها إلى أرض (إسرائيل) وبتاريخ 1967/6/28، أصدر سكرتير حكومة (إسرائيل) أمراً أطلق عليه "أمر القانون والنظام رقم واحد سنة 1967"، أعلن فيه أن مساحة أرض (إسرائيل) الشمولة هي خاضعة لقانون قضاء الدولة الإسرائيلية وإداراتها وبتاريخ 1967/6/28، أيضاً أصدر وزير داخلية سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي حاييم موشي شابيرا، أمراً آخر، أعلن فيه ضم تلك المناطق الحدود "بلدة القدس، وبتاريخ 1967/6/29، أصدر الدفاع الإسرائيلي أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب من سكان القدس، أي بلدية القدس، وبأنها خدمة أمين القدس، أي رئيس بلديتها من عمله وبإلحاق موظفي أمانة القدس وعمالها ببلدية القسم المحتل مسابقاً من المدينة[1].

نفذت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة هذه القرارات والأوامر بشدة فاستولت على جميع ممتلكات الحكومة الأردنية ودوائرها ومحاكمها وأثاثها وأجهزتها وسجلاتها، واستولت كذلك على جميع ممتلكات أمانة القدس العربية وأجهزتها وألحقتها بدوائرها ومحاكمها وبلدياتها الإسرائيلية، ثم ألغت جميع القوانين والأنظمة ، واستعاضت عنها بالقوانين والأنظمة الإسرائيلية وفرضت بالقوة جهازاً عسكرياً إسرائيلياً وأخضعت جميع السكان العرب لحكمه وجبروته.

---

(1) روحي الخطيب، تهويد القدس، بحوث الندوة العالميه حول القدس وتراثها الثقافي، "في إطار الحوار الإسلامي والمسيحي"، الرباط 1992، ص 488.

3. 2. 4 الحفريات الأوروبية والصهيونية في القدس:

ترجع أولى الحفريات التي تمت في القدس إلى عام 1863 من قبل بعثه فرنسية، وخلال الفترة ما بلين 1867– 1870، قامت جمعية استكشاف فلسطين بإرسال بعثه بريطانية باسم الصندوق البريطاني لاستكشاف آثار فلسطين وعلى رأسها المهندس تشارلز وارين، وكان هدفها منصباً على منطقة الحرم القدسي الشريف، فأقامت الحفريات عمودية وأنفاقاً نحو جدران الحرم الشرقية والجنوبية والغربية بهدف اكتشاف طبقات هذه الجدران وأنواع حجارتها، ومن تلك الحفريات النفق الذي يقع بين مدخلي باب السلسلة وباب القطانين بطول 25م وبعرض 6م، وفي عهد الانتداب تمت أهم الحفريات الأثرية خلال الفترة 1923– 1928[1].

إن الحفاظ على قدسية وحرمة الأماكن المقدسة أمر تكفله العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية، وقد تقرر هذه الحماية والحصانة للمقدسات الدينية في عديد من الاتفاقيات منها "اتفاقية لاهاي"، التي أبرمتها منظمة اليونسكو عام 1954، واقتضت ضرورة حماية الممتلكات الثقافية في النزعات المسلحة وعلى رأسها دور العبادة، والوثيقة الدولية لحقوق الإنسان عام 1966، حيث نصت المادة (53) على حظر ارتكاب أي أعمال عدائية ضد أي من الآثار التاريخية والفنية وأماكن العبادة، هذه إضافة لاتفاقية مبينا عام 1963، والتي تكفل حماية قانونية للمقدسات الدينية[2]، لكن إسرائيل لم تعطِ اهتماماً للقرارات والمواثيق الدولية ولم تأبه باحتجاجات الرأي العام العالمي على ممارستها الهادفة للنيل من حرية المقدسات الإسلامية والمسيحية على حد سواء، فهي منذ احتلالها للشطر الشرقي من المدينة عام 1967، وحتى وقتنا الحاضر لا تزال ماضية في انتهاكاتها للأماكن المقدسة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل لا تقف وحدها بل تتبارى هي والتنظيمات الدينية اليهودية المتطرفة في فرض الأمر الواقع وتكريسه هادفة هدم المسجد

---

(1) ائرة الدراسات والتوثيق، وزارة التربية والتعليم، السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة عن التهويد والاستيطان في القدس العربية (أهداف ونتائج) مقدم للمؤتمر العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المنعقدة في الفترة 6–9/ كانون أول1967، ص 16.

(2) مجلة القدس الشريف، تصدر عن أمانة القدس، العدد (46)، كانون ثاني1989، ص 21

الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه تنفيذاً للإدعاء الصهيوني بأن "الهيكل لا يبنيه الله ولا المسيح المنتظر بل اليهود"، ولتحقيق هذه الغاية عمدت الحكومة الإسرائيلية ومنذ عام 1967 إلى تجاهل نظام "الوضع الراهن"، الذي كان يعد جزءاً من المعاهدات الدولية كمعاهدة باريس 1855، ومعاهدة برلين 1878، التي نصت على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في فلسطين بحيث لا يمكن تغيرها إلا بموافقة كافة الأطراف(1)، وقد أكد ليغي اشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك –لرؤساء الطوائف الدينية المختلفة ضرورة القيام كل طائفة بإدارة الأماكن المقدسة التي تخضعها وفقاً لإعلان الاستقلال وليس وفقاً لنظام "الوضع الراهن" حيث نص الإعلان على أن " دولة إسرائيل سوف تؤكد حرية الدين والعقيدة والكلام والتعليم والثقافة... وستحمي الأماكن المقدسة لكافة الأديان الأمر الذي يكفل للأماكن المقدسة حصانتها ولكنه لم يحدد حقوق الطوائف الدينية المختلفة مثلما يحددها نظام "الوضع الراهن"، الذي يتناول أدق الأمور والتفاصيل المتعلقة بالأماكن المقدسة(2).

وفي سبيل تهويد مدينة القدس ديناً تبنت الحكومة الإسرائيلية سياسة مبرمجة، تقوم بتنفيذها من خلال سلسة من الممارسات والاعتداءات ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، بدأتها إثر الاحتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس بأربعة أيام، فقامت بهدم حارة المغاربة يوم 1967/6/11 الملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية الغربية التي كانت تشمل مسجدين و 135 منزلاً(3).

وكما يعلم الجميع ... إن المسجد الأقصى هو رمز الوجود العربي الإسلامي في هذه المدينة المقدسة، ومحط أطماع اليهود الصهاينة الهادفين إلى تدميره والنيل من

---

(1) سمير جريس، المخططات الصهيونية الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينيه، مرجع سابق، ص91.

(2) المرجع السابق، ص 194.

(3) جامعة الدول العربية، تقرير، وندا الجمهورية العربية السورية حول أوضاع مدينة القدس والمخططات الإسرائيلية لتهويدها، مؤتمر المشرفين (الدورة/ 55) 7-11/ 1996.

قدسيته، ولهذا تعرض وسيتعرض المسجد المبارك لاعتداءات مستمرة متمثلة بالحفريات العديد والتي بدأت في القدس منذ 1863.

قامت إسرائيل بتنفيذ الحفريات على مراحل ولا تزال حتى وقتنا الحاضر منها:

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة من الحفريات في أواخر عام 1967، وتمت في عام1968، وقد جرت على امتداد 70م، من أسفل الحائط الجنوبي للحرم والقدس الشريف خلف قسم من جنوب المسجد الأقصى وأبنيته جامع النساء والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية الملاصقة له، ووصل عمق هذه الحفريات إلى 15م، فأصبحت مع مرور الوقت ناقوس خطر يهدد بحدوث تصدعات للحائط والأبنية الدينية والحضارية والأثرية الملاصقة له[1].

المرحلة الثانية:

بدأت منذ عام 1969، وعلى امتداد 80م، إضافية من سور الحرم القدس مستكملة ما تم في المرحلة الأولى، متجهة شمالاً حتى وصلت إلى باب المغاربة أحد أبواب الحرم، مارة بمجموعة من الأبنية الإسلامية التابعة للزاوية الفخرية (مركز الإمام الشافعي) وعددها 14 بناء تصدعت جميعها نتيجة لهذه الحفريات وتمت إزالتها بالجرافات الإسرائيلية بتاريخ 1969/6/14[2].

المرحلة الثالثة:

بدء بها عام 1970 وتوقفت عام 1974، ثم استؤنف مرة أخرى عام 1975، ولم تنته حتى اليوم، وامتدت من أسفل عمارة المحكمة الشرعية القديمة أقدم الأبنية التاريخية في القدس، تمر شمالاً أسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم الشريف (باب السلسلة، المطهره، القطانية، الحديد، ويصل امتدادها إلى 180م، وكذلك فإن حفريات هذه المرحلة تمر تحت مجموعة من الأبنية التاريخية الدينية والحضارة منها أربعة

---

(1) روحي الخطيب، تقرير حول مواصلة السلطات اللاحتلال العسكري الإسرائيلي اعتداءاتها لتغيير الأوضاع مدينة القدس، أمانة القدس، عمان، 1967، ص 7.

(2) وزارة شؤون الأرض المحتلة، المملكة الأردنية الهاشمية، الحرم الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967– 1980، ملف رقم 80/أ، ص 3.

مساجد ومئذنة قايتباى الأثرية وسوق القطانين أقدم سوق أثري وعدد من المدارس الأثرية، وقد يصل عمق هذه الحفريات ما بين 10-14م) [1]. وبلغ طول المنطقة الناجم عنها 450م الأمر الذي نجم عن تصدع في عدد من الأبنية منها الجامع العماني ورباط كرد والمدرسة الجوهرية (مقر المجلس الإسلامي)، والزاوية الوقائية وبيت الشهابي، وفي عام 1988، قامت إسرائيل بحفريات جديدة، ضمن حفريات هذه المرحلة، عند ملتقى طريقة باب الغوانمة مع طريق الآلام[2]، أما آخر الحفريات التي قامت بها إسرائيل يمكن تصنيفها ضمن هذه والمرحلة كانت في24/ 1996/9، حيث فتح باب ثاني للنفق من جهة مدرسة الروضة على طريق الآلام وقد تم تنفيذ هذا الإجراء من قبل إسرائيل تحت إشراف الجيش الإسرائيلي ورئيس البلدية اليهودي (أيهود أولمرت) هادفة إلى تكريس الأمر الواقع وتحقيق الرغبة في تفويض المسجد الأقصى وهدمه، حيث أن هذا النفق يمر أسفل الرواق الغربي للحرم القدسي الشريف ويمتد حتى يصل باب الغوانمة[3]، وهو الأمر الذي أثار مشاعر المسلمين وأطلق شرارة التظاهر والاحتجاج فاندلقت الصدامات بين الجنود الإسرائيلية وجموع المتظاهرين، وكانت سلطات الاحتلال بإطلاعه النار على الصحفيين والمصورين الأمر الذي يعد انتهاكاً صريحاً لبنود اتفاقية جنيف الرابعة[4].

المرحلة الرابعة والخامسة:

تم البدء بها في 1973، واستمرت حتى عام 1974، وتقع حفريات هذه المرحلة خلف حائط الجنوبي للحرم القدسي الممتد المسافة ثمانين متراً للشرق وتخترق الحائط الجنوبي لتدخل منه إلى الأورقة السفلية للمسجد الأقصى المبارك في أربعة مواقع:

---

(1) روحي الخطيب، الحفريات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 9.

(2) دائرة الدراسات والتوثيق، مرجع سابق ذكره، ص 17.

(3) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، تقرير حول حخلق الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى خلق واقع جديد في الحرم القدسي، 1996، ص3.

(4) Palestinian Center for Human Right, The Clashes of September 1996, Geneva, January 1996, Series Study, (7), P. 26.

1. أسفل محراب المسجد الأقصى على عمق عشرين متراً إلى الداخل.
2. أسفل جامع عمر في الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى.
3. أسفل الاورقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى.
4. أسفل الأبواب الثلاثة للاورقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى[1].

وصل عمق هذه الحفريات لأكثر من 13م، الأمر الذي يعرض السور والمسجد الأقصى إلى خطر التصدع بسبب عوامل عديدة منها: قدم النساء، تفريغ التراب الملاصق للجدران من الخارج بعمق كبير، ضجيج الطائرات الحربية، واختراقها الجاهز الصوت، إضافة للعوامل المناخية التي تؤثر سلباً على المعالم الإسلامية والدينية والتاريخية[2]، وقد أسفرت حفريات هذه المرحلة واكتشاف أثار إسلامية أموية وأثار رومانية وأخرى بيزنطية[3].

المرحلة السادسة:

بدأ العمل بها منذ أوائل عام 1975، تقريباً من منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة ولسور الحرم الشريف ما بين باب السيدة مريم والباب الذهبي وتهدد أعمال الحفر بإزالة وطمس أقدم القبور الإسلامية مثل مقبرة (مأمن الله) والتي تضم رفاة العديد من الصحابة ورجال الدين، حيث أن سلطات الاحتلال استولت على المناطق الملاصقة لهذه المقابر وانشأت جانباً من منتزه إسرائيل الوطني فيها[4].

المرحلة السابعة:

تتضمن هذه المرحلة مشروع تعميق مساحة البراق الشريف الملاصق للحائط الغربي للمسجد الأقصى بالحرم القدسي الذي وضع عام 1975، وتمت الموافقة عليه في 1977/6/15، من قبل اللجنة الوزارية الإسرائيلية مع بعض التعديلات، وقضى

---

(1) روحي الخطيب، مذكرة حول مواصلة سلطات الاحتلال العسكري الإسلامي، اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس والمدن والقرى الفلسطينية المحيطة بها وتهويـدها، أمانـة القدس، عمان، 1977، ص 8.

(2) روحي الخطيب، الحفريات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص10.

(3) دائرة الدراسيات والتوثيق، مرجع سابق، ص17.

(4) جريدة القدس، 1977/6/15.

هذا المشروع بضم أقسام أخرى من الأراضي العربية المتاضمة لساحة الحرم، وهدم ما عليها وحفرها على عمق 9م، وكانت الأراضي حتى 1967/6/7، تضم حوالي 200 عقار عربياً إسلامياً قامت الجرافات الإسرائيلية ما بين عام 1967- 1977، بهدمها وشردت جميع أهلها الذين يقدر عددهم 800 نسمة، وبعض هذا المشروع العديد من الأبنية لخطر التصدع والانهيار منها ((*)عمارة المحكمة الشرعية القديمة، (*)عمارة المكتبة الخالدية(*)، زاوية ومسجد أبو مدين و35 عقاراً)[1].

المرحلة الثامنة:

تقع حفريات هذه المرحلة خلف جدران المسجد الأقصى وجنوبها وهي بمثابة استئناف للمرحلتين الرابعة والخامسة اللذين كان قد تم البدء بهما عام 1967، وتهدد حفريات هذه المرحلة الجدران الجنوبية للمسجد الأقصى وتعرضها لأخطار التصدع[2].

المرحلة التاسعة:

بدأت هذه المرحلة من الحفريات 1981/8/21، لنخترق الحائط الغربي للحرم القدسي وتفيد فتح نفق تشارلز وارين الذي يقع بين باب السلسة وباب القطانين، فتوغلت أسفل ساحة الحرم الداخل الامتداد 25م شرقاً بعرض 6م حيث أدت إلى تصدع في الأروقة الغربية الواقعة ما بين بابي السلسلة والقطانين،وفقاً لتقرير المهندس المقيم لأعمار المسجد الأقصى 1981/8/29، ويخشى إذا ما استؤنفت هذه الحفريات استناداً لقرار المحكمة العليا لقوى الاحتلال العسكري الإسرائيلي أن تؤدي لتحقيق مراميهم في تصديع مسجدي الأقصى المبارك والصخرة المشرفة[3].

(*) المحكمة الشرعية القديمة: المعروفه بلامدرسة التنكيرية.

(*) عمارة المكتبة الخاليدية: أقدم المكتبات الإسلامية.

(*) زاوية المسجد أبو مدين: أقدم الأوقاف الإسلامية.

(1) روحي الخطيب، الحفريات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص12.

(2) جريدة القدس، 1977/6/15.

(3) روحي الخطيب، الحفريات الإسرئيلية، مرجع سابق، ص 13.

ومن الجدير بالذكر أن اليهود أدعوا أنهم هم الذين اكتشفوا هذا النفق، ولكن الحقيقة أن (الكولونيل) البريطاني تشارلز وارين، قام باكتشافه منذ سنة 110، ولهذا سمي باسمة، وأن هذا الإدعاء ما هو إلا محاولة لخلق الذرائع المواصلة أعمالهم بالحفر لهذا أصدرت الهيئة الإسلامية بياناً إزاء هذه المحاولة لتعويض المسجد الأقصى دعت منه لإعلان الإضراب العام 1981/9/3ن وتمكنت من إعلان فتحتي النفق[1].

وإزاء هذه الأخطار الجسيمة التي تهدد المسجد الأقصى من جراء القيام بهذه الحفريات أصدرت الجامعة العربية قرارها رقم 2669– 1970/9/15، بالتأكيد على عروبة القدس وبيان الأخطار المترتبة على حفريات إسرائيل في القدس.

وكذلك أصدرت لجنة التراث العالمي 1982/12/15 قراراً بتسجيل مدينة القدس على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر[2].

الاعتداءات الإسرائيلية على القدس (المقدسات الإسلامية والمسيحية):

1. الاعتداءات بواسطة الصلوات اليهودية

1967/8/15 قام رئيس حاخامي الجيش الإسرائيلي (شلوموغورين) مع عشرين من جماعته دخلوا من باب المغاربة وأقاموا صلاة لهم في الساحة الداخلية للباب متخذة هذه الجماعات المدنية والسياسية والثقافية الإسرائيلية في بعض الأوقات أسلوب التستر بزيارة الحرم القدسي الشريف مدخلاً إلى الاعتداء على حرمته وإقامة الصلوات اليهودية في الساحة كخطوة أولى لإثبات حقوقهم الدينية فيه.

2. استولت قوات الجيش الإسرائيلي بالقوة على باب المغاربة:

1967 /8/31،استولت قوات الجيش الإسرائيلي بالقوة على باب المغاربة أحد أبواب الحرم الشريف، وأقرب باب للمسجد الأقصى المبارك وأقامت مركزاً للشرطة

(1) خليل السواحري، المؤامره الصهيونية على المسجد الأقصى، مجلة شؤون عربية، ديسمبر سنة 1984، العدد 40، ص 84.

(2) مجلة شؤون عربية، تاريخ القدس بالأحداث، العدد 40 ديسمبر 1984، ص 102–107.

العسكرية فيه، وأباحت دخول الحرم القدسي الشريف لجميع الزوار اليهود وبدون مراقبة.

3. إباحة الصلاة اليهودية داخل الحرم القدسي الشريف:

بتاريخ 1/28/ 1967، أصدرت قاضية محكمة صلح إسرائيلية في القدس المحتلة قراراً يقضي بإباحة الصلاة لليهود في الحرم القدسي الشريف، ولقد شجع هذا القرار جموع اليهود على القيام باعتداءات متواصلة لانتهاك حرمة الحرم القدسي الشريف واقتحام أبوابه في معظم ساعات النهار في مجالات لتأدية صلوات يهودية بالقوة وعندها عمت المظاهرات والاحتجاجات(1).

4. إحراق المسجد الأقصى المبارك.

1969/8/21 كان إحراق المسجد الأقصى على يد مجموعة من الإسرائيليين، من أكبر عمليات التخطيط الإسرائيلي لهدم هذا المسجد لكن مشاركة الجموع الإسلامية وفرق الإطفاء أنقذت القسم الأكبر من المسجد وأفشلت مخططاتهم الإجرامية وهاج العالمان العربي والإسلامي في حينها، وعقد الحكومتان العربية والإسلامية مؤتمرات قمة، وقدمت شكاوى للهيئات الدولية، وصدرت قرارات دولية تستنكر الاعتداء الأثم(2).

محاولات هدم المسجدين الأقصى المبارك والصخرة المشرفة:

بعد أن فشلت محاولة هدم المسجد الأقصى عن طريق إحراقه، لجأت الهيئات الإسرائيلية من دينيه وحزبيه وحتى رجال الجيش منهم إلى التخطيط لاعتداءات مسلحة لنسف ولهدم المسجدين الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، وكان أبرز هذه المحاولات الأخيرة(3):

1. عام 1980 أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها اكتشفت كميات كبيرة من المتفجرات والقنابل والأسلحة على سطح أحد المدارس الدينية في الحي

---

(1) مجلة القدس الشريف، العدد العاشر، كانون ثاني، 1986، ص 15-17.

(2) مجلة القدس الشريف، العدد الخامس، آب 1985، ص9-20.

(3) مجلة القدس الشريف، العدد العاشر، كانون ثاني 1986، ص18-19.

اليهودي داخل سوار القدس والتي تبعد عن الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف بحوالي 50م.

2. بتاريخ 1981/8/9، الذي صادف ذكرى خراب الهيكل عندهم، قامت جموع يهودية كبيرة بمحاولات لاقتحام أبواب الحرم الشريف من جميع أبوابه وتسللوا إلى بعض الأبنية المطلة على ساحات الحرم واعتدوا على أهلها، وحاولوا الدخول إلى ساحات الحرم بالقوة واشتبكوا مع المسلمين، وكالعادة تدخلت الشرطة الإسرائيلية وفصلت بينهم ومنعت اليهود من الدخول.
3. بتاريخ 1982/4/11، أقتحم جندي إسرائيلي باب الغوانمة الواقع في الشمال الغربي من الحرم، وكان يقف على مدخله أحد رجال الحرس الإسلامي ورجل شرفة، وأطلعه الجندي الإسرائيلي عليها النار وواصل مسيرته إلى سطح مسجد الصخرة المشرفة يطلق النار على المسلمين المتواجدين تبين أن المجرم يحمل جنسية أمريكية وأسفرت المحكمة المعتدي بالحكم عليه سنة واعتبروه يعاني من مرض عصبي تماماً كما حصل مع المتهم في إحراق المسجد الأقصى سنة 1996.
4. بتاريخ 1983/3/11، حاول (46) من الإسرائيليين التسلل للحرم القدسي الشريف من أسفل المسجد الأقصى المبارك عن طريق الحفريات التي كانوا يقومون بها، وكانوا يحملون صناديق تحتوي على مواد متفجرة تكف لنسف جميع الأماكن المقدسة داخل الحرم. وقد اكتشفهم حرس الأوقاف وبلغ عنهم قوات الأمن الإسرائيلية.
5. 1986/1/8، كانت محاولات اقتحام القدس الشريف، المحاولات الأخيرة التي قام بها وفد البرلمان الإسرائيلي 1986/1/8، والأسبوع الذي تلاه والتي أثارت العالمين العربي والإسلامي بالاحتجاج والاستنكار وتقديم الشكوى إلى مجلس الأمن العربي، والتي انتهت باستعمال الفيتو الأمريكي وإفشال المجلس أي قرار بخصوصها.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل حاول اليهود المتطرفون سواء المدنيين منهم أو رجال الحكومة اقتحام ساحة الحرم والصلاة فيها، ولعل اخطر هذه المحاولات قيام

الإرهابي، أرئيل شارون زعيم حزب الليكود المتطرف باقتحام ساحة الحرم يوم 28 أيلول 2000م، محاطاً بعدد كبير من رجال الشرطة والجيش بالسلاح مما أدى إلى اشتعال انتفاضة الأقصى، وكذلك تعرضت الأماكن الدينية المسيحية في القدس ولا سيما كنيسة القيامة لاعتداءات من الجماعات اليهودية المتطرفة سرقت خلالها بعض التماثيل والصور الدينية[1].

وقد تنوعت الاعتداءات على الممتلكات المسيحية لتشمل تحقير المقدسات والضغوط الشديدة على رجالات الطوائف المسيحية لإجبارهم على التنازل عن مساحات كبيرة من أراضي وعقارات هذه الطوائف في منطقة القدس سواء بالبيع المباشر أو التأجير لفترة طويلة الأمد، وإرهاب رجال الدين وأبناء الطوائف وحمل الكثيرين منهم على الرحيل عن المدينة[2].

ومن الاعتداءات التي تعرضت لها الأماكن المقدسة المسيحية:

1967 قام إسرائيليون بسرقة تاج العذراء، 1970 احتل مئات من رجال الشرطة الإسرائيليين المسلحين بطريركية الأقباط الأرثوذكس وكنيستهم بالدير القبطي (دير السلطان) مما اضطر مطران الكرسي الادرشليمي والشرق الأدنى للأقباط الارثوذكس إلى إلغاء الاحتفالات بعيد القيامة كبير.

وقامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة منطقة أرض من أملاك بطريركية الروم الارثوذكس تقع بين الملك داود ومحطة سكة حديد القدس وقدمت البطريكية احتجاجاً من دون جدوى.

1971 قام إسرائيليون بتحطيم قناديل الزيت والشموع فوق القبر المقدس في مدخل الكنيسة القيامة.

---

(1) مجلة القدس الشريف، العدد العاشر، 1986، ص 27.

(2) نواف الزرو، القدس بين مخططات التهويد الصهيوني، مرجع سابق، ص 80.

1974، قام عدو من الإسرائيليين بإحراق أربعة مراكز مسيحية في القدس وكانت هذه الانتهاكات والاعتداءات ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية حلقات قليلة في سلسلة طويلة لا نهاية لها من الاعتداءات على المدينة المقدسة[1].

تهويد الخدمات:

1. تهويد التعليم:

لعل الإجراءات التهويدية على صعيد التعليم في القدس كانت من أسرع وأبرز تلك الإجراءات التهويدية، فمن الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي للقدس، شملت إجراءات ومخططات التهويد للمؤسسات التعليمية العربية، ومناهجها، إذ وفي هذا النطاق "مارست إرهاب رجال التعليم"، وسجن مدير التربية والتعليم ومساعدة لعدم تعاونهم معها، وقامت بأبعاد الكثير من المعلمين، ووضع القيود المشددة على المؤسسات واستيعابها[2].

لقد أصدرت تلك السلطات الأوامر القضائية بفتح المدارس بالقوة بعد أن رفض المعلمون العرب التعاون معها، وأجبرت أعداداً منهم على الالتحاق بها، ونتيجة لتصدي الفلسطينيين بجماعهم عن التعاون مع تلك السلطات أصدرت قانوناً جديداً أسمته "قانون الإشراف على المدارس لسنة 1969"، حيث نص القانون على الإشراف الإسرائيلي الكامل على جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية والطائفية، وخاصة بعد أن تحولت أعداد كبيره من الطلاب إلى المدارس الأهلية والطائفية، وفي الإطار نفسه، فرضت السلطات الإسرائيلية برامجها التعليمية على المدارس العربية، والتي تهدف إلى القضاء على الروح الوطنية والقيم الروحية والحضارية العربية، عبر دس طريقة التفكير والفهم الإسرائيلية إزاء كل هذه الأمور[3]، وبهذا عمدت

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر سمير جريس، المخططات الصهيونية لإحتلال والتهويد، نجيب الأحمد، تهويد القدس، مرجع سابق، روحي الخطيب، تهويد القدس، مرجع سابق.

(2) رائف نجم، "القدس الشريف"، منشورات المركز الثقافي الإسلامي، ص70.

(3) نواف الزّرو، القدس بين مخططات التهويد ومسير النضال والتصدي الفلسطيني، ص35.

السلطات الإسرائيلية لتهويد التعليم والثقافة العربية، وفرض الهوية الإسرائيلية على سكان القدس[1].

قامت السلطات الإسرائيلية بهدم مدرسة للبنات داخل السور، وتصديع مدرسة مهنية ثانوية أخرى وتهديدها بالانهيار، وإغلاق كلية العلوم فيها لمدة أربعة عشر شهراً، وحصرا التعليم فيها لسنة واحدة ولستين طالباً، خلافاً لحرية التعليم ووضع القيود المشددة على إدارتها[2].

تشير المادة (50) من اتفاقية جنيف مبادئ الأعداد العالمي لحقوق الإنسان توجب على سلطات الاحتلال احترام حقوق التلاميذ والطلاب في المدارس الوطنية والخاصة وبرامجها القومية المقررة، ولا تجيز إيقاف أو إلغاء أو تعديل أو استبدال أي أمر من هذه الأمور وما تقوم به سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي في مدارس وجامعات المدن الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وحتى اليوم هو العكس تماماً، فآلاف الطلاب وأساتذتهم ورؤساء الجامعات تعرضوا للاعتقال والسجن والتعذيب والأبعاد، بعضهم توفي في السجون، وعشرات من المدارس والجامعات تعرضت للإغلاق لفترات قصيرة أو طويلة وبرامج التعليم تعرضت للتعديل، كما فرضت أنظمة تخضع التعليم الخاص والعالي للرقابة الشديدة، وكأمثلة حيه على هذه المخالفات، وما هو حاصل حيث أغلقت في مدن غير القدس الجامعات والمدارس، كما أعتقل وتوفي من طلابها ذكوراً وإناثاً هذه بعض المخالفات الإسرائيلية اللاإنسانية ضد القدس والمدن الأخرى وأهلها العرب والتي قوبلت بالتنديد الشديد من جميع الهيئات الإنسانية والدول، وصدرت ضدها عشرات من القرارات الدولية عن كافة مؤسسات هيئة الأمم والصليب الأحمر الدولي، تقدمها للمؤتمر العاشر لمنظمة المدن المتحدة للإطلاع والاهتمام[3].

---

(1) القدس عربياً وإسلامياً/ وثيقة مقدمة من وزارة الخارجية الأردنية، والمكتب التنفيــذي لشؤون الأراضي المحتلة لمؤتمر وزارء خارجية الدول الإسلامية، إسلام آباد، 1980، ص 23–30.

(2) مجلة القدسي الشريف، العدد الأول، نيسان 1985، ص 22.

(3) مجلة القدس الشريف، العدد 22، كانون ثاني، 1987، ص 80.

ومن المصاعب التي اعترضت وتعترض العملية التربوية التعليمية نزوح بعض المعلمين الأكفاء، تعرض المناهج للإلغاء أو الحذف والتغيير وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف للمناهج وعدم حل مشكلة الخريجين وفتح باب العمل في المصانع مما أدى إلى ترك الطلاب المدارس والالتحاق بالمصانع[1].

أما عن أهداف التعليم لدى سلطات الاحتلال:

1. ترسيخ قيم الثقافة اليهودية.
2. بناء دولة تملك أسباب القوة المادية والروحية.
3. المحافظة على التراث اليهودي ونشره وتعميمه بين الناشئة اليهود في الدولة لتقيم مركزاً اتصال بين العالم أينما وجدوا مستندة لعدة مصادر أهمها الدين اليهودي والحضارة الغربية والحركة الصهيونية[2].

معالم فلسفة التعليم الصهيوني:

لقد اتخذت السلطات الإسرائيلية وبناء على توجيه من وزارة التربية والتعليم الصهيونية في 7 آب بسنة 1967، العديد من القرارات المتعلقة بشؤون التعليمية في مدينة القدس أهمها:

1. وقف العمل بالبرامج التعليمية الأردنية المعمول بها في مدارس القدس.
2. تطبيق المناهج التعليمية على مدارس القدس الشرقية والمطبقة على المدارس العربية لأهل إسرائيل.
3. تأخذ المدارس العربية في القدس بتعليمات وأوامر وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية[3].

أما عن المشاكل التعليم في القدس العربي فيمكن إجمالها بما يلي:

1. نقص المباني، ففيها 200 مستأجر من أصل 537 صنف.

---

(1) مجلة القدس الشريف، العدد 11، شباط 1986، ص68.

(2) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في إسرائيل، الموافق السنة الأولى، العـدد 2، كـانون أول، 1987، ص 14.

(3) عوزى بنزيحان، "يروشا لاثم عير كيوحوماه، تل أبيب، ازدهار 1973، ص 180.

2. نقص في الخدمات العامة والكهرباء والماء في أكثر من الأحيان[1].

3. نقص المدرسين ذوي الاختصاص.

أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين من خلال وزارة التربية والتعليم هما قانون الإشراف على المدارس، إن الثقافة والتعليم العربي يمثلان أحد أهم المواقع الإسرائيلية التي تتجه إليها السياسة الصهيونية، وذلك لما تقوم بدور بارز في حفظ مقومان الشخصية العربية كما تقدر الغربي بمقومات وخصائصه[2]، لذا قامت إسرائيل بإصدار قانون الإشراف على المدارس لسنة 1969 لتحقيق أهداف عديدة[3].

المراحل التي مرت بها المناهج في المدارس الرسمية في القدس:

1. مرحلة تطبيق المناهج التعليمية الإسرائيلية من الأول الابتدائي حتى نهاية الصف الثاني عشر (التوجيهي)، وإعداد الطالب للحصول على شهادة الدراسة الثانوية الإسرائيلية (البجروت) استمرت هذه المرحلة 1968- 1972.

2. مرحلة المناهج الموحدة: وقد ابتدأت هذه المرحلة السنة الدراسية 1972-1973، وانتهت نهاية السنة الدراسية 1975- 1976، وفي هذه المرحلة طبعة المناهج الإسرائيلية كاملاً من الصف الأول حتى نهاية الصف الثامن من (الثاني الإعدادي)، أما الصفوف التاسع حتى الثاني عشر، فقد طبقت منهاجاً خاصاً هو عبارة عن خليط غير متجانس من المنهاجين.

---

(1) يتسحاق شور الماذا يوجد في القدس العربيةهذا العدد أكبر من الأولاد العاملين، الملف لسنة 13، العدد 10، تشرين أولا اكتوبر 1986، ص 780.

(2) سعيد إسماعيل علي، خصائص التعليم العالي في الوطن العربي، ودوره في مواجهة التحدي الإسرائيلي، ط1، جامعة الكنيسشت، مذكرات الوطن العربي، 1986، ص 106

(3) Laws of the state lsrael Authoreied Translation From Herbrew Prepared the ministry of Justice Vol. 23, 1969/ 1970, Jerusalem The Government Pointer, P. 193.

3. المرحلة الثالثة: المطبقة منذ السنة الدراسية 1976- 1977 وبموجبها أصبح التعليم في المدارس الإعدادية والثانوية حسب المناهج الأردنية المعدلة مع الإبقاء على قسم خاص لطلاب البجروت[1].

ومن خلال ما سبق يبين لنا الاتجاهات التالية:

1. طمس اسم فلسطين والاستعاضة عنه باسم إسرائيل وأرض إسرائيل.
2. طمس اسم القدس والاستعاضة عنها باسم أورشليم.
3. التركيز على الأسماء اليهودية لأجزاء البلاد مثل نهر البركون (العوجا).
4. الأعراض عن ذكر الآثار العربية الإسلامية في البلاد أما الآثار اليهودية فالبلاد بها حافلة.
5. الابتعاد بالتميز عن كل من شأنه أن يثير فيه روح المقاومة، والرفق للاحتلال.
6. الابتعاد عن معالجة المشاكل التي يعاني منها العرب مثل مشاكل الاستيطان ومصادرة الأراضي.

تهويد القضاء:

أقدمت السلطات الإحتلالية الإسرائيلية منذ الأيام الأولى للإحتلال، على إلغاء القوانين، الأردنية، وإغلاق أبواب جميع المحاكم النظامية، ونفذت مجموعة إجراءات تهويدية، وإلحاقه لهذه المؤسسات بإدارتها وإشرافها، ومن خصها نقل مقر محكمة الاستثناءات العليا من القدس إلى رام الله، ودمج محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الإسرائيلية المماثلة والقائمة بالطرق المحتل سابقاً من المدينة، وفصل القضاء النظامي والموظفين العرب بالقدس عن شؤون الضفة الغربية وألحقته كلياً بالقضاء الإسرائيلي[2].

وبهذا حاولت السلطات الإسرائيلية في عام 1968، أن تأخذ على عاتقها مسؤولية إدارة المحاكم الشرعية الإسلامية، وتعين القضاة، وإجبار المحاكم على إدخال نظام ضرائبي في صورة طوابع مالية وكانت هذه التصرفات انتهاكاً مباشرة

---

(1) أحمد فهيم جبر، دراسة للمناهج الإسرائيلية في المدارس الرسمية للقدس الشريف، العدد 27 حزيران 1987، ص 22-24.

(2) روحي الخطيب، المؤتمرات الإسرائيلية على القدس ما بين 1965- 1975، ص 3.

لحرية المجتمع الإسلامي في شؤونه الدينية وقد حققتّ المسلمون نجاحاً في إحباط هذه المحاولات[1].

ولا تقتصر عملية التهويد على إلزام الإنسان العربي بأنه يصبح من الرعايا الإسرائيلية فحسب، بل يتعداها إلى إفساد المجتمع، ومحو تقاليده، وزعزعة ثقته بنفسه وبروابطة العائلية، وتمسكه بعقيدته وتعاليم دينة وبهدف إفساد المجتمع العربي نشرَ أماكن للهو وشجّع الصور والمجلات الخليعة اللتان تدعو إلى الإباحية[2].

أما المحاكم الدينية الإسلامية (المحاكم الشرعية) التي تصدر أحكاماً بما يتفق مع أحكام الدين الإسلامي ويشمل سلطانهم القضائي الحالي قضايا الأحوال الشخصية، وإدارة الأوقاف، وتعمل محاكم القدس الشرعية في خدمة الضفة الغربية، وتقضي بين الناس مستندة على الأصل الدينية (القرآن والسنة، الفقه الإسلامي)، وكان قضاة هذه المحاكم يعينوني من قبل حكومة الأردن بعد ترشيح المجلس الإسلامي في القدس، وأما عن إدارتها فكانت إدارتها مركزية[3].

تهويد الإقتصاد:

وضعت سلطات الاحتلال نصب أعينها هدف تهويد اقتصاد المدينة المقدسة منذ اللحظة الأولى للاحتلال، فوقع اقتصاد المدينة أعقاب الضم في أزمة طاحنة، حيث فاق عدد العاطلين عن العمل ثلث القوة العاملة، وأغلقت جميع فنادق المدينة التي تعد أحد مصادر الدخل الرئيسة وقامت سلطات الاحتلال وإغلاق البنوك العربية (القاهرة- العرب- عمان- العقاري الأردني والأهلي)، وجمدت أموالها، أغلقت لفترة

---

(1) كيت ما جواير، تهويد القدس الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1971، ص 41.

(2) عرفات نظام الدين طاهر الدجاني، القدس إيمان وجهاد، كطبعة الأولى، 1971، ص35.

(3) مبرون بيسنفينستي، قضية القدس، مشاكل إجراءات، حلول الندن، جامعة كمبرج، 1979، ص 80.

معينة لبنكين أجنبيين العثماني والبريطاني، واستبدلت العملية الأردنية بالعملة الإسرائيلية[1].

إن الإجراءات الصهيونية الإقتصادية لا يمكن فصلها عن إجراءات السياسية المتخذة بشأن المدينة المقدسة، وقد أشار بن غوريون إلى هذه الحقيقة بقوله: "أن معركة إسرائيل هي معركة مثلثة، عسكرية، سياسية، اقتصادية"[2]، أدى توقيع هدنة 1948 بين إسرائيل والدول العربية إلى تدفق موجات الهجرة على المدينة المقدسة، ورؤساء الأموال، والسيطرة على الممتلكات العربية والمشاريع والأراضي ومصادرتها، بموجب قانون أموال الغائبين[3].

يمكن إجمال الإجراءات تهويد اقتصاد القدس الشرقية بعد عام 1967 كما يلي: لقد سعت إسرائيل منذ أيامها الأولى في احتلال المدينة إلى اتخاذ العديد من الخطوات التي استهدفت تهويد الإقتصاد العربي، وإذابته في بوتقة الاقتصاد الصهيوني، وذلك كخطوة عملية الأحكام عمليات الضم الإداري والسياسي، ومن هذه الخطوات:

1. إغلاق البنوك العربية القائمة ومصادرة أموالها[4].
2. استبدلت العملية الأردنية بالعملية اليهودية.استبدلت العملة اليهودية بالعملة الأردنية.
3. منعت إدخال أي إنتاج زراعي أو صناعي أو أية سلطة من القرى أو المدن العربية بالقدس. بينما أباحت في الوقت نفسه إدخال جميع أنواع البضائع اليهودية.

---

(1) شذا جمال خطيب، القدس العربية، ثلاثون عاماً من التهديد والتحدي، الطبلعة 1، عمان، 2001، ص 90.

(2) غازي ربابعة: اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولتات الهيئة الإسرائيلية، عمان، دار الكرمل للنشر، 1987، ص9.

(3) سمير جبور، مخططات إسرائيل الاقتصادية، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص4.

(4) سمير جريس، القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مرجع سابق، ص55.

4. فرض ضرائب باهظة على السكان العرب وذلك بهدف إرغامهم على ترك منازلهم واجبارهم على الرحيل.
5. اعتبرت إسرائيل القدس منطقة أجنبية لسكان الضفة الغربية واقتضى ذلك الحصول على تصريح للداخل والخارج(1).

لقد رافق الاحتلال آثار أنعكس على كثير من المرافق الاقتصادية منها:

1. الاستيلاء على شركة الكهرباء:

تمكن إسرائيل من غلق شركة كهرباء القدس 1987، بعد انتهاء امتيازها(2) بناء على أمر من المحكمة العسكرية، وتم حجز أموال الشركة حيث بلغت مديونية شركة القدس لشركة الكهرباء الصهيونية 12 مليون دولار، تمثل الإستيلاء على الشركة كما يلي:

1. الحجز على أموال الشركة وحرمان إدارتها من ممارسة حقها الطبيعي في تصريف الأموال المالية بصفة خاصة، لدارجة إن إدارة الشركة عجزت عن دفع رواتب الموظفين.
2. قيام سلطة الإحتلال بالحجز على أموال الشركة الموجودة في صناديق شركة الكهرباء في مدينة القدس، وكانت مقدمة لوضع سلطات الإحتلال يدها على شركة الكهرباء القدسية(3).
3. رد دعوى الإستئناف التي قدمتها الشركة ضد قرار مصادرة أملاكها التي صودرت لسداد الديون المترتبة عليها، كما ألزم القاضي الشركة بدفع كافة المصاريف القضائية التي دفعت بسبب التقاضي.

---

(1) حركة التحرير للوطن الفلسطيني، (فتح)، الأقصى والقدس، ص46.

(2) المقدسية، 3 نيسان 1987، انظر: جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في، العدد شهر، العدد الأول 7 آذار 1980، ص30.

(3) وزارة الخارجية الأردنية، القضية الفلسطينية والعداء العربي الإسرائيلي، ورقة عمل حول شركة كهرباء القدس عمان، وزارة الخارجية، 1988.

وأخيراً أعلنت وزارة الطاقة اليهودية أن شركة كهرباء القدس فقدت امتيازها نتيجة لإجراءات التعسفية التي أثقلت كاهلها.

أن شركة كهرباء القدس العربية تعد من أكبر الشركات الإنتاجية العربية في المنطقة المحتلة، والتي تستخدم القدس العاملة العربية، كما أنها تزود مؤسسات صناعية وإنتاجية كبيرة بالكهرباء في منطقة نفوذها، علاوة على تزويدها المواطن العرب بالكهرباء، وهي أكبر شركة مساهمة يملكها القطاع الخاص في الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد مساهميها (2000) مواطن عربي، كما أنها المصدر الرئيسي للطاقة الكهربائية لكافة المؤسسات الإنتاجية والصناعية في تلك المنطقة(1).

ومن آثار الإحتلال التي انعكست على المرافعة الاقتصادية أيضاً:

ب. الضرائب:

لقد فُرضت أنواع عديدة من الضرائب على المواطنين العرب، والمنتجين والتجار في المناطق المحتلة، وذلك بشكل متزايد منذ 1986، هذا عدا عن الضرائب غير المباشرة وخاصة رسوم الإنتاج ورسوم الجمركية، مما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجات هذه المناطق في السوق المحلي من أنواع الضرائب(2).

1. ضريبة الدفاع: تستوفي على ضريبة الدخل وقيمة فاتورة استهلاك المياه وفاتورة المكالمات الهاتفية، ومع رسوم السيارات، كما فرضت مقدار 20 % على الإنتاج الصناعي الذي لا يخضع للتصوير تحت اسم ضريبة الدخل.
2. ضريبة المطار: ويدفعها المسافرون من أهالي القدس المغادرون من مطار اللد وغيره وقيمتها 75 ديناراً أردنياً.
3. ضريبة الدخل: بلغت الضريبة المدفوعة من مواطني القدس 1973/ 1974، ما يقارب مليون دينار، بينما بلغت ضريبة الدخل للخدمات الإجتماعية الأخرى 1966، حوالي 211 ألف دينار نقداً.
4. هناك ضرائب أخرى (المساحة، السكن، المشتريات، الإستيراد..)(3).

---

(1) مبرون بيسنفينسي، مرجع سابق، ص61.

(2) محمد عوض، الصراع العربي اليهودي، مرجع سابق، ص 209.

(3) عزت جردات، وقائع الندوة الإسلامية لشؤون القدس، عمان، 1986، ص55.

5. ضريبة القيمة المضافة التي تعتبر من أثقل الضرائب في العالم تفرضها على القيمة السلعية الإجمالية في كل حالة تبادل[1].

النتائج الاقتصادية المترتبة على الممارسات الإسرائيلية.

1. تعطيل التطور الاقتصادي في المناطق المحتلة بما فيها القدس، إذا أنه قلص الإقتصاد التقليدي وذلك دون وجود عوض عن ذلك[2].
2. حرصت السلطات المحتلة السكان المستفيدين من ثرواتهم الزراعية بمصادرة أراضيهم لأغراض الاستيطان، فقد جاء الاحتلال الصهيوني ليؤكد على استعمار الأرض كهدف أساسي من أهدافها السياسية في فلسطين بما فيها القدس.
3. انخفاض عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية بما فيها القدس وهذا يعني توقف العديد منها عن العمل، والمتبقي أجهد بالضرائب العالية.
4. تغير حركة المرور، وعمل الحذر على دخول المناطق الأثرية، والأماكن المقدسة والكثر من الإستفزازات الإسرائيلية للعرب في القدس، أدى إلى تقليل نسبه السياح الأمر الذي خفض دخل العاملين في هذا القطاع[3].

من كل ما سبق يمكن إجمال السياسة الإسرائيلية إتجاه القدس من أجل تهويدها كما يلي:

1. استعمال الإرهاب كوسيلة لطرد المزيد من السكان العرب.
2. استعمال هدم العقارات كوسيلة لطرد المزيد من أهل المدينة العرب.
3. ضم القدس إدارياً وسياسياً لسيادة إسرائيل اعتباراً 6/28/ 1967.
4. حل مجلس أمانة القدس (المجلس البلدي) العربي ومصادرة سجلاته المنقولة وغير المنقولة.

---

(1) إبراهيم محمد السمره، إسرائيل على تجار الضفة الغربية ونظام غزة وسبل مواجهتها، عمان، 1983، ص22.

(2) حسن عبدالقادر صالح، سكان فلسطين، وديمغرافياً وجغرافياً، عمان، 1985، ص100.

(3) بسام الساكت، وآخرون، دراسة اقتصادية وثقلعها على الوطن المحتل، عمان، د. ن، 1983، ص 18.

5. إلغاء القوانين الأردنية واستبدال التشريعات والقوانين الإسرائيلية بهـا ابتـداءً 28/ 6/ 1967.
6. تجميد تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الإسلامية على مسلمي القدس.
7. مصادرة ونزع ملكية حوالي 130 دونم مما تبقى من الأراضي العربيـة فـي القدس.
8. مصادرة عقارات أربع أحياء عربية داخل السور: تقيم 595 شقة سكنية و437 مخزناً.
9. هدم 720 عقاراً عربياً داخل أسوار القدس وحولها وإجلاء 6 ألفـا مـواطن إغلاق البنوك العربية، ومصادرة أموالها وحجم الاقتصاد العربي بالاقتـصاد الإسرائيلي.
10. إخضاع التعليم العربي للبرامج الإسرائيلية وللإشراف الإسرائيلي.
11. إخضاع أصحاب المهن والتجار والشركات العربية فـي المدينـة لأحكـام القوانين الإسرائيلية.
12. منع جميع العرب الغائبين إثناء حرب 1967 حق العودة ومصادرة أملاكهم.
13. إغلاق مراكز الخدمات الطبية الحكومية في القدس ونقلها للخارج.
14. إغلاق مكتب خدمات الشؤون الاجتماعيـة بالقـدس وإخـضاع الجمعيـات الخيرية لإسرائيل.
15. استبدال أسماء كثيرة من الشوارع والمساحات العامة العربية بالقدس بأسماء إسرائيلية.
16. طمس المعالم العربية وإزالة أجزاء كبيرة من الأحياء العربية القائمة.
17. ضغوط متتالية على شركة الكهرباء، ونقل للملكية أسم أمانة القدس فيها إلى بلدية الاحتلال اليهودي.
18. إعلان مشروع قدس كبرى يستهدف ضم تسع مدن وستين قرية عربية.
19. إبعاد المواطنين وخاصة البارزين منهم، من رجال ديـن، ورؤسـاء بلديـة وأطباء ومهندسين ومعلمين ومزارعين ذكوراً وإناثاً.

20. فك مولدات ومفخمات المياه التي كانت تابعة لأمانة القدس العربية، ونقلها إلى شبكة إسرائيلية.
21. فتح باب الهجرة اليهودية للقدس على مصراعيه ومنع عودة العرب إليها.
22. استعادة أملاك إسرائيلية وإفساح المجال أمامهم لامتلاك عقارات في القسم الشرقي من القدس.
23. إنشاء أكثر من 18 حياً ومستعمرة يهودية جديدة على الأراضي العربية.
24. ارتفاع نسبة التملك الإسرائيلي للأراضي والعقارات والتي شكلت 84%.
25. الاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.
26. قرار الكنيست الإسرائيلي 1980/7/30، يجعل القدس الموحدة (عاصمة إسرائيل) للأبد ومقر البرلمان، ولرئيس الدولة والحكومة والمحكمة العليا.
27. نقل بعض الوزارات الإسرائيلية للقدس الشرقية والتي كان أخرها نقل مكتب وزير الدفاع الإسرائيلي.
28. مشروع التنظيم الإقليمي الذي أعلن 1982، يشمل محافظة القدس بأكملها ويقضي بتجميد البناء في مدنها التسع وقراها (72) كما يهدف إلى تغير أوضاعها واقتطاع المزيد من أراضيها، وإلى تكريس المستعمرات الإسرائيلية المنشأة وفيها إلى توسيعها.
29. تطويق القدس بأحزمة استيطانية قوية على شكل تجمعات سكنية تحقق من جهة إقامة عازل سكاني يهودي من العرب في القدس وخارجه، ومن جهة أخرى إحكام السيطرة الاستراتيجية على التجمعات السكانية في القدس.
30. السيطرة على أكبر مساحة من الأرضي المحيطة بالمدينة عن طريق مصادرة الأراضي والاستيطان وإقامة شبكة من الطرق، فقد تم مصادرة 20% من مساحة القدس الشرقي في الفترة ما بين 1967– 1970 (خلال ثلاث سنوات فقط).
31. سُيكثف الاستيطان داخل القدس بحيث يصبح عدد المستوطنين في القدس الشرقية يزيد عن مجموعة سكان العرب فيها.

32. اعتبار السكان العرب في القدس الحاملين للهوية الإسرائيلية والمقيمين خارج حدود بلدية القدس فاقدين لحق المواطنة وبذلك يمكن التخلص من حوالي 20% من السكان العرب في القدس.

33. منع العرب الحاملين لهوية القدس – والذين يعملون في البلاد العربية أو الأجنبية– من العودة إلى القدس وبذلك سيفقد الآلاف مواطنتهم.

34. إخراج بعض الأحياء العربية من حدود بلدية القدس، وبذلك تتحكم السلطات الصهيونية في عدد المواطنين العرب في القدس، فيما لو حدث استفتاء دولي على مصير المدينة مستقبلاً، روعي في رسم الحدود السيطرة على المداخل الرئيسة والإستلاء على أكبر مساحة ممكنة وأقل عدد من السكان.

35. عند إحصاء السكان لم تصل لجان الإحصاء إلى كثير من البيوت العربية في القدس مما اسقط تسجيلهم في عداد سكان القدس.

36. هدم عمارات الآثار الإسلامية في حارة المغاربة والاستيلاء على المحكمة الشرعية وكذلك إخلاء كثير من المساكن الكائنة بجوار السوار بحجم خطورة حالتها وبسبب عمليات الحفر.

37. إقامة الساحة الإسرائيلية أمام حائط البراق الشريف، حيث تقام فيه مهرجاناتهم وصلواتهم.

38. اعتبار مقبرة الرحمة الإسلامية الملاصقة لسور الحرم التي تضم نخبة من رفاق كبار الصحابة رضوان الله عليهم مثل عبادة بن الصامت وغيرهم، جزءاً من منتزه إسرائيل الوطني[1].

خصائص عمليات التهويد والسيطرة الإسرائيلية على القدس:

1. استندت عمليات التهويد إلى أسس أيدلوجية وادعاءات دينية وعنصرية تقوم على أن لليهود دون غيرهم حقوق دينية وتاريخية في القدس، محاولة تبرير هذه العمليات بالاعتماد على الكتب السماوية والروايات التاريخية للوجود

---

(1) مجلة أرض الأسراء، العدد 149، كانون أول، 1990، ص12.

اليهودي في القدس، وفلسطين بشكل عام، وبالمقابل وفق قــرارات الــشرعية الدولية وتجاهل موقف المجتمع الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

2. ارتبطت عمليات التهويد بعملية الإحلال Repla Cement من خلال العمل على طرد وتهجير متجاهلة الحقوق المشروعة للعرب في القدس.

3. وجدت عمليات التهويد في القدس تأييداً عاماً من قبل كــلا القــوى الــسياسية والشعبية في إسرائيل، ومثلت إجماعً وطنياً يقوى موقف الحكومات الإسرائيلية التي تساهم فيها، لذلك تبارك الحكومات الإسرائيلية في المزايدة والإسراع فــي مثل هذه الإجراءات لكسب التأييد الشعبي.

4. تحاول إسرائيل من خلال عمليات التهويد تقوية موقف إســرائيل التفاوضــي، وتزود إسرائيل بورقة مهمة في أي ممارسة، للوصول إلى حل نهائي لقــضية القدس من خلال أمر واقع مقابل رفض الشرعية الدولية.

5. تم استخدام أسلوب العنف والقوة غير المبررة في عملية التهويد مــن خــلال أساليب عديدة منها طرد السكان، وتدمير المنازل والإعتداء على المقدسات ... اللجوء إلى الإجراءات التعسفية والعسكرية لضمان السيطرة على القدس.

6. أن عمليات التهويد سارت وفق خطط منظمة بصورة مسبقة للــسيطرة علــى القدس، ومحاولة بأي شكل من الأشكال استئصال المجتمع الأصلي للمدنية من العرب بشكل كلي حسب مخططات زمنية متراكمة تتسارع أحياناً وتبطئ فــي أحيان أخرى، ولكنها تبقى مستمرة، وغالباً ما كانت هذه المخططــات علنيــة وصريحة بعكس الوضع في بقية المناطق المحتلة.

الفصل الرابع

قضية القدس في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي 1967-2000

وضع مدينة القدس قبل عام 1967

بعد احتلال القوات الإسرائيلية للجزء الغربي لمدينة القدس واحتفاظ العرب بالجزء الشرقي منها، أصبحت القدس مقسمة إلى قسمين، وقد كانت هذه المرة الأولى في تاريخ المدينة التي تقسم فيها، إذ ظلت القدس طول تاريخها خاضعة لسلطة الدولة أو الدول التي آل إليها أمر فلسطين[1].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين يؤكدان تدويل مدينة القدس بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948: الأول 11 كانون الأول 1948 وحمل الرقم 194، حيث اقترحت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تشكيل لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، كما نص في هذا القرار على أن الدول تمتع القدس بمعاملة خاصة أن توضع تحت الرقابة الفعلية للأمم المتحدة"[2].

أما القرار الثاني فهو القرار رقم 203 والذي أصدرته الجمعية العامة بتاريخ 9 كانون الأول 1949 حيث درست فيه تقارير لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة المؤلفة بموجب القرار 194 سالف الذكر[3]، وأكد هذا القرار الثاني على " وجوب قيام مجلس الوصاية بإدارة المدينة، وعلى ضرورة وضع نظام دائم يجد الضمانات الملائمة لحماية الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها"[4].

غير أن إسرائيل ردت على ذلك بإصدار قرار 11 كانون أول 1949 بجعل القدس عاصمتها الرسمية، بدلاً من تل أبيب ووافقت الكنيسة بعد ذلك على إعلان

---

(1) أحمد الرشيد، القدس، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، تحرير حسن نافعة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص76.

(2) القرارات 194، 212: المحاضرة الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، ص 21-22

(3) محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، المكتبة الوطنية.

(4) أحمد الرشيدي، حول مستقبل القدس، مجلة شؤون عربية، ص 77؛ عمان، 1995، ص32-34.

القدس عاصمة دائمة لإسرائيل في 23 كانون ثاني 1950[1]، وفي 5 نيسان 1950 أمر مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة الصيغة النهائية للنظام الخاص بمدينة القدس داعياً كلاً من إسرائيل والأردن التعاون من أجل تنفيذ هذا النظام.

إن أهم ما جاء في هذا النظام المشار إليه ما يلي[2]:

1. حدد أقليم المدينة كما هو وارد في قرار التقسيم على أن تتولى هيئة يعينها مجلس الوصاية رسم حدود دقيقة للمدينة على الطبيعة.
2. حدد وظائف مجلس الوصاية في قيامه بمسؤوليات الأمم المتحدة في إدارة المدينة تعريف المواطن فيها والمقيم بحقوق الإنسان.
3. كيفية اختيار حاكم المدينة الذي يعينه مجلس الوصاية لمدة ثلاث سنوات ويمارس السلطة التنفيذية كما يتولى الشؤون الخارجية.
4. تكون اللغات العربية والعبرية اللغتين الرسميتين.
5. الأماكن المقدسة: فقد أشار النظام المذكور إلى أنها ستكون موضع عناية خاصة من الحاكم، ويجوز للحاكم تعيين لجنة تحقيق في حالة إثارة منازعات كما يجوز له أن يستعين بمجلس استشاري من ممثلين عن المذاهب الدينية المختلفة.
6. النظام القضائي: فتنشأ محكمة عليا يعين مجلس الوصاية أعضاءها ويتم وضع نظام قضائي مستقل للمدينة.

إلا أن الحكومة الأردنية أعلنت في 24 نيسان 1950 وبعد موافقة البرلمان وتصديق الملك عبد الله بن الحسين الوحدة وضم الضفة الغربية بما فيها القدس القديمة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وبهذا تكون الفترة الممتدة 1948-1967م فترة اعتبار الأردن المدينة القديمة وضواحيها جزءاً من أرض دولته، وخاضعة لسيادته الإقليمية.

وعلى أثر هذه التطورات عرضت قضية القدس على الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث نوقش مشروع التدويل، ولكن الجمعية لم تصل إلى قرار، وبذلك بقي

---

(1) معهد البحوث والدراسات العربية، الدولة الفلسطينية، ص94.

(2) سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع الأردنية، عمان، 1977، ص212.

موضوع التدويل ونظامها الخاص ينتظران وسائل التنفيذ في حين كان بـــاب الهجـــرة اليهودية مفتوح والتهويد بشتى الوسائل[1].

وقد طرحت عدة مشاريع سلام دولية وإسرائيلية وعربية منذ صـــدور قـــرار التقسيم حتى حرب حزيران 1967 غير أن هذه المشاريع لم تنجح في جميـــع الـــدول العربية وإسرائيل على طاولة المفاوضات المباشـــرة ولا حتـــى المفاوضـــات غيـــر المباشرة باستثناء مفاوضات الهدنة في عام 1949، ورفضت الدول العربية معظم هذه المشاريع، لأنها كانت تنطلق في الواقع من الخلفية المـــسلكية الإســـرائيلية الـــسياسة العسكرية وقد ركزت في معظمها على قضية اللاجئين، ورسم الحـــدود أكثـــر مـــن تركيزها على تفاصيل تحقيق السلام بين الأطراف المتنازعة وإعادة الحقوق العربيـــة المغتصبة[2].

فيما أصرت إسرائيل خلال هذه الفترة على إجراء مفاوضات مباشرة وثنائيـــة مع الدول العربية من أجل التفاوض على القضايا المتنازع عليهـــا، غيـــر أن الـــدول العربية كانت ترفض ذلك وتصر على أن تكون هذه المفاوضات عن طريـــق وســـيط دولي حتى لا تكون مدخلاً للاعتراف بالاغتصاب الإسرائيلي للحقوق العربية، وممـــا يجدر ذكره أن المشاريع الدولية والإسرائيلية لـــم تتنـــاول مـــسألة إشـــراك الـــشعب الفلسطيني في أي تسوية، مما أضعف إمكانية اتخاذ هـــذه المـــشاريع مـــدخلاً لحـــل الصراع في المنطقة بشكل شامل[3].

4. 1 أهم المشاريع لحل الصراع قبل حرب 1967

1. المشروع النرويجي:

تقدم المندوب النرويجي بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة سنة 1952 من أجل إيجاد تسوية للخلافات العربية الإسرائيلية وقد نص على ما يلي:

---

(1) سالم الكسواني، القدس والصراع العربي الإســـرائيلي، مطبوعـــات مكتبـــة المـــؤتمر الإسلامي، عمان، 1987، ص24.

(2) جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 1997، ص 468.

(3) جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 468.

1. مناشدة الطرفين العربي والإسرائيلي الامتناع عن القيام بأية أعمال عدوانية ضد بعضها.
2. التأكيد على المبدأ القائل " بأن المسؤولية الرئيسية في الوصول إلى تسوية الخلافات تقع على عاتق الحكومة المعينة".
3. حث تلك الحكومات على مفاوضات مباشرة في أقرب وقت ممكن.
4. دعوة لجنة التوفيق لتقديم خدماتها من أجل تحقيق التسوية[1].

2. **مشروع جاما الأمريكي:**

نص هذا المشروع سنة 1955 على أن يقوم الرئيس الأمريكي روزفلت ومايلز كوبلاند بسلسلة من المحادثات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر هدفها الوصول بدور الوساطة بين جمال عبد الناصر وابن غوريون من أجل تخفيف الخلاف لكن فشل هذا المشروع لرفض بن غوريون مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية.

3. **مشروع جونستون:**

طرح المبعوث الأمريكي (أريك جونستون) سنة 1953- 1955، مشروعاً عرف باسمه هدفه معالجة قضية اللاجئين وإيجاد حل لقضية فلسطين عن طريق تعاون الدول العربية وإسرائيل في استثمار مياه نهر الأردن استثماراً مشتركاً[2].

4. **مشروع إسرائيل:**

أهم ما تتضمنه المقترحات هذا المشروع سنة 1956: الموافقة على إجراء تعديلات خطوط الهدنة، رفض التفاوض على أساس قرار التقسيم لعام 1947، منح الدول العربية حقوق الترانزيت على إسرائيل....

5. **مشروع تونس:**

أهم القرارات سنة 1965: إعادة إسرائيل المساحة التي احتلتها التي تزيد على ما نص عليه قرار التقسيم لإقامة دولة عربية فلسطين عليها، عودة اللاجئين

---

(1) منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947-1982، عمان، 1983، ص48.

(2) المرجع السابق، ص49-51.

الفلسطينيين التي دولتهم الجديدة وإنهاء حالة الحرب بين العـــرب وإســـرائيل، وقـــد رضيت إسرائيل بهذا المشروع فيما رفض العـــرب بزعامـــة مـــصر والفلـــسطينيين بزعامة أحمد الشقيري[1].

4. 2 مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي منذ عام 1967:

بعد أن نجحت بريطانيا في إيجاد التزام دولي لتحقيق وعد بلفور بإنشاء وطـــن قومي لليهود في فلسطين، واعتبار باقي سكان فلسطين " طوائف" أي بمعنـــى وكـــأن الأكثرية لليهود والقلة للعرب، بدأت الأمم المتحدة بوصفها المنظمـــة والدولـــة التـــي تتعامل مع القضية الفلسطينية على اعتبار أن هذه القضية هي قضية دولية، ولابد من إيجاد حل دولي لهذه القضية، ومن خلال هذا المنظور فقد أصدرت الأمـــم المتحـــدة العديد من القرارات والتوصيات لحل هذه المشكلة التي أصبحت تلقي بظلالهـــا علـــى جميع دول المنطقة لا بل على العلاقات الدولية بشكل عام.

وبعد أن أكملت إسرائيل احتلالها عام 1967 لباقي فلسطين والجزء الـــشرقي من مدينة القدس، أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات والتوصيات التي تتضمن في طياتها مشاريع التسوية لهذه القضية، وقد بذلت هذه المنظمة الدولية الكثيـــر مـــن الجهود من خلال وساطات دولية بين أطراف النزاع، إلا أن هذه الجهود لم تحقق مـــا كانت تتوخاه هذه القرارات من تسويات، ولم تحقق الاستقرار فـــي المنطقـــة والتـــي أصبحت المنطقة حتى الآن بؤرة من التوتر، والعنف تهدد السلام العالمي بأكمله، ذلك يرجع إلى التغيب الإسرائيلي، وتجاهله لكل مصلحة، وكل حـــق لأصـــحاب الأرض الشرعيين[2].

أن إسرائيل بسطت سيطرتها على أرض عربية في الخـــامس مـــن حزيـــران 1967 وتمكنت من تحقيق انتصار على جبهات القتال المصرية والسورية والأردنيـــة في آن واحد وفي حرب أطلقت عليها أسم حرب (الأيام الست)، والتي بـــسطت فيهـــا إسرائيل سيطرتها على أرض عربية جديدة تبلغ مساحتها الإجمالية نحو أربعة أمثـــال

(1) جواد الحمد وآخرون، مرجع سابق، ص 470- 471.

(2) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 95.

المساحة التي احتلتها عام 1948، فقد احتلت الضفة الغربية بأكملها والتي تبلغ مساحتها نحو 5878كم^2 وقطاع غزة 362كم^2، صحراء سيناء 61198كم^2، مرتفعات الجولان السورية 1150كم^2، وهكذا، أصبحت فلسطين بأكملها في قبضة إسرائيل التي فرضت هيمنتها الكاملة بالتبعية على مدينة القدس[1].

وفرضت أخيراً هذا الحرب واقعاً جديداً على الصراع العربي الإسرائيلي، فقد باتت إسرائيل في نظر العالم، ومن ضمن العالم العربي المحيط قوة عسكرية قادرة التفوق على جيرانها، وخاصة في الوقت الحاضر بالتعاون مع الدول الأوروبية وأمريكا.

4. 3 أبرز القرارات الدولية التي تضمن بعض مشاريع التسوية لقضية القدس:

1. قرار مجلس الأمن رقم(242) [2]

في أعقاب حرب حزيران 1967 اجتمع مجلس الأمن الدولي لبحث الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط، استغرقت 107 ساعات وزعت على 32 جلسة، أقر مجلس الأمن بالإجماع في 22 تشرين ثاني سنة 1967 مشروع قرار وصف بأنه (حل وسط بريطاني) تقدمت بريطانيا عن طريق مندوبها الدائم في الأمم المتحدة (اللورد كارادون) بمشروع قرار(242) عرف بقرار مجلس الأمن، وقد نص هذا القرار على ما يلي[3]:

" أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط وإذ يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

---

(1) هيثم الكيلاني، حروب فلسطين العربية والإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975، ص580.

(2) كوانت وليام، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ترجمة ونشر الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص65.

(3) مؤسسة الدراسات الفاسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والعراك العربي الإسرائيلي، مجلد ج3 الأول 1947-1974، بيروت، 1993، ص 197.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع دول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق:"

1. يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

ب. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ت. إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وحرة من التهديد بالقوة واستعمالها.

2. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج. ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات منها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط لكي يجري اتصالات بالدول المعينة بغية إيجاد اتفاق لتحقيق التسوية.

4. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدير جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن[1].

الملاحظ في هذا القرار يكتفيه كثير من الغموض، وعدم الوضوح، مما جعل إسرائيل ومن يساندها في متابعة سياستها بأن يكون هنالك تفسيرات شتى وخاصة فيما يتعلق بشأن المدينة(القدس) ويمكن تلخيص هذه الملحوظات على هذا القرار:

1. لقد رأت أطراف عربية مثل الأردن ومصر إن القرار يشمل الانسحاب من الشطر الشرقي من مدينة القدس[2]، ولا سيما أن القرار ينص في ديباجته على

---

(1) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص96.

(2) محمد الفرا، قضية القدس على الساحتين العربية والدولية، مجلة شؤون عربية، ص11.

عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة فيما ذكرت أطراف أخرى أن القرار (لا يضع مسألة القدس بعين الاعتبار ولا يذكرها ولا يبطل الإجراءات الإسرائيلية لضمها[1].

استغلت إسرائيل هذا الغموض لتبرير إجراءاتها في الشطر الشرقي من المدينة أمام المحافل الدولية[2].

2. لقد أحيا القرار من ناحية عملية فكرة تقسيم المدينة إلى قسمين، فالقرار حسب المفهوم العربي يلزم إسرائيل بالانسحاب من الشطر الشرقي من المدينة وينسى الشطر الغربي من المدينة الذي احتلته إسرائيل عام 1948[3].

3. إن دعوة القرار للانسحاب من الشطر الشرقي للقدس وإغفال الشطر الغربي يكرس فكرة التقسيم على أساس الواقع العسكري القائم الذي لا يستند إلى أي حجة تاريخية ولا ديموغرافية:

أن هذا الإغفال يعطي لإسرائيل حقاً شرعياً وسيادة على الشطر الغربي نتيجة الاجتياح العسكري، وهذا يخلق اجحافاً كبيراً بالحقوق العربية الثابتة في الشطر الغربي من القدس، حيث أن ثلثي المواطنين العرب من أهالي القدس كانوا يعيشون في الشطر الغربي من المدينة موزعين على 15 حياً فيها[4]، ويملكون 83% من مساحة الجانب الغربي في القدس، وقد عينت الأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً[5] إلى الشرق الأوسط ليقوم بجولات وساطة بين العرب وإسرائيل للتوصل إلى تسوية سلمية بين أطراف النزاع على أساس قرار مجلس الأمن 242.

---

(1) منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية، ص 82.

(2) محمد الفرا، قضية القدس، مرجع سابق، ص12.

(3) هنري كتن، القدس الشريف، 230.

(4) هنري كتن، مرجع سابق، ص 238.

(5) المبعوث الدولي(غونار يارينغ/ جونار يارينج) وكان سفير للسويد في الاتحاد السوفياتي، قام ما يقارب 8 جولات في منطقة الشرق الأوسط لتقريب وجهات النظر، انظر إلى ويليام كوانت، مرجع سابق، ص66.

وبناء على التغيب لقضية القدس في جولات المبعوث الدولي الخاص فلم تعرض أي مقترحات بشأن وضع المدينة، وكان الموقف الإسرائيلي متشدداً حيال هذه المدينة ورفضت إسرائيل مجرد ورود اسم المدينة أثناء جولات المبعوث الذي لم تسفر كل جولاته والتي تقارب 8 جولات عن أي نتائج تذكر، وأكد الإسرائيليون في ردهم أن قواتهم المسلحة لن تنسحب إلى خطوط الرابع من حزيران وأن الحل يكمن في المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة[1].

نلاحظ أن المجلس تبنى قرار 242 في جلسته رقم 1382 بإجماع الأصوات[2].

ثانياً: قرار مجلس الأمن 252

صدر هذا القرار 21 أيار 1968 ليبين بعض الغموض الذي أحاط بالقرار 242 حيال قضية مدينة القدس، واصلت إسرائيل أعمال التهويد وطمس الهوية في مدينة القدس فقررت الحكومة الأردنية أمام هذا الوضع إثارة هذه القضية أمام مجلس الأمن الدولي، ويقول الدكتور محمد الفرا الذي كان مندوباً دائماً للأردن في هيئة الأمم: أن المندوب الإسرائيلي أثناء مناقشات المجلس للممارسات الإسرائيلية في القدس، يعطي للقرار 242 تفسيرات مختلفة ويستغل الغموض في القرار أو يذكر ما يفهم منه أن قرار المجلس لا يشمل القدس[3].... بعد جهود دبلوماسية مكثفة، تم عرض المشروع الأردني من قبل المندوب الباكستاني لدى مجلس الأمن في 21 أيار 1968 رقم 1426 حيث قرر المجلس هذا القرار بأغلبية 13 صوتاً[4] وامتنعت الولايات المتحدة وكندا عن التصويت ولم يصوت أحد ضد القرار.

---

(1) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول والسياسة والقانون الدولي، مرجع سابق، ص99.

(2) هنري كتن، القدس الشريف، مرجع سابق، ص 306.

(3) محمد الفرا، القدس والسلوك الإسرائيلي في الأمم المتحدة، محاضرة ألقاها في معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت في 5 تشرين ثاني 1996.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ص200.

وقد نص القرار على التالي:

"أن مجلس الأمن إذ يذكر قراري الجمعية العامة رقم 2253 (الدورة الاستثنائية الطارئة-5) الصادر في 4 تموز (يوليو) 1967 والقرار رقم 2254 (الدورة الاستثنائية الطارئة-5) الصادر في 14 تموز (يوليو) 1967.

وقد نظر في كتاب ممثل الأردن الدائم رقم (5/8560) بشأن الوضع في القدس وتقرير الأمين العام رقم (5/8146) وقد استمع إلى البيان التي ألقيت في المجلس، وإذ يلاحظ أن إسرائيل اتخذت منذ تبني القرار المذكور أعلاه المزيد من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع القرارات.

وإذ يذكر الحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، وإذ يؤكد من جديد رفضه الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري:

1. يشجب تخلف إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه.
2. يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير في وضع القدس.
3. يدعو إسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس.
4. يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار[1].

غير أن تعنت إسرائيل وعدم رضوخها للقرارات الدولية، وعدم تنفيذها لأي قرار من هذه القرارات جعل مجلس الأمن الدولي يبحث وضع القدس بشكل محدد، حيث مهد القرار 252 الطريق لإصدار قرار آخر هو:

---

(1) تبريز حداد، القرارات والمبادرات، ص33.

قرار مجلس الأمن رقم 267[1] بتاريخ 3 تموز 1969 المتعلق بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس، وذلك في جلسة المجلس رقم 1485.

لقد صوت المجلس على هذا القرار بالإجماع بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية[2].

نص القرار:

أن مجلس الأمن إذ يذكر قراره رقم 252 الصادر في 21 أيار سنة 1968 وقراري الجمعية العامة رقم 2253 (الدورة الاستثنائية الطارئة-5) الصادر في 4 تموز(يوليو) 1967 ورقم 2254 (الدورة الاستثنائية الطارئة-5) الصادر في 14 تموز 1967 (يوليو) المتعلقين بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل، والتي تؤثر في وضع القدس، وقد استمع إلى البيانات التي أدلى بها الفرقاء المعنيون بهذا الموضوع وقد اتخذت إسرائيل مزيداً من الإجراءات التي أدت إلى تغيير معالم القدس، وذلك بعد اتخاذ القرارات المذكورة أعلاه، وإذ يؤكد من جديد المبدأ القائل: أن الاستيلاء على الأراضي بالفتح العسكري غير مقبول، ونص هذا القرار يماثل لنص القرار 252 باستثناء حذف كلمة واردة في البند الرابع في القرار السابق هي كلمة القانون الواردة في وصف مدينة القدس.

1. يؤكد قراره السابق رقم 252 (1968).
2. يأسف على تأخر إسرائيل في أن تظهر أي احترام لقرار مجلس الأمن والجمعية العامة المذكورين أعلاه.
3. يشجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس.
4. يطلب من إسرائيل أن تخبر مجلس الأمن دون أي تأخير بنواياها بشأن تنفيذ هذا القرار.
5. يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

---

(1) هنري كتن، القدس الشريف، مرجع سابق، ص308؛ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مرجع سابق، ص 205.

(2) تبريز حداد، القرارات والمبادرات، مرجع سابق، ص 31.

وفي قرار آخر لمجلس الأمن الدولي رقم (271) بتاريخ 15 أيلول 1969 المتعلق بالحريق في المسجد الأقصى ووضع القدس.

" أن مجلس الأمن إذ يعبر عن حزنه للضرر البالغ الذي ألحقه الحريق بالمسجد الأقصى المقدس يوم 21 آب 1969 تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وإذ يدرك الخسارة التي لحقت بالثقافة الإنسانية وقد استمع إلى البيانات التي ألقيت في المجلس والتي تعكس الغضب العالمي الذي سببه عمل التدنيس في أحد معابد الإنسانية الأكثر قداسة"[1].

وادعت إسرائيل أن هذا الشاب الإسرائيلي الذي نفذ الحريق هو إنسان معتوه وقامت بإطلاق سراحه[2] ويدعى هذا الشخص (دنيس مايكل).

وقد أيد القرار الموقف العربي الداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من مدينة القدس باعتبارها أراضي محتلة يشملها قرار 242 كما دعا إسرائيل إلى وقف إجراءاتها في شرق القدس والتقيد بنصوص جنيف الرابعة لعام 1949.

قرار مجلس الأمن رقم 298 بتاريخ 25 أيلول 1971 المتعلق بالإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس.

وقد عاد مجلس الأمن وأكد مرة أخرى على قراراته السابقة مستنكراً إصرار إسرائيل على استمرار ارتجالها وذلك في القرار 298 والذي أصدره بأغلبية 14 صوتاً وامتناع صوت واحد وهو سوريا وعدم معارضة أحد في الجلسة التي عقدها في 25 أيلول 1971[3].

وخلاصة القول يمكن القول أن جميع التحركات السابقة لحرب حزيران 1967 قامت رغم مما سبق ذكره وتتركز على الشطر الشرقي للمدينة خلافاً لما انتهت إليه القرارات الدولية منذ عام 1947.

---

(1) هنري كتن، القدس الشريف، مرجع سابق، ص 311.

(2) محمد الفرا، قضية القدس، مرجع سابق، ص182؛ جواد الحمد، الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب، ص53.

(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مرجع سابق، ص 205.

مشروعات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي 1973-1978

قرار مجلس الأمن 338 (1973)

اصدر مجلس الأمن هذا القرار في 22 تشرين أول/ أكتوبر 1973 والذي على أساسه توقفت حرب تشرين/ أكتوبر 1973 التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الإسرائيلي وقد دعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[1]، ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار كما وافقت عليه إسرائيل بشيء من التحفظ بينما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية (م-ت-ف) المقاومة مؤكدة على أنها ليست معنية به وأنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن حق الشعب في تقرير المصير بنفسه[2]ورغم عدم إحراز نصر حاسم في هذا الحرب، إلا أن الجانب العربي تمكن من تحسين موقفه التفاوضي، وبدأ موقفه أكثر تماسكاً باستخدام الدول العربية سلاح النفط، للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية لتبني موقفاً أكثر اتزاناً وعدالة من قضية النزاع العربي الإسرائيلي.

ومما لا شك فيه أن هذا الحرب كانت منعطفاً حقيقياً في عملية التسوية، وأدت التحركات الدبلوماسية التي قادها (هنري كسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت إلى توقيع مصر وإسرائيل اتفاق لوقف إطلاق النار، وفصل القوات إلى جانب اتفاق بين سوريا وإسرائيل وذلك بعد 23 شهراً من بداية الحرب) [3].

ولم تكن حرب تشرين 1973 المتغير الأساسي الوحيد في عقد السبعينات، ولكنها مهدت الطريق لأحداث مثيرة أثرت على مسار التسوية السياسية في هذه المنطقة، فقد غزت القوات الإسرائيلية جنوب لبنان في هذه الفترة لتحقيق بعض المكاسب العسكرية المحدودة على حدود فلسطين المحتلة الشمالية، وكذلك قام الرئيس

---

(1) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية ، مرجع سابق، ص 136-137؛ وانظر نص القرار Palestine Documents.pp.307-30 8.

(2) المرجع السابق، ص 37-139.

(3) تشيرجي دان، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط،ص 100.

المصري أنور السادات 1977 بزيارة وصفت بأنها تاريخية، وغير متوقعة لمدينة القدس مما أدى إلى دفع جهود التسوية السياسية إلى الأمام.

نصوص القرار 338

عند اندلاع الحرب 6 تشرين أول 1973 على الجبهتين السورية والإسرائيلية، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن وبناء على طلب سوفياتي- أمريكي، وأصدر قرار رقم 338 بالإجماع ولم يصوت الصين على هذا القرار أو ضده[1].

وقد نص القرار على ما يلي: أن مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار، بصورة كاملة وبعد توقف إطلاق النار تنفيذ قرار رقم 242 بجميع أجزائه وبعد توقف إطلاق النار عمل مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[2].

مؤتمر جنييف للسلام 1973

بناء على قرار 338 فقد انعقد في جنييف مؤتمر السلام للشرق الأوسط بتاريخ 21-22 كانون أول 1973، وقد وضع الكيان الصهيوني تعقيدات كبيرة في وجه التنفيذ الفعلي للقرار، رغم مشاركته في المؤتمر وقد شاركت فيه مصر والأردن فيما رفضت سوريا المشاركة، ولم يتمخض على هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانب قناة السويس[3].

وبعد انتهاء المؤتمر، عرضت كل دولة من الدول المشاركة موقفها وتصوراتها من قرار مجلس الأمن رقم 242، وبسبب التعنت الإسرائيلي في عدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وعدم إشراك الفلسطينيين في هذا المؤتمر إلا

---

(1) جورج طعمه، التطورات على صعيد الأمم المتحدة، سنة 1973، ج2، ص 645.

(2) مؤسسة الدراسات، فلسفة قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، 210.

(3) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية، مرجع سابق، ص147-157 والموسوعة الفلسفية، ج1، ص 568.

أن الدبلوماسية الأمريكية بقيادة (جنرل هنري كسنجر) قد نجحت في تقسيم الموقف الدبلوماسي العربي، مما مهد الطريق لمفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية فيما بعد.

وبفعل التطورات اللاحقة، توقف جلسات هذا المؤتمر، ولم يعد إطاراً مقبولاً للمفاوضات بين الأطراف المتنازعة، وأصبحت المفاوضات الحقيقية تدار تحت إشراف أمريكا، وعلى أساس ثنائي بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة وهو ما خطط له كسينجر منذ البداية[1].

ومنذ بداية هذا المؤتمر لم يكن لقضية القدس أي حضور باستثناء تكرار المواقف السابقة لكل دولة حيال هذه القضية، ولم تكن هناك أية إشارة لردع إسرائيل عن ممارستها الرامية لتغيير طابع المدينة، وطمس هويتها[2].

اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي 1978م[3].

لم تشهد الفترة التي تلت مؤتمر جنيف 1973 أية حروب، أو حتى اشتباكات عسكرية على الجبهات العربية مع إسرائيل، وإنما كانت اتفاقيات فصل القوات على الجبهتين السورية والمصرية، وكأنها تعني مقدمة حقيقية لخيار السلام.

قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى الكيان الإسرائيلي في 19 تشرين الثاني1977، وألقى خطاباً في الكنيست الإسرائيلي، ودعا إلى تسوية سلمية وبدأت بعد ذلك مفاوضات مصرية إسرائيلية مباشرة وعلنية، وقد نتج عنها توقيع اتفاقية كامب ديفيد في الولايات المتحدة 1978/9/17 بين مصر ويمثلها (أنور السادات) والكيان الإسرائيلي ويمثلها(مناحيم بيجن) برعاية الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ 1979/3/26.

---

(1) محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ص 42.

(2) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 108.

(3) حول نصوص كامب ديفيد انظر الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص 625-630 وانظر Palestine Documents.pp.337-432.

والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين:

الأولى: تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع وأما الثانية: تحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي، وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط تواجد قواتها فيها، ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر والأردن والكيان الصهيوني، وممثلون عن الضفة الغربية والقطاع، يضمهم في البداية مصر والأردن وقد يضم الوفد الفلسطيني آخرين " ووفقاً لما يتفق عليه" أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم كما تضمنت التصورات التفصيلية التالية[1]:

1. تكون هنالك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.
2. تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة للحكم الذات من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحر.
3. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، وممثلوا الضفة الغربية والقطاع والكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات لحكم الذات الذي سيمارس في الضفة الغربية والقطاع.
4. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي يتفق في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.
5. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.
6. سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

---

(1) محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص456.

أ. يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان من الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.

ب. يعرض الاتفاق على ممثلي الضفة الغربية والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.

ج. تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

د. المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام من الأردن والكيان الإسرائيلي.

7. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قد تضم مواطنين أردنيين وستشترك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة وفي العمل على ضمان أمن الحدود.

8. عندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية من خمس سنوات وستتم بأسرع ما يمكن وبما لا يزيد عن السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة.

9. سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تتضمن أمن إسرائيل وجيرانها.

10. خلال هذه المرحلة الانتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلين الضفة الغربية والقطاع وإسرائيل للاتفاق على مدى السماح بعودة النازحين والمطرودين سنة 1967[1].

وقد أدت اتفاقية كامب ديفيد إلى نتائج أبرزها:

1. عزل مصر عن الصف العربي بثقلها السياسي والعسكري والبشري[2].

---

(1) محسن محمد صالح، دراسة منهجية، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 457-458؛ وأمين مصطفى، العلاقات الأمريكية الصهيونية، ص247.

(2) الدراسات الفلسطينية، المعاهدة المصرية الإسرائيلية، نصوص وردود، بيروت،1979، ص 3-8.

2. تعزيز أمن إسرائيل بسبب التحول الكبير في ميزان القوة لصالح إسرائيل وشعور الدول الأخرى بالإحباط[1].
3. كسر الحاجز السياسي وفتح الطريق أمام العرب لإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل[2].
4. حصول مصر وإسرائيل على مساعدات مالية سنوية من أمريكا بقيمة مليار دولار لمصر وثلاث مليارات دولار لإسرائيل[3].

لقد رأى بيجن أن اتفاقية كامب ديفيد هي الخطوة الأولى نحو السيطرة على المنطقة، وقد عزز ذلك التصور مذكرة التفاهم بين إسرائيل وأمريكا الموقعة سنة 1979 التي ربطت المصالح الإسرائيلية بالاحتياجات الضرورية لأمريكا[4]، كما رأى بيجن أن تأمين السلام منفرد مع مصر يمنع إسرائيل حرية الحركة على الجهات الأخرى ويبعد خطر الحرب بين تلك الدول.

إن السادات قد اقتنع باستعادة سيناء، والتخلي من المسؤولية تجاه الحقوق العربية في فلسطين، والتركيز على القضايا الداخلية وآرائها الوطنية والاقتصادية معتمداً على التأييد والدعم الأمريكي[5].

وقد سعت الإدارة الأمريكية للضغط على الأردن وإغرائه[6] بالدور الذي حدد له في اتفاقية كامب ديفيد إلا أن الأردن ظل مصراً على موقفه المبتعد عن محور كامب ديفيد والقائم على المبادئ التالية:

(1) عبد العزيز الدوري، القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي الصهيوني، ج2، ق2، ص 622.

(2) أحمد عبد الرحيم، حرب القادة مع إسرائيل، ص44.

(3) سليمان الموسى، قادة الأردن في القرن العشرين، 1958- 1995، ص 458.

(4) مديحة المدفعي، الأردن حرب السلام، ص104.

(5) أحمد عبد الرحيم الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية جذرها- حاضرها- مستقبلها، ط1، عمان، 1998، ص604.

(6) سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص234.

1. الانسحاب الكامل والشامل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.
2. إعطاء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة الحق في تقرير مصيره[1].

جاء الموقف الأردني للتغلب على آثار كامب ديفيد بالسعي لتوحيد الموقف العربي الذي ظهر في قرارات مؤتمر قمة بغداد المنعقد 2 تشرين الثاني 1978 على شكل استراتيجية عربية عليا أشار إليها جلالة الملك الحسين في حكمته[2].

كما أنه تم إسقاط ذكر القدس من اتفاقية السلام[3]، وكان لإسرائيل ما أرادت إذ لم يذكر مدينة القدس ومستقبل السيادة عليها في الاتفاقيات التي يعتد بها قانونياً، وتعتبر ملزمة لمن يوقعها[4].

وقد كان لاتفاقات كامب ديفيد أثراً بالغاً في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أنها حيدت أكبر قوة عربية في هذا الصراع ووجهت أنظار أمريكا إلى الغرب بشكل عام لتدعيم أسس متطلبات السلام بين مصر وإسرائيل[5].

كما أنها ورغم معارضة معظم الدول العربية لها أسست في تكوين اتجاهات التفرد نحو التسوية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل وسقطت الورقة القوية والوحيدة[6]، من يد المفاوض الغربي، وهي ورقة الموقف الموّحد أمام تجاهل قضية القدس في هذه الاتفاقيات، فقد جرى بصورة عملية ترك موضوع السيطرة على المدينة للقوات الإسرائيلية مقابل الحديث عن حكم ذاتي للفلسطينيين، وببساطة فإن اتفاقيات كامب ديفيد شكلت ضربة قاصمة للتضامن العربي، والعمل الموحد في هذا

---

(1) خطاب جلالة الملك الحسين إلى الشعب الأردني والأمة العربية، 1977/11/28.

(2) العميد سيد علي العدروس، الجيش العربي الهاشمي، 1908- 1979، ص 343.

(3) نظام شرابي، أمريكا والعرب، ص524، غازي ربابعة، القدس في معاهدات السلام العربية الإسرائيلية، كتاب القدس في الخطاب المعاصر، الزرقاء، جامعة الزرقا،1999، ص28.

(4) محمد كامل، السلام الضائع، ص 607.

(5) محمد ربيع، سياسة أمريكا، مجلة شؤون فلسطين، ص57.

(6) كلوفيس مقصود، السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، ص63.

الصراع، وحولت ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل ووفقاً لذلك أعطت نوعاً من الحق التعاقدي لهذا الاحتلال.

ولقد لقيت معاهدة كامب ديفيد استنكاراً عربياً واسعاً أدى إلى مقاطعة[1] مصر دبلوماسياً واقتصادياً في مؤتمر القمة في بغداد 1979، وهو إجراء يعد الأول من نوعه ضد دولة عربية، وقد تسبب بانعكاسات سلبية على العلاقات العربية الداخلية رسمياً وشعبياً، أدى إلى تحول مركز العلاقات العربية الداخلية رسمياً وشعبياً فأدى إلى تحول مركز جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس[2].

وتعتبر كامب ديفيد أول تسوية سليمة متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين الكيان الإسرائيلي وأحد الأطراف العربية.

وهنالك كان مشاريع أخرى منها:

مشروع خالد الحسن 1982:

حيث دعا إلى الانسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة 1967 وإقامة دولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية والقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني[3].

مشروع رونالدريجان 1982:

دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات وتعهد بحماية أمن إسرائيل[4].

---

(1) صلاح الدين البحيري وآخرون، تحرير جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997.

(2) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص113.

(3) بيان منظمة التحرير الفلسطينية(م،ت،ف) وقد نشر في جريدة الرأي الأردنية، في 15 مايو 1982.

(4) منير الهور، مشاريع التسوية، مرجع سابق، صر 215.

مشروع السلام العربي(مشروع فاس) 1982[1]

كان في أصله مشروعاً طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب 6-9/ 1982/9 تضمن ما يلي:

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها 1967 بما فيها القدس.
2. إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
3. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب في العودة.
4. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.
5. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
6. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلامة نية جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
7. يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ[2].
8. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

وقد مثل مشروع فاس الخطر السياسي العربي العام الذي ساد في حقبة الثمانينات والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الصهيوني وإقامة دولة فلسطينية على الضفة والقطاع.

مشروع بر جنييف للسلام 1982

يمثل التصور السوفيتي التركيز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، بما فيها القدس الشرقية، وأكد

(1) محسن محمد صالح، دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، ص462.

(2) الهور، مرجع سابق، ص218 وانظر Palestine Documents.pp.381-383 .

على حق دول المنطقة في الوجود، وإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية[1]، وقد رحبت(م.ت.ف) والدول العربية بهذا المشروع، بالإضافة إلى مشروع فاس، ورفضوا مشروع ريجان.

مؤتمر مدريد 1991

سعت الولايات المتحدة إلى استثمار حالة التمزق والتشرذم العربي التي أعقبت حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت في 1991/3/6 إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وقام وزير الخارجية (جيمس بيكر) بست جولات مكوكية في الشرق الأوسط، تمكن من إقناع جميع الأطراف بقبول المشاركة في مؤتمر مدريد بعد أن قدم لهم عدداً من التطمينات والضمانات الأمريكية، وكانت الدعوة واضحة أساساً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242[2].

وقد اعتبر هذا المؤتمر نقطة انطلاق العملية السلمية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي المندلع، أوائل هذا القرن في الشرق الأوسط وعقد المؤتمر بحضور دول المواجهة العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ودول الاتحاد المغاربي ودول مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية[3] وبرعاية أمريكية وسوفياتية مشتركة على مستوى القمة (جورج بوش وميخائيل غورباتشوف) لقد أصبح الموضوع يدور في هذا المؤتمر حول الحكم الذاتي وصلاحيات الحكم الذاتي[4].

انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 أكتوبر 1991 وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي) فتم استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع تحت الغطاء الأردني.

---

(1) الهور، مرجع سابق، ص222 وانظر Palestine Documents.pp 383-384.

(2) محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص470.

(3) جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 486.

(4) منير شفيق، اتفاق أوسلوا وتداعياته، ص20.

وضمن وفد أردني- فلسطيني مشترك، وقد ابتدعت في هذا المؤتمر فكرة السير بمسارين في مشروع التسوية:

1. المسار الثنائي ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي (سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين).
2. المسار المتعدد الأطراف الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولة واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية. في دعم التسوية، وخدمة إحداهم أهداف المشروع وهو خلق جو طبيعي للإسرائيلية في المحيط العربي الإقليمي(1).

لقد أصرت إسرائيل منذ البداية على استبعاد الأمم المتحدة من الإطار العملي لمؤتمر مدريد والمحادثات العربية- الإسرائيلية، مما أتاح لها إتمام التسوية ليس على أساس من القانون الدولي والشرعية الدولية، ولكن وفق موازين القوى القائمة(2)، وكان لهذه الأوضاع انعكاس مباشر على قضية القدس، إذ أصبح كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني بما في ذلك القدس في مرتبة دنيا أو مؤجلة بعد إعطاء الأولوية لموضوع الحكم الذاتي(3).

لقد تجاهل هذا المؤتمر قضية القدس رغم أنها تمثل الركيزة الأولى في الصراع العربي الإسرائيلي وأكثر خطورة(4) الذي نص على مفاوضات مباشرة تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر وأخرى متعددة تتركز على قضايا المنطقة مثل الرقابة والأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك(5)، وكل هذه القضايا تكون بمثابة مدخلاً لتطبيع العلاقات العربية

---

(1) نخبة من الكتاب والباحثين، القضية الفلسطينية في نصف قرن، من منشورات فلسطين المسلمة، 15، ط1، لندن، 1999، ص223.

(2) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، ص 342.

(3) منير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، مرجع سابق، ص 20.

(4) Journal of palestine studies, vol, xxl, no,2,winter 1992, pp,120-121.

(5) Ibid, p 120 .

الإسرائيلية كما لم تذكر قضية القدس أيضاً في التضمينات الأمريكية للحلول الإسرائيلية[1].

مارست الولايات المتحدة ضغوطاً واسعة النطاق على الأطراف العربية، فيما مارست أقصى درجات الإغراء والإحراج مع الجانب الإسرائيلي عبر الضمانات المتوالية لأمن إسرائيل وتقبل شروطها المختلفة، وذلك من أجل إنجاح انعقاد المؤتمر وتأمين نصاب أطراف الصراع فيه وبعد الانعقاد الأول تحول المؤتمر إلى محوري تفاوضي، وكان الأول في الإطار الثنائي بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة بهدف إنهاء النزاع، وتحييد البعد الدولي من الضغط على إسرائيل خصوصاً فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني والعربي، وكان الثاني على الصعيد المتعدد الأطراف وبمشاركة دول من خارج المنطقة بهدف بناء الشرق الأوسط الجديد، وتوفير ضمانات أساسية لمصالح الدول الكبرى، وإخراج بعض القضايا من مجال التفاوض الثنائي بوصفها عقبات أمام تقدمها إلى المجال المتعدد وليعمل على بناء سوق اقتصادي شرق أوسطي ونظام إقليمي وهياكل بنيوية إقليمية مختلفة[2].

واستطراداً نشير إلى أنه جرت عدة مؤتمرات دولية، وكثير من اجتماعات اللجان لكن عدم تعاون الطرف الإسرائيلي إلا فيما يخدم مصلحته، كان يجعل التقدم في كثير من الأمور مستحيلاً وغير ذي معنى، فكان الإسرائيليون يسعون إلى إحداث تقدم في الجوانب الاقتصادية لكسر حاجز المقاطعة مع الدول العربية، وبناء علاقات سياسية معها، بينما كانوا يعطلون المسارات الحساسة كموضوع اللاجئين، وقد أخذ المسار متعدد الأطراف في التعثر بعد معرفة نوايا إسرائيل، مما أدى إلى مقاطعة سوريا ولبنان لهذا المسار.

---

(1) مجلة شؤون الشرق الأوسط، واشنطن، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، العدد الأول، صيف 1992، ص256.

(2) جواد الحمد وآخرون، مدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 486.

أما المسار الثنائي فقد حصلت اتفاقات سلام فلسطينية إسرائيلية سنة 1993 وأردنية إسرائيلية 1994 بينما وكما ذكرت سابقاً ظل المساران اللبناني والسوري متعثرين، بالرغم أنه تعرضت لقضايا الجولان والجنوب اللبناني[1].

وفي المسار الفلسطيني- الإسرائيلي دخل نحو سنتين من المفاوضات العقيمة مع الوفد الإسرائيلي وفي الوقت نفسه كان ياسر عرفات وعدد قليل من قيادة م.ت.ف يتابعون خطاً سحرياً للتفاوض، نتج عنه ما يعرف باتفاق أوسلو[2].

ولكن من التطمينات في هذا المؤتمر تنص على أن الولايات المتحدة تدعم حق الفلسطينيين في إثارة أي قضية بما فيها القدس، إلا أن ذلك يفيد أن الولايات المتحدة لن تلزم إسرائيل بقبول إثارة مثل هذه القضية، وأن وضع القدس يجب أن يحدد من خلال المفاوضات، والموقف الأمريكي يرى أن لسكان الشطر الشرقي من القدس الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي والانتقالية[3].

يلاحظ في هذا المؤتمر بأن الإدارة الأمريكية رفضت إختيار أحد مواطني القدس للمشاركة في الفريق الفلسطيني ضمن الوفد المشترك مع الأردن والتفت على الطلب الفلسطيني باختيار شخص فلسطيني في وفد استشاري فلسطيني يرافقه الوفد الرسمي[4].

اتفاق أوسلو 1993

بينما كانت المحادثات المنبثقة عن مؤتمر مدريد تدور في واشنطن بين الوفد الأردني الفلسطيني المشترك وبين وفد إسرائيلي كانت هنالك محادثات سرية تجري في العاصمة النرويجية (أوسلو) وفوجئ العالم باحتفال التوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في حديقة البيت الأبيض 1993/9/13.

---

(1) المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، مجلة شؤون الشرق الأوسط، عدد1، 1992، ص252.

(2) محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص471.

(3) المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، مجلة شؤون الشرق الأوسط، عدد1، 1992، ص254.

(4) محمد الأزعر، مستقبل قضية القدس، مجلة قضايا استراتيجية، ص14.

ومن خلال نصوص هذا الاتفاق لم نلحظ أي مرجعية لهذه المفاوضات التي أسفرت عن هذا الاتفاق، فلم تظهر الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة أو قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، رغم أن مذكرة الدعوة لهذه المفاوضات ذكرت أن هذه المفاوضات تستند إلى قرار 242 للتفسير وليس للتنفيذ[1].

تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر 1993[2]، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه، ووقعت عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعهُ وزير خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين، ويعد هذا الاتفاق بحق منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يوفق الفلسطينيون والإسرائيليون ويتم بموجبه تنفيذ تسوية سليمة، وهو يعكس مدى التنازلات الهائلة التي اضطرت قيادة م.ت.ف إلى تقديمها، حتى تحصل على اتفاق شبيه في جوهر اتفاق كامب ديفيد، والتي وصفت ما موقعه (السادات) بالخيانة والاستسلام، وقد كرّس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني الإسرائيلي، ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، مما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك، وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سليمة من الجانبين في 26/ تشرين أول/أكتوبر/1994، وعرفت بمعاهدة وادي عربة[3].

أبرز النقاط في اتفاق أوسلو أو ما يعرف باتفاق غزة أريحا أولاً:

1. إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

---

(1) رجاء شحادة، التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية.

(2) الملف الوثائقي مسيرة السلام على المسارين الأردني والإسرائيلي الفلسطيني الإسرائيلي، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، كانون أول 1993، ص 44-53.

(3) محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 473.

2. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي مفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338[1].

3. خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاق حول انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

4. بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي تجري انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة انتشار في الضفة.

5. يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع على أن صلاحياتها، لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية ولا العلاقات الخارجية ولا القدس ولا الإسرائيليين في تلك الأراضي.

6. لإسرائيل حق النقض الفيتو ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.

7. يمتد الحكم تدريجياً من غزة إلى أريحا إلى مناطق الضفة الغربية ووفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.

8. أكد الاتفاق على نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية للإرهاب والعنف والحفاظ على الأمن ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي[2].

---

(1) الملف الوثائقي، مسيرة السلام على المسارين اليهودي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 625.

(2) عماد يوسف، الانعكاسات السياسية وانعكاسات الحكم الذاتي الفلسطيني، عمان، مركز الدراسات الشرق الأوسط، 1994، ص128، وانظر .Palestine Documents, pp, 500-512

وبشكل عام كان أبرز الانتقادات والملاحظات على اتفاق أوسلو يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تفردت قيادة م.ت.ف بالموافقة على الاتفاق والاتفاقات التي تلته ولم ترجع حتى إلى الشعب الفلسطيني نفسه (إسلامية، يسارين، قومين وحتى حركة فتح).
2. اعترفت قيادة (م.ت.ف) "بحق إسرائيل في الوجود"، وبشرعية احتلالها 77% من أرض فلسطين المحتلة عام 1948، والتي لا تجري عليها أية مفاوضات.
3. لم يتعرض الاتفاق لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية وهي قضية القدس ومستقبل اللاجئين والمستوطنات.
4. قضية فلسطين قضية كل مسلم وليس قضية م.ت.ف وحدها وهي معركة بين الحق العربي المسلم، والباطل اليهودي، وهي معركة تتوارثها الأجيال، ولا يجوز لجيل أن يتنازل عنها وأن هذه التسوية أمام الرأي العربي المسلم غير معترف بها[1].
5. لا تتضمن مسؤوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مقاطعة السلطة دون إذن إسرائيلي، ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش ولا أسلحة تدخل إلا بإذن إسرائيلي.
6. لا يوجد في الاتفاقيات إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا تشير الاتفاقيات إلى الضفة والقطاع كأراضٍ محتلة.
7. في ضوء تعهد السلطة الفلسطينية بحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية، أصبحت مضطرة في ضوء تعهداتها السليمة لقمع وسحق مقاومة مسلحة ضد الكيان الصهيوني.

---

(1) محسن محمد صالحخ، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 474.

8. أكدت الاتفاقية إلى حالة انقسام كبير في الصف الفلسطيني، فوقفت فتح ومؤيدوها إلى جانب قيادة م.ت.ف والسلطة الفلسطينية، بينما وقفت الفصائل الفلسطينية العشر وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي.

9. بما أن ممثلي الشعب الفلسطيني الرسميين هم الذين وقعوا الاتفاق، فقد فتح ذلك الباب واسعاً أمام الأنظمة العربية، ودول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي على مستويات مختلفة.

10. اتسمت العديد من بنود اتفاقية أوسلو بالغموض، وترك التفصيلات لمفاوضات مستقبلية.

ومهما يكن من أمر مسار أوسلو لن يكون هنالك التزام بتطبيقه، ما دام هنالك حركة مقاومة، وما زال هنالك سياسة إسرائيلية هدفها التهويد والقتل والتشريد وعدم احترام القرارات[1].

قامت إسرائيل ببناء 10.000 وحدة سكنية بعد الاتفاق على الشطر الشرقي للقدس[2] ولم يتضمن اتفاق أوسلو أي إشارة تفيد المعارضة أو البطلان لضم المدينة، وكذلك البنود الواردة في الاتفاق بشأن القدس، لا تفيد بالضرورة بأن ما سيبحث في المستقبل سيضمن السيادة القانونية والسياسية على المدينة، وكان الاتجاه الواضح إسرائيلياً وحتى دولياً على نطاق واسع اختزال قضية القدس في بعدها الديني، حيث أن الاهتمام أنصب على بحث الترتيبات والأوضاع للأماكن المقدسة للرسالات السماوية الثلاث، وكيفية وصول اتباع هذه الرسالات لأماكنهم المقدسة[3].

---

(1) امتلأت الصحف العربية والعالمية بالآف المقالات التي تحلل الاتفاقيات وأكثرها نقداً كما ظهرت الكثير من الكتب والدراسات والمجلات والصحف وعلى سبيل المثال منير شفيق، أوسلو المسار والمآل، لندن، فلسطين المسلمة، 1997 وجواد محمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، عمان، مركز الدراسات الشرق الأوسط، 1996، ص 15-30.

(2) عبد الله ولد أباه، التسويه في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، 1993، ص 39.

(3) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص127.

أما عن محتويات إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي

بعد توقيع الاتفاقية رسمياً في واشنطن 13 أيلول 1993[1]. نص اتفاق إعلان المبادئ على أن حكومة (دولة إسرائيل) والفريق الفلسطيني في الوفد الأردني الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط (الوفد الفلسطيني ممثلاً للشعب الفلسطيني) يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسة المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلة، ولتحقيق تسوية سلمّية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها[2].

وجاء في المادة الأولى من إعلان المبادئ أن هدف المفاوضات إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ويؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قرار مجلس الأمة (242) (338)[3].

أشارت المادة الثالثة إلى إجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة حرة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف ومراقبة دولية وتشكل الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وقد أشار الملحق الأول إعلان المبادئ إلى صيغة الانتخابات وشروطها.

وتشير المادة السادسة إلى كيفية نقل الصلاحيات من الحكومة العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى الفلسطينيين، وفيما يخص التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية فإن المادة الحادية عشر من إعلان المبادئ، أقرت تبادل التعاون من أجل تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة، وإسرائيل كما احتوى

---

(1) الملف الوثائقي، مسيرة السلام على المسارين الأردني والإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، كانون أول 1993، 44-53.

(2) سفيان الشواء، مستقبل السلام في الأرض المقدسة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1994، ص 249.

(3) الملف الوثائقي، مسيرة السلام، مرجع سابق، ص 625.

إعلان المبادئ على بروتوكول عن التعاون الإسرائيلي الفلسطيني، في البرامج الاقتصادية والتنموية[1].

وورد أيضاً في إعلان المبادئ إقامة صندوق وبنك لتنمية الشرق الأوسط، وإلى وضع برنامج أردني فلسطيني إسرائيلي لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت[2]، وفي المادة الرابعة عشر على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول من إعلان المبادئ الذي اشتمل على اتفاق الطرفين على توقيع اتفاق خلال شهرين من سريان مفعول إعلان المبادئ يتعلق بانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا[3].

وفي المادة السابعة عشر إشارة إلى دخول اتفاق المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه[4].

معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية26/ 10/ 1994

في يوم السادس والعشرين من تشرين أول عام 1994 في وادي عربة جرى توقيع معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، وقد وقعها عن الجانب الأردني رئيس الوزراء عبد السلام المجالي وعن الجانب الإسرائيلي رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين وبحضور الرئيس الأمريكي كلينتون[5].

أثار التسارع التفاوضي على المسار الأردني الإسرائيلي، والذي تجسد في إعلان واشنطن في 1994/7/25 وفي توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في 1994/10/26 تفاعلات كثيرة وردود فعل مختلفة سواء في الأواسط الأردنية أو العربية أو الدولية وتباينت ردود الفعل ما بين مؤيد وما بين معارض، وإذا كان إعلان واشنطن عن الجانب الأردني يعد خروجاً ثانياً عن التنسيق العربي، بعد اتفاقية أوسلو

---

(1) شمل إعلان المبادئ على بروتوكولات للتعاون في مجالات: المياه، الكهرباء، الطاقة والنقل، المواصلات، الاتصالات، التجارة، الصناعة، الخدمات، ومجالات البيئة.

(2) مجلة صامد الاقتصادي، كانون ثاني- شباط- آذار، 1996، ص137.

(3) مجلة دراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 18 ربيع 1994، ص255-264.

(4) مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، العدد 18 ربيع 1994، ص264.

(5) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص132.

الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، فإن مرد ذلك لابد أن يعود إلى غياب التنسيق الفعلي منذ انطلاقة مدريد 1991، والقبول العربي بالشرط الإسرائيلي بضرورة فصل المسارات التفاوضية ضمن واقع يتصف بحالة من التمزق والتشرذم العربي، مما ساعد على ترسيخ أجواء انعدام الثقة بين الأطراف العربية والسماح لإسرائيل بابتزازها عن طريق استخدام بعضها أداة للضغط على الأطراف الأخرى بغية الحصول على أكبر المكاسب بأقل الخسائر(1).

ولم يكن بمقدور الأردن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل دون تداعيات اتفاقيات أوسلو التي توصل إليها الطرف الفلسطيني سراً حتى دون علم المفاوضين الفلسطينيين في واشنطن، وقد تم توقيع جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي في واشنطن 1993/9/14 في ما سمي بإعلان واشنطن أي بعد يوم واحد من توقيع أوسلو 1993/9/13 وبعد سنة واحدة تلت جدول الأعمال توصل الجانبان الأردني والإسرائيلي إلى معاهدة سلام وقعت في منطقة وادي عربة في 1994/10/26م.

وقد أعطت المعاهدة دوراً خاصاً للأردن في الأماكن المقدسة حيث نصت المادة التاسع من المعاهدة وتحت بند الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية.

1. سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
2. تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي، ستعطى إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن(2).

وقد أثارت هذه النصوص موقف الطرف الفلسطيني، حيث اعتبر هذا البند انتهاكاً صريحاً من قبل إسرائيل، بوصفها دولة محتلة للقدس ليس من حقها إعطاء أي تعهد بشأن أراضٍ متنازع عليها، ومؤجلة لمرحلة التفاوض النهائي، كما وأنه يضعف

---

(1) جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، ص506.

(2) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، 26 تشرين أوبل، 1994: ما هي، تشرين الثاني، 1994، عمان.

من الموقف التفاوضي الفلسطيني خلال المفاوضات المتوقعة حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة[1].

وقد أوضح الأردن موقفه من هذه القضية بالذات مع بيان رسمي صدر في 1994/7/28، حيث لم تر الحكومة الأردنية أي تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الإسرائيلية، وبين استمرار الأردن بالقيام بدوره في ممارسته لولايته الدينية على المقدسات الإسلامية في القدس[2].

دوافع الجانب الأردني لهذه المعاهدة:

1. آثار حرب الخليج.
2. الدافع الاقتصادي.
3. الدافع الأمني.
4. العلاقة مع منظمة التحرير[3].

أما عن محتويات المعاهدة: تشمل المعاهدة ثلاثين مادة وخمسة ملاحق، وتتناول موضوعات إقامة السلام والمبادئ العامة، والحدود الدولية، والأمن، والعلاقات الدبلوماسية والمياه، والعلاقات الاقتصادية، واللاجئين والنازحين، والأماكن المقدسة والتبادل الثقافي، والعلمي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني والبريد والاتصالات، والسياحة والبيئة والطاقة وتنمية أخدود وادي

---

(1) محمد صقر وآخرون المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، دراسة وتحليل مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، دراسات12، ط2، 2000، ص115.

(2) بيان رسمي بالثوابت الأردنية حول قضية المقدسات الإسلامية، 1994/7/28 تعقيباً على إعلان واشنطن الذي صدر في 1994/7/25 في معركة السلام: وثائق أردنية، المسار الأردني الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، دائرة المطبوعات والنشر، 30 تموز 1994، ص99.

(3) ليس هناك مجال للباحث في البحث حول دوافع الجانب الأردني لهذه المعاهدة وإنما اكتفى بذكرها.

الأردن والصحة والزراعة، وتنمية العقبة وإيلات، والتعويضات، والحقوق والواجبات والتشريعات، والتصدير، والإجراءات المؤقتة وحل النزاعات والتسجيل.

أما البنود الخمسة فتتناول تحديد وتثبيت الحدود الدولية بين الطرفين مع وضع الترتيبات الخاصة بمنطقتي الباقورة/ نهاريم/الغمر/ تسوفار، يتناول الملحق الثاني موضوع المياه من حيث حصص الطرفين في مياه اليرموك ونهر الأردن والمياه الجوفية، ويتناول البند الثالث التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات والملحق الرابع التعاون في مجال البيئة، والبند الخامس ترتيب حركة الأفراد عبر نقاط العبور بين البلدين.

فبناء على هذه الاتفاقية استعاد الأردن السيادة الرسمية على منطقتي الباقورة[1] والتي مساحتها 830 دونم مع بقاء حق التملك للإسرائيليين بمنطقة وادي عربة ومساحتها 340 كم^2 [2].

نتائج وأبعاد معاهدة السلام الأردنية– الإسرائيلية

1. استعاد الأردن لزمام المبادرة ومحافظته على دوره الإقليمي الفاعل[3].
2. أبعدت المعاهدة شبح تسوية القضية الفلسطينية على حساب الأردن (مشروع الوطن البديل) ونجح الأردن في تثبيت كيانه وحدوده السياسية[4].
3. الاعتراف بدور الأردن في محادثات المرحلة النهائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل خاصة فيما يتعلق بالقدس واللاجئين والنازحين والعلاقة المستقبلية بين الأردن والدولة الفلسطينية.

---

(1) ملف وثائقي، معركة السلام (المعاهدة الأردنية الاسرتئيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية)، ص19.

(2) جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 512.

(3) صحيفة الرأي، العدد 6546 تاريخ 1996/10/21. مقابلة صحفية مع وزير الخارجية الأمريكي السابق إدوارد دجيرجيان، ص30.

(4) جواد الحمد ، عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص92.

4. إعطاء زخم جديد لعملية السلام، وحالت المعاهدة دون إنهاء عملية السلام برمتها فقد أدت حالة الجهود على المسار السوري إلى ارتفاع مفاجئ في حجم العنف والمشكلات على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية[1].
5. استعاد الأردن أراضيه المحتلة، ونسبة كبيرة من حقوقه المائية في نهري الأردن واليرموك وشطب جزء كبير من الديون المترتبة عليه للولايات المتحدة والدول الأوروبية[2].
6. أثبتت المعاهدة أن السلام في الشرق الأوسط كل لا يتجزأ، وأن خطوات الحل السلمي يجب أن تسير بتوافق تام بين المسارين الفلسطيني والعربي.
7. أدت المعاهدة إلى إنهاء حالة الحرب، ووقف التهديد العسكري الإسرائيلي للأردن[3].
8. التخطيط لإقامة مشروعات اقتصادية مشتركة أردنية إسرائيلية.
9. توقيع عدد من الاتفاقات المنصوص عليها في مجال الحدود البحرية، والعلوم والسياسة والطيران والاتصالات والتجارة وغيرها[4].

---

(1) محاضرة سمو الأمير الحسن في المركز الإيطالي للدراسات الدفاعية العليا، روما، 1997/5/19.

(2) حصل الأردن من المعاهدة على كمية مياه إضافية بلغت 215 مليون متر مكعب سنوياً وحيث تشكل 46% من الكمية التي حرم منها الأردن منذ عام 1967 انظر إلى جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص91.

(3) وثائق أردنية، معركة السلام(المسار الأردني الإسرائيلي من مؤتمر إلى إعلان واشنطن)، مرجع سابق، ص84.

(4) الوقائع والوثائق الأردنية، الربع الأول 1996، منشورات دار المطبوعات والنشر، عمان، 1996/3/31، ص118، سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958-1995، ص 614.

اتفاقية شرم الشيخ(4 أيلول/ سبتمبر 1999) [1]

مع قدوم حزب العمل بقيادة يهود باراك إلى السلطة من جديد في تموز 1999 تجدد آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات أوسلو وحسم قضايا الحل النهائي.

قدم باراك (لاءاته الخمس) التي استند على أساسها برنامجه " السلمي".

1. لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين والقدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي.
2. لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل 1967.
3. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية.
4. لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.
5. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي شرم الشيخ في 4 أيلول 1999 وقع باراك وعرفات اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن الملك عبد الله وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت إسرائيل في تنفيذه، كما تم الاتفاق على تحديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول 2000، مع أنه ينتهي حسب " أوسلو" 1999، كما اتفق على مجموعة المعتقلين الفلسطينيين[2] وعلى أي حال فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من التسويف، إذ إن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن يتم في 20 كانون ثاني سنة 2000 لكن الخلاف على ما يمكن تسليمه أُخِّرَ التنفيذ إلى 21/ آذار مارس 2000[3].

مشروع بيل كلينتون للسلام كانون أول/ ديسمبر 2000

أثر فشل مفاوضات كامب ديفيد: كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة وذلك بسبب الإحباط الذي مر في تاريخ الشعب الفلسطيني تجاه عملية التسوية مما

---

(1) محسن محمد صالح، دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، ص480.

(2) القدس العربي والخليج، 5 سبتمبر 1999 وفلسطين المسلمة اكتوبر 1999.

(3) جريدة الرأي 22 مارس 2000.

اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية عن موعدها 2000/9/13 إلى شعار آخر.

كانت هذه الفترة الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك، تتكئ على أقلية برلمانية لا تمكنها من اتخاذ قرار حاسم وتفي بمطالب الشعب الفلسطيني خصوصاً فيما يتعلق بالقدس واللاجئين، ووصلوا إلى طريق مسدود وهذا يعني في حالة تنازل أي من الطرفين يعني سقوطه شعبياً، وبالتالي سقوط التسوية وفي 8 أيلول سبتمبر 2000 دخلت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس لتؤكد صحة الخيار الجهادي والكفاح المسلح كما برز دعم عربي لم يسبق له مثيل للانتفاضة مؤكداً حق الشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته وبناء دولته المستقلة مقابل ذلك زيادة عملية التهويد والعجرفة اليهودية وقتل الأبرياء وهدم البيوت، وذلك من كلا الطرفين اتجاه الآخر ما يعرف " بتوازن الردع".

وفي 12/23/ كانون أول 2000 تم لقاء الرئيس كلينتون مع مسئولين فلسطينيين وإسرائيليين وعرف بمشروع كلينتون يتضمن النقاط التالية:

أولاً: الأراضي: 1. دولة فلسطينية على 94-96% من الضفة و 100% من القطاع.

2. خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب للمعايير التالية:

أ. 80% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.

ب.تواصل الأراضي.

ج. تخفيف عدد المناطق التي تضمها إسرائيل إلى الحد الأدنى.

د. تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

3. . في مقابل الجزء الذي تضمه إسرائيل عليها أن تعطى من 1-3% من أراضيها (الأراضي التي احتلها 1948) إلى الطرف الفلسطيني بالإضافة إلى معبر واقع ما بين الضفة والقطاع.

ثانياً: الأمن: حضور إسرائيل في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية، ولفترة محددة قابلة للتعديل من 36 شهر.

ثالثاً: القدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية والآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية.

رابعاً: (المسجد الأقصى: حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم مع احترام معتقدات اليهود، وهناك اقتراحات: إما سيادة فلسطين على الحرم وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود المسطح السفلي للحرم أو سيادة فلسطين على الحرم وإسرائيل على البراق وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق[1].

خامساً: اللاجئون: المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد، أن تستقبل بعضهم ويتم تشكيل لجنة دولية لضمانة متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

سادساً: نهاية النزاع: يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النزاع ويضع تطبيقه حداً لأي مطالبة[2].

وفي مفاوضات واشنطن وافق الطرف الإسرائيلي لأول مرة في 21 كانون أول 2000 على تقديم تنازل بشأن السيادة على القدس الشرقية، وفي 27 كانون أول 2000 ألغى عرفات اجتماعاً مع مبارك رافضاً الخطوط العامة للاتفاقية المقترحة، وفي 3 كانون ثاني 2001 وافق عرفات من حيث المبدأ على مقترحات كلنتون كإطار للتسوية لكنه أبدى تحفظات هامة عليها، وفي اليوم التالي رفض الإعلان بوضوح عن موافقته على المقترحات، حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين بالعودة إلى الأرض المحتلة 1948، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية، ولقي موقف عرفات دعم زعماء العرب في اجتماع القاهرة حول حق اللاجئين في العودة، وقد وصف البعض المقترحات الأمريكية بأنها مقترحات" إسرائيلية" بثوب أمريكي، ورغم أن " الإسرائيليين" وافقوا مبدئياً على الاقتراحات كإطار للتسوية؛ إلا

---

(1) محسن محمد صالح، دراسات منهجية، القضية الفلسطينية، 489-490.

(2) صحيفة الخليج، 3 يناير 2000.

أنهم أبدوا من جهتهم بعض التحفظات، ورفض باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى[1].

وفشلت محادثات واشنطن وانتهت ولاية كلنتون دون التوصل إلى اتفاق ووصلت الأمور والغرابة بكلنتون بأن يقول أن جوهر المشكلة هو أن اليهود عندما عادوا إلى وطنهم وجدوا أن هنالك شعباً آخر!! حسبما ذكر في خطاب في واشنطن في 8 كانون ثاني/يناير 2001[2].

وفي محاولة أخرى لإنجاز التسوية قبل الانتخابات الإسرائيلية عقد في " طابا" المصرية مباحثات 20-27 كانون ثاني/2001 ولم تتمكن من الوصول إلى تسوية نهائية، لكن بيان مشترك ذكر أن الطرفين " كانا أقرب من أي وقت مضى للوصول إلى تسوية، وأنهما سيوصلان المحادثات بعد الانتخابات الإسرائيلية"[3].

4. 3. 1 مقومات (مرتكزات) السلام العادل والشامل والدائم:

حل الصراع الإسرائيلي- العربي أو تسويته بما يرضي أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن حل القضية الفلسطينية بما في ذلك قضية القدس باعتبارها جوهر هذا الصراع حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً، ويمكن تلخيص مبادئ ومقومات الحل العادل والدائم والشامل بالآتي.

1. انسحاب الكيان الصهيوني الكامل من الأراضي العربية المحتلة كافة، ومن الشطر الشرقي للقدس في المقدمة إذعاناً لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع الإسرائيلي- العربي عامة، والقدس خاصة، والتزاماً بالقوانين والأعراف الدولية التي تحرم جواز حكم أراضي الغير بالقوة.

---

(1) هذه الأخبار وغيرها من الأخبار المماثلة تنشر عادة في اليوم التالي في الصحف العربية والعالمية بحيث تصبح معلومات متداولة للجميع وتم التأكيد في صحيفة الخليج مصدراً أساسياً للأخبار ويمكن الرجوع للمزيد من المعلومات إلى اليوميات التي يحررها موقع Passia.org على الانترنت تحت عنوان .Chronology, palestine facts

(2) صحيفة الخليج، 9 يناير 2001.

(3) انظر يوميات 27 يناير 2001 تحت عنوان passia. Org في موقع .Recentments

2. تخلي الكيان الصهيوني عن طبيعته العنصرية والاستيطانية الاستعمارية الإحلالية المؤسسة على الأساطير التوارثية والتوظيف السياسي للظاهرة الدينية.
3. خلو إسرائيل من أسلحة الدمار على اختلاف أنواعها النووية والبيولوجية والكيماوية.
4. عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى وطنهم الأصلي وتعويض الراغبين بالعودة وغير الراغبين بها.
5. إحداث تنمية شاملة في المنطقة العربية بما يحقق مستويات متساوية في الحياة بأبعادها المختلفة.
6. اعتراف الكيان الصهيوني بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي المقدمة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني والقدس عاصمتها.

تلك هي مقومات السلام العادل والدائم والشامل وبغيرها يبقى خيار الحروب المدمرة قائماً، وعليه لا بدَّ من التطرق إلى مشاريع التسوية والحلول العربية الإسرائيلية والدولية بهدف الوقوف على مدى انسجامها مع ما تقدم من مقومات الحل العادل والدائم والشامل(1).

مشاريع التسوية للقدس

قضية القدس جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، وبالتالي فإنهما وجها الصراع الإسرائيلي- العربي الذي مر بمراحل متعددة، انتهت بتحول هذا الصراع من صراع مبدئي وجودي حضاري غير قابل للحل إلا بزوال أحد طرفيه إلى صراع سياسي قابل للتسوية والحلول الوسطية، هذا هو الإطار الذي انعقد على أساسه مؤتمر مدريد 1991غير أن هذا التحول لم يكن وارداً إلا في أذهان الأطراف العربية المشاركة في مؤتمر مدريد، بينما ظلت إسرائيل عند موقفها المبدئي وبخاصة فيما

(1) فاروق الشان وآخرون، القدس دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخية والديموغرافية والقانونية والسياسية، ص263.

يتعلق بالقدس معتبرة إياه مع قضايا أخرى خطوطاً إسرائيلية حمراء لا يجوز تقديم أية تنازلات بشأنها فالقدس منذ أن استكملت إسرائيل احتلالها في أعقاب حربها العدوانية في الخامس من حزيران 1967م، وبعد أن قامت سلطات الاحتلال الصهيوني بهدم سورها ووحدت شطريها الشرقي والغربي معلنة توحيدها قانونياً في 27 حزيران 1967 أعلنتها إسرائيل عاصمة موحدة وأبدية لها، وهو إجراء غير قانوني ويتعارض نصاً وروحاً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وهذا يوضح أن قبول إسرائيل المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، ما هو في الواقع إلا إجراء تكتيكي لإبطال الموقف المبدئي، فقبول الكيان اليهودي بتقاسم القدس مع الطرف الفلسطيني يعني انهيار منظومة البناء العقائدي الأسطوري الصهيوني.

وهو أمر ظلت حكومات إسرائيل المتعاقبة عمالية أو ليكودية ترفضه لأنه سلاحها الأسطوري وأدواتها في التوظيف السياسي للمعتقدات والأساطير الدينية اليهودية.

وطالما أن الصراع الإسرائيلي الغربي قد تحول عملياً من مستواه المبدئي الحضاري الوجودي بالنسبة لأحد طرفيه، وهو الطرف العربي وتكتيكياً بالنسبة لإسرائيل ما بعد الخامس من حزيران 1967، وتعزز هذا التحول بمشاريع تسوية عربية وأهمها مشروع الملك فهد 1981 والذي تبنته قمة فاس ليصبح مشروعاً عربياً، عرف بمشروع قمة فاس عام 1982، وأصبح سياسة رسمية للغالبية شبه المطلقة للدول العربية بعد حرب الخليج الثانية وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، فإن من المناسب اقتصار الحديث عن مشاريع التسوية التي شهدتها مرحلة ما بعد الخامس من حزيران مع التركيز على مرحلة مدريد، وما بعدها إذ دخلت المفاوضات العربية والإسلامية حيز المفاوضات المباشرة من جهة والعلنية من جهة أخرى.

المشاريع التي عرفتها مرحلة ما بعد الخامس من حزيران عام 1967م عربية كانت أم إسرائيلية أم دولية وما فرص نجاحها؟

تعددت المشاريع التي شهدتها مرحلة ما بعد الخامس من حزيران 1967 سواء لجهة أصحاب المشاريع أو لجهة مضامينها على النحو الآتي:

1. مشار يع التسوية العربية:

استندت مشاريع التسوية العربية ما بعد الخامس من حزيران سواء الأحادية بمعنى الصادرة عن دول عربية بمفردها أو الجماعية الصادرة عن القمة العربية إلى الآتي:

1. قرارات الشرعية الدولية وأهمها قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967 و267 لعام 1969 و 388 لعام 1973 وقرار 476 لعام 1980 وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة التي تنص جميعها على وجوب انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس(1).
2. تصفية آثار العدوان.
3. الشطر الشرقي من القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة كما هو الشطر الغربي في واقع الحال عاصمة الكيان الصهيوني.
4. الاستعداد للقبول ببقاء القدس مدينة موحدة وإدارة بلدية ثنائية وموحدة في آن معاً– أي أن يكون الشطر الشرقي بلدية قائمة بحد ذاتها بإدارة وسيادة فلسطينية، والشطر الغربي بلدية قائمة بحد ذاتها بإدارة وسيادة إسرائيلية على أن يكونا تحت مظلة بلدية كبيرة شاملة للاثنين معاً وبإدارة مشتركة.
5. الاعتراف بالكيان الصهيوني ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
6. القبول بوضع القدس القديمة التي تضم الأماكن المقدسة، ومساحتها كيلو متر مربع واحد، وهو الجزء المقصود بـ" لا سيادة على القدس إلا لله " تحت إشراف لجنة دولية تتمثل فيها جميع أطراف النزاع، واتباع الرسالات السماوية الثلاث(2).

---

(1) محمود عواد، القدس في قرارات هيئة الأمم المتحدة، 1947–1994 عمان 1997.

(2) فاروق الشناق وآخرون، القدس دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخية والديموغرافية والقانونية والسياسية، ص265.

2. المشاريع الإسرائيلية

تستند طروحات إسرائيل ومشاريعها الحلولية لقضية القدس إلى المبادئ الآتية:

1. أن القدس هي مدينة سكن الرب ولكن بالتلازم مع اليهود، لذا فالقدس عاصمة اليهودية الموحدة والأبدية، وستبقى كذلك امتثالاً لإرادة إلهيـة لا خيـار لله أو لليهود في ذلك، وهنا يظهر التوظيف السياسي للمعتقدات والأسـاطير الدينيـة الذي تبرز خطورته عندما يعرف المرء أن اليهودي ومنذ الولادة يحقن بمثـل هذه الأساطير، وتتم تنشئته على ذلك، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكـان أن لم يكن ضرباً من المستحيل التوصل إلى تسوية مع إسـرائيل أيـاً كانـت الحكومة التي تقودها بشأن القدس في إطار تفاوضي.
2. الزعم بأن القدس عاصمة الدولة اليهودية منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام.
3. التركيز على مفاهيم بقصد تزوير الحقائق وتطويع التاريخ لخدمة الأغـراض اليهودية الصهيونية مثل " إعادة بناء الدولة اليهودية" واستئناف السيادة اليهودية على فلسطين و " إعادة توحيد القدس" و" القدس العاصمة الموحـدة والأبديـة لإسرائيل" بمعنى أن اليهود الصهيونية لا تقوم إلا بإعادة الأمور إلى نـصابها، فهي بكيانها الصهيوني" إسرائيلي" لا تنشئ حقاً واقعاً جديداً، وإنمـا تـستأنف كياناً وواقعاً أزيل لأسباب خارجة عن إرادة اليهود، وكل ذلـك امتثـالاً لإرادة الرب، وعليه فإن اليهود الصهيونية ومنذ مؤتمر الأول في بازل عـام 1897 سعت إلى ما تسميه "إعادة بناء الدولة اليهودية" علـى أي جـزء مـن أرض فلسطين، وعاصمتها القدس، أو أي جزء من المدينة المقدسة ابتداءً، فكان لهـا ذلك تدريجياً وبالتداخل السياسي والعسكري إذ تـم التمهيـد لإقامـة الكيـان الصهيوني بسلسة من المبادرات والمشاريع الصهيونية والاستعمارية وبخاصة البريطانية لتنتقل فيما بعد إلى الحظيرة الأمريكية وأهمها باختصار:

أ. مؤتمر بازل عام 1897 بإعادة بناء الدولة اليهودية.

ب. توصيات لجنة كامبل بزمان رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، وأهمها إقامـة كيان في المنطقة العربية الواقعة بين البحر المتوسط والمحيط الأطلـسي، يكون صديقاً دائماً للاستعمار البريطاني والغربي عدواً دائماً للعرب.

ج. وعد بلفور 1917 القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين.
د. قرار عصبة الأمم المتحدة بوضع فلسطين تحت الانتداب عام 1922.
هـ. قرار الجمعية العامة رقم 181 لعام 1947 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وأخرى يهودية، وأن يكون للقدس كيانها الخاص.
و. إعلان الدولة اليهودية في 1948/5/15.
ز. حرب أيار 1948 التي انتهت إلى قيام الدولة اليهودية على الجزء الأعظم من فلسطين واتخاذ الشطر الغربي من القدس عاصمة للكيان اليهودي الاستعماري.
ح. استكمال احتلال كامل فلسطين في حرب الخامس من حزيران عام 1967 لإسرائيل، وتوحيد شطري القدس، وإعلانها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل غير قابل للتفاوض.

هذه هي المرتكزات الأسطورية والسياسية للموقف الإسرائيلي من القدس يعود ومن المتوقع أن تتقدم إسرائيل بحكومتها المتعاقبة بأي مشروع لحل قضية القدس يتعارض مع الموقف المبدئي والعقائدي للكيان الصهيوني وللقوات الدينية والسياسية، طالما أن موازين القدس العسكرية والسياسية ظلت مختلة لصالح الكيان الإسرائيلي، لذا فإن إسرائيل ظلت وستبقى ترفض جميع المشاريع وطروحات السياسة العربية والإقليمية والدولية، التي تتعارض جزئياً أو كلياً مع موقفها المبدئي المتمثل بمعادلة القدس العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل.

4. 3. 2 سيناريوهات تكريس احتلال إسرائيل للقدس

إذن فالمشروع الأبدي لإسرائيل هو تكريس الاحتلال للقدس وفيما عدا ذلك فإن جميع ما تقدمت به إسرائيل لا يعدو كونه سيناريوهات لتكريس احتلالها للقدس هي:

أ. السيناريو الديني:

يقوم على ضمان وصول اتباع الرسالات السماوية إلى الأماكن المقدسة الخاصة بها في القدس من خلال المسيحية منها تحت إدارة مسيحية، والإسلامية تحت إدارة إسلامية، واليهودية تحت إدارة يهودية، وبهدف الإيقاع بين العرب والمسلمين

ارتأت ما يسمى " لجنة الأديان العليا" وضع الأماكن المقدسة الإسلامية تحت إدارة لجنة ممثلين عن الدول العربية والإسلامية[1] برئاسة إيران كما لو كانت الدول العربية والإسلامية محميات إسرائيلية تأمر بإمرتها وتنتهي بنواهيها وهذا مشروع ليس جديداً في الواقع، فقد سبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي(ليفي اشكول) أن أعلن موقف مشابه قائلاً في أعقاب احتلال إسرائيل في 1967القدس الشرقية " في نيتنا أن نصنع الإدارة والتنظيم لدولتين للأماكن المقدمة في أيدي الزعماء الدينين المعنيين[2]، كما جرى التأكيد على ذلك المشروع من (غولدا مائير) رئيسة وزراء إسرائيل الأسبق، بالإعراب عن استعداد إسرائيل لعقد اتفاقات مع السلطات الدينية للمسيحيين والإسلام لضمان الوضع الديني القائم أو الوضع العالمي للأماكن التي تعتبر مقدسة في نظر مختلف الديانات"[3].

وبنفس المضامين تحدث مفاهيم بيجن رئيس الحكومة الليكودي آنذاك في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر طالباً ضمها إلى بروتوكولات اتفاقية كامب ديفيد لعام 1979 قائلاً " فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يصدر ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم، غير أن الواقع السياسي يكذب النوايا الإسرائيلية ويدحض ادعاءاتها، فمثلاً زيارة شارون الاستفزازية وتدنسيه وقواته المسلحة الحرم القدسي كانت الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الفلسطينية 2000/9/28 ومنع قوات الاحتلال المتكررة للمسلمين والمسيحيين من إقامة شعائرهم الدينية في أماكنهم المقدسة لدليل واضح على حسن النوايا".

ب. السيناريو الوظائفي

هذا السيناريو في الظاهر يهدف إلى تمكين الشعب العربي الفلسطيني وإدارته المحلية، من تصريف شؤون الحياة اليومية في مختلف مجالاتها فإنه في الواقع مصمم

---

(1) عبد الله كنعان، القدس من منظور إسرائيلي، عمان، 2000، ص 237.

(2) إسحاق رائير هاربيت، الحرم الشريف، نقاط الاتفاق والاختلاف مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، القدس، 1947، ص 124.

(3) نفس المصدر السابق.

لتخليد احتلال إسرائيل للقدس، والاحتفاظ بها عاصمة موحدة وأبدية وخاضعة بشطريها الشرقي والغربي للسيادة الإسرائيلية.

أما عن آلية التنفيذ لهذا السيناريو الاستعماري فيتمثل بما يلي:

1. تقسيم القدس إلى إحياء يهودية وأخرى عربية استناداً إلى كثافتها السكانية يهودياً وعربياً.
2. تشكيل بلديتين بالانتخاب يهودية، وأخرى عربية فلسطينية تناط بكل منها إدارة الشؤون البلدية.
3. انتخاب مجلس أكبر أو بلدية كبرى كمظلة للمجلس البلدي اليهودي والمجلس البلدي العربي الفلسطيني، وتضم البلدية المظلة عدد من الأعضاء شريطة أن يعكس الكثافة السكانية للعرب واليهود[1].
4. المشاريع الدولية: قضية القدس كما هي قضية الأم والقضية الفلسطينية من إنتاج(الشرعية الدولية) ومؤسستها هيئة الأمم المتحدة فقرار الجمعية العامة رقم181 عام 1947 يشكل الإطار المرجعي لقضيتي فلسطين والقدس من ناحية"والمولد الشرعي" للصراع الإسرائيلي العربي من ناحية أخرى.

إذ أن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بقرارها القاضي بتقسيم فلسطين دولتين:عربية وأخرى يهودية على الجزء الأعظم من حجر الأساس للصراع الإسرائيلي- العربي.

أما قرارات هيئة الأمم المتحدة اللاحقة الخاصة لهذا الصراع فأما أنها كانت بمثابة رد فعل على الحروب العدوانية الإسرائيلية ضد الدولة العربية، وأهمها حرب 1948 وحرب حزيران 1967، وحرب تشرين أول عام 1973، أو أنها رد السلوك الاستيطاني الاستعماري الإحتلالي الإسرائيلي القائم على مقاومة إرادة المجتمع الدولي، ورفض الإنصياع لقرارات الشرعية الدولية.

---

(1) كارن: القدس نشرة توثيقية شهرية- الأمانة العامة للجنة الملكية لشؤون القدس العدد الخامس/أيار/1999 ص86.

5. مشار يع أخرى:

أ. مشروع تقسيم القدس إلى عاصمتين

نلاحظ بأن هيئة الأمم المتحدة يفهم من موقفها بأنه حيـادي وموقفهـا مـن مشروع تقسيم القدس إلى عاصمتين (القدس الغربية) الإسرائيلي (والقـدس الـشرقية) عاصمة للدولة الفلسطينية، وهو أمر ترفضه إسرائيل بالطبع، ويلقي قبولاً مـن كـل الدول العربية باستثناء تلك التي تتخذ موقفاً مـن الـصراع الإسـرائيلي – العربـي، وترفض الوجود الصهيوني مبدئياً كالعراق.

ب. مشروع القدس الموحدة عاصمة لدولتي فلسطين وإسرائيل:

يستند هذا المشروع إلى الإبقاء على القدس موحد شريطة أن يكـون شـطرها الغربي تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة لإسرائيل وشطرها الشرقي تحت الـسيادة الفلسطينية وعاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة.

ج. مشروع تقسيم القدس إدارياً وبلدياً مع إبقائها موحدة تحت سيادة إسرائيل

يستند هذا المشروع كما يشير إلى ذلك عنوانه، إلى فكرة تقسيم القدس إداريـاً وبلدياً، ولإبقاء عليها موحدة تحت سيادة إسرائيل وعاصمة لها، وهو مشروع شـكلاً ومضموناً، فهو مرفوض من الطرف الفلسطيني ومقبول من الغالبيـة العظمـى فـي إسرائيل[1].

د. المشاريع التوفيقية التكاملية:

تستند هذه المشار يع إلى مبدأ التوفيق بين مطالب طرق النزاع، بمعنى التوفيق بين المطالب الفلسطينية والمطالب الإسرائيلية، أما سمتها التكاملية فتظهر من خـلال تكاملها لجهة المبادئ والمؤسسية لها، ومضامينها وآليات وإجراءات إخراجهـا إلـى حيز الوجود، وتعتبر الدراسة حول وضع القدس المعدة من اللجنة التابعة لهيئة الأمـم المتحدة المعينة بممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه المـشروعة غيـر القابلـة للتصرف النموذج الأمثل لهذه المشاريع التوفيقية التكاملية.

(1) فاروق الشناق وآخرون: القدس دراسة تحليلة مرجع سابق ص217

ومع أن هذه النماذج ما هي في الواقع إلا مجرد تمرين ذهني لنخبة من رجال السياسة والفكر فإن ذلك لا يقلل من أهميتها كعمليات أو نماذج استرشادية، تتضمن هذه الدراسة النموذج سلسلة من المشاريع المتكاملة أهمها:

1. مشاريع الخبراء الدولية المتخصصين لقضايا الشرعية الدولية[1].
2. مشروع مركز إسرائيل – فلسطين للأبحاث والمعلومات.

انعكاسات مشروع التسوية في المنطقة

حقق مشروع الصهيوني نجاحاً كبيراً عندما عقد اتفاقية التسوية مع مصر أكبر وأقوى البلاد العربية، حيث تمكن من تحييدها وعزلهما لسنوات عن محيطها العربي، مما هيأ له فرصة الاستفراد بشكل أفضل في تنفيذ مشروعه في المنطقة، فتضاعفت وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة والقطاع، وتم ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، وأن توقيع قيادة(م.ت.ف) على اتفاقية أوسلو سنة 1993 وتوقيع الأردن اتفاقية وادي عربة 1994 قد أدخل المنطقة في أوضاع جديدة، وبدأ أن الكيان الصهيوني آخذ بالتحول إلى كيان طبيعي في المنطقة، بينما أخذت تتصاعد وتيرة التطبيع وفتح العلاقات العربية والإسلامية مع الكيان الصهيوني، ولولا أن المقاومة الفلسطينية قد استمرت تحت قيادة حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية بالإضافة إلى انتفاضة الأقصى 2000 وتفجيرها، والشعوب العربية والإسلامية ورفضها التعامل مع الكيان اليهودي كل ذلك منع وخفف من التطبيع، وإلا لسار التطبيع مسيرة كبيرة. أما عن أهم الآثار والانعكاسات لمشروع التسوية في المنطقة فقد تمثل بما يلي:

1. الآثار السياسية للتسوية:

1. تكريس حالة التجزئة والقطرية والعنف في العالم العربي، وهي حالة لا يمكن أن يستمر الكيان اليهودي بدونها.
2. زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.

---

(1) عبد الله كنعان القدس من مظور إسرائيلي،عمان 2000 ،ص259.

3. تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة له الحق العيش ضمن حدود آمنة أي حصول الكيان على شرعية فلسطينية عربية.
4. قمع كافة الحركات الإسلامية والوطنية المعارضة للتسوية في البلاد العربية.
5. توفير ظروف مناسبة للهجرة اليهودية في فلسطين المحتلة.
6. إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار تقسيم فلسطين وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض 1948م.

في الجانب العسكري:

1. تعمل الدول العربية وعملت على منع استخدام أراضيها كقواعد للعمل الفدائي ومنع أي عمليات فدائية عبرها، وعلى حماية الحدود الإسرائيلية من جهتها.
2. تسهيل النشاط التجسسي الإسرائيلي في البلاد العربية تحت غطاء السفارات والسياحة والوفود.
3. تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، ومنع الدول العربية من تطوير قدراتها العسكرية.

في الجانب الاقتصادي

1. ستنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية- الإسلامية للكيان الصهيوني التي كلفت عشرات المليارات من الدولارات.
2. سيستفيد الكيان الصهيوني من القدرات المالية الهائلة والإمكانات الاقتصادية التي لديه في محاولة السيطرة على اقتصاديات المنطقة.
3. سيوفر إجراء التسوية فرص لنمو اقتصادي أفضل للكيان الإسرائيلي وهذا ما حدث فعلاً خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، إذ ارتفع الناتج القومي الإسرائيلي من 15.3 مليار دولار أمريكي سنة 1983 إلى 105.4 مليار سنة 1999 وارتفع دخل الفرد الإسرائيلي إلى 18.300 دولار أمريكي ليشكل أحد أعلى الدخول في العالم.
4. سيقوم الكيان الصهيوني بالاستثمار الاقتصادي في المنطقة، حيث هناك عمالة أرخص وشركات غير قادرة على المنافسة مما يفتح المجال إلى مزيد من الأرباح، ويكون أقدر على الإضرار بالاقتصاد المحلي.

في الجانب الثقافي:

1. إعادة النظر في مناهج التدريس وحذف الآيات والأحاديث والمواد الدراسية المعادية لليهود والكيان الإسرائيلي.
2. منع المواد الإعلامية والثقافية والتحريضية وخطب الجمعة الموجهة ضد اليهود والكيان اليهودي.
3. التوقف عن تدريس القضية الفلسطينية، وعدم الإشارة إلى فلسطين بحدودها التاريخية.
4. إلغاء روح الجهاد وإضعاف روح المقاومة والتضحية واعتبارها إرهاباً.
5. فتح المجال للمواد الثقافية اليهودية، والرؤى الصهيونية لغزو عقول العرب والمسلمين.

في الجانب الاجتماعي:

1. نشر الكتب والدوريات والبرامج والأفلام الإسرائيلية الصهيونية التي تحمل في طياتها الكثير من الفساد والتحريض على الرذيلة.
2. ظهور دلائل على قيام المخابرات الإسرائيلية بتعمد ترويج المخدرات في مصر وغيرها.
3. ظهر العديد من الدلائل على تعمد الصهاينة إرسال شبكات فساد إسرائيلية، ونشر مرض الإيدز وفتح والأندية الليلية.... الخ.
4. تشجيع وتمويل الرحلات واللقاءات الشبابية المختلطة بين الجنسين عرب ويهود ونشر الفساد.... الخ.

الفصل الخامس

مواقف الأطراف المباشرة وغير المباشرة في الصراع ووضع القدس في التسويات المقترحة 1967-2000

5. 1 مواقف الأطراف المباشرة وغير المباشرة في الصراع من قضية القدس:

إن حصر مواقف الأطراف المختلفة لتسوية قضية القدس أمر شاق، لأنه يتطلب مراجعة هذه المواقف منذ بدايات القضية الفلسطينية، وحتى قبل ذلك في بعض الأحيان، ومتابعة التغيرات التي لحقت بهذه المواقف عبر الفترات اللاحقة، وقد تم حصر أهم الأطراف المباشرة وغير المباشرة في قضية القدس بالآتي:-

1. الطرف الفلسطيني/ الموقف الرسمي.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، وقد نص الميثاق القومي الفلسطيني الذي صادق عليه المؤتمر الوطني الفلسطيني، الذي أصبح اسمه فيما بعد المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القدس في 5/28-1964/6/2، على أن قيام إسرائيل باطل من أساسه[1].

وعندما أنشئت المنظمة لم يكن قد احتل من القدس سوى القدس الغربية، مع ما أقامت إسرائيل باحتلاله من فلسطين منذ عام 1948، وعليه فإن حديث الطرف الفلسطيني عن تحرير القدس حينذاك، كان يشتمل هذا الجزء من المدينة وكان لإنعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران 1964 في القدس دلالاته[2].

وهو ما أكده الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أقره في دورته الرابعة في القاهرة بتاريخ 1968/7/17، حيث نصت المادة السابعة عشرة منه على أن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج6، ص105.

(2) محمد عواد، دراسة غير منشورة، القدس وأهميتها واقعها+ المواقف والحلول، عمان، 1996، ص 34.

الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني، وحقه الطبيعي في العيش في وطنه[1]، كما أكد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على أن الموقف نفسه في كلمته أمام القمة العربية المنعقدة في الخرطوم 1967، فقد ذكر أن المبادئ الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي تنص على أنه " لا صلح ولا تعايش مع إسرائيل، ورفض أي تفاوض معها، وعدم الاعتراف بالاحتلال السابق"[2].

وقد أكدت المنظمة موافقتها الضمنية على خيار التسوية السليمة للقضية الفلسطينية، بتأكيدها للمبادرة العربية للسلام، والتي قدمها ولي العد السعودي آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز، والتي تبنتها القمة العربية المنعقدة في فاس 6-1982/9/9 والتي تؤكد حل القضية الفلسطينية بالطرق السليمة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة[3].

وقد أكد المجلس الوطني في بيانه السياسي في دورة الجزائر 1988/11/15 (دورة الاستقلال) على هذا الموقف، حيث نص على ضرورة تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية على قاعدة قراري مجلس الأمن 242و 338[4] ومع هذه الموافقة السياسية على القرارات الدولية، بدأ الحديث عن دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، دون تحديد لمفهوم القدس المقصودة، فقد نص إعلان الاستقلال الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر بتاريخ 1988/11/12 على قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف[5].

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 504.

(2) خيرية قاسمية، أحمد الشقيري، زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الكويتي، 1987، ص 583.

(3) أسعد عبد الرحمن (محرراً) منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها تأسيسها، مساراتها، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987، د.ط، ص 264-265.

(4) شفيق الحوت، بيان نويهض الحوت، الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية، 1987-1988 بحث منشور في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، م6، ص1042.

(5) شفيق الحوت، بيان نويهض الحوت، مرجع سابق، ص 1063.

إلا أن البيانات الفلسطينية الرسمية في الفترات اللاحقة، باتت أكثر وضوحاً فيما يتعلق بقضية القدس، حيث نص البيان للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين، التي عقدت في الجزائر 23-1991/9/28، على أن من أسس ومنطلقات مساعي السلام: الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة في عام 1967 بما فيها القدس الشريف(1).

ويمكن تلخيص الموقف الفلسطيني الرسمي المعلن تجاه القدس، باعتبار القدس الشرقية المحتلة عام 1967 هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن جميع الإجراءات والقوانين التي اتخذتها إسرائيل من جانب واحد تعتبر باطلة، وأن جميع المستوطنات ووجود المستوطنين في القدس الشرقية إجراء مخالف للقوانين الدولية(2).

5. 1. 1 الموقف الفلسطيني الشعبي:

يؤكد أن فلسطين كانت عبر العصور وطناً لشعب فلسطين والقدس في هذا الموقف بجزأيها الغربي والشرقي وأكنافها، وهو المفهوم الذي يواجهه المفهوم الصهيوني الذي يطرح القدس اليهودية عاصمة إسرائيل الأبدية، كما يراهن هذا الموقف، على هشاشة عملية التسوية الخارجية(3)، وتمثل حركة المقاومة حماس الإسلامية (حماس) التي تتزعم المعارضة الفلسطينية هذا الموقف حيث ترفض التسويات(التنازلات) السياسية لمسألة القدس، ولا يكاد يخلو أي بيان لها من إشارة إلى هذا الأمر(4).

---

(1) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة العشرون(دورة القدس الشريف والشهداء) من 23- 1991/9/28 الجزءائر، ص71.

(2) إبراهيم عبد الكريم، مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، شؤون عربية، ع90 حزيران 1997، ص9.

(3) أحمد صدق الدجاني، قصة القدس والتسوية السياسية، الموقف الفلسطيني من قضية القدس الرسمي وغير الرسمي، شؤون عربية، ع95، أيلول 1998، ص 57.

(4) جواد الحمد، أياد البرغوثي(محرران) دراسة، الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، حماس، 1987-1996، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، دراسات (20)، ط3، 1999، ص230.

كما أنها ترفض الاعتراف بشرعية الكيان اليهودي في فلسطين، ومن هذا المنطق فإن بيانات الحركة ترفض أي طريقة للتسوية سوى الجهاد، والتحرير القدس والمقدسات[1]، بشكل شامل ولا تستثني منها شيئاً وتتفق حركة الجهاد الإسلامي مع حماس في هذا الموقف.

فيما قبلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح) التي تقود الموقف الرسمي الفلسطيني والقوى السياسية المؤيدة للحل السياسي التفاوضي مؤخراً قرار التقسيم بشكل ضمني فأصبحت الحركة تكتفي بالإعلان عن القدس مدينة فلسطينية محتلة، دون تحديد لمفهوم القدس المقصودة، التي تعتبرها عاصمة أبدية للدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة[2]، ويفهم عادة تناولها للجزء المحتل عام 1967 من القدس، كما بينت الفصائل الفلسطينية المحتلة في تحالف القوى الفلسطينية المقيمة في دمشق رأي حركة فتح السابق، حيث طلب التحالف في مذكرة مقدمة إلى القمة العربية المنعقدة في عمان 2001، توفير كل ما يمكن للشعب الفلسطيني من تحقيق هدفه الوطني ألا وهو طرد وكنس الاحتلال من الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس عاصمة فلسطين دون قيد أو شرط[3].

أشار الجانب الآخر

جاء على لسان محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وأحد مهندسي اتفاق أوسلو أن ما يتأمل أن يحققه الفلسطينيون من اتفاق المرحلة النهائية، ما تتضمنه رسالة الضمانات الأمريكية الفلسطينية، حين دعوتهم إلى مؤتمر مدريد، يدمجون من التصورات الأمريكية حول مدينة القدس، ومن أبرز هذه

---

(1) حركة المقاومة الإسلامية(حماس)، الانتفاضة مستمرة حتى تعود القدس حرة ، بيان صادر 2000/11/9.

(2) حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)، لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة، نداء القدس، نداء العودة، بيان صادر 2001/8/12.

(3) مذكرة صادرة عن القيادة المركزية التالف القدس الفلسطينية، موجهة إلى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية بمناسبة عقد القمة العربية 2001/3/25 مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف 2001، ص166.

التصورات أن تبقى المدينة موحَّدة، وكذلك عدم ضمها، وعدم تغيــر معالمهــا، أو أن تكون الحدود مفتوحة في ظل هذه المدينة الموحدة، ذكر محمود عباس بــشكل معلــن وصريح، أن الشطر الشرقي سيكون عاصمة للفلسطينيين، والشطر الغربي عاصــمة لإسرائيل ويكون للمدينة مجلس بلدي موحد، ومجلسان بلديان فرعيان[1].

وهنا إشارة واضحة أن الجانب الفلسطيني الرسمي يطالب بتطبيق قرار الأمــم المتحدة رقم 242 لعام 1967، غير أن لديه استعداد لأن تبقى المدينة موحدة وأن تبقى المدينة منفتحة لكل الأديان[2].

5. 1. 2 الموقف (الطرح) الإسرائيلي:

يعد ملف القدس واحداً من أكثر الملفات حيوية بالنسبة لإسرائيل، وكي يكــون الملف الوحيد الذي يحظى بإجماع جميع القوى السياسية فيها، فقد اعتبر إسحاق رابين رئيس الوزراء السابق " أن بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل تحت ســيادتها مــن القضايا الرئيسية لإسرائيل"[3].

وافقت إسرائيل على قرار التقسيم(1947) وتدويل القدس حتى تــتمكن مــن إقامة دولتها، وبعد عام 1948 بدأت إسرائيل بنقل بعض الدوائر الحكومية إلى القدس الغربية، واعتبرتها عاصمة لها.

وفي الشهر الذي أُحتلت فيه القدس الشرقية عام 1967 ضمتها إليها، ووسعتها على حساب القرى والممتلكات العربية، وأصبح موقفها المعلن أن حدود البلدية تــصل 123كم^2 (غرباً وشرقاً) في حين أن مشروع القدس الكبرى الذي تعمل له الحكومــات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل يصل إلى 30% من مساحة الضفة الغربية، وفــي عــام 1980 أصدرت الحكومة الإسرائيلية ما يسمى " بالقانون الأساسي" وأعلنت تطبيــق

---

(1) دوري غولد، مقالة حول القدس، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 26، 1996.

(2) جاسر علي العناني، القدس بين مشار يع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص166.

(3) مقابلة مع صحيفة " أبديعوت أحرنوت" بتاريخ 1995/9/24 عن صحيفة الدســتور الأردنية، 1995/9/25.

القوانين الإدارية الإسرائيلية على القدس الشرقية، واعتبار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل[1].

أكد (إسحاق رابين) رئيس الوزراء الأسبق، وهو زعيم لحزب العمل بقوله "إن بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل تحت سيادتها من القضايا الرئيسية لإسرائيل، وكذلك صرح شمعون بيريز، وهو أيضاً زعيم سابق لحزب العمل ورئيس وزراء سابق لإسرائيل، ووزير خارجية لها" إن من الممكن التوصل إلى سلام ديني في القدس، واستبعد أي تنازل سياسي بقوله: " سيكون من الغباء بناء جدار بر لين في القدس لإعادة تقسيم المدينة أو التفكير في جعلها عاصمة لدولتين"[2].

ويحاول المسؤولون الإسرائيليون التأكيد دوماً على أن القدس الموحدة ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل، فقد أعلن إسحاق رابين في حفل توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن في 1993/9/13 " لقد جئنا من القدس: العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي" بينما خلت كلمة عرفات في ذات الاحتفال من أي إشارة للمدينة"[3]ومن هنا يمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي" باستبعاد تقديم أي تنازل يتعلق بالسيادة على المدينة، حتى على الأماكن المقدسة، وتشكل مسألة السيادة على القدس محط إجماع من التركيبة السياسية الإسرائيلية"[4].

5. 1. 3 الموقف الأردني:

نظراً لخصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية الوثيقة وللارتباط الخاص للنظام الأردني بالقدس، فإن موقف الأردن يعد من المواقف الهامة في مستقبل مدينة القدس، فقد ظلت الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس جزءاً من الأردن منذ 1950 حتى حرب حزيران 1967، وحتى قبل ذلك، بعد دخول ما تبقى من فلسطين

---

(1) جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 574.

(2) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ص167.

(3) عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، غزة أريحا أولاً، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، دراسات(9)، 1994، ص29.

(4) جواد الحمد (تحرير)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، سلسلة دراسات(21)، 1999، ط6، ص 580.

عام 1948 في اتحاد مع الأردن؛ لينضوي تحت المملكة الأردنيـة الهاشـمية، كـان الخطاب السياسي الأردني طيلة الفترة التي سبقت احتلال إسرائيل للضفة الغربية بمـا فيها الشطر الشرقي من القدس، يتناول دائماً الأراضي التي احتلتهـا إسـرائيل عـام 1948 دون أن تتحدث عن الشطر الغربي من القدس بصورة منفردة[1].

قَبِل الأردن كغيره من باقي الدول العربية قرار مجلس الأمن 242 الذي صدر بتاريخ 1967 والذي يقوم على مبدأ" الأرض مقابل السلام" مما جعـل الخطـاب العربي الفلسطيني فيما بعد يقتصر على المطالبة بالـشطر الـشرقي مـن القـدس، واعتبارها جزءاً من الأراضي المحتلة عام 1967، وينطبق عليها ما ينطبق على هذه الأراضي، وفي عام 1971 أعلن الملك الحسين أن الأردن لا يمكن أن يقبل بتـدويل القدس العربية وتدويل الأماكن المقدسة، عندما صدر قـرار فـك الارتبـاط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988 استثنيت الأوقاف والمحاكم الشرعية من ذلك القرار بما فيها القدس[2].

ورغم إعلان الأردن في 1988/7/31 فك ارتباطه مع الضفة الغربية، إلا أنه لم يتخل عن رغبته في أداء دور رئيس فيما يتعلق بالقدس، فقال قال الملك الحسين في لقاء ممثلي مدينة القدس بتاريخ 1992/5/11 في معرض حديثه عن الدور الأردنـي في القدس" أننا لا نستطيع أن نتصور حياة نجد أنفسنا فيها بشكل أو بآخر في وضع لا تؤدي بها الواجب"[3].

وفي هذا الإطار اقترح عدنان أبو عودة عام 1992 ممثل الأردن فـي الأمـم المتحدة آنذاك مشروعاً لتقسيم المدينة إلى ثلاثة أقسام يكون الشرقي منها تحت العلـم

---

(1) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 172.

(2) محمد عواد، دراسة القدس وأهميتها، مرجع سابق، ص20.

(3) محمد أبو عبلة وينال خماش(تحرير)، الناطق السامي لجلالة الملـك الحـسين حـول سؤون القدس الشريف والمقدسات 1998 دون ناشر، عمان.

الفلسطيني، والقسم الغربي تحت العلم الإسرائيلي، بينما تكون منطقة ما بين الأسوار منطقة دينية دولية(1).

وفي نصوص معاهدة وادي عربة 1994/10/26 هناك اعتراف إسرائيل بالدور الأردني المتميز في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وكذلك إعلان إسرائيل عند التفاوض على المرحلة النهائية "ستعطي أفضلية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه الأماكن المقدسة، وفي خطاب جلالة الملك الحسين أمام مؤتمر القمة الإسلامية السابع في 1994/12/14" في الدار البيضاء: " نحن لا نقر بسيادة على الأماكن المقدسة لسائر عباد الله لغير الله سبحانه وتعالى(2).

ومن أواخر المقترحات الأردنية فيما يتعلق بقضية القدس ما جاء على لسان جلالة الملك الحسين في حديث الصحيفة لاستمبا الإيطالية(3)، إذ اقترح أن تقسم مدينة القدس إلى ثلاثة قطاعات متميزة، القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، والمدينة القديمة تحت إدارة الأديان التوحيدية الثلاثة، كما أوضح أن المدينة القديمة حيث توجد معظم الأماكن المقدسة للأديان السماوية الثلاثة لا ينبغي أن تكون تابعة لأحد بشكل خاص، بل لجميع المؤمنين بالمدينة(4).

5. 1. 4 الموقف المصري:

لا شك أنه من المهم رصد الموقف المصري من قضية القدس وموقعها ومشروعات التسوية السلمية التي طرحت منذ عام 1967- 2000 لاعتبارات تتعلق بأهمية مصر الإقليمية ولكونها الدولة العربية الأكبر والأكثر تأثيراً على مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن السياسة المصرية قد شهدت خلال تلك الفترة وما

---

(1) Adnan Abu odeh, Two capitals in undivided Jerusalem in: foreign Affairs Spring 1992. Vol. 71, no.2 p186 عدنان أبو عودة، مجلة أفيرز الأمريكية، عدد نيسان 1992.

(2) عماد الدين وآخرون، الانعكاسات السياسية، مصدر سابق.

(3) خطاب جلالة الملك الحسين أمام مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء 1994/12/14 انظر أبو عبلة، مرجع سابق، ص 407.

(4) جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص581.

أعقبها تحولات وتحركات كثيرة ما زالت تلقي بظلالها حتى اليوم على مجريات هـذا الصراع ونتائجه، والثابت أن قضية القدس لم تحظ باهتمام كبير في السياسة الرسـمية لمصر خلال الفترة محل الدراسة وإن أمكن العثور على تـصريحات تـشدد علـى ضرورة الانسحاب من الشطر الشرقي للمدينة كشرط من شروط التوصل إلى تـسوية سلمية للصراع مع إسرائيل.

غير أن التحول الوحيد الذي طرأ على الموقف الرسـمي المعلـن للحكومـة المصرية خلال هذه الفترة من قضية القدس كان موافقة مصر الضمنية مـن خـلال قبول قرار مجلس الأمن رقم 242 وقبول مبادرة روجرز التي أيدت ضـم إسـرائيل للشطر الغربي من المدينة والمحتمل عام 1948 مقابل انسحاب إسرائيل من الـشطر الشرقي للمدينة وبقية الأراضي المحتلة عام 1967[1].

ومنذ عام 1973- 1978 يمكن أن نطلق على المرحلة التاريخية وصفاً يستند إلى الطرف الذي شكل ملامحها الأساسية وأثرت مواقفه على طبيعتهـا وتطوراتهـا ومداداتها اللاحقة " بالمرحلة المصرية" ففي عام 1973 كانت الحرب خياراً مـصرياً بدرجة أساسية وفي عام 1977 كان السلام خياراً مصرياً كذلك. وعبر هذه الأعـوام نشأت أحداث وتداعيات جعلت الصراع يتحرك في الغالب بتأثير واضح من الموقـف المصري.

إن نتائج حرب أكتوبر 1973 قد أدت إلى تحريك قضية الشرق الأوسط، فـي قنوات مصرية- إسرائيلية وبرعاية الولايات المتحدة[2] وتبعها بعد ذلك قنوات أخـرى أخذت مصر تطالب بانسحاب إسرائيل من شرق القدس وأخذت مصر تـصر علـى

---

(1) نشرة مجلة نيوزيك الأمريكية، تصريحاً للرئيس جمال عبد الناصر يوم 3 شباط 1969 قال فيه: لو وافقا إسرائيل على الإنسحاب وفقاً لقرار مجلس الأمن الصادر 22 تشرين ثاني 1967 وذلك في إشارة إلى قرار 242 لكان لهذه الخطوة تـأثير كبيرفـي إيجـاد تسوية سلمية ثم أعلن بعد ذلك المطالبة بإنسحاب إسرائيل يعني انسحاباً كاملاً من جمينع الأراضي المحتلة وليس من الأراضي المصرية فقط، انظر إلى الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام 1969، ص 169.

(2) أحمد أبو مطر، الثقافة المصرية في زمن التطبيع، ص10.

خيار وقف إطلاق النار بالانسحاب الكامل من سيناء والجولان والضفة الغربية لنهـر الأردن في ذلك القدس الشرقية[1].

أكد السادات موقفه في مشروع مقترح قدمه للرئيس الأمريكي(جيمي كـارتر) حول صيغة السلام مع إسرائيل، وجاء في هـذا المـشروع أن " انـسحاب القـوات الإسرائيلية إلى الخطوط السابقة لحرب 1967، واعتبار الفلسطينيين شعباً خاصاً ليس مجرد لاجئين وتخلي إسرائيل عن القدس الشرقية"[2] غير أنه عـاد ليؤكـد للـرئيس الأمريكي أنه سيقدم تعديلات على ورقته، مشيراً إلى ما يمكن قبوله في اتفاقية نهائيـة وقال السادات بصراحة بأنه " يجب أن لا تكون القدس مقـسمة"[3] ولـم يتغيـر هـذا الموقف المصري من القدس الشرقية خلال محادثات كامب ديفيد، غير أن الدبلوماسية المصرية بعد أن كانت تصر على الانسحاب الإسرائيلي من شرقي القدس باعتبارهـا جزءاً من الضفة الغربية طلب تأجيل بحث موضوع القدس خشية أن يؤدي ذلك إلـى تفجير المحادثات مع إسرائيل، وخاصة بعد أن أصر رئـيس الـوزراء الإسـرائيلي (مناحيم بيغن) على أنها ستظل العاصمة الموحدة والأبدية للدولـة العبريـة[4]، وقـد اكتفى الجانب المصري في هذا الشأن بتبادل خطابات بين السادات وكارتر من جهـة وكارتر وبيغن من جهة أخرى تحدد مواقف الأطراف من القدس.

يتلخص مضمون الخطابات بين الساداتوكارتر" القدس جـزء لا يتجـزأ مـن الضفة الغربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية ويجب تطبيـق القـرارين 242، 267 على القدس وأن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتبديل وضـع القـدس لاغية وباطلة ويجب نقضها".

نلاحظ عندما وقعت الحكومة المصرية اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل اتخـذت معظم الدول العربية قراراً بمقاطعتها غير أن بدء مؤتمر السلام في مدريد 1991 دفع مصر إلى قيام بدور توفيقي في مفاوضات التسوية لما لها من خبـرة سياسـية فـي

(1) ماني جولان، مرجع سابق، ص71.

(2) محمود فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، ص 315.

(3) محمود كامل، مرجع سابق،ص 606.

(4) هشام شرابي، مرجع سابق ص 530.

التفاوض مع إسرائيل يلاحظ أن الموقف المصري الرافض للمواقف الإسرائيلية والداعي إلى حسم مستقبل المدينة عبر المفاوضات المباشرة في حين يظهر على استعادة شرق القدس كوسيلة ضغط على الجانب الإسرائيلي ومحاولة امتلاك ورقة محادثات حول مستقبل المدينة.

خلاصة القول أن الموقف المصري من القدس يتمحور حول المطالبة بشرقي المدينة ورفض إجراءات الضم الإسرائيلية وهو الموقف الذي أقرته القمم العربية السابقة غير أن هذا الموقف المصري يبدي استعداداً للقبول بحل وسط حول مستقبل المدينة وقد تحدث المسؤولون المصريون كثيراً أن ضرورة التوصل إلى اتفاق منصف للجانب الفلسطيني[1].

5. 1. 5 الموقف الأمريكي من قضية فلسطين

يصعب التعرف على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية القدس، بمعزل عن سياستها تجاه الصراع الإسرائيلي العربي وجوهر القضية الفلسطينية، فالقضية الفلسطينية هي الأصل بينما القدس هي الفرع، ولكنها صورة من الأصل بدليل أن فكرة استعمار اليهود لفلسطين بدأت بالقدس وتمحورت حولها، فكانت القدس نقطة البداية في المخطط الاستعماري اليهودي الصهيوني بشقيه الغربي والشرقي والتطبيقي بصيغه المختلفة التي تم تناولها في بأبي الرؤية اليهودية الصهيونية للقدس، والاستراتيجية اليهودية الصهيونية.

المبادئ الحاكمة لسياسة أمريكا اتجاه القدس

1. حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى حليف استراتيجي في المنطقة العربية والشرق الأوسط في مواجهة العرب الطامحين في الاستقلال والنهوض الساعين إلى إقامة دولة عربية موحدة.
2. السعي إلى بناء نظام دولي جديد بزعامة أمريكا.
3. سعي الولايات المتحدة الحثيث إلى ملئ الفراغ الذي خلفه انحسار النفوذ والقوة البريطانية في المنطقة وفي العالم.

---

(1) صحيفة الرأي، 14 كانون أول 1996 ص1.

4. تطابق المصالح الحيوية الأمريكية والمصالح الاستعمارية اليهودية الصهيونية الاستيطانية الاحلالية تطابق على الصعيدين العقائدي والتطبيقي.
5. أهمية اللوبي الصهيوني في حسم المعارك الانتخابية بامتلاكه قوة انتخابية مؤثرة في تحديد الرؤساء الأمريكيين وسياستهم الخارجية[1].

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية عام 1844 وضعت حجر الأساس لأول قنصلية أمريكية في المدينة المقدسة وأخذت تقدم المساعدات لليهود الأمر الذي ساعد على توطين اليهود في فلسطين، وعلى أثر ذلك قام كبير الحاخامات اليهود للرئيس الأمريكي (بولسل جرانت) أصدر الأخير تعليماته لوزير الخارجية لتوسيع قاعدة للخدمات لليهود، وبدأ ذلك واضحاً عندما تصدت الولايات المتحدة للحكومة العثمانية على أثر إصدارها قانوناً يمنع احتلال اليهود أرضاً في فلسطين فيما بين الأعوام 1880-1900[2].

ونتيجة للمتغيرات في المحيط الدولي بعد الحرب العالمية الثانية برزت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فارتبطت بعدة مصالح اندفعت على أثرها إلى إعلان تعاطفها مع مطالب الحركة الصهيونية، وبالذات خلق الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي وقد بدأ التعاطف منذ وعد بلفور سنة 1917 حيث أعلن الرئيس الأمريكي(ويلسون) تأييده لخلق الوطن القوي البديل في فلسطين[3].

وفي عام 1944 وهو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية فعوّض الرئيس الأمريكي روزفلت رئيس مجلس الطورئي الصهيوني الأمريكي صلاحية الإعلان عن

---

(1) فاروق الشناق وآخرون، القدس دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخية والديموغرافية، مرجع سابق، ص 188.

(2) وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، ص144.

(3) George Lanczowsk: the middle East in world of Affairs New york cornell univercity pless 1928- p4 22-42.

عدم موافقة واشنطن على الكتاب الأبيض، وتعزز النهج الأمريكي المؤيد للمشروع اليهودي الصهيوني، وتكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين[1].

وأيضاً قامت أمريكا خلال فترة 1948-1967 من إنقاذ إسرائيل من هزيمة محققة فيما لو استمرت الحرب أما عن الدعم السياسي الأمريكي للكيان الإسرائيلي فكان أبرز مظاهره:

1. المحافظة على الوضع القائم في فلسطين، وتأمين خطوط الهدنة داخل القدس هما محور السياسة الأمريكية نحو القدس من استعمال احتلالها عام 1967.
2. تهيئة المسرح الدولي للقبول بإسرائيل عضواً في التنظيم الدولي، أي في هيئة الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948.
3. صدور البيان الثلاثي الأمريكي- البريطاني- الفرنسي عام 1950 الذي تعهد بضمان أن الكيان الصهيوني وحمايته من أي تهديد.
4. تأكيد الولايات المتحدة لقرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس، ووضعها موضع التنفيذ وهي: القرار(187) 1948/5/6، قرار الجمعية رقم(194) قرار مجلس الأمن(49) 1948/5/22[2] قرار مجلس الأمن(50) 1948/5/29، قرار مجلس الأمن(54) 1948/7/15، قرار مجلس أمن(60) 1948/10/29.

موقف أمريكا منذ سنة 1967 :

عندما استولت إسرائيل على المدينة كاملة أفصح سفير الولايات المتحدة لدى هيئة الأمم عن موقف بلاده قائلاً: كان مستقبل القدس لا يمكن تقريره إلا من خلال وسائل وعمليات التفاوض والاتفاق والتسوية، وأن أية محاولة انفرادية لتقرير ذلك المستقبل مسبقاً ليس لها أساس وباطلة، وعلى هذا الأساس يفترض أن يصار إلى

---

(1) إبراهيم أبو حليوة، القدس في السياسة الأمريكية، 1947-2000، بيروت، 2002، ص73.

(2) فاروق الشناق(محرر) وآخرون، دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 195.

اتخاذ إجراء من طرف واحد حول وضع القدس ستكون هناك مشاورات مناسبة مع الزعماء الدينيين وغيرهم من المهتمين بهذا الأمر اهتماماً عميقاً[1].

وعلى الرغم من أن الموقف الرسمي الأمريكي الذي يعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة من جانب القوات الإسرائيلية فإن تغير جذرياً قد طرأ على الموقف الأمريكي، يتمثل في إبقاء القدس مدينة موحدة يقرر مصيرها الأطراف المعنية، في حين أن الأمم المتحدة مسؤولة فقط عن الأماكن المقدسة.

ولكن الموقف الأمريكي بدأ يميل ميلاً واضحاً وصريحاً في تبني الطروحات الإسرائيلية منذ عقد الثمانينات، حيث بدأ الموقف الأمريكي متفرداً في مجلس الأمن بعدم إدانته لإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وفي محيط مدينة القدس وكذلك امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن 478 الصادر عام 1980 والذي اعتبرّ القانون الإسرائيلي يضم الشطر الشرقي من القدس باطلاً[2].

وفي أيلول 1982 طرح الرئيس الأمريكي (رونالد ريغن) مبادرة عرفت باسمه جاء فيها " أن القدس يجب أن تبقى غير مجزأة ويجب أن تحدد مكانتها النهائية في المفاوضات، وأيدت المبادرة إشراك مواطني شرق القدس العرب في انتخابات سلطات الحكم الذاتي في الضفة، وقطاع غزة، وفي عام 1989 وقعت وثيقة أحيطت بكتمان شديد بين الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغن، والحكومة الإسرائيلية[3] تتضمن اتفاقاً ينص استئجار موقع في القدس الغربية[4] من جانب الولايات المتحدة لإقامة مبنى السفارة الأمريكية عليها، ويعترف الاتفاق صراحة بسيادة إسرائيل على القدس.

---

(1) فايز فهد جابر، القدس ماضيها، حاضرها، مستقبلها، مرجع سابق، ص 228.

(2) جعفر عبد السلام، تأثير المقدسات الدينية على المركز القانوني لمدينة القدس، شؤون دولية، العدد الثالث، ام الفحم، ص39.

(3) المصدر السابق، ص30.

(4) إن هذا الموقع من أملاك الوقف الإسلامي العائد إلى الشيخ محمد الخليل ومساحته 31 دونم.

ويستمر الموقف الأمريكي بالتغاضي عن كل الأفعال الإسرائيلية التي يدينها المجتمع الدولي، وخصوصاً إقامة المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وفي 13 أكتوبر 1995 أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وذلك بحلول عام 1999 وصدر القانون بذلك بحيث لا ينقضي القرن العشرين إلا وتكون القدس أصبحت عاصمة موحدة لإسرائيل حسب التصور الأمريكي ولكن الرئيس كلنتون أرجأ ذلك لضرورات سياسية حسب وجهة نظره[1].

5. 1. 6 موقف الاتحاد السوفياتي وقضية القدس

يحتل الشرق الأوسط مركزاً هاماً في استراتيجية السوفياتي[2]وسياستهم لمجموعة من العوامل:

1. حيوية المنطقة بالنسبة للدفاع عن الحدود الجنوبية السوفياتية وإضعاف النفوذ الاستعماري الغربي[3].
2. الوصول إلى الموانئ الدافئة، وتعود بوادر هذا الاهتمام منذ عام 1772 حينما أرسلو أسطولهم إلى شواطئ فلسطين.
3. الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع قوى التحرير الأساسية في المنطقة، حتى يضمن الاتحاد السوفياتي أن لا تكون أرض المنطقة وأبناؤها قواعداً وجنوداً ضد روسيا.

---

(1) محمد عواد، دراسة القدس وأهميتها، مصدر سابق، ص 32.

(2) الاستراتيجية: هي فن إدارة الصراع لبلوغ أهداف السياسة بالقوة وفق مخطط مرسوم كما هي تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكانياتها لحصول على هدفها السياسي؛ انظر غازي ربابعة: الاستراتيجية الإسرائيلية 1948-1967، ط1، الزرقاء، مكتبة المنار، 1983، ص20.

(3) أحمد عبد القادر الجمال: من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، 1955، ص 458.

وفي عام 1967 بادر الاتحاد السوفياتي بمطالبة اليهود بالانسحاب من الأراضي العربية ولكن أخفقت بهذه المطالبة لكون المجلس اكتفى بإصدار قراراً في تلك الفترة بإيقاف إطلاق النار(1).

وفي 1982/9/16 أعلن الرئيس السوفيتي الأسبق (ليونيد برجنييف) مبادرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. نصت على وجوب عودة الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتل 1967، والذي يوجد فيه إحدى المقدسات الإسلامية، والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ويجب أن تؤمن حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاث في مدينة القدس بأسرها(2).

ويمكن من خلال ما سبق أن نحدد موقف الاتحاد السوفياتي من قضية القدس كالآتي:

1. عودة القدس للسيادة العربية كما كان وضعها قبل الخامس من حزيران 1967.
2. الوقوف إلى جانب الحق العربي وتأييد كافة قرارات المنظمة الدولية المتعلقة بقضية القدس.
3. الإجراءات الصهيونية التي من شأنها تغيير معالم المدينة، إنما هي إجراءات باطلة وغير شرعية.
4. أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة(3).

5. 1. 7 موقف مجموعة الدول الأوروبية:

إن القضية الفلسطينية كانت الوجه الآخر للمحاولات الأوروبية لحل ما عرف بالمشكلة اليهودية في أوروبا(4) واستمراراً للحروب الصليبية في المنطقة .

---

(1) حسن الجبلي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، د.م، معهد البحوث العربية، 1969، ص129.

(2) جامعة الدول العربية، مكتب الأمين العام، مرجع سابق، ص 104.

(3) محمد الهزايمة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص332.

(4) تمثلت المحاولات الأوروبية في تاريخ القضية الفلسطينية بالدور البريطاني في تأسيس الكيان الصهيوني والدور الألماني في انعكاسات السياسة النازية على الهجرة الفلسطينية تم دعم الكيان فيما بعد ويبرز دور فرنسا في ضمان أمن الكيان وتسليحه انظر إسماعيل

ويمكن تلخيص موقف مجموعة الدول الأوروبية من قضية القدس على النحو الآتي:

1. عدم الاعتراف بأي مبادرة منفردة تهدف لتغيير وضع القدس، وعدم الاعتراف بالقدس عاصمة للسلطات المحتلة.
2. رفض الإجراءات الإسرائيلية المتخذة في القدس كعملية الضم أو أية إجراءات تهويدية أخرى.
3. وضع القدس النهائي يتقرر نتيجة مفاوضات، وأي اتفاق يجب أن يضمن حماية الأماكن المقدسة للعبادة.

يكاد أن يكون موقف المجموعة الأوروبية قريب جداً من موقف الولايات المتحدة المعلن بالنسبة للمدينة المقدسة.

وهكذا فإن الدول الأوروبية تسعى جاهدة لإيجاد سلام دائم في المنطقة ووجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وذلك لتضمن في النهاية ساحة استثمارات هائلة، تشكل سوقاً واسعاً للسلع والمادة الخام الصناعية، هذا إذا ما أضفنا النظر لاستراتيجية المجموعة الأوروبية، والتي تتلخص في مجاورة منطقة هادئة بعيدة عن الصراعات الدولية في منطقة الشرق الأوسط[1].

5. 1. 8 موقف الفاتيكان:

مما لا شك فيه أن مدينة القدس مدينة الأقداس في الفكر المسيحي، فجميع الطوائف المسيحية ترتبط بهذا المكان الذي يفوق غيره في القدسية، مما جعلها محج زوارهم ووجهة سياحهم. طالب الفاتيكان بعد عام 1967 بجعل القدس مدينة مفتوحة[2]

وهذا الاتجاه خطير نتيجة للأوضاع السياسية والتركيب السكاني العقاري غير الشرعي للمدينة والقبول في هذا المفهوم يعني:

وضع الحرب في حالة تهديد وقلق يسببه النسبة اليهودية 75% من سكان المدينة.

= صبري، مقلد العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، جامعة الكويت، 1971، ص11.

(1) أحمد صدقي الدجاني، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينات، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص10.

(2) روحي الخطيب، مجلة القدس، عدد 28، مرجع سابق، ص 59.

1. الانفتاح سيعطي الحق لليهود بالاحتفاظ بالأراضي المحيطة بعد عام 1967.
2. ستساعد الأعداد اليهود الكبيرة في المدينة على الإطباق على العرب في حالة نشوب الحرب، ويمكن تلخيص موقف الفاتيكان بشان القدس في أمرين هما:

أ. التمسك بتدويل القدس كما صدر عن هيئة الأمم المتحدة بقرار التقسيم عام 1947.

ب. في حالة استحالة التدويل الرجوع إلى الحالة التي كانت عليها قبل عام1967، بمعنى أن تعود مجزأة تحت سيادة الأردن والصهيونية[1].

لذا فموقف الفاتيكان من قضية القدس موقف لا يتصف بالثبات ويعود إلى ذلك:

1. الدبلوماسية المتوازنة للكنيسة الكاثوليكية التي لا تعترف بسيادة إسرائيل على القدس.
2. التأثير اليهودي على مجلس الكنائس العالمي، من خلال الإرتباط الديني من الإنجيل والتوراة[2].

في هذه المرحلة وقبل عام 1993 شهدت غموضاً في موقف الفاتيكان نوعاً ما إتجاه القدس، بسبب تضارب الإشارات الصادرة عن الفاتيكان، فإن توقيع اتفاق بين الفاتيكان وإسرائيل بتاريخ 30 كانون أول 1993[3]بدا وكأنه قد حسم هذا التضارب.

من ناحية أن الاتفاق المذكور اعتراف الفاتيكان(بدولة إسرائيل) وتعهد بالاشتراك معها(بالعمل على إيجاد حل سلمي ينهي النزاعات بين الدول والشعوب بغير العنف والإرهاب) [4]، كما نص عليه تعهد الفاتيكان بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية، ويسري هذا المبدأ خصوصاً على النزاعات في شأن الأراضي والحدود[5] مما يمكن اعتباره تخلياً من جانب الفاتيكان عن أي إلتزام تجاه الصراع

---

(1) مقابلة للسيد روحي الخطيب(ابن القدس) 27 آب 1988.

(2) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس، عمان، مديريات الدراسات والبحوث، 1974، ص21.

(3) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد17، صيف 1994، ص222.

(4) انظر المادة 11 في الاتفاق، المرجع السابق، ص224.

(5) المرجع السابق، ص 224.

العربي الإسرائيلي، ويرى بعض المراقبين أن هذا التخلي إنما يأتي انعكاساً لما يمكن اعتبار تدجين الفاتيكان والكنيسة الغربية"[1].

إن الفاتيكان قد أهمل البعد السياسي لقضية القدس، وأنه تركها لمحادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وحاول التركيز على البعد الديني فقط عبر المطالبة بإيجاد ضمانات دولية لحرية العبادة في المدينة لجميع الطوائف بغض النظر عن الطرف صاحب السيادة عليها، ويقرر هذا المفهوم ورقة صدرت عن الفاتيكان بتاريخ أيار 1993 وتحمل عنوان" القدس" وقد جاء في هذه الورقة أن القدس التي يعتبرها الإسرائيليون عاصمة لهم هي في الحقيقة ثلاث أقسام هي:

أ. داخل الأسوار وهي الجزء المقدس بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة، ويشمل أماكن العبادة الرئيسية والأحياء السكنية ومن ضمنها التجمعات التي تطورت حولها.

ب. الجزء الذي يقع خارج الأسوار، والذي يمتد بإتجاه الغرب وشمال غرب وجنوب غرب وهو الجزء الذي لا جدال في كونه إسرائيلياً.

ج. الجزء الذي يقع خارج الأسوار الذي يمتد إلى الشرق شمال شرق وجنوب شرقي وهو الجزء المدعو بالقدس العربية، والذي ضمه الإسرائيليون بالقوة[2].

وتمضي الورقة إلى القول أن "الكرسي البابوي بالرغم من عدم تجاهله للجوانب الأخرى، يأخذ في اعتباره فقط "القدس داخل الأسوار" وبعبارة أخرى فقد رأى الفاتيكان في الورقة أن هناك عاملين يجب أخذهما في الاعتبار عند التعامل مع موضوع القدس وهما " متصلان بكل تأكيد" ولكن يمكن النظر إليها كل على حدة وهما:

أ. عامل جغرافي سياسي ويتعلق بمن له حق السيادة على المدينة.

---

(1) سليم نصار، ماذا وراء حكاية اكتشاف تابوت شيخ في القدس، صحيفة الحياة، لندن، 13 شباط، 1996، ص17.

(2) أحمد نافع، كيف ينظر الفاتيكان إلى مستقبل القدس، الأهرام، القاهرة، 10 آذار 1995، ص8.

ب. عامل أكثر شمولية، ويتعلق بهوية المدينة وقيمتها بكل خصائصها: الدينية والتاريخية والحضرية والديموغرافية، والفترة الأخيرة تفرق بين الولاية الدينية والولاية السياسية على المدينة، التي تؤكد الورقة أن الفاتيكان يعترف بالسيادة الإسرائيلية كاملة على شطرها الغربي، غير أنه يتحاشى تحديد موقعه من شطرها الشرقي خارج الأسوار مما يشكل اقتراباً من التصور الإسرائيلي(1).

غير أن موقف الفاتيكان على هذا النحو إنما يحمل تراجعاً عن موقفه السابق والداعم لفكرة تدويل المدينة كما أن توقيع الفاتيكان على البنود السابقة تؤكد دولة إسرائيل استمرار تعهدها بالحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة المسيحية، واحترامه كذلك حقوق الطوائف المسيحية في الأماكن المقدسة(2)، إنما يحمل في طياته اعترافاً بالوضع القائم وشرعية أو على الأقل حياده حيال استيلاء إسرائيل على مدينة القدس، زد على ذلك أن توقيت الاتفاق بين الفاتيكان والدولة العبرية جاء بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي لم يتطرق إلى موضوع القدس إلا بالتأجيل، مما يعني بالنسبة للفاتيكان تكريس الوضع القائم في المدينة" (3)بل أن البابا أعلن خلال استقبال أرملة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين في مقره أن " السيادة الروحية للديانات الثلاث على الأماكن المقدسة في القدس تشكل العمود الفقري لوجهة نظر الفاتيكان"(4)وأنه يرى في مسألة القدس بعدين أحدهما روحي ديني والآخر سياسي"(5).

ويلاحظ انسجام ما ورد على لسان البابا مع ما جاء في الورقة المشار إليها آنفاً من تخلي الفاتيكان عن قرار التدويل، واعتماده محادثات المرحلة النهائية مرجعاً لحسم الخلاف حول القدس كما يلاحظ أن الفاتيكان بات معنياً بدرجة كبيرة بالبعد الديني للقضية، وهو اهتمام يعكس ربما رغبة في ممارسة دور يمكنه من الإشراف على

---

(1) المرجع نفسه، ص 8.

(2) انظر المادة الرابعة في نص الاتفاق، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 17، مرجع سابق، ص 223.

(3) إبراهيم الدقاق، مرجع سابق، ص111.

(4) خبر عن صحيفة النهار، القدس، 20 كانون أول 1995.

(5) المرجع السابق، ص1.

الشق المسيحي، رغم وجود مقدسات أرثوذكسية تابعة للكنيسة الروسية، وأخرى قبطية تابعة للكنيسة المصرية، والتي تنازعها السيطرة عليها في ذلك الكنيسة الأثيوبية كما هو الحال بالنسبة إلى دير السلطان.

وإضافة إلى ما تقدم فقد حرص الفاتيكان على الإشارة إلى حقيقة أنه يحبذ وعلى الرغم من تخليه عن فكرة التدويل، إعطاء الدور أكبر للأمم المتحدة ففي مقال نشرته مجلة اليسوعين الإيطالية حول نظرة الفاتيكان للقدس، أعلن الفاتيكان أن " الدور الضامن الدولي لوضع المدينة المقدسة المستقبلي، يمكن أن يوكل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعومة من مجلس الأمن الدولي مع استعادة روح وغايات القرار 181 وتنسيق عملها مع الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك مع راعي عملية السلام"[1] .

تجدر الإشارة إلى أن موقف الفاتيكان لم يكن منسجماً مع مواقف بعض الكنائس الشرقية، وخاصة أن الكنيسة القبطية في مصر حيث أكد البابا أشنوده " أن الأقباط لن يدخلوا القدس إلا مع إخوانهم المسلمين، وأما الأقباط الذين ذهبوا إلى القدس فهم قلائل لم ينالوا البركة لعصيانهم الكنيسة"[2] وقال قداسته: "أن القدس مدينة مقدسة بالنسبة لجميع الأديان، لكنها أيضاً مدينة عربية، ويجب أن تعود إلى السيادة العربية كما كانت[3].

5. 1. 9 الموقف الفرنسي

لم يخرج الموقف الفرنسي عن الإطار الأوروبي خلال هذه الفترة، غير أنه شهد تحولاً مع وصول الرئيس فرانسوا ميتران إلى كرسي الرئاسة عام 1981، فقد كان الرئيس السابق (فاليري جيسكار ديستان) يشكل امتداداً لسياسات الرئيسين السابقين ديجول وبومبيدو العربية، وتجسدت هذه السياسة بتحفظ فرنسا على زيارة

---

(1) خبر وزعته وكالة فرانس برس، محفوظ لدى مديرية النشر والمعلومات، ضمن العدد اليومي 13 حزيران 1996.

(2) بطريركية الأقباط الأرثوذكس، المركز الإعلامي، الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقضية القدس، القاهرة، 1995، ص12.

(3) المرجع السابق، ص14.

السادات للقدس وعدم ترحيبها بمفاوضات كامب ديفيد لأنها شعرت بأنها قد أضحت خارج السياسة في المنطقة، ولأنها ترغب في تأكيد عملية السلام عارضتها معظم الدول العربية، وقد ظلت فرنسا في عهد ديستان تشدد على ضرورة الوصول إلى حل شامل عن طريق المؤتمر الدولي[1].

ولعل فرنسا كانت المحرك الرئيسي لإصدار بيان البندقية، والتأكيد على سياسة أوروبية مستقلة إزاء الصراع، أما في عصر ميتران المعروف بميله نوعاً ما لإسرائيل فقد أخذ الموقف الفرنسي يقترب أكثر فأكثر من الموقف الأمريكي، مما أثر على قدرة أوروبا ككل في صياغة مبادراتها والتحرك المستقل بعيداً عن الإطار الأمريكي، وعلى موقف فرنسا من قضية القدس.

بل أن زيارة الرئيس ميتران لإسرائيل، وإلقاء الخطاب في الكنيست الإسرائيلي[2] قد شكل تحولاً ضمنياً في الموقف الفرنسي من قضية القدس، وهو تحول يمكن أن يرقى إلى الاعتراف الضمني بالمدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وعاصمة للدولة العبرية. كما وأنه موقف يتناقض مع موقف فرنسا عندما حذرت إسرائيل عام 1980 من الاستمرار في خططها لإعلان القدس عاصمة لها، لأنها بذلك تكون قد تجاهلت إرادة المجتمع الدولي[3]، لذلك فقد دعمت فرنسا خلال فترة حكم ميتران اتفاقيات كامب ديفيد، ورفضت كل مبادرة أوروبية " إن لم تكن ناجمة عن طلب جميع الأطراف الصراع"[4] واختفت القدس من الخطاب السياسي لفرنسا لأنه إثارة القضية كان يعني إما انقلاباً في الموقف الفرنسي من المدينة مما قد يسيء إلى علاقات فرنسا مع العالم العربي، وإما تأكيداً على المواقف السابقة الرافضة لموقف الإسرائيليين، مما كان سيتعارض مع توجهات ميتران السياسية تجاه إسرائيل، ومع ذلك فقد تبنت فرنسا القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لإزالة الممارسات

---

(1) أحمد نوفل، مرجع سابق، ص 316.

(2) أبو قنطار الحسان، مرجع سابق، ص 162.

(3) محمد الأزعر، لجناء الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص194.

(4) بشار خضر، مرجع سابق، ص 105.

الإسرائيلية في القدس خلال هذه الفترة ومنها القـرارات أرقـام 452، 461، 478، 672، 681.

أيدت فرنسا شأنها في ذلك شأن بريطانيا، وبقية الدول الأوروبية عملية السلام في مدريد 1991 وما أفرزته من اتفاقيات عن المسارين الفلسطيني والأردني غير أنها حاولت لاحقاً انتهاج سياسة أكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط خـصوصاً عقـب فوز جاك شيراك في الإنتخابات الرئاسية ومحاولته إحياء الـسياسات الديغوليـة فـي المنطقة من جديد.

وكان رئيس الوزراء الفرنسي السابق (أدوارد بلادور) قد حاول الـسير علـى خطا مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة، عن طريق فتح ميـدان التنـافس علـى أصوات اللوبي اليهودي في فرنسا، إذ صرح في نيسان إبريل 1995 خـلال حـديث أجرته معه محطة إذاعية لليهود في فرنسا " أن حق اليهود في مدينة القدس هو أكبـر بقليل من حق غيرهم فيها"[1] وهو ما اعتبر باعثاً علـى القلـق العربـي[2]، غيـر أن الخارجية الفرنسية قد عادت وأكدت لاحقاً أن " موقف دولتها بشأن قضية القـدس لـم يطرأ عليه أي تغير، فهو موقف ثابت يقوم على أساس عدم اعتراف فرنـسا بقـرار إسرائيل بضم مدينة القدس الشرقية والذي عرف " بالقانون الأساسي " لعـام 1980[3] مؤكداً أن " بلادور" تحدث بصفته الشخصية لا بصفته رئيساً لوزراء فرنسا"[4].

ويلاحظ أنّ هذا الرد قد صدر عن وزارة الخارجية التي كانت تشرف عليهـا أثبت الديغوليين تمكسهم بهذا الموقف لاحقاً، حيث أيدت فرنسا مشروع قرار مجلـس الأمن الخاص بإدانة قرار إسرائيل مصادرة أراضٍ في شرق القدس، غير أن الفيتـو الأمريكي قد أحبط صدور هذا القرار[5] ولا شك أن الاستفراد الأمريكي في المنطقـة

---

(1) اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرو دورية وثائقية، حول مدينـة القـدس والأراضـي العربية، عمان، الأمانة العامة 1995/4/15، ص13.

(2) صحيفة الأسواق، عمان، 1995/4/15، ص23.

(3) اللجنة الملكية، نشرة دورية، 1995/4/15، مرجع سابق، ص 13.

(4) المرجع السابق، ص13.

(5) أحمد القرعي، القدس 1995 وتحديات السنوات الثلاثة القادمة، ص211.

وانهيار الاتحاد السوفياتي قد حالا في واقع الأمر دون أن يتمكن شيراك من إنفاذ سياساته الشرق أوسطية المخالفة غالباً للاستفراد الأمريكي، وسياسة إسرائيل، فعلى سبيل المثال أطلقت فرنسا مجلة إعلامية ودبلوماسية للتعبير عن إصرارها على زيارة الشرق خلال جولة لوزير الخارجية (دوشاريت) في المنطقة في تموز 1996، وأعلن وزير الخارجية الفرنسية أنه يعتزم الاجتماع بمسؤولين من سلطة الحكم الذاتي في المقر، غير أن هذه الحملة سرعان ما تراجعت وانتهت بأن " عقد دوشاريت لقاء فرنسياً فلسطينياً في القنصلية الفرنسية في القدس الشرقية"(1).

وبهذا تكون الولايات المتحدة وإسرائيل قد نجحتا في أن تهمشا محاولة من محاولات السياسة الفرنسية للاستقلال عن الموقف الأمريكي من الصراع في الشرق الأوسط، "حين وضعت فرنسا أمام خيارات دقيقة وصعبة أقلها تراجع " دوشاريت" عن زيارته بيت الشرق مقابل الإبقاء على هوامش للدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط"، وأشارت مصادر فلسطينية إلى حدوث صفقة فرنسية إسرائيلية تقضي بإبقاء زيارة الوزير الفرنسي لبيت الشرق مقابل تفضيل الدور الفرنسي في لجنة المراقبة الخاصة في جنوب لبنان"(2) وأكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك في خطابات عدة ألقاها أثناء زياراته إلى منطقة الشرق الأوسط، على ضرورة إيجاد اتفاق عادل متوازن بين كل الأطراف المعنيين حول الوضع النهائي للأرض الفلسطينية، وذلك على أساس محورين هما: مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى مثل هذا الاتفاق أن يتناول القضايا الأكثر صعوبة كقضية القدس"(3).

أما المحور الثاني لموقف فرنسا من القدس فهو رفضها أن يكون الحل دينياً وحسب أو وطنياً وحسب(4) وقد شدد أي هذا الموقف الفرنسي، وأن كان على ضرورة

---

(1) ناصر عليوة، ص28.

(2) ناصر عليوة، مرجع سابق، ص 28.

(3) speech by Mrjacques Chirac president of the French Republic At the Cairo University issued by the french Embassyin Amman p.3.

(4) خطاب الرئيس شيراك أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله، 23/ تشرين أول 1996 وثيقة صادرة عن السفارة الفرنسية، عمان، ص27.

الحفاظ على تعددية المدينة للحفاظ على هويتها الفريدة، وعلى ضرورة ضمان وصول جميع المؤمنين بها، كما يتعين أن تتدرج أي فكرة سيادة، أياً كان مصدرها وفي إطار تسوية تتم بالتفاوض وفق ما نصت عليه اتفاقات أوسلو وعلى هذه التسوية، أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات، وحقوق جميع الأطراف المعنية[1] والواقع أنه باستثناء هذا الحماس في التعبير عن الموقف ومحاولات رسم دور أكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط، فإن الموقف الفرنسي من القدس يعد مشابهاً جداً للموقف البريطاني.

5. 1. 10 خلاصة المواقف

يتضح مما سبق أن الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي والرسمي والشعبي يصر على السيادة الفلسطينية الكاملة على الجزء الشرقي من المدينة المحتلة عام 1967، ولا سيما الأماكن المقدسة الإسلامية فيما تتباين المواقف حول القدس بشكل عام وبين الإصرار على تحريرها كاملة، كما في المواقف الشعبية العربية والإسلامية والفلسطينية المعارضة، وبين عمومية الحديث عنها كما في مواقف بعض الدول العربية والإسلامية.

وعليه فإن قرار مجلس الأمن الدولي 242 يؤكد القاسم المشترك الأدنى بين هذه المواقف وهو المطالبة بالانسحاب اليهودي الكامل من القدس المحتلة سنة 1967 باعتبارها أرضاً محتلة بالقوة وهو ما يشكل الموقف العام للاتحاد الأوروبي وروسيا بشأن القدس.

إلا أن هذا المواقف وبالتزامن مع التراجع العربي السياسي والعسكري بدأ بالتعامل مع سياسة الأمر الواقع اليهودي ليجعل هذه المسألة قابلة للتسوية والتفاوض وهو ما يهدد حتى الحد الأدنى من الإجماع العربي والإسلامي الشعبي والرسمي.

أما الموقف الإسرائيلي الرسمي والشعبي فيجمع على اعتبار القدس بشقيها أرضاً إسرائيلية أبدية، لا يمكن التنازل عنها وهو ما يظهر بوضوح في التمسك بالسيادة الإسرائيلية في كل الطروحات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية لتسوية قضية القدس.

---

(1) المرجع السابق، ص7.

وإن موقف الفاتيكان فإنه عارض السيطرة اليهودية على الأماكن المقدسة، في فترات الصراع الأولى، إلا أنه أخذ ينتقل بموقف يتماشى وموازين القوى، فأيد التدويل عند خط التقسيم عام 1947 ثم أيد التدويل للقدس القديمة فقط بعد حرب عام 1967 ولكنه أبدي منذ عام 1993 ميلاً نحو الاكتفاء بضمانات دولية ضمن السيادة الإسرائيلية، كما يستشف من تصريحات المراقب الدائم للفاتيكان في الأمم المتحدة، وهو الأسقف ديناتومارتينو.

أما الموقف الأمريكي: عدا ما يعكس الكونجرس وبعض القوى السياسية الأمريكية، فإن السياسة الأمريكية في هذا الجانب تختفي وراء عبارة ترك هذه الأمور للأطراف وهو الأمر الذي يعني وضع الطرف الفلسطيني في ظروف تفاوضية عسيرة إلى أبعد الحدود، ولعل كتابات الأطراف الفلسطينية التي شاركت في جولات المفاوضات السابقة لا سيما في مراحلها الأولى يؤكد هذا التوجه المتمثل في تجنب اتخاذ موقف واضح[1].

إن العرض السابق للمواقف الإقليمية والدولية والمواقف الأطراف المباشرة في الصراع، تدل على أن الطرف الفلسطيني سيكون في موضع تفاوضي قد يقبل معه ليس القبول بالتنازل عن القدس، والقبول بدور المشارك في الرعاية الدينية وقد يضطر إلى قبول إقامة حزام أمني إسرائيلي حول القدس، وقد تندفع الولايات المتحدة إلى المبادرة في مرحلة لاحقة إلى نقل سفارتها إلى القدس.

إن الموقف الأمريكي من موضوع القدس يمثل المؤشر الحقيقي على جوهر السياسة الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي والقائم على جعل موازين القوى هي أساس التسوية.

ويمكن التعرف على الاتجاه العام للسياسة الأمريكية من خلال الجدول الذي تلخص فيه موقف الرؤساء الأمريكيين(من عام 1967-2000) [2]:

---

(1) hanan Ashrawi: this side of peace Apersonal account simon &sehuster. N.y. 1995.pp.237-238.

(2) وليد عبد الحي، مستقبل القدس، ص223.

جدول رقم (10)

موقف الرؤساء الأمريكيين(من عام 1967–2000)

الرئيس	الوضع النهائي للقدس	نقل السفارة الأمريكية للقدس
1. جونسون	عبر الحل العام لمشكلة الشرق الأوسط.	رفض الاعتراف بها كعاصمة أو نقل السفارة إليها.
2. نيكسون	عبر الحل العام لمشكلة الشرق الأوسط.	رفض الاعتراف بها كعاصمة أو نقل السفارة إليها.
3. كارتر	لها وضع مختلف وتعامل على نحو مفصل.	رفض الاعتراف بها كعاصمة أو نقل السفارة إليها.
4. ريغان	موحدة والمفاوضات تقرر مصيرها	أ.إدراج القدس كمدينة إسرائيلية في السجلات الخارجية الأمريكية. ب.الاتفاق على شراء أراضي عربية لبناء السفارة الأمريكية.
5. بوش	موحدة والمفاوضات تقرر مصيرها	إبقاء القدس في سجلات الخارجية كمدينة إسرائيلية.
6. كلنتون	موحدة والمفاوضات تقرر مصيرها	عدم نقل السفارة في الوقت الحالي.

الاتجاه العام للموقف الأمريكي:

1. الثبات على اعتبار المفاوضات بين الأطراف هي المنهج الأفضل لتحديد مستقبل المدينة[1]، ومن الناحية الفعلية فإن الولايات المتحدة تحضر البيئة التفاوضية للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل يجعل النتيجة محسومة لصالح الطرف الإسرائيلي من خلال:

أ. الدعم المالي والعسكري.

ب. الدعم السياسي من خلال منع الأمم المتحدة من اتخاذ قرارات ضد إسرائيل وتشكل مرجعاً قانونياً للمفاوضات.

ج. إبعاد أوروبا وروسيا والأمم المتحدة عن التدخل في العملية التفاوضية لحرمان الطرف الفلسطيني من أي من متغيرات القوة.

---

(1) Noam chomsky: world order old or New colombia univ press N.Y, 1996. pp

حول التباين والأبعاد بين هذه الاحتمالات نحيل إلى . 266 , 277

1. الميل التدريجي والهادئ نحو فكرة إبقاء المدينة موحدة.
2. الميل المتزايد نحو الاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل.

الاحتمالات:

التحليل للموقف الأمريكي من القدس

1. دولتان	عاصمتان	بلديتان	%20
2. دولتان	عاصمتان بقسمين	بلدية بقسمين	%30
3. دولة	عاصمة	بلديتان	%40
4.دولة	عاصمة	بلدية بقسمين	%50
5.دولة	عاصمة	بلدية واحدة	%50

تحليل الاحتمالات:

أن الحد الأقصى الذي يمكن أن يطالب به الفلسطينيون في الظروف الحالية هو البديل الأول(دولتان/عاصمتان/بلديتان).

بينما الطرف الإسرائيلي يمثل البديل الخامس(دولة/ عاصمة/بلدية واحدة) [1].

وطبقاً لموازين القوى، وإدارة المفاوضات من الجانب الفلسطيني فإن نسبة الاحتمال تزداد كلما اتجهنا من البديل الأمثل الفلسطيني نحو البديل الأمثل الإسرائيلي، غير أن القوى الداخلية في المجتمع الإسرائيلي بين اليسار واليمين تجعل من البديل الرابع مساوياً للبديل الخامس، ولا سيما وأنه لا يخل بعيداً السيادة من ناحية ولا يتيح المجال لكيان إداري فلسطيني مستقل- أي أن المسافة بين البديل الخامس ليست بذات الأهمية، لذا فإننا نعتقد أن الحل الذي سيطرحه الطرف الفلسطيني ويتمسك به خلال السنوات الخمس القادمة هو البديل الرابع، أي عاصمة موحدة لإسرائيل ببلدية واحدة تتضمن قسماً خاصاً للشؤون العربية، إن مدى هذا البديل يعتمد بشكل مركزي

---

(1) Gershon Basking, Robin Twite (eds) the future of Jerusalem Israeli/ palestines center for research and information Jerusalem 1993.

على التحول في موازين القوى، وهو أمر يستدعي من الطرف الفلسطيني التحول من التفاوض على أساس من الجدل إلى التفاوض على أساس من تطور متغيرات القوة مهما بدت هذه المتغيرات محددة.

أما عن موقف العالم الإسلامي

إن مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي لن يتوقف عند مرحلة كامب ديفيد، ونتائجها ولا عند مشاريع الحلول التي يقترحها رؤساء إسرائيل، بما فيها مشروع (مارشال الاقتصادي) فمتغيرات عالم الغد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية تفرض واقعاً جديداً يجعل الحديث عن هذه المشاريع مجرا ذكريات في مذكرات التاريخ.

عندها فقط يكون تحديد مستقبل القدس ويتسم بالمشروعية مدينة عربية إسلامية بكامل أحيائها... عاصمة العرب والمسلمين يحج إليها المؤمنين بالله م كل حدب وصوب بحماية ورعاية وتسامح عربي إسلامي عرفه التاريخ وستدركه الأجيال القادمة، وفي غياب الحل العادل والشامل سوف يستمر الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة تمسك إسرائيل بفكرة القدس، عاصمة أبدية موحدة وهذا موقف موحد لليمين واليسار.

مقابل ذلك مطالبة العرب بحق السيادة الفلسطينية على القدس العربية، والتحذير من خطورة فصل الحلول للأماكن المقدسة عن القدس العربية ككل، إذا أن هذا ما تريده إسرائيل، والقدس المقدسة ليست الحرم المقدسي أو الأماكن الدينية في بل كل القدس المحتلة وبغض النظر عن المواقف الإعلامية العربية المعلنة تجاه القدس لا زال الموقف العربي بحاجة إلى وضوح وخاصة من زاوية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة فلسطين.

موقف الفاتيكان

1. يرى الفاتيكان أنه يجب حماية الأماكن المقدسة، ويجب أن تكون لاتباع الديانات السماوية الثلاث حرية الوصول إلى تلك الأماكن، دون التعرض لأي خطر أو تهديد، وأن السلام يمكن تحقيقه فقط من خلال الحقيقة والعدالة.

2. يجب منح القدس الوضع التشريعي، أي وضع السلطة القضائية التشريعية وينبغي تحقيق الاستقرار على أساس السلام.
3. ينعكس اهتمام الفاتيكان في المدينة المقدسة من خلال المعايير ذي الأبعاد الثلاثة الروح، الإنسان، الأرض يجب الوصول إلى حل عادل ومشرف على أساس المعايير الثلاثة.

ويركز الفاتيكان جهوده على المصلحة التي تقوم على التوجيه الروحي والتاريخي والقانوني، بغية الحفاظ على مدينة القدس كمدينة فريدة في مركز التاريخ الإنساني.

4. يشير الفاتيكان إلى الجماعات الدينية الثلاث المسلمين والمسيحيين واليهود كحراس للمزارات والأماكن المقدسة الخاصة بكل منها، ويعتبران الزخم الديني والثقافي والتاريخي للقدس هو مصدر طابعها الدولي.
5. يتركز اهتمام الفاتيكان على ضمان السلام، وأي فصل بين قضية الأماكن المقدسة وقضية القدس غير مقبول، حيث أن معنىّ بالواجب الدينية والسياسية وأراضي المدينة، وبخاصة حينما يحدث انتهاك لحقوق الإنسان[1]، ويولي الفاتيكان اهتماماً في حماية الحرية الدينية، وضمان الحقوق المكتسبة والشخصية العالمية للقدس، كتراث للديانات السماوية الثلاث، والمعاملة المتساوية لجميع اتباع الديانات الثلاثة.

أما عن اتفاقية الفاتيكان مع منظمة التحرير الفلسطينية:

في 2000/2/15 جاء الاتفاق بين الطرفين، يعلنان فيه بالمطالبة بوضع خاص بضمانات دولية يحافظ على النقاط التالية:

1. حرية الأديان التوحيدية الثلاثة ومؤسساتها وأفرادها أمام القانون.
2. الهوية الخاصة والطابع المقدس للمدينة وتراثها الديني والثقافي لهم، بالنسبة للعالم أجمع.

---

(1) من وثيقة صادرة عن الفاتيكان تحت عنوان، موقف المقرر البابوي بشأن الأراضي المقدسة تحمل التاريخ 1999/12/28 MFA ترجمها بتصرف محمود عواد.

3. الأماكن المقدسة وحرية الدخول إليها وممارسة العبادة فيها.

4. نظام الوضع القائم على الأماكن المقدسة حيث هو معين[1].

5. 1. 11 احتمالات حل قضية القدس

الاحتمال الأول/ استمرارية السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية:-

تمت لإسرائيل السيادة على القدس الشرقية منذ عام 1967، وترتب على ذلك تغيرات ضخمة للجوهر المادي والسكاني للمدينة، في تقليل عدد عرب القدس إلى أقسام محددة، في أجزاء منها تم دون أي اعتبار لجنسية السكان العرب أو استقلاليتهم أو ملكيتهم أو حرية خيارهم، وتكمن مصالح عرب القدس في هذا الحل على ما يلي:

1. سياسة التهويد، والتي لا تقتصر آثارها الخطيرة على عرب القدس هذه الأيام فحسب، ولكن قد يكون لها عواقب شديدة الخطورة على المستقبل. فمثلاً إذا استمرت إسرائيل في سياستها الحالية بشأن توطين عدد من اليهود سنوياً في مدينة القدس، فإن ذلك سوف يؤدي إلى أن تصبح المدينة واسعة يقطنها ثلاثة أرباع مليون نسمة خلال أقل من عشرين سنة.
2. الاقتصاد الإسرائيلي: إن استمر الاقتصاد الإسرائيلي الامتداد الحالي، أو إلى أبعد من ذلك، يعني أن عرب القدس سوف تزيد متاعبهم أكثر من الإسرائيليين فالأولويات في الحصول على الوظائف والأمور تعطى للإسرائيليين أولاً.
3. الحياة السياسية الإسرائيلية: لا يعتمد العرب المقيمون في القدس في تحقيق مصالحهم على أسس ثابتة من الحقوق، وإنما يتوفر لهم ذلك تبعاً للتقديرات التي تتفاوت بين حين وآخر في الميدان السياسي في إسرائيل، ولا يملك العرب في القدس أية ضمانات ضد تزايد نشاطات هذه المجموعات المتطرفة، إلا إذا تم اتباع سياسة معتدلة يمكن أن يتمتع من خلالها سكان الضفة الغربية بالحكم الذاتي، وهو أمر يستبعد حدوثه.

فقد قامت صحيفة هاآرتيس اليهودية باستفتاء حول تكتيكات جماعة ت.ن.ت وتبين أن 36.6% من الإسرائيليين الذين شاركوا في الإستفتاء، يوافقون على هذه

---

(1) جريدة الرأي، 2000/2/15.

التكتيكات[1]، إلا أن هناك نقطة أخرى يجب الالتفات إليها، وهي السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية تكسب دعماً دولياً، أو على الأقل تأخير شرعيتها من الواقع الفعلي، وليس الوضع القانوني، وبذلك فإن الأمر سوف ينتهي بانفصال عن الضفة الغربية في أي مفاوضات مقبلة حول السلام والشرق الأوسط، وتشكل هذه الظاهرة سابقة خطيرة بالنسبة للمناطق المحتلة الأخرى بالضفة الغربية، وقد يشعر المتطرفون أن ما ينطبق على القدس يمكن أن ينطبق على مستوطناتهم.

الاحتمال الثاني: إبقاء السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية مع استمرار محاولات دمج العرب اجتماعياً وإدارياً "[2]

بناء على ما ذكره(برتس برتي)[3]، فإن(تيدي كوليك) رئيس بلدية القدس بدأ الحركة (نموذج السكان العرب في القدس بعد حرب1967) مباشرة بوسائل متعددة:

1. السماح بصحافة عربية حرة[4].
2. حق التصويت: تم ذلك لعرب القدس وأُعطي لهم حق التصويت في الانتخابات البلدية لمدينة القدس.
3. الإغراء المادي: تحسين مستوى المعيشة ونقل أفضل الخدمات.
4. الحصول على الجنسية يتم أيضاً من قبيل الإغراء بالتجنس بالجنسية الإسرائيلية.

مقترحات المعتدلين الإسرائيليين:

1. إقامة بلديات حكم ذاتي في القدس تديرها مجالس منتخبة من سكان المنطقة.
2. إعطاء السكان العرب فرصاً متساوية في العمل والأجور والتعليم.
3. أن يسمح للعرب في القدس بالجنسية المزدوجة.
4. إيقاف الهجرة اليهودية إلى القدس الشرقية.

---

(1) صحيفة نيويورك تايمز، The Newyork times 21 حزيران 1980.

(2) كان هذا أحد مشروعات العهدة الأمريكية تيري كوليك، لمدة عشرة سنوات من أجل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية.

(3) تيرونس بريني، لمن القدس، الفصل السادس، ص64.

(4) المرجع السابق، ص151.

5. تصرف تعويضات واقعية للأراضي التي تم الاستيلاء عليها بأثر رجعي من تاريخ الاستيلاء[1].

الاحتمال الثالث: استقلال مدينة القدس مع السيادة الإدارية[2].

يدين بهذا الرأي المعتدلون الإسرائيليون، فهم يرون أن تبقى الأبواب مفتوحة أمام مفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية، وقطاع غزة وأن تظل القدس تحت الحماية الإسرائيلية بأغلبية يهودية، وتتلخص تفاصيل هذا الحل فيما يلي:

1. تبقى عاصمة إسرائيل في القدس على أنه لا يعني ذلك عدم إمكانية إيواء حكومة أخرى فلسطينية أو ذاتية من كيان فلسطين.
2. تتمتع المدينة بالحكم الذاتي بواسطة المجالس البلدية، ويتولى كل من الإسرائيليون والعرب إدارة المناطق الخاصة بهم.
3. يشارك كافة سكان المدينة في حكم مدينتهم بطريقة الحكم الذاتي.
4. تعطى القدس كما هو الحال بالنسبة لبرلين الغربية المساواة الإدارية والإشراف الكامل على كافة شؤونها الخاصة.
5. تبقى إسرائيل قوة الحماية والوصاية على القدس.

الاحتمال الرابع: السيادة العربية على مدينة القدس الشرقية:

1. إعادة التقسيم المادي لمدينة القدس.

يبدو واضحاً أن كلا الجانبين العربي والإسرائيلي لا يحبذان العودة إلى تقسيم المدينة كما أن الحال في 1948، 1967 فكلاهما لا يرى في تجربة برلين نموذجاً؛ لأن التقسيم لن يعود بأي فائدة على أي من الطرفين بالفائدة.

2. سيادة ثنائية في مدينة القدس دون تقسيمها مادياً[3].

ترجع فكرة السيادة الثنائية إلى اقتراح تقدم به (اللورد كارادون) ونُشر في الصحف في 25 كانون أول سنة 1977، ويستلزم هذا الاقتراح أن تكون هناك مدينتان شقيقتان داخل القدس الموحدة، ونص أن تكون هناك قدس عربية بإشراف

---

(1) كيت ماجواير، تهويد القدس الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، ص 64-65.

(2) تيرنس بريتي، لمن القدس، مرجع سابق، ص 65.

(3) اقتراح اللورد كارادون تم نشره في صحيفة لجارديان بتاريخ 25 كانون ثاني 1977.

الإدارة العربية والسيادة العربية ناحية وقدس أخرى إسرائيلية بإشراف إدارة إسرائيلية وسيادة إسرائيلية من الناحية الأخرى، على أن يسمح بحرية التنقل والاتصال بين المدينتين العربية والإسرائيلية.

إن نجاح هذا الحل يعتمد على الاحترام المتبادل، والتعايش السلمي، وخلق علاقة جديدة تسودها الثقة والتعاون العربي والإسرائيلي.

الاحتمال الخامس: إدارة دولية في القدس لفترة مؤقتة:

لا يوفر هذا الاقتراح أي حل لمشكلة القدس، وإنما يوفر فرصة تتم فيها إعادة تقييم للموقف، وإجراء مفاوضات بين كافة الأطراف المعنية من أجل تحديد وضع مستقبل القدس وسوف يحاول الإسرائيليون في أن مثل هذه الخطوة لا تقوم على أساس، لأن القدس انطلاقاً من الحقوق التاريخية والدينية هي العاصمة الغير مقسمة لإسرائيل.

إن قيام إدارة دولية لمدينة القدس، يعتبر أول خطوة ناجحة نحو إيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط، ولا يمكن ترك مشكلة القدس جانباً كلية، إلى أن يتم التوصل إلى صيغة الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن ذلك سيكون كما يقول اللورد كارادون من الخداع فقط[1] وتعتبر القدس بالنسبة للعرب أحد مدن الضفة الغربية ولا ينبغي أن تعالج قضيتها بشكل منفصل.

معالجة قضية القدس في مشاريع التسوية

ستبقى قضية القدس القضية الجوهرية في هذا الصراع العربي- الإسرائيلي، ولم ولن تستطيع جميع الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات والمشروعات حسم هذا الصراع، إلا إذا وجدت حلاً لقضية القدس يرضي بها الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

حيث يرى الجانب العربي أن قضية القدس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضية الفلسطينية برمتها ولا يمكن عزلها بأي شكل من الأشكال عن القضية الأم ولا عن

(1) كيت ماجواير، تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، ص70.

مستقبل الشعب الفلسطيني، أينما كان وحيثما تواجد، لا بل عن مستقبل العرب والمسلمين في شتى بقاع الأرض، لأن ذلك يرتبط أولاً وأخيراً بعقيدتهم.

ومن هنا فإن قضية القدس وقضية الأرض المحتلة تعتبر من وجهة النظر العربية موضوعاً واحداً متكاملاً، وإن تجاهل القدس في أي تسوية لن يحقق حلاً عادلاً يقوم على العدل، ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الاستراتيجية العربية التي سعت حثيثاً إلى تحقيق السلم مع الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 1967 قد تجاهلت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ومنها الشطر الغربي من القدس، حيث كان هنالك تجاهل ملحوظ وفي جميع التسويات والقرارات التي بدأت منذ عام 1967 ولغاية 2000.

ففي قرار 242 قرار مجلس الأمن الدولي لم يذكر مدينة القدس بالأسم وفي قرار 252 بتاريخ 21 أيار 1968 ولم يذكر ما يفهم أن للقدس ذكر.

وقد تفردت مدينة القدس في بعض قرارات مجلس الأمن حيث جاءت هذه القرارات لبحث وضع المدينة بشكل محدد مثل القرار 267 بتاريخ 3 تموز 1969 الذي جاء نصه يماثل نص القرار 252 باستثناء حذف كلمة القانون الواردة في البند الرابع من القرار 252، وكذلك قرار رقم 271 الذي جاء مؤيداً للموقف العربي، والذي يدعو إسرائيل للإنسحاب من القدس باعتبارها أرضاً محتلة.

وأيضاً في القرار 338 بتاريخ 21 تشرين 1973 يلاحظ من بنود هذا القرار أنه لم يتبين أي موقف دولي جديد حيال مدينة القدس وفي مؤتمر جنيف 1973 لم يرد أي ذكر للقدس وفي اتفاقية كامب ديفيد 1979 لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن القدس وفي مؤتمر مدريد للسلام 10/10–1991/11/2 لم يرد أي ذكر لمدينة القدس، وفي وضع القدس في اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني والإسرائيلي(اتفاق أوسلو) 13 أيلول 1993 تم التأجيل في بحث قضية القدس، وأيضاً في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية(وادي عربة) 26 تشرين أول 1994 لم يرد بشكل واضح ذكر(قضية القدس) وأيضاً في اتفاقية شرم الشيخ 4 أيلول1999 تم التأكيد على القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، وفي مشروع كلينتون للسلام كانون أول 2000 ذكر البند الثالث القدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العربي هي مناطق فلسطينية

والآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية، وفشلت محادثات واشنطن وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق.

ومن خلال تحليل مواقف الأطراف المختلفة تم التوصل أنه لا يمكن أن يؤدي إلى سلام شامل وعادل ما دام لا يوجد حل لقضية القدس بجميع جوانبها، وإن أي حل بين إسرائيل والفلسطينيين لا يقوم على حل جذري تشارك فيه جميع الأطراف لا يكون حلاً مقبولاً ولن يكون هنالك استقرار في المنطقة، ومما يؤدي إلى الصراع والتوتر وسوف يبقى جرحاً مفتوحاً عاجلاً أو آجلاً، ويتمثل ذلك في المقاومة المشروعة لدى الشعب الفلسطيني وسوف تمتد هذه الصراعات إلى مناطق أخرى.

وإن ما حدث ويحدث هو سبب تعنت إسرائيل بمواقفها بمساعدة دول أخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا....

أما عن الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي والإفريقي الرسمي والشعبي يصر على السيادة الفلسطينية الكاملة على الجزء الشرقي من المدينة المحتلة عام 1967، ولا سيما الأماكن المقدسة الإسلامية، فيما تتباين المواقف حول القدس بشكل عام وبين الإصرار على تحريرها كاملة في المواقف الشعبية العربية والإسلامية والفلسطينية المعارضة، وبين عمومية الحديث عنها كما في مواقف بعض الدول العربية والإسلامية.

الخاتمة

امتازت مدينة القدس على مر العصور بصبغة دينية كلها جلال وقداسة، فهي المدينة المقدسة لدى المسلمين بقدر ما هي مقدسة عند النصارى واليهود.

واعتماداً على ما سبق في هذه الدراسة، وبالرغم من أن المجموعات الدينية الثلاث كانت تهمها مدينة القدس بصفة مباشرة، فإن عدد المسيحيين واليهود بها كان ضئيلاً جداً، إذا ما قورن بعدد المسلمين، ونتيجة لذلك كان تأثير النصارى واليهود مجتمعين في حياة مدينة القدس محدوداً جداً، أما تأثير المجموعة اليهودية فقد كان غير ذي بال حتى بالنسبة للمجموعة المسيحية، ولكن مع بداية القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر أصبحت أعداد اليهود في تزايد مستمر، بسبب السماح لليهود من

أنحاء العالم بالهجرة إلى فلسطين منذ مؤتمر بالـــ 1917، وكـــان العـــالم العربـــي والإسلامي مستضعفاً مستعمراً في النصف الأول من القرن العشرين؛ مما سهل إنشاء الكيان الصهيوني، وكان ما يعرف بـــ " الشرعية الدولية" سواء عصبة الأمم، أو الأمم المتحدة قد استخدمتها الدول الكبرى كأدوات لتنفيذ خططهـــا ومـــصالحها، ولإضـــفاء الشرعية على هيمنتها الدولية، ومن ذلك كما ذكرنا سابقاً إقامة الدولة الصهيونية فـــي فلسطين، وترشيح وجودها وشرعيتها محلياً ودولياً، وأن أية قرارات دولية تدعم الحق الفلسطيني، كان يتم تجاهلها أو إجهاضها.

إن الصهيونية خطر كبير على العرب والمسلمين في فلسطين، أو غيرها مـــن البلدان العربية والإسلامية، وأن مكافحتها واجب عربي إسلامي، فـــأرض فلـــسطين أرض مقدسة مباركة، سكنها أبناؤها الكنعانيون منذ نحو 4000ق.م، ومن امتزج بهـــم بعد ذلك من الفلسطينين والقبائل العربية ، وقد أسلم أبناؤهـــا بعـــد الفـــتح الإســـلامي لفلسطين 15 هـــ/636م، وتعربت لغتهم، وظلوا تحت حكم الإسلام أطول فتـــرة فـــي تاريخ فلسطين.

وإن بني إسرائيل حكموا أجزاء من فلسطين نحو أربعة قرون، ولكنهم عنـــدما حرفوا دينهم وكفروا وقتلوا أنبيائهم، سخط الله عليهم- وخسروا شرعيتهم في فلسطين وورثتهم الأمة المسلمة السائرة على درب التوحيد والأنبياء هذا الحق.

وقد انقطعت صلة اليهود عملياً بفلسطين نحو 1800 عام منذ عام 135م وحتى القرن العشرين، دون أن يكون لهم تواجد سياسي أو حضاري أو ريـــادي فـــي هـــذه الأرض المباركة.

فالقدس منذ نشأتها الأولى على يد العرب كانت أجمل عـــروس فـــي أقـــدس البقاع... يخطبها كل من هفت نفسه إلى إمتلاك الجمال مـــع القدســـية أو احتـــضان الحضارة مع النبوة... أو العيش في كف الأتقياء... سامقة في العلا صروحها، شامخة في السماء قبابها، صامدة في وجه كل الأعاصير أسوارها ومآذنها... مرحبـــة بكـــل الزوار مزاراتها ومساجدها.

هذه القدس، حيث أرادها العرب، مملكة مقدسة على أرض مباركـــة يحكمهـــا ملوك أتقياء، ويحج إليها الحجيج الأول، هذه المدينة التـــي بناهـــا (ســـالم اليبوســـي)

وحكمها (ملكي صادق) واحتلها داود، وحررها بنوخذ نصر، وهدمها (تيطس) وأعاد بناءها (هدريان)، وحافظ على كيانها عمر بن الخطاب حتى غزاها الصليبيون، فحررها صلاح الدين، وكانت صرحاً آمناً يخلو من الغادرين، لم يتركها العرب ولم يفارقوها خائفين أو آمنين، ينظرون إليها كقدسية يجب ألا تمس إلا بقهر أو حرمة ولا تنتهك إلا على مجرى من الدم، ليس لهم من دونها كرامة، ولا ترتدى على الرؤوس وهي سليبة عمامة. هذه هي القدس التي ترزخ اليوم تحت نير الاحتلال... تنتظر حلاً عادلاً ودائماً من أهل الخصام.

إن القدس ليست كسائر المدن، إنها التي تؤكد دوماً أنها مدينة القدس رغم المحاولات التي تتعرض لها من تهويد، وخاصة بعد عام 1967 حتى وقتنا الحاضر ستبقى عربية إسلامية شامخة، وسوف تعود إن شاء الله قريباً للإسلام والمسلمين تحت قيادتهم، لهذا نرفض المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد هذه المدينة.

ولا يكون هنالك حلاً عادلاً وشاملاً في الشرق الأوسط إلا بعودة المدينة إلى السيادة الإسلامية.

فتاريخ القدس حافل باهتمام العرب والمسلمين باعتبارها قبلتهم الأولى، وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن صراعنا مع اليهود صراع وجود لا صراع حدود، وعلى هذا الأساس يجب إيقاظ المشاعر العربية والإسلامية بأن فلسطين والقدس عربية ولا بد من العمل على استرداد الحق العربي الإسلامي فيها.

والتأكيد والتركيز على بقاء الشعب الفلسطيني في القدس، وجميع أجزاء فلسطين ودعم الانتفاضة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة من مال وغيره، لإحباط الخطة الصهيونية بطرد الشعب الفلسطيني من فلسطين.

نتائج الدراسة والتوصيات:

1. إن المسلمون لا يقاتلون اليهود لكونهم يهوداً فقط، فالأصل في علاقة المسلمين بأهل الكتاب أو أهل الذمة هو العدل والإحسان، وإعطاء كافة الحريات والحقوق الدينية وحقوق المواطنة الكاملة تحت حكم الإسلام، وإن المشكلة اليهودية والعداء للسامية نشأت في أوروبا وليس في العالم الإسلامي الذي كان

اليهود يلجأون إليه آمنين من الاضطهاد والتعصب الديني والقومي في أوروبا. إن المسلمين يقاتلون اليهود الصهاينة المعتدين الذين اغتصبوا أرض فلسطين، وشردوا شعبها، وانتهكوا مقدساتها، وسيقاتل المسلمون أي معتدي.

2. ضرورة وضع استراتيجية- تضامن عربي إسلامي فعال، سواء بين الحكومات أو الشعوب. في سبيل تحرير الأرض المغتصبة، ورد العدوان الباغي وحشد جميع الطاقات والإمكانات لذلك، للرد على التحالف الاستعماري الصهيوني وتطويق ومعرفة سياساته وتحطيم مخططاته، ولانعدام الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك والإفادة من التجارب السابقة.
3. عدم الاعتراف بإسرائيل دولة وشعباً مقيماً في أرض فلسطين المغتصبة، وعلى عدم إقرار اليهود على الاحتلال الغاشم؛ لأن صراعنا مع الصهاينة صراع وجود لا صراع حدود، ومعنى ذلك أن اليهود مصرون على الاستيطان في فلسطين، فكان لابد من مقابلة التحدي بمثله.
4. لقد دخلت فلسطين في حلبة الصراع العربي-الصهيوني بتاريخ 1917/11/2، أولاً: مع صدور وعد بلفور وثانياً: مع صدور قرار التقسيم بتاريخ 1947/11/29 وجاء هذا الأمر بترتيب وإعداد محكم من الصهيونية العالمية والاستعمار الأوروبي وأمريكا.
5. أن أهل الاختصاص من غير العرب المسلمين وعلى رأسهم المتعمقين بدراسة التوراة" كتاب اليهود المقدس" يعترفون بعروبة القدس وإسلاميتها.
6. أن أهمية القدس في الفكر الإسلامي نابع من معجزة لا يأتيها الباطل ولا تخضع بأي حال للشكوك ألا وهو القرآن الكريم.
7. أن أهمية القدس في الفكر اليهودي نسجته أساطير من وضع البشر، وهم مدونو التوراة، وهذه لا ترقى إلى مرتبة القدسية من جهة وناشئ من الفراغ العقائدي في العقلية اليهودية من جهة أخرى؛ أدى هذا إلى توهم معتنقي التوراة بأن ذلك حقيقة.

8. كان للاستيطان خطوة كبيرة على الوجود العربي في المدينة المقدسة حيث شكل الاستيطان في جوهره بأشكال وأساليب إحلالي مستهدفاً الأرض والإنسان ساعياً لطرد السكان العرب بأشكال وأساليب مختلفة.
9. ما من مدينة في القرن العشرين تغيرت معالمها وشوارعها وأسماؤها ومساحاتها ومبانيها وسكانها في مثل هذا المدى الزمني القصير نسبياً في عمر المدن، كما تغيرت مدينة القدس.
10. لا يوجد أي سند قانوني للادعاءات الصهيونية بحقها في فلسطين كأساس للصراع على السيادة: وأن هذه السيادة على القدس وفلسطين قبل الانتداب البريطاني تابعة لشعب فلسطين، وقد آلت إليه من الدولة العثمانية وفقاً لنظرية الاستخلاف الدولي. شأنه في ذلك شأن بقية الشعوب التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية، وبقيت هذه السيادة ثابتة بعد الانتداب البريطاني، وبعد قيام عصبة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة وقيام بما يعرف "بدولة إسرائيل" التي كانت بقرار من هيئة الأمم المتحدة، التي لا تملك أي حق قانوني في إصدار هذا القرار، لأنها ليست صاحبة ملكية لهذه المنطقة، وتجاوزت عرض الحائط في إصدار هذا القرار. أهم مبدأ في القانون الدولي وهو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى احتلال إسرائيل لبقية فلسطين في حرب ثانية، هذا الاحتلال الذي لا يرتب عليه أي نقل للسيادة أو أي إجراءات لضم الأراضي وفقاً لأحكام القانون الدولي، فالحق الأساسي والجوهري للشعب الفلسطيني هو حق في تقرير مصيره.
11. لا شك أن كل هذه الأمور تثبت صحة المقولة التي انطلقت منها الدراسة مفادها أن السلام العادل والدائم والشامل لا مكان له، ولا سبيل إلى تحقيقه دون التوصل لحل عادل ومقبول لمسألة قضية القدس.
12. لم تحسم الصراعات بين إسرائيل والعرب(الشعب الفلسطيني) في عملية السلام والاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بسبب التعنت الإسرائيلي في موقفه ومخططاته الاستعمارية الإحلالية، والتي يسعى إلى أن تكون القدس عاصمة

لإسرائيل وهذه الطموحات والمخططات مدعاة للصراع ولن تحسمه المعاهدات والاتفاقيات.

13. يتميز الصراع العربي- الإسرائيلي حول فلسطين عموماً وحول القدس خصوصاً في كونه صراعاً يشمل الجوانب الدينية والتاريخية والسياسية، فلا يوجد جانب رئيس واحد خارج دائرة الصراع وهذا ما يجعله صراعاً فريداً من نوعه.

14. إن تحرير البلاد والعباد من احتلال إسرائيل عن طريق الجهاد بشتى صوره وأشكاله، يعتبر الطريق الأمثل لرفع الظلم من المستضعفين، وإعادة الحق إلى نصابه وتحرير البلاد من ربقة الظلم والعدوان، وإلى أن يتحقق هذا الأمر وبعد الاعتماد على الله أولاً ينبغي الأخذ ببعض الأمور للحفاظ على هذه المدينة المقدسة.

15. رفع شعار "لنكن فعالين لا قوّالين" في كل مكان وزمان.

16. الدعوة إلى التمسك بالثوابت والحقوق التاريخية وحق تقرير المصير وعدم التنازل تحت أي ظرف إقليمي أو دولي عن هذه الحقوق وللحفاظ على هذه المدينة المقدسة يجب اتباع ما يلي:

1. تشجيع الإسكان للعرب والمسلمين في القدس وفي كل شبر من أرضها حتى لا يكون عرضة للأطماع الإسرائيلية، ويتحقق ذلك بتشكيل لجنة فاعلة لهذه الغاية تقوم بدفع تكاليف رخص البناء ودفع الغرامات المالية التي تفرض سلطات الاحتلال على من بنى بلا تراخيص وكذلك توفير قروض للبناء بدون فائدة وإشغال والاستفادة من البيوت المهجورة.
2. إصلاح وإنشاء المدارس ودعم المعلمين برفع رواتبهم وعمل دورات لهم وكذلك دعم المؤسسات الخاصة التابعة للجمعيات الخيرية.
3. تحديث المستشفيات والمستوصفات الطبية، وجعل الضمان الصحي إلزامياً لجميع المواطنين، وتحسين أوضاع العاملين في الجهاز الصحي والخدمات.

4. إصدار النشرات لتعريف الأفراد على الأماكن السياحية والأثرية، وتعريف السياح بواقع المدينة المقدسة، وأهميتها على مر العصور، والمحافظة على آثارها وإصدار النشرات حول المواقع الأثرية والدينية والحضارية باللغة العربية واللغات الأخرى.
5. نشر الدراسات والكتب والمراجع والدوريات التي تتعلق بالقدس وبيان ما تعرضت له المدينة المقدسة من السياسات الإسرائيلية من تهويد وحفريات....
6. إعداد أفلام تعرّف بأهمية المدينة خاصة، لسهولة وصول هذه الأفلام عبر الأقمار الصناعية إلى جميع أنحاء العالم عن القدس(تاريخها، وواقعها الراهن).
7. عقد ندوة سنوية على الأقل بعنوان "القدس بين الماضي والحاضر والمستقبل" تعالج في الشئون المقدسية وآخر المستجدات المتصلة بالمدينة المقدسة.
8. الدعوة إلى إنشاء مراكز بحوث خاص بالقدس في الجامعات والمعاهد والمدارس.
9. الدعوة إلى إنشاء مكتبة متخصصة بالقدس، تضم كل ما كتب عن المدينة باللغة العربية واللغات الأوروبية بحيث تصبح مرجع مركزياً معتمداً لجميع الباحثين والكتاب والإعلاميين وطلبة الدراسات العليا على أن يتولى أمرها أحد الجامعات.
10. الدعوة إلى تخصيص جائزة قيمة سنوية، أو فصلية تقدم للأعمال المتميزة عن القدس.
11. الدعوة إلى الاهتمام بالتراث المعماري والفني والثقافي لمدينة القدس للحفاظ على هويتها العربية.
12. التأكيد على دعم الشعب الفلسطيني، وتوجيه التحية إلى الصامدين من أبناء الشعب مادياً ومعنوياً شعبياً ورسمياً.

13. تشجيع طلبة الدراسات العليا على اختيار جوانب مـــن قـــضية القـــدس، وتكون في متناول الجميع.

أما عن حلّ قضية القدس أو التوصل إلى تسوية مرضية لطرفي الصراع المباشرين: فلسطين والكيان اليهودي؟

إن الحل لهذه القضية قوامه- حلان هما:

أ. الإبقاء على القدس موحدة مع التوسع في إجراءات التعاون المشترك بين العرب الفلسطينيين وبين اليهود.

ب. الإبقاء على القدس رمزاً دينياً وثقافياً ووطنياً لكل من الفلسطينين والإسرائيليين أما آلية التطبيق المتمكن بالآتي:

1. اعتراف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالقدس عاصمة موحدة لبلديهما.
2. استشراف فرص وآفاق السلام والعلاقات السلمية بين طرفي المعادلة الفلسطينية والإسرائيلية.
3. إنشاء كيان فلسطيني أي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الكيان الإسرائيلي.
4. حل مشكلة السيادة من خلال اقتراح أو دراسة مفاهيم جديدة تمكن طرفي الصراع من ممارسة السيادة الوطنية لكل منهما على القدس، والتمتع بفرص التعايش السلمي المشترك، وأيضاً على أن لا يضر ذلك بحقوق المجتمع الدولي في القدس.

وباختصار شديد يمكن القول أن الطرف العربي الفلسطيني يؤيد جميع الحلول أو التسويات التي تمكنه من إقامة دولته على ترابه الوطني المحتل منذ عام 1967 وعاصمتها القدس، ويحظى الطرف الفلسطيني في مسعاه ذلك بدعم معظم الدول العربية والمجتمع الدولي ومؤسسات الشرعية الدولية.

أما الطرف الإسرائيلي فيرفض جميع التسويات التي تتعارض كلاً أو جزءاً مع خطه الأحمر: القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وبكل تأكيد أن دماء غزيرة ستسيل، وجهوداً مضنية ستبذل قبل أن يتم تجاوز هذين الموقفين المتناقضين والأحداث التي رافقت الانتفاضة الفلسطينية منذ تجددها 2000/9/28، وحرب الإبادة المنظمة التي تشنها إسرائيل قديماً وحديثاً ضد الشعب العربي الفلسطيني، خير برهان على ذلك (يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ الله بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى الله إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) سورة التوبة آية 32.

والنور الذي لن يطفأ هو نور الإسلام ونور محمد رسول البشرية، هذا النبـــي الرحمة وهو نور البشارة به، حيث سلمت من التحريف إلى الأبد والنور الذي لن يطفأ هو نور البشارة بفلسطين المباركة الطهورة من دنس اليهــود بأيــدي أمــة الإســلام وخصت البشارة بالمكانة والرفعة.

المراجع

أ . المراجع العربية:

أبو المحاسن، تغري بردي، (874هـ/1469) (1992)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو جابر، إبراهيم، (2000)، **قضية القدس**، مركز الشرق الأوسط، دار البشر للنشر، عمان.

أبو حليوه، إبراهيم، (2000)، **القدس في السياسة الأمريكية**، 1947-2000، بيروت.

أبو غنيمة، زياد، (1984)، **السيطرة الصهيونية ووسائل الإعلام العالمية**، ط1، دار عمان، عمان.

الإدريسي، أبو عبدالله محمد، (560هـ/1164م) (1989)، **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، عالم الكتب، بيروت.

أردنسون، جيفري، (1994)، إسرائيل تبني القدس في موقع المدينة الخالدة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 19، بيروت، ص130-131 .

أنطونيوس، جورج، (1982)، **يقظة العرب**، ترجمة ناصر الدين، وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت.

ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد عبد الكريم، (ت 630هـ/1232م) (1987)، **الكامل في التاريخ**، راجعه وصححه محمد يوسف، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (ت597هـ/1201م) (1988)، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، دار الفكر، بيروت.

ابن الفقيه، أحمد بن محمد، (ت286هـ/899) (1988)، **مختصر كتاب البلدان**، دار إحياء التراث العربي الإسلامي، بيروت.

ابن المنظور، جمال الدين محمد، (ت711هـ/1311) (2000)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن حوقل، أبو القاسم محمد، (ت367هـ/977م)(1982)، **صورةالارض**، دار مكتبة الحياة، بيروت.

ابن خردذاية، عبيد الله بن عبدالله، (ت300هـ/912م) (1988)، **المسالك والممالك**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن عبدربه، أحمد بن محمد، (ت328هـ/939) (1977)، **العقد الفريد**، تحقيق مفيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، (ت 276هـ/889م)(1969)، **الإمامة والسياسة**، مطبعة مصطفى باي الحلبي، القاهرة.

ابن كثير، عماد الدين إسماعيل، (774هـ/1372م) (1966)، **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت.

ابن هشام، عبد الملك، (141هـ/760م)، **السيرة النبوية**، دار الجليل، بيروت.

البار، محمد علي، (2002)، **القدس والمسجد الأقصى عبر التاريخ**، ط1، الدار السعودية للنشر.

البحيري، صلاح الدين وآخرون، (1977)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، منظمة التحرير، بيروت.

البحيري، صلاح الدين، (1973)، **جغرافية الأردن**، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان.

البديري، خليل، (1982)، **ست وستون عاما مع الحركة الوطنية الفلسفية ومنها القدس**، منشورات صلاح الدين.

بركات، نظام، (1983)، **مراكز القوى في إسرائيل 1963-1983 ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية**، ط1، عمان،1983 .

بركات، نظام، (1986)، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

البلاذري، أحمد بن يحيى، (279هـ/892م)،(1978)، **فتوح البلدان**، دار مكتبة الهلال، بيروت.

البياتي، عادل محمد، (2000)، **الرؤية الإسرائيلية للمستوطنات وموقف القانون الدولي**، العدد 112.

تايلر، أحمد، (1966)، **تاريخ الحركة الصهيونية**، دار الطليعة، بيروت.

التفكجي، خليل، (1977)، الاستيطان في مدينة القدس الأهـداف والتـاريخ، **مجلـة الدراسات الفلسطينية**، العدد 31، ص ص 220–230.

التفكجي، خليل، (1994)، **المستعمرات الإسرائيلية في الـضفة الغربيـة**، (ب.ط) جمعية الدراسات العربية، القدس.

التفكجي، خليل، (1995)، تهويد القدس حقائق وأرقام، **مجلة الدراسات الفلـسطينية** عد22، بيروت ص ص 121–127.

التل، عبدالله، (1965)، **خطر اليهود العالمي على الإسـلام والمـسيحية**، ط21، دار القلم، القاهرة.

جابر، فؤاد، (1971)، **الأسلحة النووية والإستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت.

جابر، فايز فهد، (1985)، **القدس ما فيها وحاضرها ومستقبلها**، ط1، عمـان، دار الجليل.

جاسر، شفيق، (1989)، **تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحين فيها حتى حروب الصليبين**، مطابع الإيمان، عمان.

جاوردي، روجيه، (1997)، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسـرائيلية**، دار الفكـر العربي، القاهرة.

الجبلي، حسن، (1969)، **قضية فلسطين في ضد القانون الدولي**، د.م، معهد البحوث العربية.

جبور، سـمير، (1980)، **مخططـات إسـرائيل الاقتـصادية مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية**، بيروت.

جريدة الأسواق، عمان، أعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة الإنباء، الكويت، أعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة الأهرام، القاهرة، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة الحياة اللبنانية، لندن، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة الدستور، عمان، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة الرأي، عمان، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة الشرق الأوسط، لندن، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة الشعب، عمان، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة القدس، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريدة هارتس، إعداد مختلفة لسنوات مختلفة.

جريس، سمير، (1981)، **القدس، المخططات الصهيونية والاحتلال،التهويد**، ط1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

جريس، صبري، (1973)، **العرب في إسرائيل**، ط2 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

جريس، صبري، (1977)، **تاريخ الصهيونية 1862-1648**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت.

الجعفري، وليد، (1981)، **المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة 1967-1980**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الجندي، سليم، (1986)، **سياسة الكيان الصهيوني الاستيطاني وأثرها على الشعب العربي للفلسطيني**، شؤون عربية، العدد 48، ص ص 110-128.

حتي، فيليب، (1958)، **تاريخ سوريه ولبنان وفلسطين**، ط1، ترجمه جورج حداد وعبد الكريم نافعه دار الثقافة، بيروت.

حجازي، عرفات، (1971)، **العبور إلى القدس**، ط1.

حداد، تريز، (1988)، **القرارات والمبادئ الخاصة بالقضية الفلسطينية (1947 ــ 1988)**، عمان، د.ت.

الحديثي، خليل إسماعيل، (1987)، قضية القدس، البداية والحدود، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، عدد3، ص170.

حسن، إبراهيم حسن، (1963)، **المعز لدين الله**، ط2، مكتبة النهضة المصرية القاهرة.

الحسني، إسحاق موسى، (1969)، **عروبة بيت القدس**، ط1، مركز الأبحاث، بيروت.

حسونة، علي، (1994)، **تاريخ الدولة العثمانيـــة وعلاقاتهـــا الخارجيـــة**، المكتـــب الإسلامي، بيروت.

الحلبي،أسامه آخرون، (1997)، تهويد القدس، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العـــدد 31، ص 177.

حماد، مجدي، (1981)، **النظام السياسي والاستيطاني**، دراسة مقارنه بين إســـرائيل وجنوب إفريقيا، دار الوحدة، بيروت.

الحمد، جواد واياد البرغوثي، (محررين) (1997)، **دراسة في الفكر السياسي لحركه المقاومة الإسلامية حماس 1987 ــ 1996**، سلسلة دراسات، عمان.

الحمد، جواد، (1988)، **عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني**، مركز الدراسات، عمان.

الحمد، جواد، (2000)، **المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني 1948ـــ2000**، ط3، مركز الدراسات الشرق الأوسط ،عمان.

الحموي، ياقوت بن عبدالله، (د.ت) (ت626هــ/1228م)، **معجم البلـــدان**، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الحنبلي، مجيرالدين، (1973)، **الانس الجليل بتـــاريخ القـــدس والخليـــل**، ج1، دار الجليل، عمان.

الحياري، مصطفى، (1992)، **القدس تحت حكم الصليبيين**، ترجمة كامل العـــسلي، عمان.

خالد، كايد، (1992)، الاستيطان في ظل عملية التسوية، **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد9، ص 181.

خالد، محمد، (1988)، **رجال حول رسول**، دار الفكر، عمان .

خالد، غازي، (1988)، **القدس سيرة مدينة**، دراسات وشهادات، دار الهدى.

الخالدي، كمال، (1984) **الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948ـــــ 197**، ط1، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، عمان.

الخالدي، وليد وآخرون، (1983)، **القضية الفلسطينية والـــصراع العربـــي**، جامعـــة الموصل.

الخطيب، حسام، (1983)، **الأرض المحتلة في خضم المواجهــة الثقافيــة**، شــؤون عربية، العدد 34/33.
الخطيب، روحي، (1974)، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس ما بــين 1965ــــ 1975، **مجلة شؤون فلسطينية**، العددان 41 ، 42، ص ص 120-142.
الخطيب، روحي، (1996)، **الاعتداءات الإسرائيلية على المقابر الإسلامية بالقدس**، القدس العدد 39.
الخطيب، شذا، (2001)، **القدس العربية ثلاثون عاما من التهويــد والتحــدي**، ط1، عمان.
الخطيب، روحي، (1985) المدن الفلــسطينية تحــت حكــم الاحــتلال العــسكري الإسرائيلي، **مجلة القدس الشريف**، العدد7، ص 132.
الخطيب، روحي، (1985)، **القدس في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي**، العدد1.
خله، كامل محمود، (1974)، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922ــ 1939**، مركــز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت.
دان، تشيرجي، (1993)، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة محمد مصطفى دار الشروق، القاهرة.
الدباغ، مصطفى مراد، (1973)، **بلادنا فلسطين**، ج1، ط2، دار الطليعة، بيروت.
الدجاني، أحمد صدقي، (1992)، **مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربــي الإسرائيلي في الثمانينات مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت.
الدقاق، إبراهيم، (1981)، **القدس في عشر سنوات (1967ــ1977)**، مقدمــة فــي الملتقى الفكري العربي، القدس.
راتب، عائشة، (1969)، **الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي**، القاهرة.
راشد، سعيد فرج، (1986)، **القدس عربية إسلامية**، دار المريخ، الرياض.
ربابعه، غازي، (1983)، **الإستراتجية الإســرائيلية للفتــرة 1967ـــــ1980**، ط1، الزرقاء .
ربابعه، غازي، (1987)، **اتجاهات التعليم على الكيان الإســرائيلي**، دار الكرمــل، عمان.

ربابعه، غازي، (1987)، **اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيليه**، دار الكرمل، عمان .

زايد، عبد المجيد، (1974)، **القدس الخالدة**، (ت. ط)، مركز الأبحـــاث الفلـــسطيني بيروت.

الزبدة، عبلة، (1988)، **القدس، تاريخ وحضارة**، ط1، دار القمة، بيروت.

زحيلي، وهيبة، (1977)، **مكانة القدس فـــي الأديـــان الـــسماوية**، ط1، دار كتـــب، بيروت.

الزرو، نواف، (1991)، القدس في السياسة الرســمية الاســرائيليه، **مجلـــة صـــامد الاقتصادي**، العدد 8، ص ص221ــ 227.

زهرة، عطا محمد، (1983)، **الثقافة العربية والتحدي الصهيوني**، شـــؤون عربيـــه العدد 33، 34.

زهرة، محمد صالح، (1981)، **نظرية الأمن القومي في التقاليد الإسرائيلية**، رســـالة دكتوراه منشورة، القاهرة.

السائح، عبد المجيد، (1970)، **ماذا بعد إحـــراق المـــسجد الأقـــصى**، دار الـــشعب، القاهرة.

سالم، محمد صلاح، (2003)، **القدس، الحق، التاريخ، المستقبل**، ط1، بيروت.

سترانج، لي، (1970)، **فلسطين في العهد الإسلامي**، ترجمة محمـــود عمـــايرة، دار الشعب، عمان.

ستيفن، رنسيمان، (1986) **تاريخ الحروب الصليبية**، ترجمة السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت.

سليمان، محمد(1981) أراء قانون التنظيمات العثمانية في تملك اليهود في أراضـــي فلسطين، **مجلة صامد الاقتصادي** العدد 33 بيروت، ص ص 13-25 .

سوسة، أحمد، (1981)، **مفصل العرب واليهود في التاريخ**، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

شراب، محمد حسن، (1994)، **بيت المقدس والمسجد الأقصى**، دار القلم، بيروت.

شرابي، نظام، (1990)، **أمريكا والعرب- السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين**، دار الكتاب، لندن.

الشريف، إبراهيم، (1985)، **إسرائيل وأرض كنعان**، دار الشرق الأوسط للطباعة، عمان.

الشلبي، أحمد، (1975)، **التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، ج5، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الشناق، فاروق وآخرون، (2002)، **دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخية والديموغرافية والقانونية والسياسية**، ط1 ، دار بحوث للنشر.

شنودة، زكي، (1974)، **اليهود نشأتهم وعقيدتهم ومجتمعهم من واقع نصوص التوراة**، ط1، النهضة المصرية، القاهرة.

الشورة، صالح علي، (2004)، **مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطاني 1917-1948**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان.

شوفاني، الياس، (1983)، **إسرائيل التسوية المحطة**، النبراس للدراسات الفلسطينية، دمشق.

صالح، محسن محمد، (2000)، **دراسة منهجية في القضية الفلسطينية**، دار الفرقان، عمان.

صايغ، أنيس، (1966)، **فلسطين والقومية العربية**، ط1، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

صايغ، يوسف عبدالله، (1964) **الاقتصاد الإسرائيلي**، جامعة الدول العربية، القاهرة.

صبري، إسماعيل، (1971)، **العلاقات السياسية والدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، جامعة الكويت.

صقر، محمد وآخرون، (2000)، **المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، دراسة تحليلية**، مركز الدراسات – الشرق الأوسط، عمان.

الطبري، محمد بن جرير، (310هـ/922م) (1969)، **الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

طربين، أحمد، (1959)، **محاضرات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مطبوعات معهد العربية، القاهرة.

طعمة، جورج، (1989)، **التطورات على صعيد الأمم المتحدة منذ عام 1973 حتى العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982**، تحرير عبد العزيز الدوري، الأمانة العامة، القاهرة.

طوطح، خليل، (1923)، **جغرافية فلسطين**، مطبعة بيت المقدس، القدس.

العارف، عارف، (1955)، **تاريخ قبة الصخرة**، مكتبة الأندلس، القدس.

العارف، عارف، (1972)، **المفصل في تاريخ القدس**، جـ1، ط1، مكتبة الأندلس،

عاشور، سعيد، (1972)، **الحركة الصليبية**، جـ1، ط3، مكتبة الانجلو المصرية.

العبادي، محمود، (1972)، **قدسنا**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

العباسي، نظام، (1984)، **السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية 1918-1945**، ط1، دار هشام للنشر والتوزيع، اربد.

العباسي، نظام، (1992)، **فلسطين والبرنامج الصهيوني**، ط1، قدسية للنشر والتوزيع، اربد.

عبد الحق، يوسف وياسر جرادات، (1990)، معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشريف، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 85، ص 178.

عبد الحميد، وحيد، (1980)، الصراع العربي الإسرائيلي في معركة الانتخابات الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 20، ص119-132.

عبد الحي، وليد، (1983)، **مشروع التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي 1967-1978**، القاهرة .

عبد الرحمن، أسعد، (1990)، **المنظمة الصهيونية العالمية 1882-1982**، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

عواد، محمود، (1995)، **القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام1947**، المكتبة الوطنية، عمان.

عوض، عبد العزيز محمد، (1983)، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914**، مكتبة المحتسب، بيروت.

غازي، خالد محمد، (1998)، **القدس سيرة مدينة**، دراسات وشهادات، دار الهدى.

الغبر، جوزيف، (1995)، المستوطنات والحدود والتصورات الإسرائيلية للحل الدائم، **مجلة الدراسات الفلسطينية** عدد 91، ص ص110- 140.

الغبر، جوزيف، (1996)، **المستوطنات والحدود**، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.

الغمراوي، أمين سامي، (1964)، **لهذا أكره إسرائيل**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت.

غنايم، زهير ومحمود عواد، (2002)، **القدس الوقائع، الموقع، السكان والمساح**، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان.

غوشة، عاصم عبدالله،(1985)، في ذكرى إحراق المسجد الأقصى، **مجلة القدس الشريف**، العدد الخامس، ص ص13-21..

غوشة، محمد، (1992)، **بوابات القدس**، دار الفكر، عمان.

فانس، فيك وبيان لوبر، (1968)، **الملك حسين، حربنا مع إسرائيل**، دار النهار، بيروت.

فاعور، أسماء عبد الهادي، (1995)، **فلسطين والمزاعم اليهودية**، دار الأمة للطباعة والنشر، القاهرة.

الفرحان، يحي، (د.ت)، **قصة القدس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، دار الثقافة، القاهرة .

فهمي، إسماعيل، (1985)، **التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة .

قاسمية، خيرية، (1973)، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918، د.ط**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.

قاسمية، خيرية، (1979)، **قضية القدس**، ط1، دار القدس، بيروت.

قاسمية، خيرية، (1987)، **أحمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا**، الكويت.

القدس.

القلقشندي، أحمد بن علي، (821هـ-1418م) (1987)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، دار الكتب العلمية، بيروت.

كايد، خالد، (1992)، الاستيطان في ظل عملية التسوية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 9، ص ص 89-98.

كتن، هنري، (1970)، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، مكتبة لبنان، بيروت.

كتن، هنري، (د.ت)، **القدس الشريف**، ترجمة نور الدين كنانة، مكتبة الأقصى، عمان.

الكرد، عباس، (1985)، **تاريخ العرب والمسلمين** ط1، تعديل خالد الشيخ، عمان.

كرد، محمد علي،(1972)، **خطط بلاد الشام ج2،ط**، دار القلم، بيروت.

الكسواني، سالم، (1987)، **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، مطبوعات كلية المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، عمان.

الكسواني، سالم، (1977)، **المركز القانوني لمدينة القدس**، ط1، جمعية عمال مطابع مان، عمان.

كنعان، عبدالله، (2000)، **القدس من منظور إسرائيلي**، دار النهضة ، عمان.

الكيالي، عبد الوهاب، (1970)، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الكيلاني، هيثم، (1975)، **حروب فلسطين العربية الإسرائيلية**، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .

ماجوير، كيت، (1981)، **تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس** ط1، دار الأوقاف الجديدة، بيروت.

محاسنة، محمد وآخرون، (2003)، **تاريخ مدينة القدس**، ط1، دار حنين، عمان.

محاسنة، محمد، (2004)، **حقيقة القدس**، منشورات أمانة العاصمة،عمان.

محافظة، علي، (1981)، **العلاقات الألمانية الفلسطينية 1814-1945 ط1**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

محمد، فاضل زكي، (1984)، **الإستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية في الشرق العربي**، دراسة تحليلية للإستراتيجية الصهيونية في فلسطين، بغداد.

محمود، معين أحمد، (1978)، **تاريخ مدينة القدس في العهد الأيوبي**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

مرزوق ، أسعد، (1968)، **إسرائيل الكبرى** (د.ط)، مركز الأبحاث، بيروت.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، (346هـ/957م) (1991)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، دار الأندلس، بيروت.

المسيري، عبد الوهاب محمد، (1975)، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.

المسيري، عبد الوهاب محمد، (1982)، **الايدلوجية الصهيونية**، (ب.ط)، عالم المعرفة عدد 60، الكويت.

المعايطة، سميح، (1993)، **في التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني**، دار البشر للنشر والتوزيع، عمان.

المقدسي، أحمد بن محمد، (1946)، **منير الغرام بفضائل القدس والشام**، المطبعة العصرية، يافا.

المقدسي، البشاري، (375هـ- 985م) (1991)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مطبعة مدبولي، بيروت.

مهدي، عبد الهادي، (1978)، **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية (1967-1977)**، جمعية الملتقى الفكر العربي، القدس.

النابلسي ، تيسير(1981) **الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت .

النابلسي، شاكر، (1986)، **قطار التسوية والبحث عن المحطة الأخيرة**، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.

نافع، أحمد، (1995)، **كيف ينظر الفاتيكان إلى مستقبل القدس**، الأهرام، القاهرة.

نافعة، أحمد، (1993)، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

نافعة، حسن، (1995)، **الأمم المتحدة في نصف قرن**، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

النتشة، رفيق شاكر، (1990)، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

نجم، رائف، (1985)، مسجد الصخرة المشرفة، **مجلة القدس الشريف**، العدد التاسع، ص 177.

نجم، رائف، (1988)، **القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1987)**، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، عمان.

نجم، رائف، (1994)، **الاعمار الهاشمي في القدس**، دار البيرق، عمان .

النحال، محمد سلامة، (1981)، **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية**، ط2، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت.

النحال، محمد سلامة، (1981)، **فلسطين ارض وتاريخ**، ط1، دار الجليل للنشر، عمان.

نظام الدين، عرفات وعلي طاهر الدجاني، (1987)، **القدس إيمان وجهاد**، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الهزايمة، محمد عوض، (1989)، **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان .

الهور، منير والموسى، طارق، (1983)، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الهور، منير والموسى، طارق، (1986)، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985**، دار الجليل للنشر، ط2، عمان .

وهب الله، عبد الوهاب، (1983)، **الاستيطان اليهودي غي الأدب الصهيوني**، ط2، دار الكلمة للنشر، بيروت.

ويليام، ب كوانت، (1994)، **عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

ياغي، إسماعيل أحمد، (1982)، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**، دار المريخ، الرياض.

يوسف، عماد وآخرون، (1994)، **الانعكاسات السياسية لاتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني**، غزة أريحا أولا، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان.

ب. المراجع الأجنبية :

A.Creswell.K.A.C,(1989). Short Account of Early Muslim Architeture**/cario.**

Club, John Bayot,(sir), (1971)/Asoldier with three Arabs**/(New york Harper and Row.**

Eliahu,Likovski,(1971), israel parliament, The Law of the knesset, Claren Don Press Oxford.

Escon Foundation for Palestine; Astudy of Jewish Arab and Britain Policies **/(New york Krans Keprimel co.**

Hapleren, Ben,/ The Idea of jewish State **/ Harvard middle Eastern Studies Cambridge Mass Harvard University peress.**

Israel Chohen,(1945)/ The Zoinist Movrmant**, F.Mulle London .**

Israel Government Yearbook(1962), Jerusalem and Joseph weiz immioation and Settlement (Jerusalem Book 1973).

Meron,Benvinist,Jerusalem,(1976) /The Torn City, israty pesetled**/ Jerusalem.**

Norman, Bent Wich(1932),/ Englanding Palestine **/ Kegan Paul, London.**

Prakes , James William,(1949)/History of palestine from 85A.D to Modern times/**, London victo Galance 21 td.**

Samuel, Alperin,(1961)/The Political World of American Zionism/**, pet riot wayne state univrsity press.**

Walter,Lagueur, (1971) /The Arab Israel Reader/London.

Weizmann Chaim,(1949)/trail and errol The Autobiography of Chaim Weizmann**/(New york Harper and Row.**

Wills (1983)/Zionist Settlement Ideology and its Ramification of the palestinian People Israel**/ Settlement in The West Bank .**

ملحق رقم (أ)

الوقائع والأحداث التاريخية (القدس)

الوقائع والأحداث التاريخية (القدس)

التاريخ	الوقائع والأحداث
3000 ق.م	أنشأ العرب الكنعانيون المدينة.
1879 ق.م	ورد ذكر المدينة في ألواح مصرية باسم " أورد سالم" بمعنى مدينة السلام.
1300 ق.م	ذكر اسم القدس باسم(يبوس) في ألواح العمارنة قبائل كنعانية.
1000 ق.م	احتلال داود للمدينة حسب ادعاءات التوراة.
970 ق.م	احتلال شيشاف فرعون مصر للمدينة.
735 ق.م	احتلال الملك الآشوري تيغلات بلازر للمدينة.
678 ق.م	احتلال الآشورين للقدس مرة ثانية.
610 ق.م	احتلال نيخو الثاني فرعون مصر المدينة
599 ق.م	احتلال الملك البابلي بنوخذ نصر القدس للمرة الأولى.
586 ق.م	احتلال بنوخذ نصر القدس للمرة الثانية.
538 ق.م	احتلال قورش ملك الفرس القدس.
332 ق.م	احتلال الاسكندر المكدوني للمدينة وبدء الفترة اليونانية.
65 ق.م	احتلال القائد الروماني بومبي للقدس وبدء الحقبة الرومانية.
4 ق.م	مولد السيد المسيح عليه السلام حسب التاريخ المتبع.
70 م	تدمير القدس على يد الرومان تيطس.
135م	تدمير المدينة على يد القائد الروماني هدريان.
139م	بناء مدينة جديدة على الطراز الروماني على يد هدريان وتسميتها إيليا كابيتولينا.
335م	بناء كنيسة القيامة بأمر من هيلانة أم الامبراطور قسطنطين بعد زيارتها للقدس.
395م	انقسام الامبراطورية الرومانية الشرقية(بيزنطة) والغربية(روما) وتبعة القدس الشرقية.
614م	احتلال كسرى ملك فارس للقدس وتدمير معظم الأماكن المسيحية المقدسة.
629م	انتصار هرقل على الفرس وخضوع المدينة للامبراطورية البيزنطية مرة ثانية
639م	استعادة العرب للمدينة وفتحها على يد العرب المسلمين عمر بن الخطاب وبناء مسجد فيها.
660م	معاوية بن أبي سفيان يأخذ البيعة.
685م	الخليفة عبد الملك بن مروان يأخذ البيعة في القدس ويشرع في بناء مسجد قبة الصخرة.
692م	اكتمال بناء مسجد قبة الصخرة.
693م	البدء ببناء المسجد الأقصى في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان.
705م	اكتمال بناء المسجد الأقصى في عهد الوليد بن عبد الملك.
715م	الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك يأخذ البيعة العامة في القدس.
757-758	الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور يزور المقدس.
774- 775	زلزال كبير يضرب القدس ويلحق أضرار بالمسجد الأقصى.

التاريخ	الوقائع والأحداث
833-832	اسم القدس يظهر على عملة يصدرها الخليفة العباسي المأمون.
878-877	أحمد بن طولون يحتل فلسطين ومنها القدس لمدة 27 عاماً(حاكم مصر).
940 م	محمد الأخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية في مصر يحتل فلسطين ويدفن في القدس.
1016م	زلزال كبير يضرب القدس ويؤثر على مسجد الصخرة والسور.
1017م	الخليفة الفاطمي يأمر بتعمير قبة الصخرة.
1022م	الحليفة الفاطمي الظاهر يعيد بناء قبة الصخرة.
1023م	الفاطميون يقومون بتقوية أسوار القدس.
1033م	هزة أرضية تلحق أضرار بالأبنية في القدس ومنها المسجد الأقصى وقبة الصخرة.
1063م	الخليفة الفاطمي المنتصر يأمر بترميم أسوار القدس.
1066م	زلزال كبير آخر يضرب القدس.
1072م	احتلال السلطان السلجوقي ألب، أرسلان للقدس.
1099م	احتلال الفرنجة الصليبين القدس وإعلان قيام مملكة القدس الصليبية وتحويل المسجد إلى كنيسة.
1204	الملك المعظم عيسى الأيوبي يجعل القدس مقره الرئيسي.
1219	السلطان الأيوبي الملك المعظم عيسى يأمر بتدمير سور القدس خوفاً من أن يحتلها الفرنجة.
1228	الملك الكامل بن عبد الملك العادل الأيوبي يسلم القدس للامبراطور فريدريك.
1239	الملك الناصر داود الأيوبي يحرر القدس لكنه يعيدها للفرنجة.
1245	الملك الصالح نجم الدين أيوب يستعيد القدس من الصليبيين ويبدأ بإعادة بناء الصور.
1270-1260	السلطان المملوكي الظاهر بيبرس يزور القدس ست مرات.
1317 -1310	السلطان المملوكي الناصر محمد قلاوون يزور القدس ثلاث مرات.
1475م	الملك قايتباي يزور القدس ويقيم فيها أربع سنوات.
1516م	استيلاء العثمانيين على القدس على يد سليم الأول.
1540م	الانتهاء من إعمار سور القدس الحالي زمن السلطان سليمان القانوني.
1621م	أهالي القدس يرفعون عريضة إلى السلطان مصطفى الأول احتجاجاً على تزايد الأطماع الأوروبية بعد محاولة فرنسا تعين قنصل لها في المدينة.
1699م	حصول النمسا في معاهدة كار لونتس على حق تمثيل المصالح المسيحية في الأماكن المقدسة في القدس.
1690	السلطان عثمان الثالث يصدر فراماناً يعيد فيه تأكيد حق الروم الأرثوذكس على جمع الأماكن المقدسة المسيحية في القدس.
1703م	ثورة أهل القدس برئاسة نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الحسيني.
1774م	تأكيد روسيا في معاهدة كوتشك كايزجه مع الدولة العثمانية على حقوقها في حماية الروم الأرثوذكس وحق رجال الدين والحجاج المسيحين الروس في زيارة الأماكن المسيحية.
1831م	سيطرة إبراهيم باشا على القدس بأمر من والده محمد علي باشا والي مصر.
1834م	ثورة أهل القدس على حكم محمد علي ممثلاً بابنه إبراهيم باشا.

التاريخ	الوقائع والأحداث
1834	زلزال يضرب فلسطين والقدس ويؤدي إلى تدمير سور المدينة وبعض الكنائس فيها.
1837	زلزال في فلسطين يدمر قسماً من صفر، طبريا، وأحياء من القدس.
1838	افتتاح القنصلية البريطانية في القدس.
1840	إعادة سيطرة العثمانيين على القدس بعد إفراج المصريين منها.
1842 -1857	افتتاح القنصليات التالية في القدس الفرنسية، الأمريكية، النمساوية، اليونانية، الروسية، ألمانيا، إيطاليا، روسيا.
1863	إنشاء بلدية القدس.
1858-1864	وضع القدس والمناطق التابعة لها تحت إشراف الباب العالي.
1865	ربط المدينة القدس بخط التلغراف مع القسطنطين والقاهرة والعواصم الأوروبية.
1864 -1874	تشكيل متصرفية القدس وإلحاقها بولاية سوريا.
1868	تعمير كنيسة القيامة بأشراف الدولة العثمانية على نفقة روسيا وفرنسا.
1874	الإعلان عن سنجق القدس وحدة إدارية مستقلة وفصلها عن ولاية سورية وإلحاقها مباشرة بالباب العالي في استنبول.
1882	بدء موجات الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين بما فيها القدس.
1889	البدء ببناء خط القدس- يافا وفتح السور وسمي بالباب الجديد.
1891	افتتاح أول مستشفى بلدي عثماني في القدس.
1903	البدء ببناء طريق القدس- نابلس التي أنجزت عام 1907.
1917/11/2	صدور وعد بلفور والذي وعدت بريطانية مساعدة اليهود على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
1917/12/9	احتلال الجيش البريطاني للقدس.
1920/2/27	قيام ثورة في القدس احتجاجاً على الأعمال الصهيونية فيها.
1921/4/12	تعيين الحاج أمين الحسيني مفتياً للقدس ورئيساً للمجلس الإسلامي العام.
1921/11/2	اندلاع ثورة في القدس في الذكرى الرابعة لوعد بلفور.
1921	انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع في القدس.
1922/7/24	إقرار عصبة الأمم لصك الانتداب البريطاني على فلسطين.
1925	اللورد بلفور صاحب الوعد المشؤوم يفتح الجامعة العبرية في القدس.
1927/7/11	إصابة القدس بهزة أرضية كبيرة وصل قياسها 6.3 درجة.
1928	عقد المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في القدس.
1928/8/9	ثورة البراق احتجاجاً على الاستعمار اليهودي والسياسة البريطانية.
1928/11/1	انعقاد المؤتمر الإسلامي للدفاع عن حائط البراق في القدس.
1930/10/21	صدور الكتاب الأبيض الأول البريطاني.
1931	انعقاد المؤتمر الإسلامي العام في القدس للبحث في الدفاع عن المدينة المقدسة.
كانون أول1931	اللجنة الدولية التي شكلتها عصبة الأمم للتحقيق في ملكية حائط البراق عقب اندلاع الثورة رفعت

التاريخ	الوقائع والأحداث
	تقريرها الذي أكدت فيه حق المسلمين المطلق في ملكية البراق.
1933/10/13	قيام مظاهرات في القدس احتجاجاً على الهجرة اليهودية.
1937/7/7	قرار (لجنة بيل) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.
1939/5/17	صدور الكتاب الأبيض الثاني البريطاني بشأن تقسيم فلسطين دولتين عربية ويهودية.
1946	وضع مخطط تنظيمي لتوسيع بلدية القدس وبخاصة توسيع الجزء الغربي منها ثم وضع قرية سلوان ووادي الجوز إلى القسم الشرقي حيث بلغ مساحة البلدية 20/199 دونم.
1946/7/22	نسف فندق داود من قبل المنظمة الصهيونية ايتسل.
1947/4/20	الحكومة البريطانية تبلغ الأمم المتحدة عن رغبتها بإنهاء انتدابها لفلسطين.
1947/11/29	صدور قرار التقسيم رقم181 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن تدويل القدس.
1948/4/9	استشهاد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل عرب القدس.
1948/4/10	قامت القوات الاحتلال بمذبحة في قرية دير ياسين قتلت فيها معظم السكان.
1948/5/15-1	احتلال القوات الصهيونية للأحياء العربية في القدس الغربية وطرد سكانها منها.
1948/5/15	دخول الجيوش العربية فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية منها.
1948/5/17	وصول الكتيبة السادسة الأردنية إلى القدس.
1948/5/28	استسلام اليهود في البلدة القديمة لقوات الجيش الأردني.
1948/11/30	توقيع مبدئي لوقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل التي اعتمدت 1949/4/3 لخط وقف نار ثابت.
1948/12/1	قرار مؤتمر أريحا بضم الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إلى الأردن.
1950/1/23	الإعلان عن القدس الغربية عاصمة لإسرائيل ونقل مقر الكنيست والحكومة إليها.
1950/3/13	الحكومة الإسرائيلية تصدر قانون أموال الغائبين 1950 حيث اعتبرت جميع الذين غادروا مناطقهم في القدس بعد 1947/11/29 غائبين وصادرت جميع أملاكهم.
1951/7/13	إجراء أول انتخاب بلدية في القدس الشرقية.
1952/4/1	توسيع مساحة بلدية شرق القدس إلى حوالي 6كم^2 بعد المصادقة على مخطط جديد لبلدية القدس حيث ضمت إليها قرية سلوان، ساس العامود، أرض الجمار.
1953/8/14	توسيع مساحة ما يسمى بلدية غرب القدس إلى 33.5كم^2.
1959/9/1	إعلان تحويل بلدية شرق القدس إلى أمانة واعتبارها عاصمة ثانية للأردن.
1967/6/7	احتلال الجيش الإسرائيلي للشطر الشرقي من القدس والضفة الغربية.
1967/6/27	اتخذت السلطات الإسرائيلية قرار توحيد القدس الغربية والشرقية.
1967/6/29	صدور أمر عسكري إسرائيلي بحل مجلس بلدية القدس ونقل جميع أملاكها المنقولة وغير المنقولة ووضعها تحت تصرفها.
1967/6/30	ألغت إسرائيل القوانين والأنظمة الإدارية الأردنية واستبدلتها بقوانين عسكرية إسرائيلية.
شهر 1967/7	أعلنت إسرائيل بأن القدس عاصمة إسرائيل الموحدة.
1967/7/4	صدور القرار 2253 عن الجمعية العامة يعتبر كل الإجراءات الإسرائيلية في القدس باطلة.

التاريخ	الوقائع والأحداث
1967/7/24	الإعلان عن تأسيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس.
1967/9/1-8/29	انعقاد مؤتمر العربي الرابع في الخرطوم الذي طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها 1967 وهذا يشمل القدس حتى وإن لم ينص على ذلك صراحة.
1968/5/21	صدور قرار مجلس الأمن 252 باعتبار الاستيلاء على الأرض بالقوة غير مقبول ويأسف لتجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة.
1969/8/21	تم إحراق المسجد الأقصى
1971/9/25	صدور قرار مجلس الأمن 298 الذي يعتبر الإجراءات التشريعية والإدارية الإسرائيلية في القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة باطلة ولاغية.
1973/10/28/26	انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر والمطالبة بتحرير الأراضي المحتلة عام 1967 فقط.
1976/1/29	أصدرت مجلة الصلح الإسرائيلية في القدس قراراً يقضي بحق اليهود في أداء طقوسهم الدينية في ساحة المسجد الأقصى.
1967/6/7	احتلت قوات الغزو الإسرائيلي مدينة القدس ووقع المسجد الأقصى وقبة الصخرة في الأسر الصهيوني.
1967/6/27	اتخذت السلطات الإسرائيلية قرار توحيد القدس الغربية والشرقية.
1967/6/29	صدور أمر عسكري إسرائيلي بحل مجلس بلدية القدس ونقل جميع أملاكها المنقولة وغير المنقولة ووضعها تحت تصرف بلدية الاحتلال الإسرائيلي.
1967/6/30	ألغت السلطات العسكرية الإسرائيلية القوانين والأنظمة الإدارية الأردنية واستبدالها بقوانين عسكرية وذلك بعد تسعة عشر يوماً من حرب 6 حزيران 1967.
شهر 7/ 1967	أعلنت إسرائيل بأن القدس عاصمة إسرائيل الموحدة.
7/4/ 1967	صدر القرار 2253 عن الجمعية العامة يعتبر كل الإجراءات الإسرائيلية في القدس باطلة.
1967/9/1/8/29	انعقاد المؤتمر العربي الرابع في الخرطوم الذي طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلها 1967 وهذا يشمل القدس حتى وإن لم ينص على ذلك صراحة.
1968/5/21	صدور قرار مجلس الأمن 252 باعتبار الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول
1969/8/21	تم إحراق المسجد الأقصى.
1971/9/25	صدور قرار مجلس الأمن 298 الذي يعتبر الإجراءات التشريعية والإدارية الإسرائيلية في القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة باطلة ولاغية.
26- 1973/10/28	انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر للمطالبة بتحرير الأراضي المحتلة 1967.
1967/1/29	أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس قراراً استفزازياً يقضي بحق اليهود في أداء

الوقائع والأحداث	التاريخ
طقوسهم الدينية في ساحة المسجد الأقصى.	
صدور قرار مجلس الأمن رقم 452 يطلب منه إسرائيل وقف بناء المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.	1979/7/20
إعلان ضم القدس سياسياً للدولة الصهيونية وإعلانها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.	1980/7/30
صدور قرار مجلس الأمن 478 الذي يعتبر إجراءات ضم شرق القدس إلى الشطر الغربي من المدينة وإعلان إسرائيل بأن القدس الموحدة عاصمتها تحت السيادة المطلقة إجراء باطل ولاغي.	1980/8/20
اتخذ مجلس وزراء الخارجية الدول الإسلامية المنعقد في بغداد قرار دعا فيه القاضي مع القدس	1981/6/5
قام موظفو الشؤون الدينية الإسرائيلية بحفر نفق شمال حائط المبكى وتحت المسجد الأقصى.	1981/8/28
اكتشف مخطط أعده باؤول ليرند أحد اتباع الحاخام مئير كاهان لتدمير قبة الصخرة.	1982/7/25
مجزرة صبرا وشاتيلا	1982/9/18-16
حاولت كتلة غوش أمونيم اليهودية الإرهابية السيطرة على الأقصى بالقنابل.	1983/3/10
اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في الضفة الغربية.	1987/12/9
قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب مجزرة بحق المصلين في المسجد الأقصى.	1990/10/8
توقيع اتفاقية أوسلو(إعلان المبادئ) بين إسرائيل والمنظمة في البيت الأبيض وتحديد الحكم الذاتي.	1993/9/13
اتفاقية أوسلو 2 اتفاق المرحلة الانتقالية ـو اتفاقية طابا.	1994/9/24
معاهدة السلام وادي عربة بين الأردن وإسرائيل.	1994/10/26
قامت سلطات الاحتلال بافتتاح النفق الثالث تحت الحرم القدسي.	1996/9/24
اجتماع لجنة القدس في المغرب والتي أكدت في بيانها الختامي على تأكيد إنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.	2000/8/8
انتفاضة الأقصى	2000/9/29

*** كامل العسلي، القدس، التاريخ، ص 159- 163؛ وليد مصطفى، القدس وسكانها وعمران 98؛ زهير غنام محمود عواد، القدس والوقائع الفلسطينية، المواقع، والمساحة، ص15-21؛ جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 588.**

ملخص تاريخ القدس

التسلسل الزمني لتاريخ القدس

1. الكنعانيون الفلسطينيون.	1800 قبيل المسيح–800 ق.م	1000 سنة	1. الوثنيون	1561	%42.20
العبرانيون(يتخلل) (مصريون، فلسطينيون، سوريون، آشورويون).	1000– 587 ق.م	413 سنة	2. اليهود	503	%13.40
3. البابليون	587–538 ق.م	50 سنة	3.المسيحيون	430	%12.0
4. الفرس	538–332 ق.م	206 سنة	4. المسلمون العرب	771	%20.80
5. الأغريق	332– 141 ق.م	191 سنة	5. الأتراك والسلاجقة	531	%12.60
6. المكابيون العبرانيون.	141– 70 ق.م	71 سنة	مجموع عدد سنوات القدس	3796	%100
7. الرومان	70–323م	386 سنة	لا نستطيع أن نحصر الحق في الانتماء والاحتفاظ بمدينة القدس بعدد السنين إنما نضع هذا التحليل الرقمي ليدل على أهميتها المشتركة وعلى عدم احتكارها من قبل مجموعة دون الأخرى أو أمة دون الأخرى أو ديانة على حساب الأخرى.		
8. المسيحيون	323– 614م	291 سنة			
9. الفرس الثانية.	614– 628م	14 سنة			
10. البيزنطيون المسيحيون.	628– 638م	10 سنة			
11. المسلمون العرب.	638–1072م	434 سنة			
12. السلاجقة.	1072– 1092م	20 سنة			
13. العرب على المدينة.	1092–1099م	7 سنة			
14. الصليبيون المسيحيون.	1099–1187م	88 سنة			
15. العرب المسلمون.	1187–1229م	42 سنة			
16. المسيحيون معاهدة فريدريك	1229– 1239م	10 سنة			
17. إنعاش الحكم العربي.	1239–1517م	278 سنة			
18. العثمانيون.	1517– 1831م	314 سنة			
19. محمد علي (مصر).	1831– 1841م	10 سنة			
20. إعادة الحكم التركي.	1841– 1917م	76 سنة			
21. الانتداب البريطاني.	1917– 1947م	30 سنة			
22. مقسمة العرب اليهود.	1947– 1967م	19 سنة يهودية 19 سنة أردنية			
23. الاحتلال الإسرائيلي.	1967م				

اقتبس الملحق (تاريخ القدس) الذي وضعه بعض الفلسطينيين المقدسين في تحليل المواقف وهم فريق الأكاديميين والنشطاء والسياسيين ورجال الدين جمعتهم الندوة الفلسطينية الأكاديمية في 22 نيسان 1990.

لمزيد من المعلومات انظر هنري كتن، القدس الشريف، ص267.

أ. قرار مجلس الأمن 1967-2000.

ب. قرارات الجمعية العامة 1967- 2000.

ج. قرارات منظمة اليونسكو 1968- 2000.

أ. القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ما بين 1967-2000

التسلسل	رقم القرار	التاريخ	الموضوع
1.	250	1968/4/24	دعوة إسرائيل للامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس.
2.	251	1968/5/2	إبداء الأسف العميق على إقامة العرض العسكري في القدس.
3.	252	1968/5/21	دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات لتغير وضع القدس.
4.	267	1969/7/3	دعوة إسرائيل مجداً إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.
5.	271	1969/9/15	إدانة إسرائيل لتدنيس المسجد الأقصى ودعوتها إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.
6.	298	1971/9/25	الأسف لعدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس.
7.	476	1980/6/30	إعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس.
8.	478	1980/8/20	عدم الاعتراف بالقانون الأساسي الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها.
9.	672	1990/10/12	إدانة أعمال العنف التي ارتكبتها إسرائيل في القدس في الحرم الشريف 1990.
10.	673	1990/10/24	شجب رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال بعثة الأمين العام وحثها على الامتثال لقرار 672.
11.	904	1994/3/18	إدانة مذبحة الحرم الإبراهيمية في الخليل والطلب من إسرائيل نزع السلاح.
12.	1073	1996/9/2	حول الأحداث التي أعقبت فتح النفق بجوار المسجد الأقصى.
13.	1322	200/10/8م	شجب زيارة شارون للحرم القدسي وإدانة أعمال العنف.

*** المصدر: فاروق الشناق وآخرون، القدس دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس، ص 244، 245، 248.**

ب. القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ما بين 1967- 2000.

التسلسل	رقم القرار	التاريخ	الموضوع
.1	2253	1967/7/4	دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع القدس والامتناع عنها في المستقبل.
.2	2254	1967/7/14	إبداء الأسف للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس.
.3	2851	1971/12/20	مطالبة إسرائيل إلغاء إجراءات ضم الأراضي المحتلة بما فيها القدس.
.4	169	1980/12/15	إلغاء الإجراءات الإسرائيلية في القدس
.5	120	1981/12/10	خطورة الإجراءات الإسرائيلية واعتبارها عقبة خطيرة أمام تحقيق السلام وتهديد للسلم والأمن الدوليين.
.6	146	1981/12/16	إنشاء جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.7	120	1982/12/16	إنشاء جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.8	123	1982/12/16	بطلان الإجراءات الإسرائيلية والدعوة لإلغائها فوراً.
.9	83	1983/12/15	إنشاء جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.10	180	1983/12/19	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس.
.11	99	1984/12/14	إنشاء جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.12	146	1984/12/14	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس والدعوة لإلغائها.
.13	165	1985/12/16	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.14	168	1985 /12/16	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.
.15	69	1986/12/3	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.16	162	1986/12/4	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس والدعوة لإلغائها.
.17	69	1987/12/2	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.18	209	1988/12/11	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.
.19	54	1988/12/6	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.
.20	57	1988/12/6	جامعة القدس المفتوحة.
.21	40	1989/12/4	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.
.22	47	1989/12/8	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.23	73	1990/12/1	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.

.24	46	1991/12/9	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.25	82	1991/12/16	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.
.26	69	1992/12/14	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.27	59	1993/12/14	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.
.28	35	1994/12/9	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.29	87	1994/12/16	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها والدعوة لإلغائها فوراً.
.30	22	1995/12/4	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.31	28	1995/12/26	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.32	27	1996/12/4	القدس.
.33	130	1996/12/13	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.34	223	1997/3/17	الاستيطان في جبل أبو غنيم جنوب القدس.
.35	53	1997/12/9	عدم شرعية الإجراءات الصهيونية وعدم الاعتراف بالقانون الأساسي.
.36	63	1997/12/10	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.
.37	370	1998/12/2	عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية وعدم الاعتراف بالقانون الأساسي.
.38	52	1998/12/3	جامعة القدس.
.39	37	1999/12/1	رفض الإجراءات الصهيونية وعدم الاعتراف بالقانون الأساسي الذي سنته سلطات الاحتلال.

*** المصدر، فاروق الشناق وآخرون، القدس دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس، ص 249، 250، 251.**

ج. القدس في قرارات منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) 1967–2000

رقم القرار	التاريخ	الموضوع
24م/11.6	1968	دعوة إسرائيل للمحافظة على الممتلكات الثقافية في القدس القديمة.
17م/3.442	1972	دعوة إسرائيل الكف عن تغيير معالم القدس وعن الحفريات الأثرية.
18م/2.422	1974	إدانة إسرائيل لوقفها المناقض لأهداف اليونسكو بشأن حماية الممتلكات الثقافية في القدس.
19م/ 4.129	1976	توجيه نداء رسمي لإسرائيل بالامتناع عن الحفائر التي تغير طابع القدس.
20م/11/27	1978	دعوة المدير العام لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق القرارات بشأن المؤسسات الثقافية والتعليمية في الأراضي العربية المحتلة.
20م/7.6	1978	إدانة إسرائيل لتغيير معالم القدس التاريخية والثقافية.
21م/ 4.14	1980	الإعراب عن القلق بشأن التغييرات في طابع القدس الثقافي والديني.
22م/11.8	1983	دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير لإنهاء إجراءات إسرائيل بتهويد القدس.
23/11.3	1985	لفت انتباه الدول الأعضاء إلى حالة التدهور التي تمس جزءاً كبيراً من التراث الإسلامي في القدس.
24م/11.6	1987	دعوة المدير العام إلى مواصلة ضمان التطبيق الصارم لقرارات اليونسكو المتعلقة بصون التراث الثقافي للقدس.
25م/3.6	1989	اعتبار أعمال الاعتداء والتدمير والتغيير التي يعاني منها التراث الثقافي للقدس إساءة إلى الذاكرة الجماعية للشعوب.
26م/3.12	1991	دعوة سلطات الأركان الإسلامية في القدس لتشكيل مجلس مؤلف من شخصيات عالمية مشهورة فيما يتعلق بأعمال الترميم.
27م/3.8	1993	إعداد دراسة جامعة للتخصصات عن مشروع لحق ممتلكات الثقافية وترميمها في مدينة القدس والحفاظ على طابعها.

*** المصدر: فاروق الشناق وآخرون: القدس، دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخية والديموغرافية والقانونية والسياسية، 2002، ص 254.**

القرارات التي أصدرتها لجنة المستوطنات البشرية والتي شجبت وأدانت فيها الاستيطان الإسرائيلي وطالبت بوقف إنشاءها وإزالة المستوطنات القائمة وعارضت هدم المنازل وإغلاقها.

القرار رقم	تاريخ القرار
13/10	1987/4/16
3/11	1988/4/12
52/1993	1993/7/29
45/1994	1994/7/29
49/1995	1995/7/28
40/1996	1996/7/28
18/16	1997/5/7

*** من مجلة شؤون عربية 109 ربيع 2002، ص 195.**

المستوطنات الإسرائيلية في القدس ما بين 1993/1967 ومساحتها عند الإنشاء حتى 1993

اسم المستوطنة	سنة المصادرة	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة	مساحة المستوطنة حتى 1993/5/11 بالدونم	البلدة	عدد المستوطنة حتى 1993/5/11	عدد الوحدات السكنية	
1. الحي اليهودي	1968	1968	116	130	البلدة القديمة	2300	650	حي المغارب
2. رامات أشكول وجعفان همفتار	1968	1969	–	1039	لفتيابت حنينا شعفاط	6600	2200	غربي مدينة القدس
3. القال الفرنسية جعفات شبيرا.	1968	1968	3345	961	لفتيابت حنينا شعفاط ميل المشارف	6500	5000	جبعات شابيرا
4. الجامعة العبرية جبل سكويس	1968	1968	–	1190	لفتابيت حنينا	2500	2500	أسست عام 1924 جزئياً
5. ماميلا.	1970	1970	130	116	مائيلا	–	300	
6.عطروت	1970	1970	1200	2715	قلنديا	18800	منطقة صناعية	دمرت عام 1948
7. نفي يعقوب	1970	1971	1235	1795	حزما بيت حنينا	37200	4200	كفار عفري سابقاً
8. راموت.	1970	1973	4840	4449	لفتيابت كسا بيت حنينا	4700	8700	قانون استملاك لمصالح عامة
9. معلوت وفنا.	1968	1973	485	389	لفتامي الشيخ جراح	30200	2400	استملاك مصالح عامة
10. جيلو	1970	1970	2700	2743	بيت جالا شرفات بيت صعفاف	1500	10.000	

اسم المستوطنة	سنة المصادرة	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة	مساحة المستوطنة حتى 1993/5/11 بالدونم	البلدة	عدد المستوطنة حتى /5/11 1993	عدد الوحدات السكنية	
11. تلبيوت الشرقية	1970	1973	2240	2240	الشيخ أسعد أبو طسور		5000	استملاك مصلحة عامة
12. بسغات زئيف	1980	1982	4400	5518	حزما بيت حنينا	2900	8480	استملاك مصلحة عامة
13. ريخس شعفاط.	1992	1994	2024	1198	شعفاط	–	2083 قيد الإنشاء	استملاك مصلحة عامة
14. جعفات هاموتس	1991	1991	1062	1062	بيت ساحور أم طوبا	–	300 بيت جاهز 3000 قيد الإنشاء	أملاك حكومية
15.هارحوما	1991	1991	1850	1850	جبل أبو غنيم	–	6500 قيد الإنشاء	
المجموع	–	–	25627	27395	–	152800	49130 11583	قائمة قيد الإنشاء

*** المرجع: محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس 115 بالإضافة إلى معلومات أخرى قام بها الباحث.**

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن جزء من الأراضي المصادرة في سعفاط قد اعتبرت مناطق أثرية وإذا ما أضيف إلى ذلك 600 دونم المصادرة في رامارحيل و100 دونماً المصادرة في شارع يافا كمنطقة عامة يصبح مجموع المصادرة 28095 دونماً.

تهديد المواقع والمعالم التاريخية العربية في القدس وضواحيها بعد حرب حزيران 1967

الاسم العربي	الاسم العبري بعد التهويد	سنة التهويد
1. الشيخ جراح شمال غرب القدس	رمات أشكول	1968
2. الشيخ جراح / تل الذخيرة	جفعات همفتار	1973
3. الشيخ جراح/ غربي	صموئيل هليفي	–
4. التلة الفرنسية.	حي شابيرا	1969
5. حي المغاربة والشرفا.	هروفع هيودي(الحي اليهودي)	1967
6. جبل الزيتون	الجامعة العبرية جبل سكويكس	1969
7. جبل المبكر.	أرمون	–
8. الطالبية الشرقية.	تلبيوت الشرقية	1973
9. النبي يعقوب	نفي يعقوب	1973
10. قلنديا	عطروت	1970
11. النبي صموئيل	رموت	1973
12. الخان الأحمر.	معاليه أدوميم	1972
13. الجيب	جفعون	1979
14. جبع.	جفعوت	شمال غرب كفار عصيون
15. شرفات	جيلو	1973
16. اللطرون	مفوحورون	1969
17. عمواس	كندا بارك	–
18. خربة العدية	جفعون حدشا	1980
19. اللطرون	كند بارك	1967
20. بتين	بيت ايل	1977

*** إبراهيم أبو جابر: قضية القدس ومستقبلها في القرن الواحد والعشرين، ص171.**

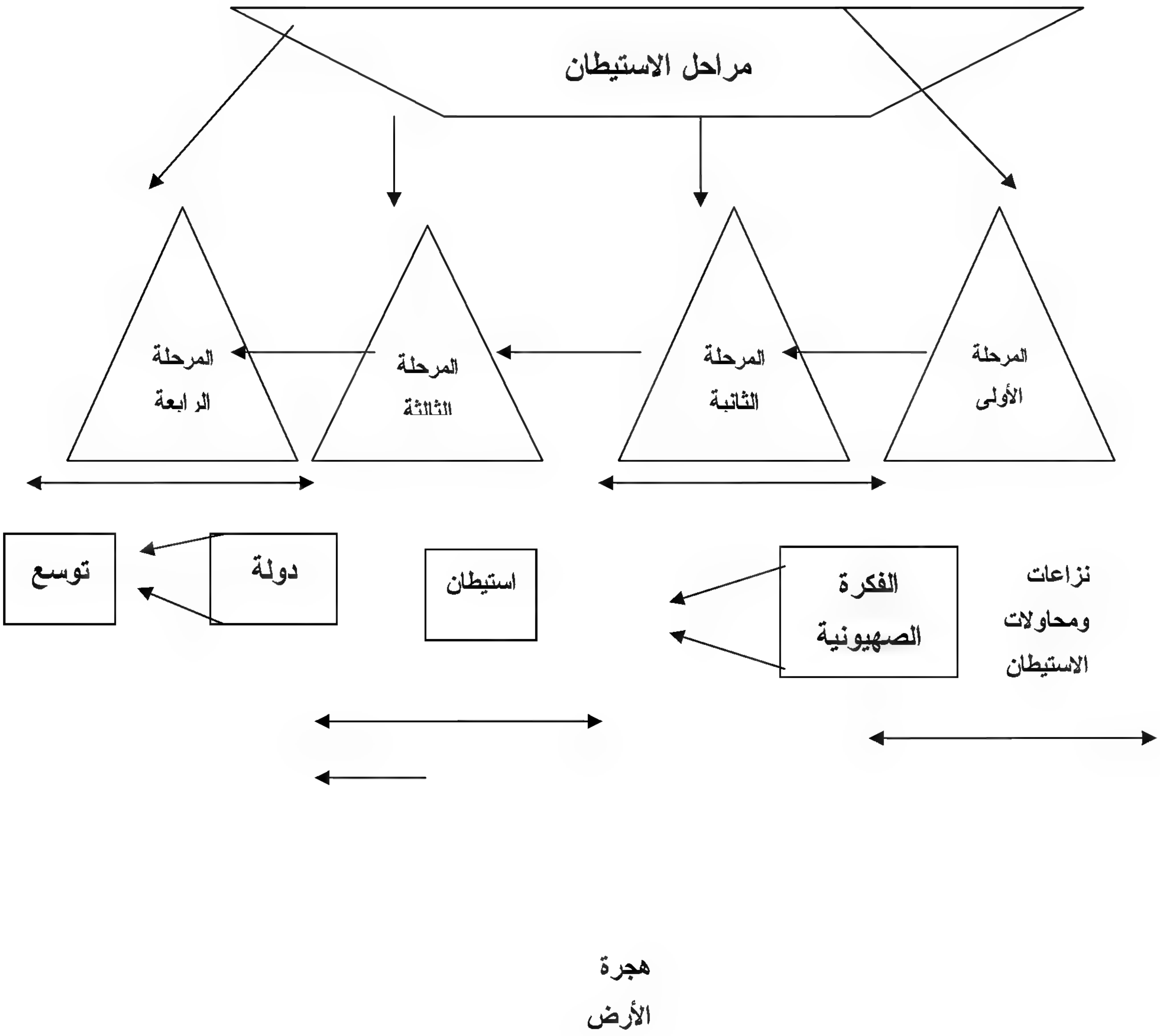
بعض المعالم الأثرية الإسلامية في القدس القديمة

المدارس	الزوايا والترب والأضرحة	المساجد والمآذن	السبل والحمامات	الطرق	الأسواق والأبواب	الآثار داخل الحرم الشريف
المدرسة النصرية	الزاوية اللؤلؤية	مسجد عثمان بن عفان	سبيل سليمان	طريق الأفضلية	سوق القطافين	المسجد الأقصى المبارك
المدرسة الفخرية	الزاوية البسطامية	مسجد الحريري	سبيل درج الواد	طريق المغاربة	سوق اللحامين	الصخرة الشريفة
المدرسة التنكزية	الزاوية الوفائية	الجامع العمري	سبيل خان الزيت	طريق الشرف	سوق الخواجات	المتحف الإسلامي
المدرسة السلامية	الزاوية الظاهرية	المسجد المنصوري	سبيل طريق الواد	طريق باب السلسلة	سوق خان الزيت	جامع النساء
المدرسة الكيلانية	الزاوية الرفاعية	المسجد القميري	سبيل باب الناظر	طريق الواد	سوق الباشور	مسجد النبي
المدرسة البلدية	الرباط المنصوري	جامع القلعة	سبيل تربة السلطان	طريق القرمي	سوق علون	دار الخطابة
المدرسة الأشرفية	رباط الكرد	مسجد أبو بكر	سبيل شعلان	طريق الهكاري	سوق العطارين	مكتبة المسجد الأقصى
المدرسة العثمانية	رباط علاء الدين	مسجد مصعب	سبيل قاسم باشا	طريق الرسل	سوق الحصر	قبة الأرواح
المدرسة المزهرية	الخانقاه الصلاحية	مسجد الحيات	سبيل شيخ بدير	طريق المجاهدين	أبواب القدس	سبيل قايتباي
المدرسة الجوهرية	تربة حسام الدين	مسجد ومقام النبي داود	سبيل علاء الدين	طريق القادسية	باب الساهرة	قبة النبي
المدرسة الحسنية	تربة الجالقية	المئذنة الفخرية	سبيل الشورنجي	طريق العمري	باب العمود	القناطر
المدرسة البارودية	التربة الكيلانية	مئذنة باب الغوانمة	حمام الشفا	طريق السعدية	باب الخليل	قبة المعراج
المدرسة الرصاصية	تربة الست طنشعة	مئذنة باب السلسلة	حمام العين	طريق الإمام مالك	باب النبي داود	محراب داود
المدرسة الوجيهية	مدفن بايرام جاويش.	مئذنة جامع عمر	حمام ستي مريم	طريق الرسل	باب الأسود الأسباط	قبة يوسف

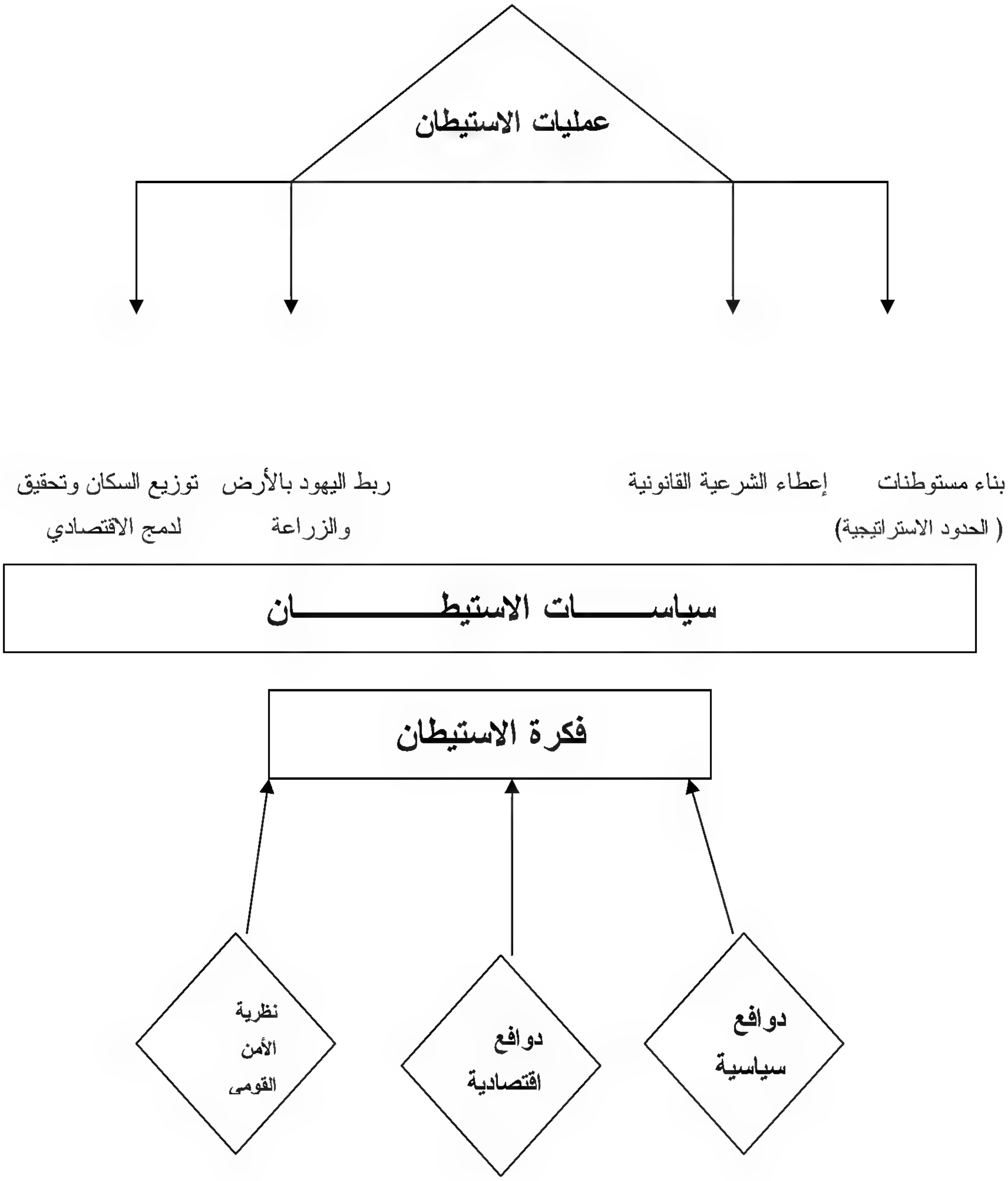
المدارس	الزوايا والترب والأضرحة	المساجد والمآذن	السبل والحمامات	الطرق	الأسواق والأبواب	الآثار داخل الحرم الشريف
المدرسة الفارسية	ضريح الشيخ ريحان	مئذنة الجامع الكبير	سبيل بركة خان	طريق السيدة	باب المغاربة	قبة سليمان
المدرسة الدوادارية	الرباط الزمني	مئذنة القلعة	سبيل الطشمترية	طريق الملك		القبة النحوية
المدرسة الباسطية	رباط بايرام جاويش	المئذنة الحمراء	سبيل باب السلسلة	طريق المورستان		قبة موسى
المدرسة الصلاحية	ولي الله أبو مدين	مئذنة الخانقاه الصلاحية	سبيل باب العتم	طريق باب العامود		باب الذهبي
المدرسة الأفضلية	تكية خامبكي السلطان	مئذنة شهابي الأسباط	سبيل باب حطة	عقبة درويش		باب السلسلة
المدرسة البصرية	زاوية الشيخ يعقوب	مئذنة المدرسة المصطفية	سبيل الزاوية القرمية	عقبة الخالدية		باب القطانين
المدرسة الموصلية	خان تنكز	مسجد المولدية	مهريم الملك المعظم عيسى	عقبة أبو مدين		باب الحديد
المدرسة النحوية	الزاوية الجراحية	مسجد ولي محارب		عقبة السرايا		باب الغوانمة
المدرسة السلطانية	الزاوية الأنفانية	المسجد العمري العطير		عقبة شداد		باب حطة
المدرسة الحنبلية	البيمارستان الصلاحي	مسجد سويقة علومة				باب المطهرة
المدرسة البدرية	التربة السعدية					الباب الذهبي

بعض المعالم الأثرية المسيحية في القدس الشريف

الكنائس	الطرق	باب السلسلة	باب الحديد
كنيسة القيامة	طريق الكنائس	سبيل سليمان وسبيل درجة الواد	المدرسة الخاتونية.
كنيسة المسيح	طريق الفريد	التربة الجالقية ودار الحديث	رباط الكرد
كنيسة رديمر	طريق مأر فرنسيس	تربة حسام الدين بركة خان	المدرسة الجوهرية.
كنيسة الأرثدوكس	طريق كازانوفا	التربة الكيلانية انجز ترميمها	المدرسة الزهرية
كنيسة القديس حنا	طريق حارة النصارى	المدرسة الطشمترية	المدرسة الحنبلية
كنيسة القديس حنا	طريق القديس هيلان	خان السلطان انجز ترميمه	المدرسة الأرغونية
كنيسة حوارنة	طريق القديس جريس	البيمارستان العلاجي	
كنيسة القديس براهام	طريق القديس متري	المدرسة النازية	
كنيسة القديس جورج	طريق بطركية اللاتين		
كنيسة اليونان الأرثودكس	طريق مار مرقس		
التراسانطة	طريق دير الحوارنة		
بطركية الأردن	طريق دير السريان		
بطركية الأقباط	طريق دير الروم الأرثودكس		
بطركية اليونان الكاثوليك	طريق القديس بطرس		


مراحل الاستيطان
المرحلة الأولى
المرحلة الثانية
المرحلة الثالثة
المرحلة الرابعة
نزاعات ومحاولات الاستيطان
الفكرة الصهيونية
استيطان
دولة
توسع
هجرة
الأرض

مشاريع الاستيطان المختلفة
(بواعث أيديولوجية ودينية)



مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

المرحلة	اسم المشروع	تاريخه
مشاريع التسوية حتى حرب 1948	* مشروع بيل لتقسيم فلسطين. * الكتاب البريطاني الأبيض(مكدونالد الأبيض). * مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة 181	* 7 يوليو/1937/ بيل رئيس اللجنة البريطانية * مايو/1939 اسم وزير المستعمرات البريطاني * 1947.
مشاريع التسوية السلمية 1948-1967	• لجنة التوفيق والمصالحة. • مؤتمر لوزان في سويسرا • المشروع النرويجي. • مشروع جونسون الأمريكي • مشروع جاما الأمريكي • مشروع (دالاليك). • مشروع همر شولد • مشروع جوزيف جونسون. • المشروع الفرنسي	• 1949 مكون من(أمريكا، فرنسا، تركيا). • 25 أبريل ا1949. • 26 نوفمبر 1952. • 1953-1955. • 1955-1956. • 26 أغسطس 1955 وزير الخارجية الأمريكي. • 9 نوفمبر 1955/ رئيس وزراء بريطاني. • 15 اكتوبر 1962 رئيس مؤسسة السلام العالمي لحل مشكلة اللاجئين. • 2 إبريل 1965.
مشاريع التسوية 1967- 1987	• مشروع آلون إيجال • قرار مجلس الأمن(242). • مشروع وليم روجرز. • مشروع المملكة العربية المتحدة • قرار مجلس الأمن(338). • مؤتمر جنيف(مؤتمر السلام للشرق الأوسط) • قرار حقوق الشعب الفلسطيني. • اتفاقيات كامب ديفيد. • مشروع خالد الحسن. • مشروع رونالد ريجان • مشروع السلام العربي(مشروع فاس) • مشروع بريجنيف للسلام. • مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية	• تموز/1967 وزير الخارجية الإسرائيلية. • 22 نوفمبر 1967 من أهم المشاريع. • 25 يونيو 1970 وزير خارجية أمريكا. • 15 آذار 1972 أعلنه جلالة الملك الحسين. • 22 تشرين أول/ أكتوبر 1973. • 22 كانون أول 1973. • 22 تشرين ثاني 1974. • 1978 تنفيذ 3/16/ 1979. • 14 مايو 1982 عضو اللجنة المركزية لحركة فتح • 2 سبتمبر 1982 الرئيس الأمريكي. • 6-9 أيلول 1982. • 15 أيلول 1982 الرئيس الروسي. • 22 تشرين ثاني 1984 طرحه جلالة الملك الحسين
مشاريع التسوية	• مشروع السلام الفلسطيني.	• حزيران 1988 منظمة التحرير الفلسطينية.

المرحلة	اسم المشروع	تاريخه
1987 -2000	• مؤتمر مدريد للسلام. • اتفاق أوسلو • معاهدة وادي عربة. • اتفاق القاهرة أوسلو. • اتفاق طابا أوسلو. • اتفاقية واي ريفر بلانتشين. • اتفاقية شرم الشيخ. • تطور مسار التسوية ومفاوضات كامب ديفيد • مشروع بيل كلينتون للسلام	• 3 اكتوبر 1991 برعاية روسيا وأمريكا. • 13 أيلول 1993 روسيا أمريكا مع المنظمة وإسرائيل • 26 تشرين أول 1994. • 4 أيار 1994. • 28 أيلول 1995. • 23 تشرين أول 1998. • 4 أيلول 1999 • تموز 2000 • كانون أول 2000

*** المصدر: محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية،ص433- 489**

نمو السكان العرب واليهود في مدينة القدس بشقيه (1967-1994)

السنة	عدد السكان الكلي	عدد السكان العرب	النسبة	عدد السكان اليهود	النسبة
1967	266300	68600	%25.8	197700	%74.2
1972	313800	83500	%26.6	230300	%73.4
1980	407800	114800	%28.2	293000	%71.8
1983	428700	122400	%28.6	306300	%71.4
1984	446500	126806	%28.4	319694	%71.6
1985	457700	130000	%28.4	327700	%71.6
1986	468900	132000	%28.2	336100	%71.8
1987	482700	135600	%28.1	346100	%71.9
1990	524500	146300	%27.9	378200	%72.1
1991	544200	151300	%27.8	392800	%72.2
1992	565500	15500	%27.5	410000	%72.5
1993	576200	160800	%27.9	415400	%72.1
1994	587000	152620	%26	434380	%74

نمو السكان اليهود والعرب في القدس 1967- 1994

السنة	المجموع(نسمة)	نسبة الفلسطينيين	نسبة اليهود
1967	267800	%26.7	%73.3
1972	31800	%26.7	%73.3
1980	407100	%28.2	%71.8
1984	44650	%28.4	%71.6
1994	58700	%26	%74

جدول الأحداث البارزة في الصراع العربي الإسرائيلي ومواقف الأطراف العربية منها

المرحلة/ الحدث	الموقف الفلسطيني	الموقف العربي
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967 الذي يدعو إلى: 1. انسحاب شامل مقابل سلام دائم. 2. الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام	1. رفضت منظمة التحرير الفلسطينية هذا القرار لأنه يؤكد على حق إسرائيل في الوجود ويتجاهل حق اللاجئين والنازحين في العودة. 2. أصدرت الهيئة العربية العليا بياناً رفضت فيه القرار 242 باعتباره يشتمل على أضرار جسيمة على مصالح الفلسطينيين والعرب.	1. وافقت مصر على القرار بالإضافة إلى الأردن وكان ذلك مؤشراً على بداية التراجع عن الموقف العربي الذي يحمل شعار لا صلح لا مفاوضات لا سلام مع إسرائيل. 2. وافقت معظم الدول العربية على القرار فيما بعد.
قرار مجلس الأمن رقم 338 تاريخ 22 تشرين 1973 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار على الجبهات العربية مع إسرائيل والبدء بتنفيذ 242	1. أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أنها غير معنية بهذا القرار. 2. أكدت المنظمة متابعتها الكفاح المسلح والجماهيري من أجل تحرير الوطن وحصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره على أرضه.	1. وافقت كل من مصر وسوريا على القرار وتعهدت باحترامه. 2. أصدرت الحكومة العراقية بياناً حول القرار يشير إلى أن العراق لم يكن طرفاً في المشاورات التي سبقت اتخاذ القرار.
مؤتمر الرباط عام 1974 اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين	1. تأييد غالبية الشعب الفلسطيني خارج الأردن وداخله. 2. اعتبار القرار اعترافاً عربياً بالهوية الفلسطينية وقاعدة ضرورية للمطالبة بالدولة الفلسطينية.	1. وافقت مصر بقوة من أجل إقراره. 2. أيدت كافة الدول العربية هذا القرار.
اتفاقية كامب ديفيد 1978-1979 بين مصر وإسرائيل التي تدعو إلى مفاوضات مباشرة من أجل مشكلة الشرق الأوسط.	1. رفضت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الاتفاقات لتجاهلها حقوق الشعب الفلسطيني. 2. كانت ردود فعل الفلسطينين عنيفة ضد زيارة السادات لإسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية معتبرين ذلك خيانة للقضية الفلسطينية.	1. عارضت الدول العربية هذه الاتفاقيات باستثناء السودان والصومال وجيبوتي وسلطنة عمان. 2. سعت الدول المعارضة للاتفاق إلى الوضع الاستراتيجي عربية مضادة لكامب ديفيد. 3. قطعت معظم الدول العربية علاقتها السياسية والاقتصادية مع مصر.

المرحلة/ الحدث	الموقف الفلسطيني	الموقف العربي
خطة فاس للسلام التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي في فاس عام 1982 وتشمل على: 1. الدعوة للانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس العربية. 2. تأكيد تأسس دولة فلسطينية عاصمتها القدس. 3. الاعتراف بحق جميع الدول المنطقة بالعيش بسلام.	1. وافقت المنظمة على قرار مؤتمر فاس. 2. وافق المجلس الوطني الفلسطيني على إقامة علاقة كونفدرالية بين الأردن ودولة فلسطين المستقلة.	1. وافقت جميع الدول العربية في مؤتمر فاس على تلك الخطة. 2. تم تشكيل لجنة سباعية برئاسة الحسن الثاني ملك المغرب لإيضاح خطة فاس للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.
مؤتمر مدريد للسلام 1991 يتلخص فيما يلي: 1. يهدف المؤتمر إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي وتحقيق تسوية سلمية عن طريق المفاوضات المباشرة. 2. دعى حضور المؤتمر كل من الأردن وسوريا لبنان مصر والمنظمة وإسرائيل. عقد أولى جلسات المؤتمر في مدريد وانتقلت الاجتماعات إلى واشنطن	1. وافق المجلس الوطني الفلسطيني على اشتراك المنظمة في المؤتمر ضمن وفد أردني- فلسطيني مشترك. 2. عارض المؤتمر بعض الفصائل الفلسطينية.	1. أيدت معظم الدول العربية عقد هذا المؤتمر. 2. أعلنت ليبيا معارضتها لهذا المؤتمر.

المرحلة/ الحدث	الموقف الفلسطيني	الموقف العربي
واستمرت حتى عام 1993.		
اتفاق أوسلو 1993 الاتفاق السري اتفاق إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية	1. انقسم الفلسطينيين بين مؤيد– متحفظ– معارض. 2. المؤيد منظمة التحرير وكالدمان أن الخيار السياسي لم يعد ملائماً. 3. المتحفظون تخوفهم من الغموض والعمومية الظاهرة. 4. المعارضون أن الاتفاق يشكل خسارة للقضية الفلسطينية وتصفية لها خاصة لم يتطرق لقضايا جوهرية مثل الحدود واللاجئون والاستيطان.	1. أيدت مصر الاتفاق 2. عارضت الاتفاق سوريا العراق، ليبيا.

موجات الهجرة والاستيطان(1883- 1948)

موجة الهجرة الأولى 1903-1883	عدد المهاجرين	الصفات العامة للمهاجرين	عدد المستوطنات	خصائص الاستيطان	مؤسسات الاستيطان
	20-30 الفاً يمثلون 3.3 بالمائة من الهجرة اليهودية العالمية عدد العمال الزراعيين 4950 يمثلون 4 بالمائة من مجموع السكان	معظمهم من المهاجرين من روسيا بعد أحداث 1881 ومن فرنسا بعد قضية دريغوس وهم من أبناء الطبقات الدنيا والمثقفة ويمثلون التمرد على القيم اليهودية السابقة ومحاولة بعث الروح القومية اليهودية قبلت بتشغيل العرب في أعمال الزراعة.	17 مستوطنة مساحتها 275 ألفاً أنماط الاستيطان: - كونبزا. - موشاف. - مستقل10%	1. سكن أفراد هذه المجموعة المدن وبعضهم أقام في مستوطنات الزراعية لكنهم فشلوا في تأسيس المستوطنات مستقرة لنقص الخبرة الزراعية لديهم. 2. كانت المستوطنات تقوم على أساس الملكية الفردية أو العمل العبري اعتمادهم على المساعدات. تركز المستوطنات في منطقة الجليل والسهل الساحلي. أهم المستوطنات: لترايون، دبيس، زيونا، يعقوب، رمارس.	1. جمعية الاستيطان اليهودي برئاسة موريس هيرش. 2. جمعية إحياء صهيون. 3. صندوق الائتمان للاستعمار ليمتد.
موجة الهجرة الثانية 1913-1904	35-40 يمثلون 1.9 بالمائة من مجموع الهجرة اليهودية العالمية عدد العمال الزراعيين 6630	معظمهم من المهاجرين من شرق أوروبا وبخاصة من روسيا بعد أحداث 1905 وكان معظمهم يعيش في الفيتو دو. المستوى الثقافي	25 مستوطنة مساحتها 19900 أنماط الاستيطان كونبزا 2% موشاف 3% مستقل 95%	موجه إزاء العمل بالزراعة والإقامة في المستوطنات. إنشاء المستوطنون إحدى مؤسسات الصهيونية. اخترع أفراد هذه الموجة أنواعاً مميزة للمستوطنات الجماعية	1. المنظمة الصهيونية. 2. الهاشومير حراس المستوطنات. الهدف القومي اليهودي الكارن (كايمت) تفرع عنه

موجة الهجرة الأولى 1903-1883	عدد المهاجرين	الصفات العامة للمهاجرين	عدد المستوطنات	خصائص الاستيطان	مؤسسات الاستيطان
		المنخفض من المرتبطين بالأيدلوجية الصهيونية ولها ينتمي معظم القيادة الصهيونية واضعوا أسس القدسية اليهودية واستعمال اللغة العبرية لإيجاد بتقديس العمل اليهودي.		حسب الاسلوب الاشتراكي. أهم المستوطنات مدينة تل أبيب. وأجاليا	شركة شراء وتطوير الأراضي.
موجة الهجرة الثالثة 1933-1916	135 ألفاً إلى 40 ألفاً يمثلون 15% من مجموع الهجرة اليهودية عدد العمال الزراعيين 2560 الجدد يمثلون 16% من مجموع السكان.	معظمهم من شرق أوروبا وروسيا وبولندا يمتازون بالتعصب والتشدد في المواقف من المؤمنين بقيام دولة يهودية يمثلون الأفراد من العناصر المدرية التي وصلت بعد وعد بلفور.	24 مستوطنة مساحة بالدونم 173400. أنماط الاستيطان كونبزا 8 % موشاف 10% مستقل 82%	كان لهذه الموجة دور هام على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي واضعة أسس العمل. استفادت من الأراضي الأميرية التي منحتها حكومة الانتداب أدخلت هذه الموجة نمطاً جديداً من الاستيطان. عملت هذه الموجة على بناء المرافق العامة من طرق وسكك من أهم مستوطناتها كفار، جلعاد، ونهلال، عين جارود.	الوكالة اليهودية. الهستدروت الهانماناه. كارن هاسور.

الأطواق الاستيطانية حول مدينة القدس

الطوق الأول: حول المدينة

الحي اليهودي(داخل الأسوار)، رامات شكول، جفعان همغنار، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية، بسكات، زئيف، بسكات عومر، الغني يعقـوب، رامـوت، ريخـس شفعاط، تلبيون الشرقية، جيلو.

الطوق الثاني: القدس الكبرى

معالية أدوميم، مشور أدويم، خطةE، كفالراديم، جبعان زئيـف، هارشـموئيل، جبعان، ببنايين(آدم)، علمون، جفعون، حدشاه، وهارآدا،

الطوق الثالث:

البوابة الشرقية، هارحومالا (جبل أبو غنم)، مـشروع شـارون، والبوابـات، 260.

* المصدر:القدس بين الماضي والحاضر، بحوث ندوة جامعة البترا، 2001، ص478.

مرتكزات السلام العادل والدائم والشامل:

حل الصراع الإسرائيلي العربي أو تسويته بما يرضي أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن حل القضية الفلسطينية بما في ذلك قضية القدس باعتبارها جوهر هذا الصراع حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً.

يمكن تلخيص مبادئ ومقومات الحل العادل والدائم والشامل بالآتي:

1. تخلي الكيان الصهيوني عن طبيعته العنصرية الاستيطانية والاستعمارية الإحلالية المؤسسة على الأساطير التوراتية والتوظيف السياسي للظاهرة الدينية.
2. انسحاب الكيان الصهيوني الكامل من الأراضي العربية المحتلة كافة ومن الشطر الشرقي للقدس في المقدمة إذعاناً لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع الإسرائيلي العربي عامة والقدس خاصة والتزاماً بالقوانين والأعراف الدولية التي تحرم جواز ضم أراضي الغير بالقوة.
3. اعتراف الكيان الصهيوني بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي المقدمة منها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني والقدس عاصمتها.
4. عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى وطنهم الأصلي وتعويض الراغبين بالعودة وغير الراغبين.
5. خلو إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل على اختلاف أنواعها النووية والبيولوجية والكيماوية.
6. إحداث تنمية شاملة في المنطقة العربية بما يحقق مستويات متسامية في الحياة بأبعادها المختلفة.

تلك هي مقومات السلام العادل والدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي وبغيرها يبقى خيار الحروب المدمرة قائماً.

*** المصدر: فاروق الشناق وآخرون، دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخية والديموغرافية والقانونية والسياسية، أربد، 2003، ص 263.**

أبرز عيوب قرار مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967

1. لا يعين بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.
2. لا يتناول جوهر " النزاع" وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين أي أنه لا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
3. يجعل الانسحاب " الإسرائيلي" رهناً بتحقيق شروط أخرى.
4. يقر للكيان الإسرائيلي ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب 1967.
5. تم حذف "أل" التعريف في النص الإنجليزي(**The**) ليصبح الانسحاب من " أرضٍ" وليس من " الأراضي" التي احتلها الصهاينة، بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض.

أما النصين الفرنسي والإسباني فقد أبقيا على أداة التعريف، لذلك ذكرت فرنسا والاتحاد السوفياتي ومالي والهند ونيجيريا قبل الموافقة على القرار أنها تفهم أن الانسحاب سيكون شاملاً وبالطبع فإن الكيان الإسرائيلي والأمريكان يرفضون الرجوع إلى النص الإنجليزي.

وفي الفترة 9-12 ديسمبر 1981 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات كان من ضمنها أن قرار 242 لا يؤمن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة وأكدت حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية[1].

وقد رفضت م.ت.ف وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار 242 حين صدوره لأنه يعني " تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية" كما رفضت العراق وسوريا والجزائر هذا القرار أما الأردن ومصر فقد اتفقتا على القرار[2].

عينت الأمم المتحدة (جونار يارنج) سفير السويد في يونسكو مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة تنفيذ هذا القرار وقام بعدة جولات واتصالات على مدى ما يزيد عن ثلاث سنوات ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أي تسوية سلمية تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967 مع عودة اللاجئين أما الكيان الإسرائيلي فركز على

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص260..

(2) منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947- 1982، ص 86.

الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة كما عرض انسحاباً من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح وأن تبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحاباً من أجـزاء مـن الضفة الغربية لكن رفض إعادة قطاع غزة والجولان وأصر على بقاء القدس الموحدة الشرقية والغربية جزءاً من الكيان الإسرائيلي مع رفضه إقامة دولـة فلـسطينية فـي الضفة الغربية.

* **المصدر:**

1. الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 260.
2. منير الهور، طارق موسى، مشار يع التـسوية للقـضية الفلـسطينية، 1947-1982م، ص 86.

نماذج من الإرهاب اليهودي

* **حركة كاخ:**

في عام 1965 أسس اليهودي الإرهابي" مائير كاهانا" منظمة الدفاع اليهوديـة في الولايات المتحدة حيث مارست الإرهاب في الولايات المتحدة وعاد " كاهانا" إلـى فلسطين 1969 ثم أسس حركة " دوق" التي أصـبحت حركـة " كـاخ" فيمـا بعـد واستوطنوا في المستوطنات وتعتبر هذه الحركة مـن أكثـر الحركـات الإرهابيـة الصهيونية تطرفاً وعتقارفاشية، فهي تعتبر الوطن العربي على ضـفتي نهـر الأردن وحدة تاريخية وجغرافية لتحقيق إسرائيل الكبرى ودستورها التـوراة، وتقبـل جبـل الشيخ وقناة السويس والأردن وهي الحدود الآمنة للكيان الصهيوني وهي تعتمد علـى الإرهاب وبث الرعب لدفع السكان العرب للرحيل لإقامة المستوطنات.
أبشع العمليات الإرهابية التي قامت بها الحركة" مجزرة الحـرم الإبراهيمـي" عـام 1994 يوم الجمعة 15 من رمضان 1414هـ حيث قتل أكثر من خمسين مصلياً.

* **حركة جويش ايمونيم:**

تأسست هذه الحركة 1974 بعـد حـرب رمـضان 1973 وذلـك لتحـسين المعنويات القومية لليهود بعد الهزيمة وقد أسسها مجموعة من اليهود الذين اسـتوطنوا

في الضفة الغربية منذ عام 1968 بزعامة الحاخام " موشيه ليفنجر" والزعيم الروحي هو الحاخام " تسفي يهود كوك" رئيس الأكاديمية في القدس أبرز ما في تعليمات الحركة أن هذه البلاد(فلسطين) كلها ملك لهم وغير قابلة للتسليم على ضرورة إقامة مستوطنات في كافة الأراضي ومصادرة الأراضي وتهجير العرب.

*** حركة الاستيلاء على المسجد الأقصى:**

حركة لا تهتم بغير تدمير المسجد الأقصى من أجل بناء ما تسميه الهيكل الثالث لليهود وشعارها لا معنى لإسرائيل من غير القدس، ولا معنى للقدس من غير الهيكل، وقد نظمت الحركة عدم حملات بغرض هدم المسجد الأقصى ويتزعم تلك الحركة الإرهابي " ليفنجر" الذي يسعى لتهويد الخليل وإعادة الحرم الإبراهيمي لليهود.

*** حركة تسوميت:**

حركة يهودية فاشلة بقيادة "رفائيل أتيان" رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق وتقاضي الحركة الإرهابية السلمية بشدة وتدعو إلى استخدام القوة لطرد العرب من فلسطين مع ضرورة القضاء على الحركة الإسلامية.

*** حركة الحشمونيين:**

مجموعة إرهابية فاشلة تسعى للسيطرة على بيت المقدس وهي التي قامت بوضع عبوات ناسفة لنسف قبة الصخرة 1982 كما قامت بزرع عدد من القنابل في المساجد والكنائس.

*** حركة جبل البيت:**

يتزعمها الحاخام "حرشون سلمون" تعمل للاستيلاء على المسجد الأقصى بأي ثمن وبأي وسيلة لبناء الهيكل الثالث مكانه.

*** حركة هتجا:**

تم تأسيسها 1979 احتجاجاً على اتفاقية كامب ديفيد تتسم هذه الحركة بشدة كراهيتها للعرب ولهم فتوى بقتل النساء والأطفال والشيوخ.

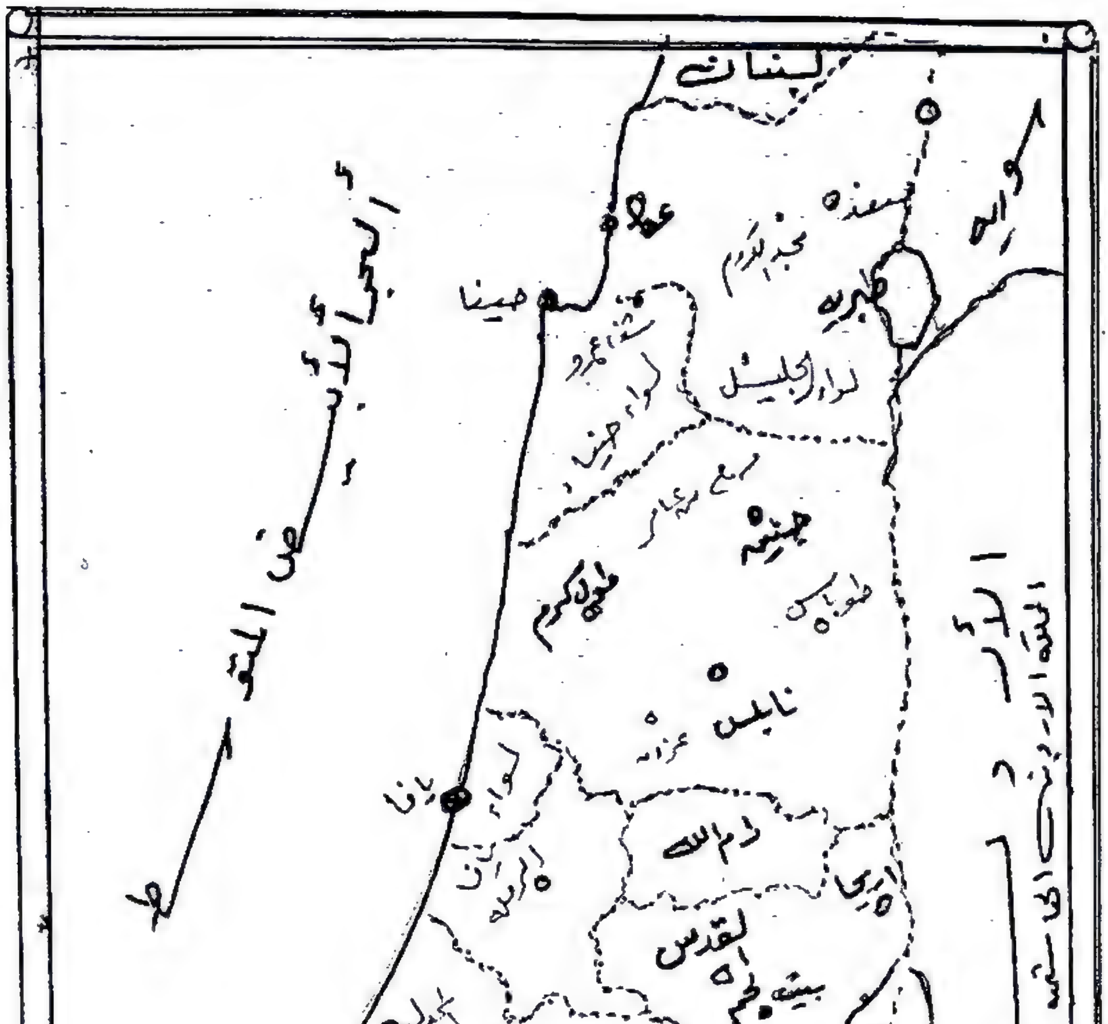
*** حركة(موليديت):**

حركة صهيونية متطرفة تهدف إلى الطرد الجماعي للعرب عن طريق تحويل حياتهم إلى جحيم ونادوا بأن تكون فلسطين أرض الميعاد والتوراة خالصة لهم.

*** حركة تسل:**

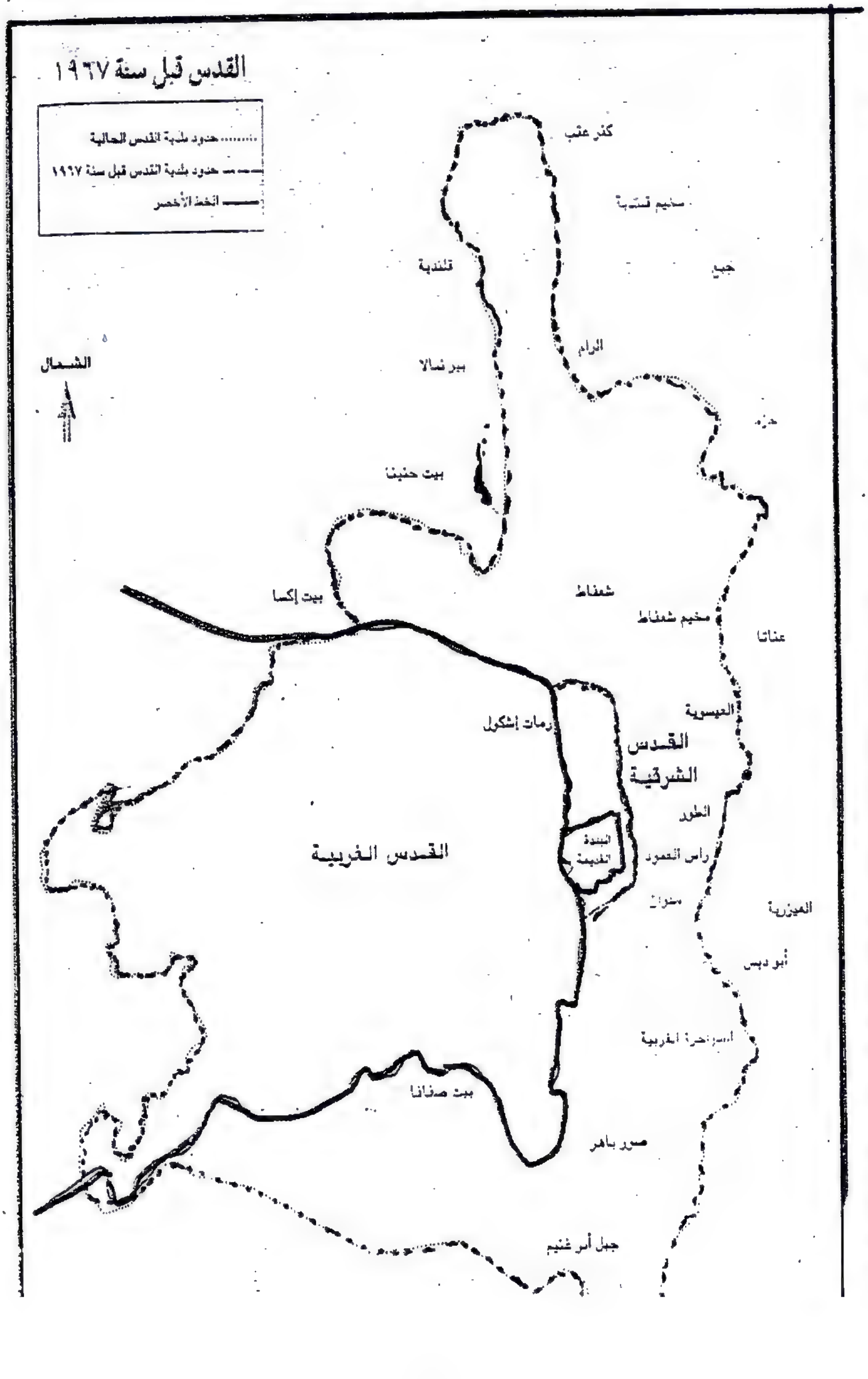
منظمة إرهابية وهي أقدم حركة يهودية تؤكد العنف ضد العــرب وشــعارها إسرائيل هي مركز وقاعدة كل شيء يهودي على وجه الأرض، فجرت 1946 مئــذن الملك داود تحظى بدعم السلطة وفيها أعضاء من الكنيست ورجال الــدين والــوزراء السابقين أو العسكريين.

*** المصدر: جاسم بن محمد بن مهلهل، القدس قضية أمة، ص105، ط21، القاهرة، 2001.**



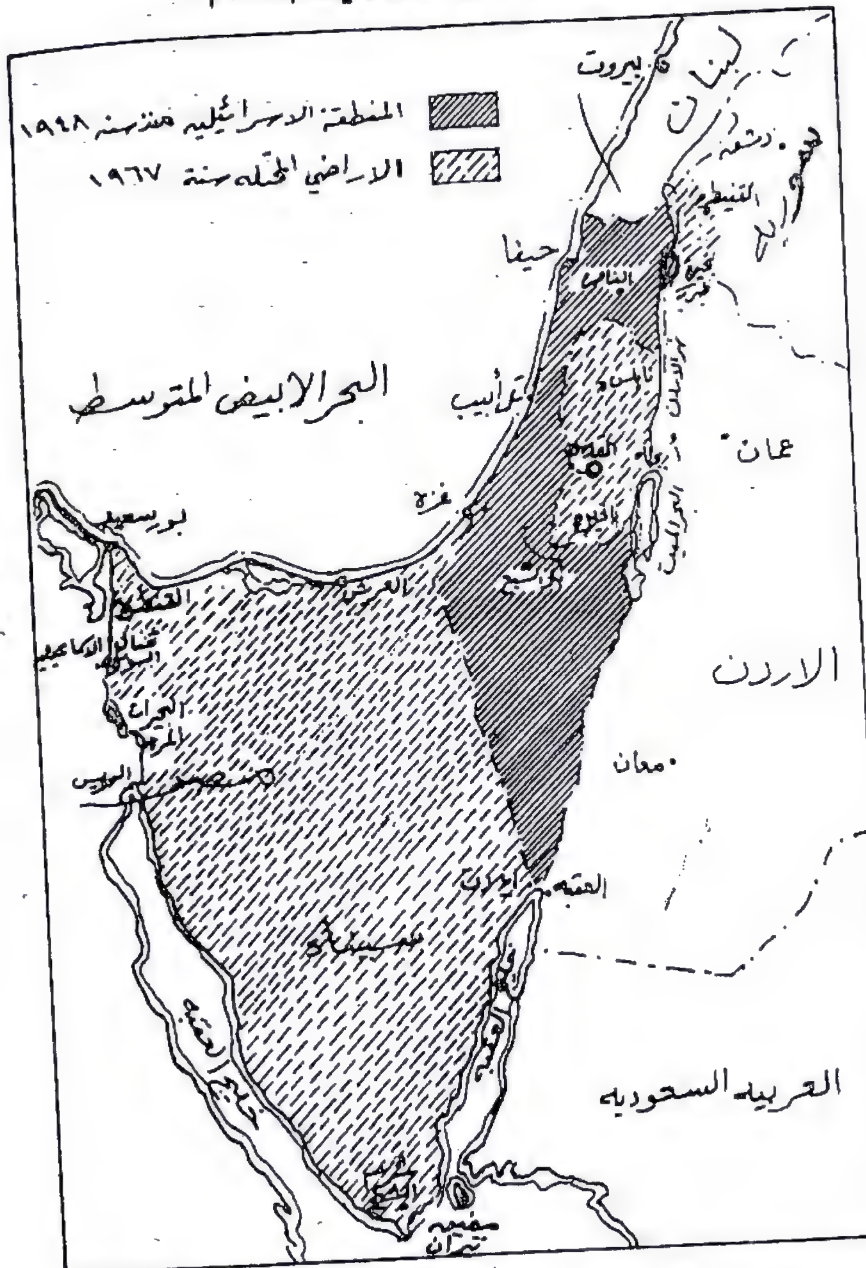
لبنان
عكا
حيفا
صفد
طبريه
سوريا
جنين
طولكرم
نابلس
يافا
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
غزة
بئر السبع
الكرك
مصر

الملحق رقم (٧)


القدس قبل سنة ١٩٦٧
حدود بلدية القدس الحالية
حدود بلدية القدس قبل سنة ١٩٦٧
الخط الأخضر
الشمال
كفر عقب
مخيم قلندية
قلندية
جبع
الرام
بير نبالا
حزما
بيت حنينا
بيت إكسا
شعفاط
مخيم شعفاط
عناتا
العيسوية
رمات إشكول
القدس الشرقية
الطور
البلدة القديمة
القدس الغربية
راس العمود
سلوان
العيزرية
أبو ديس
السواحرة الغربية
بيت صفافا
صور باهر
جبل أبو غنيم

رقم ٣

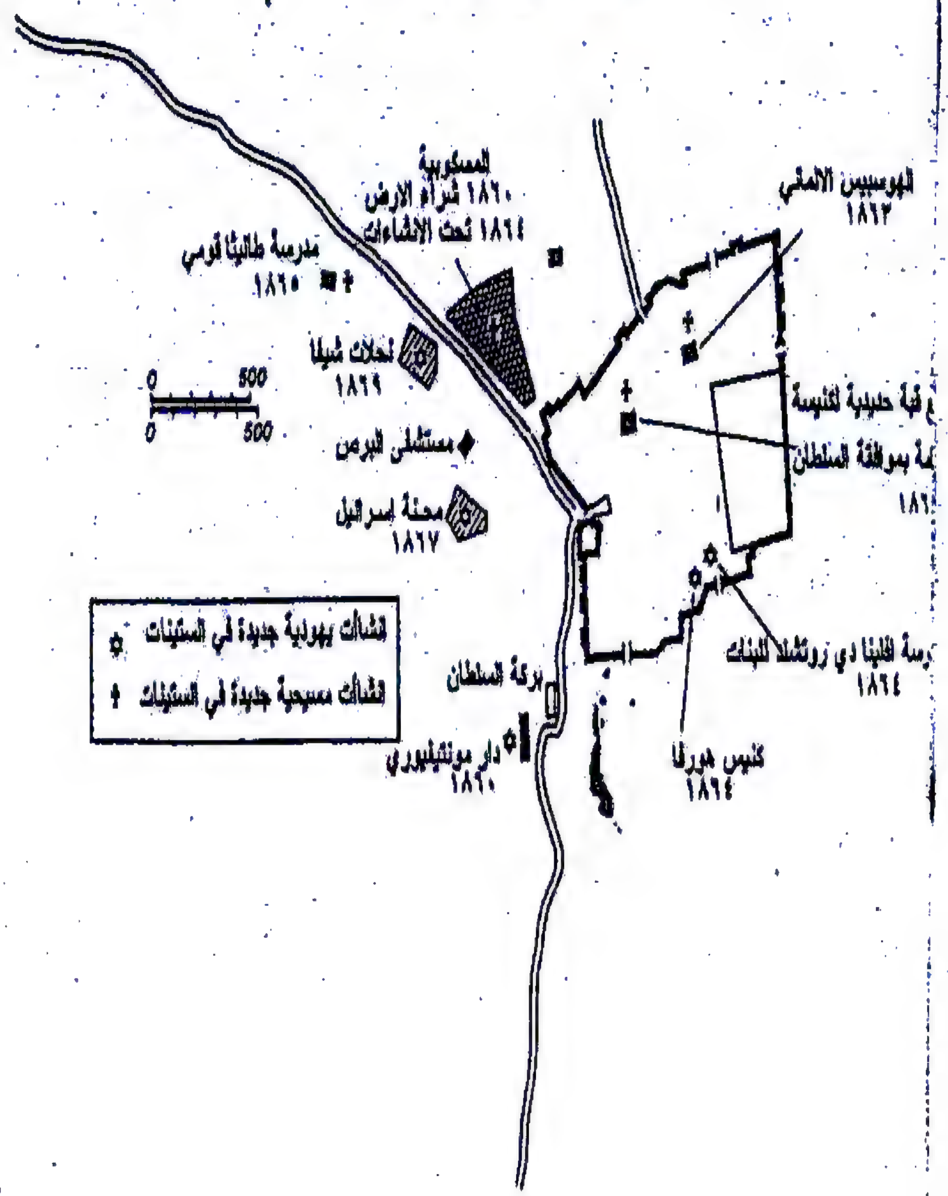
خريطة التوسع الاسرائيلي عام ١٩٦٧م



المصدر : محمد علي البار القدس والمسجد الاقصى عبر التاريخ
ص ٢٦٢

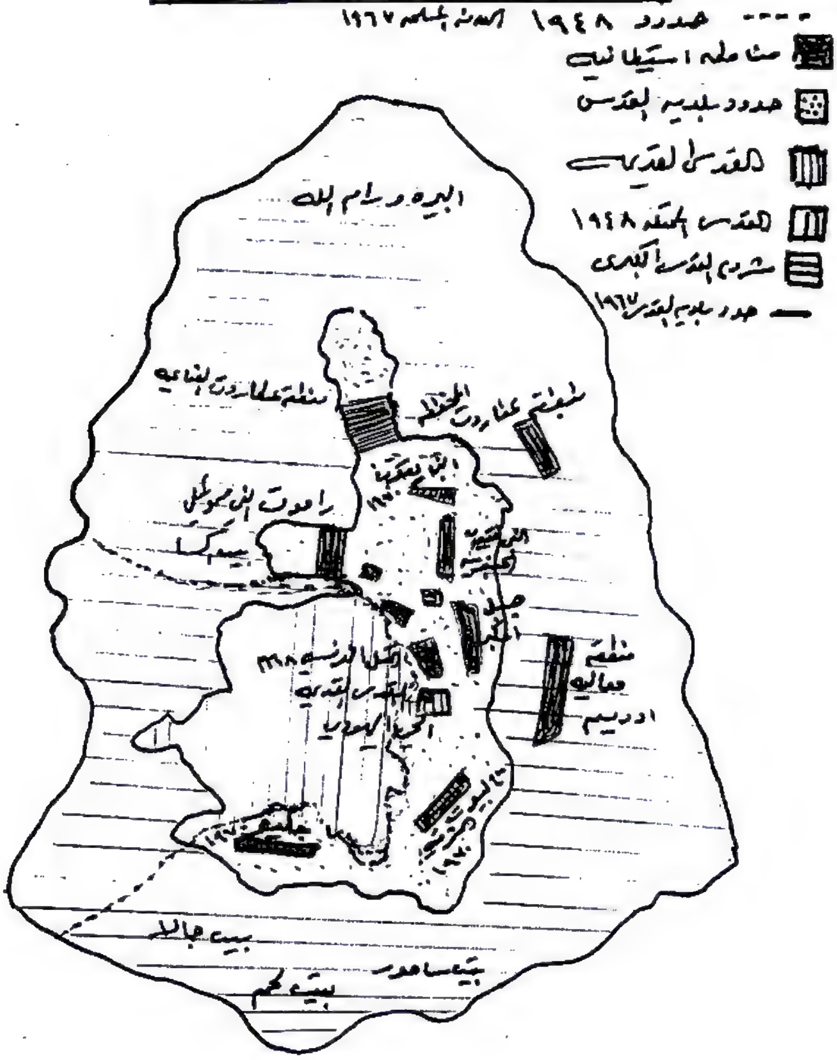
رقم (٤)

القدس في الستينات



١٨٧

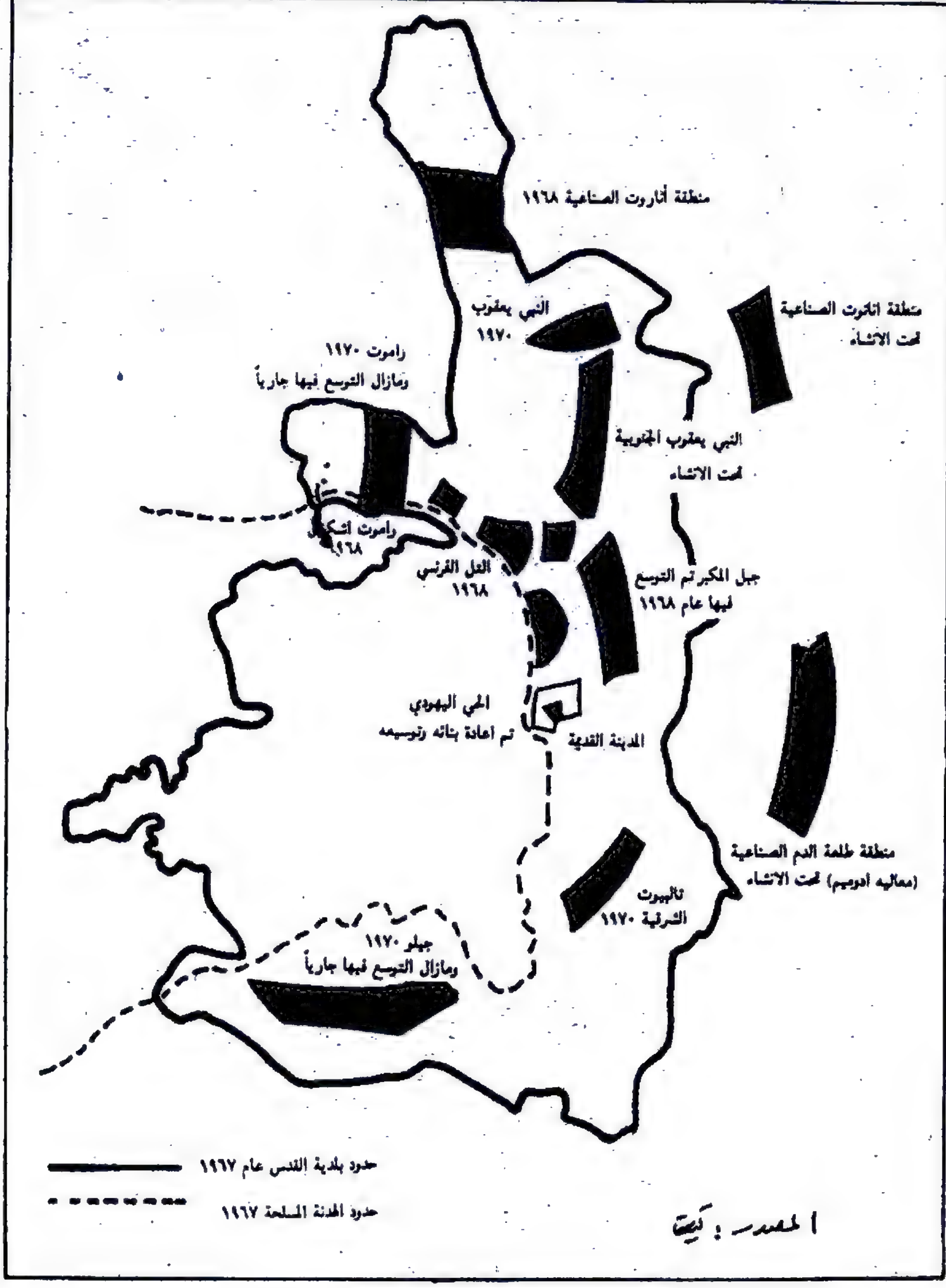
الاستيطان في منطقة القدس الكبرى



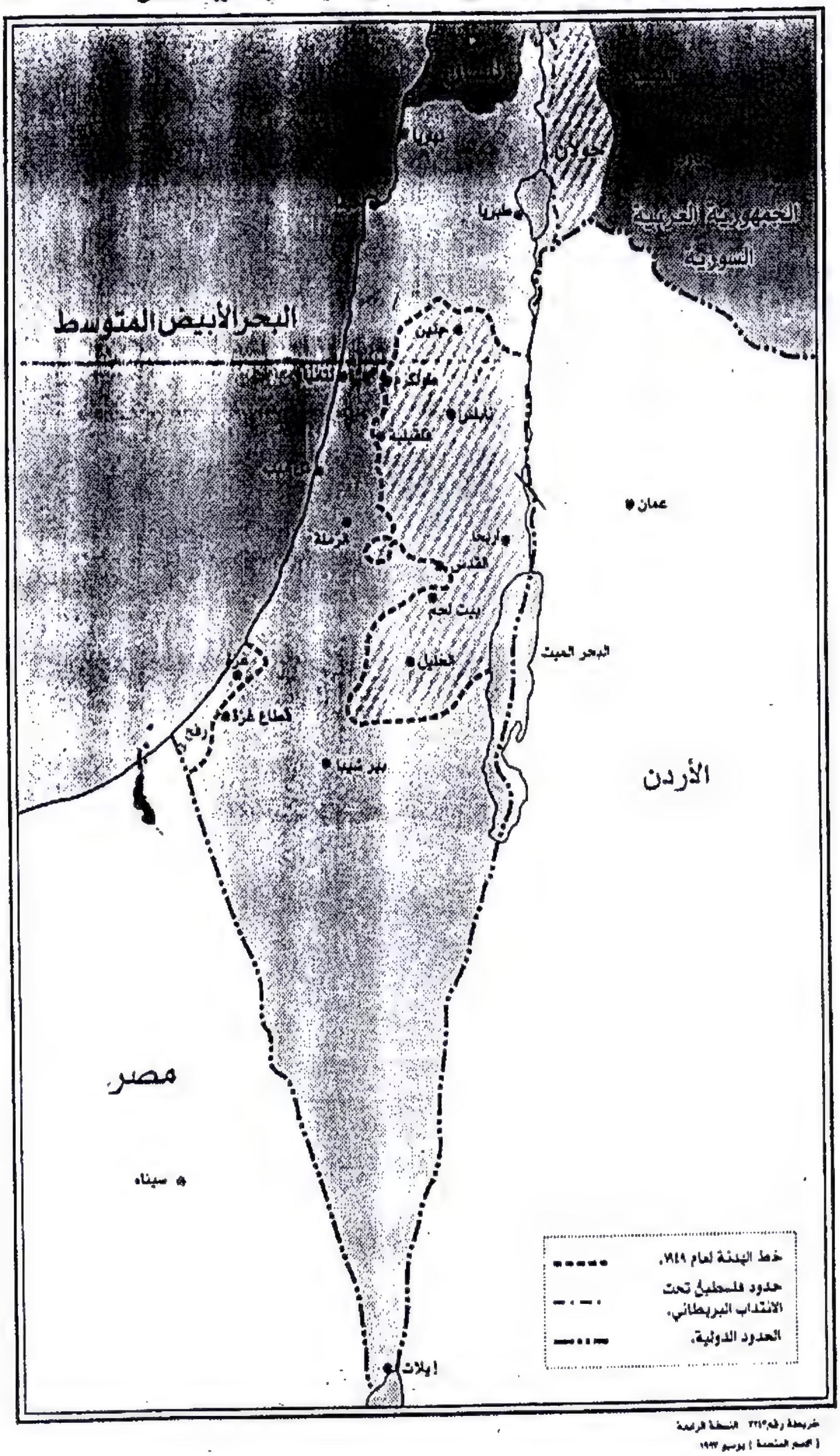
المصدر: المجلس الملكية لشؤون القدس - عمان.

خريطة رقم -٦-

مشروعات المباني الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ وما بعده في القدس العربية



الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ـ ٧ ـ

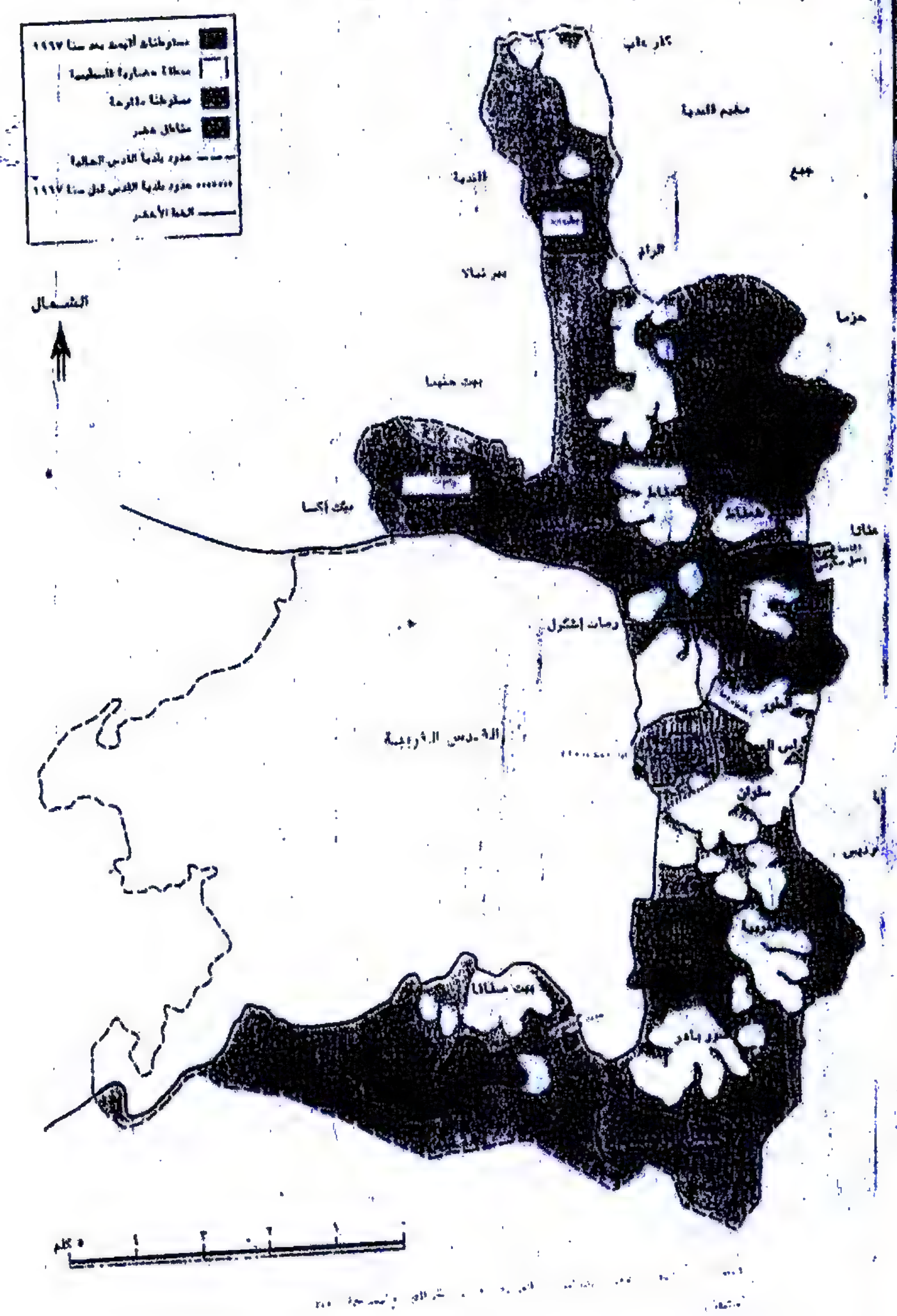


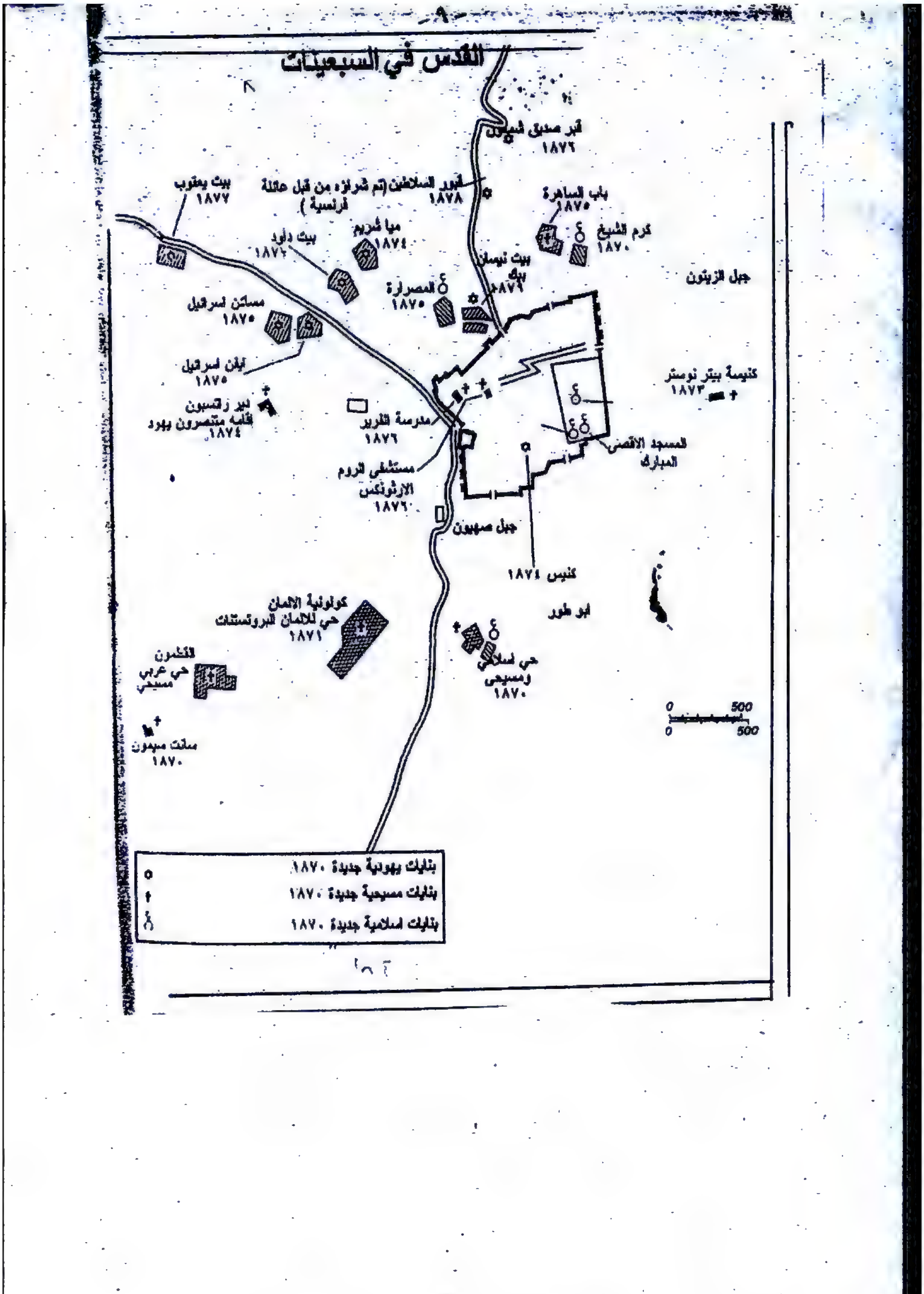
خريطة رقم ٣٢٤٠ النسخة الرابعة
(الأمم المتحدة) يونيو ١٩٩٧

- ٨ -

خريطة رقم (٢٠) الأراضي المصادرة في القدس بعد عام ١٩٦٧

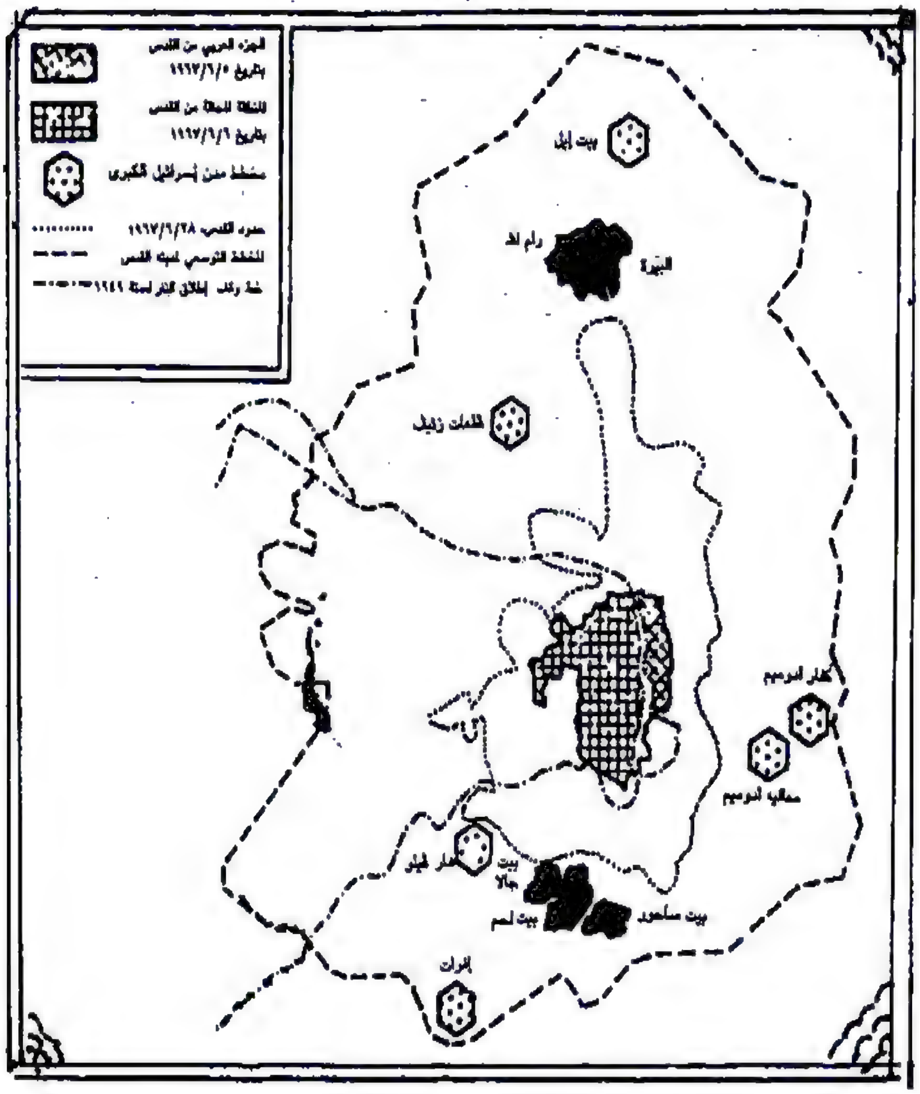
والمستوطنات التي اقيمت عليها




القدس في السبعينات
قبر صديق شيمون
١٨٧٦
قبور السلاطين (تم شراؤه من قبل عائلة فرنسية)
١٨٧٨
بيت يعقوب
١٨٧٧
باب الساهرة
١٨٧٥
كرم الشيخ
١٨٧٠
ميا شعريم
١٨٧٤
بيت داود
١٨٧٢
بيت نيسان بيك
١٨٧٩
جبل الزيتون
المصرارة
١٨٧٠
مساكن اسرائيل
١٨٧٥
ابان اسرائيل
١٨٧٥
كنيسة بيتر نوستر
١٨٧٣
دير راتسبون
اقامه متنصرون يهود
١٨٧٤
مدرسة الضرير
١٨٧٦
المسجد الاقصى المبارك
مستشفى الروم الارثوذكس
١٨٧٦
جبل صهيون
كنيس ١٨٧٤
ابو طور
كولونية الالمان
حي للالمان البروتستانت
١٨٧١
حي اسلامي ومسيحي
١٨٧٠
حي عربي مسيحي
0 500
0 500
١٨٧٠
بنايات يهودية جديدة ١٨٧٠
بنايات مسيحية جديدة ١٨٧٠
بنايات اسلامية جديدة ١٨٧٠

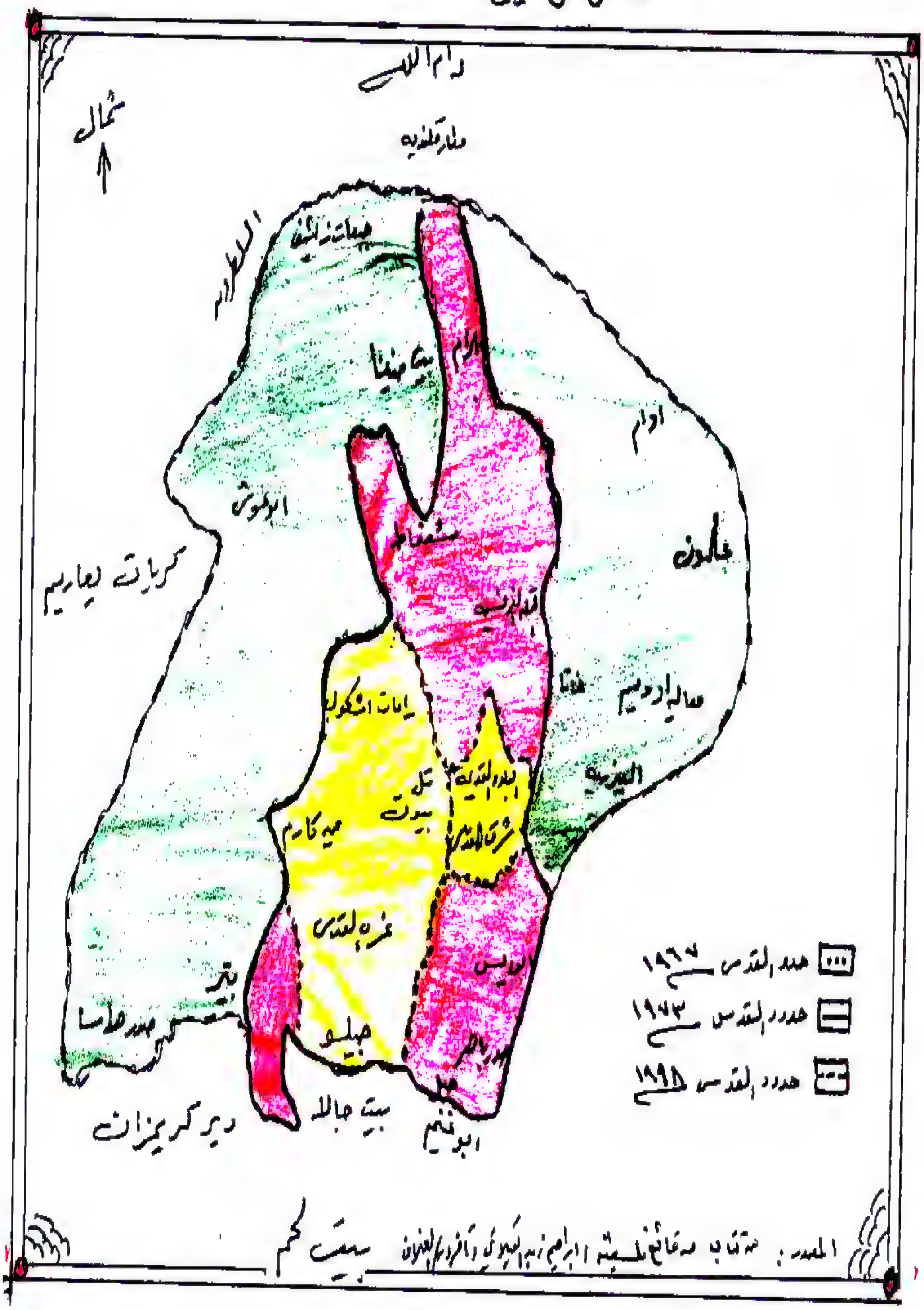
- ١١ -

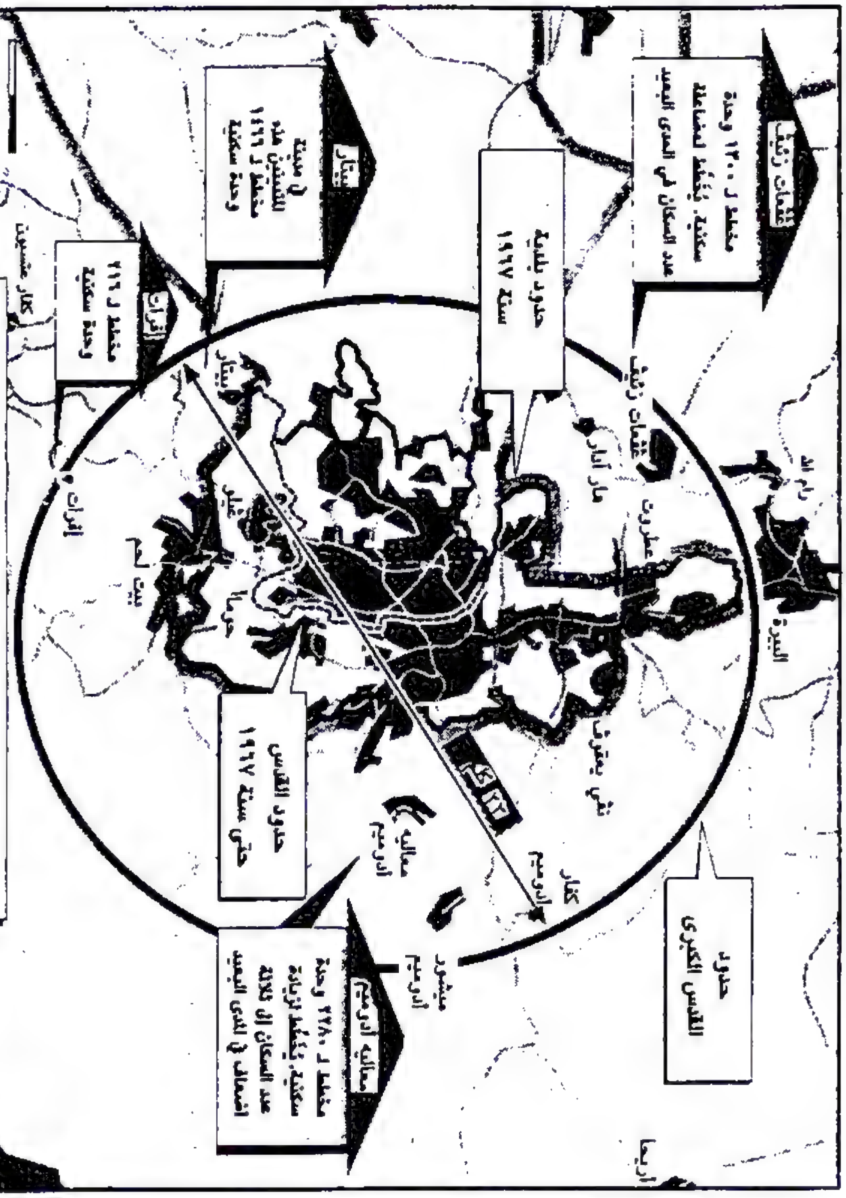
المشروع الإسرائيلي
للقدس الكبرى والمدن التابعة لها

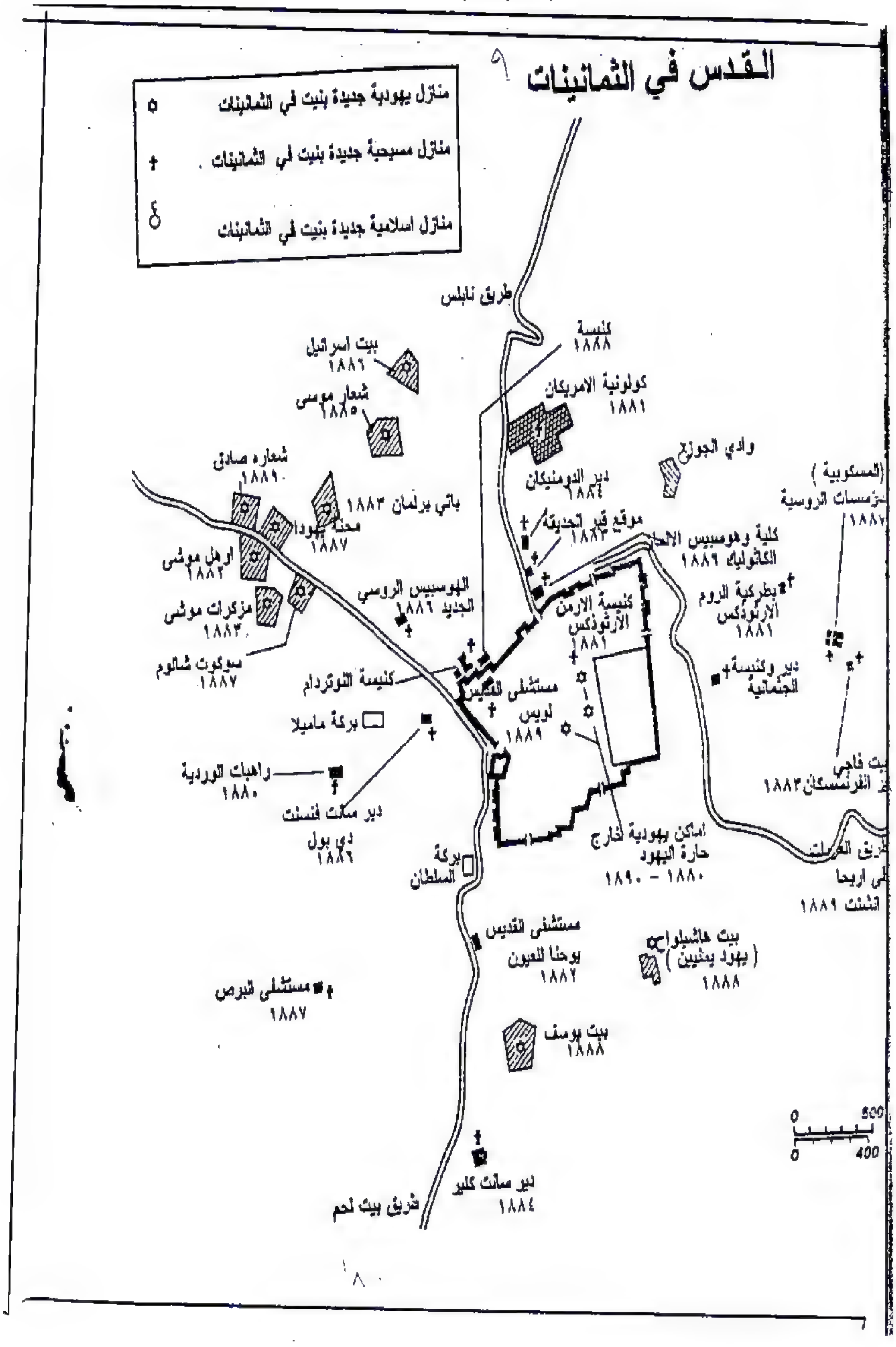


مجلة الدراسات الفلسطينية ٢١ شتاء ١٩٩٥ ص ١٢٩

"مراحل توسيع القدس منذ ١٩٦٧ - ١٩٩٨"

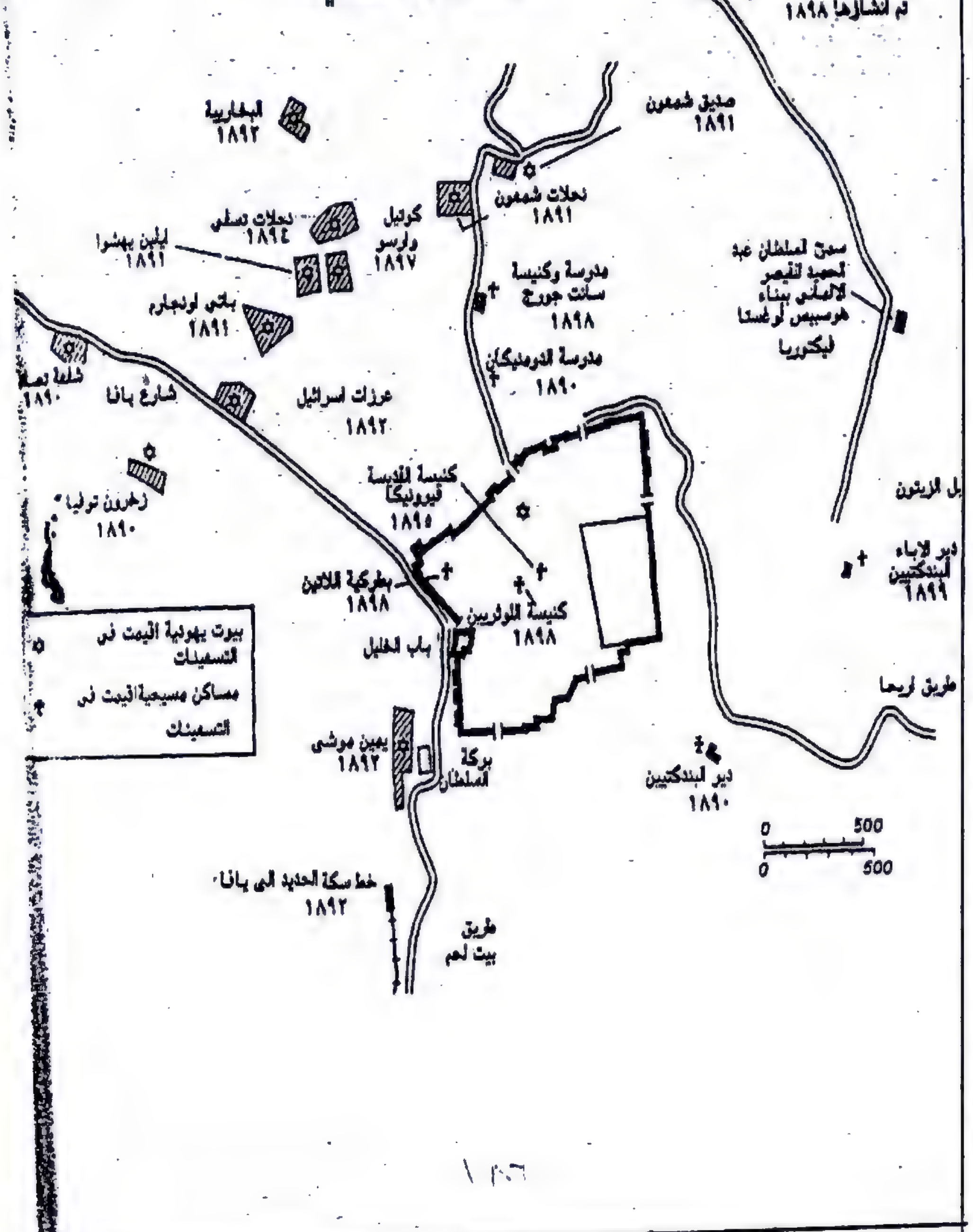



هذه هي القدس (الكبرى)
حدود القدس الكبرى
حدود القدس حتى سنة ١٩٦٧
حدود بلدية سنة ١٩٩٧
جفعات زئيف
مخطط لـ ١٢٠٠٠ وحدة سكنية، يخطط لمضاعفة عدد السكان في المدى البعيد
بيتار
مخطط لـ ٢١٦ وحدة سكنية
إفرات
معاليه أدوميم
مخطط لـ ٣٨٨٠ وحدة سكنية، ويخطط لزيادة عدد السكان إلى ثلاثة أضعاف في المدى البعيد
بيت لحم
جيلو
كفار عتصيون
البيرة
رام الله
عطروت
هار أدار
نفي يعقوب
كفار أدوميم
ميشور أدوميم
أريحا
٢٢ كم
٠ ١ كم


القدس في الثمانينات
منازل يهودية جديدة بنيت في الثمانينات
منازل مسيحية جديدة بنيت في الثمانينات
منازل اسلامية جديدة بنيت في الثمانينات
طريق نابلس
كنيسة ١٨٨٨
بيت اسرائيل ١٨٨٦
شعار موسى ١٨٨٥
كولونية الامريكان ١٨٨١
وادي الجوز
شعاره صادق ١٨٨٩
باتي برلمان ١٨٨٣
محنة يهودا ١٨٨٧
دير الدومنيكان ١٨٨٤
موقع قبر الحديقة ١٨٨٣
(المسكوبية) مؤسسات الروسية ١٨٨٧
اوهل موشى ١٨٨٢
مزكرات موشى ١٨٨٣
كلية وهوسبيس الاتحاد الكاثوليك ١٨٨٦
بطركية الروم الارثوذكس ١٨٨١
الهوسبيس الروسي الجديد ١٨٨٦
كنيسة الارمن الارثوذكس ١٨٨١
سوكوت شالوم ١٨٨٧
كنيسة النوتردام
مستشفى الفرنسيين
دير وكنيسة الجثمانية
بركة ماميلا
لويس ١٨٨٩
راهبات الوردية ١٨٨٠
بيت فاجي دير الفرنسسكان ١٨٨٣
دير سانت فنسنت دي بول ١٨٨٦
اماكن يهودية خارج حارة اليهود ١٨٨٠ - ١٨٩٠
بركة السلطان
طريق العربات الى اريحا انشئت ١٨٨٩
مستشفى القديس يوحنا للعيون ١٨٨٢
بيت هاشيلواح (يهود يمنيين) ١٨٨٨
مستشفى البرص ١٨٨٧
بيت يوسف ١٨٨٨
500
0
400
دير سانت كلير ١٨٨٤
طريق بيت لحم

١٠

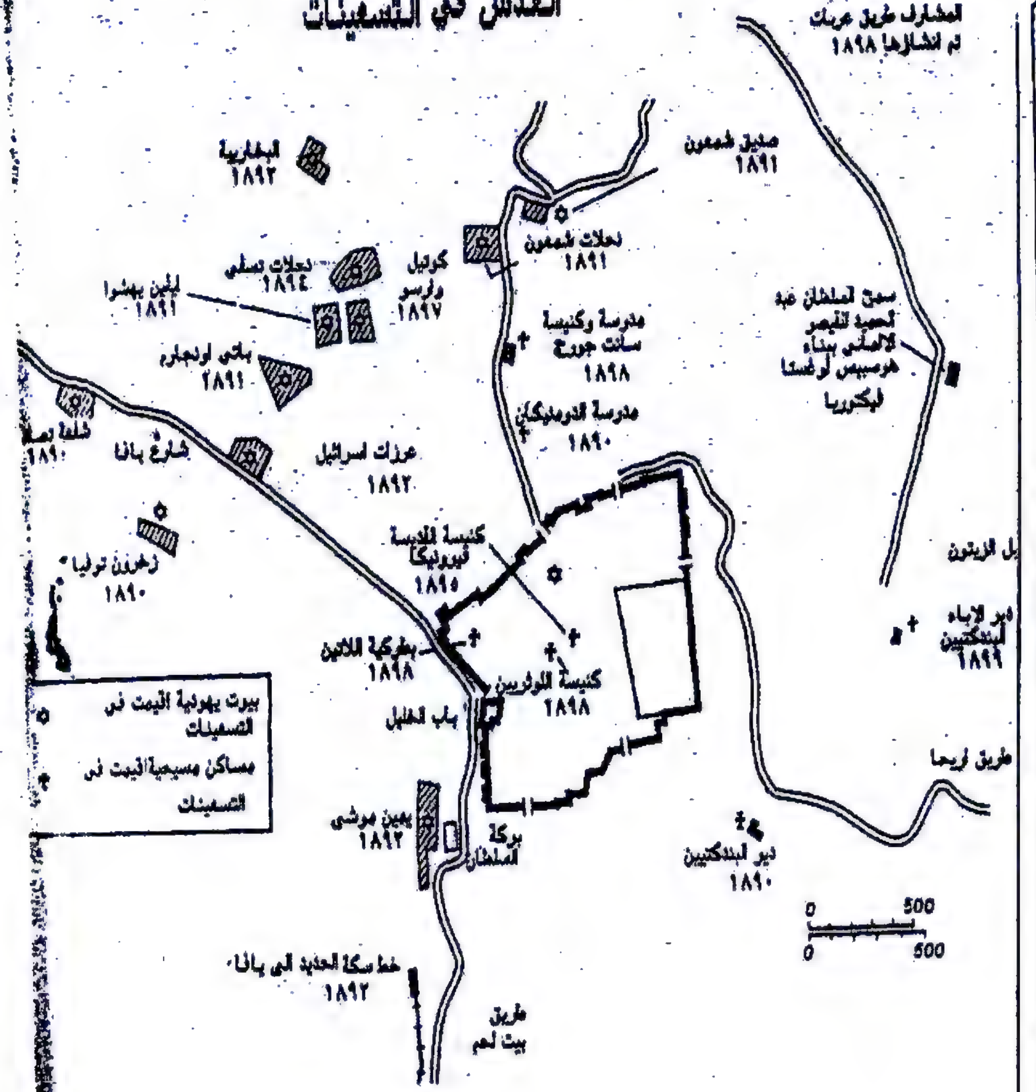
القدس في التسعينات



١٢٠٦

١٠

القدس في التسعينات



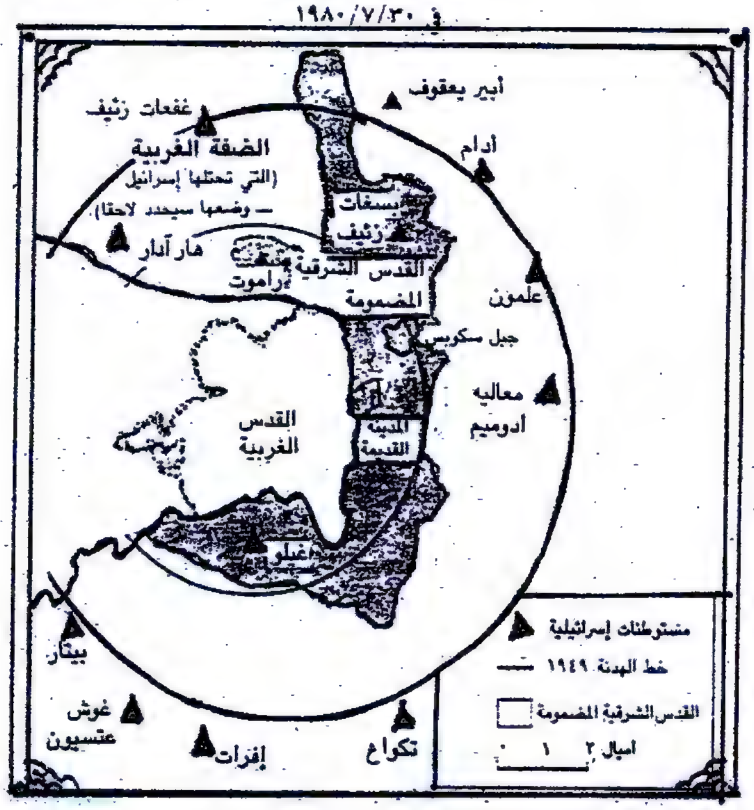
القدس الكبرى

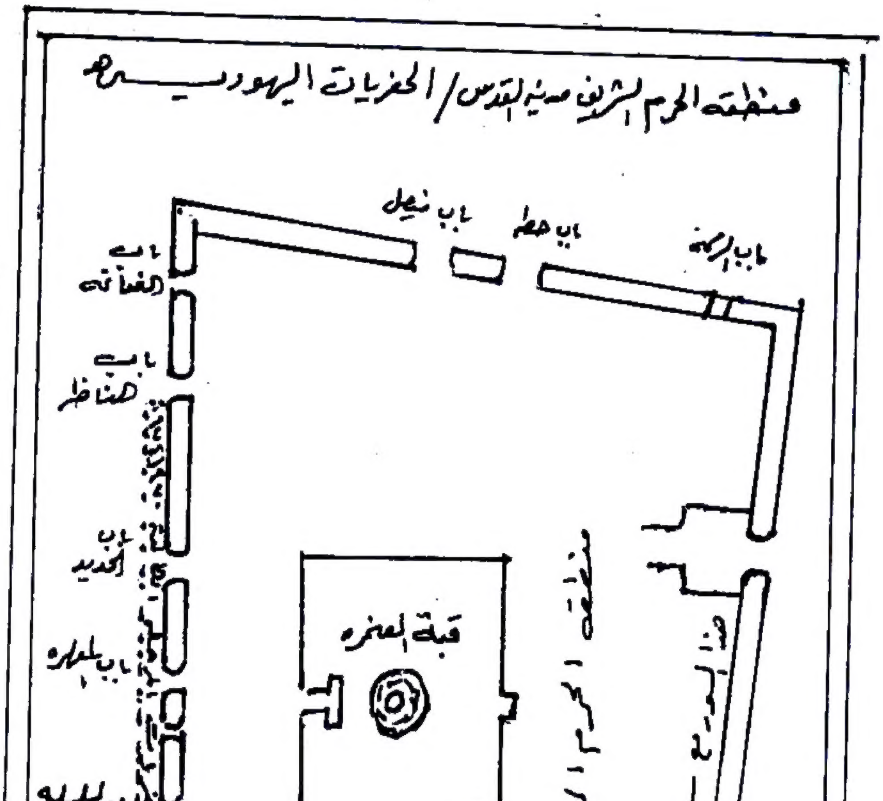
ملحق رقم (١٦)

الأطواق حول القدس (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)			
المستوطنة	السكان	الابنية في قيد الإنشاء	العدد الحالي للوحدات السكنية
بيتار	١٨٠٠	٥٠٠	٣٠٠
غوش عتسيون*	٧٥٣٠	١١٢٣	١٧٥٠
معاليه ادوميم	١٥٥٠٠	٢٠٠٠	٣٣٠٠
مخماس	٤٥٠	٢٥٠	١٢٠
أدام	٤٠٠	٦٣٠	١٠٠
أبير يعقوف	٣٠٠	١٨٩	٧٥
غفعات زئيف	٥٦٧٥	٢٥٠	١٠٥٠
هار آدار	١١٠٠	صفر	٢٩٠
المجموع	٣٢٧٥٥	٤٩٤٢	٦٩٨٥

* غوش عتسيون – كتلة عتسيون – تشتمل على ١٦ مستوطنة متصلة.

حدود مدينة القدس
كما وسعتها إسرائيل من جانب واحد
في ١٩٦٧/٦/٢٨
وضمت بقرار من الكنيست
في ١٩٨٠/٧/٣٠

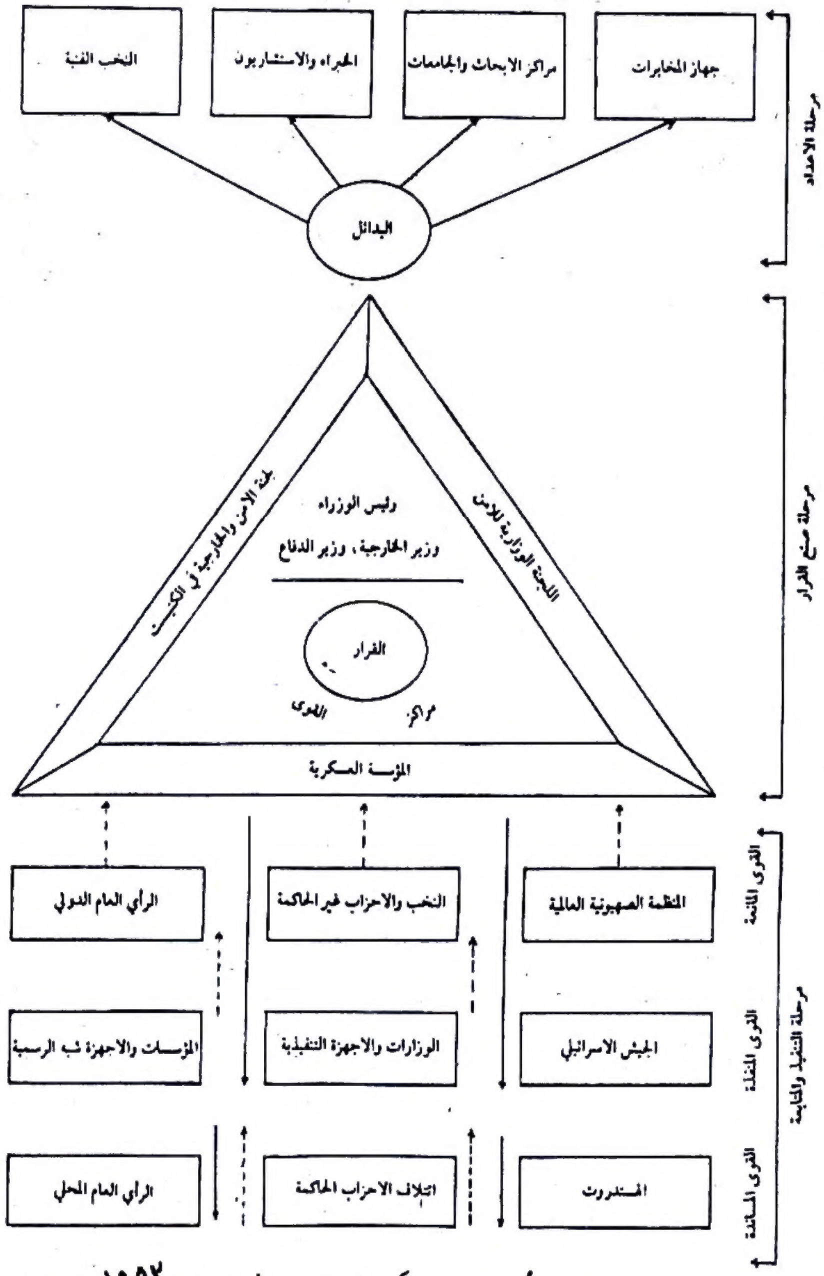




المصدر: صحيفة: خرائط لحفريات اسرائيلية حول المسجد الاقصى ١٩٦٨-١٩٨٧.

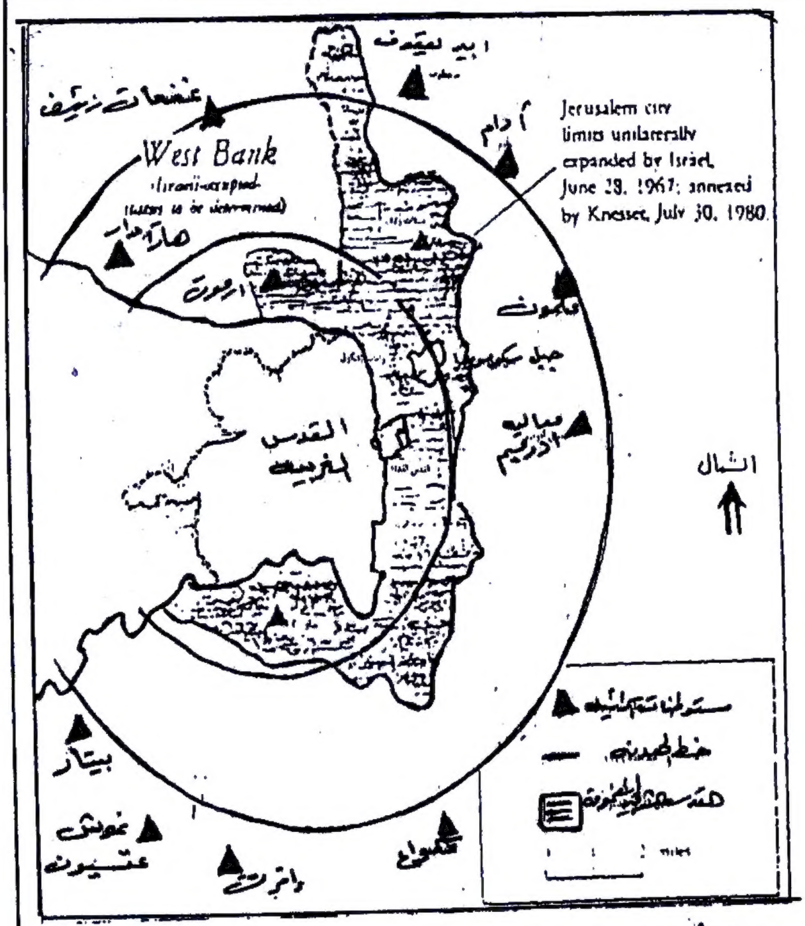
شكل رقم

نموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل



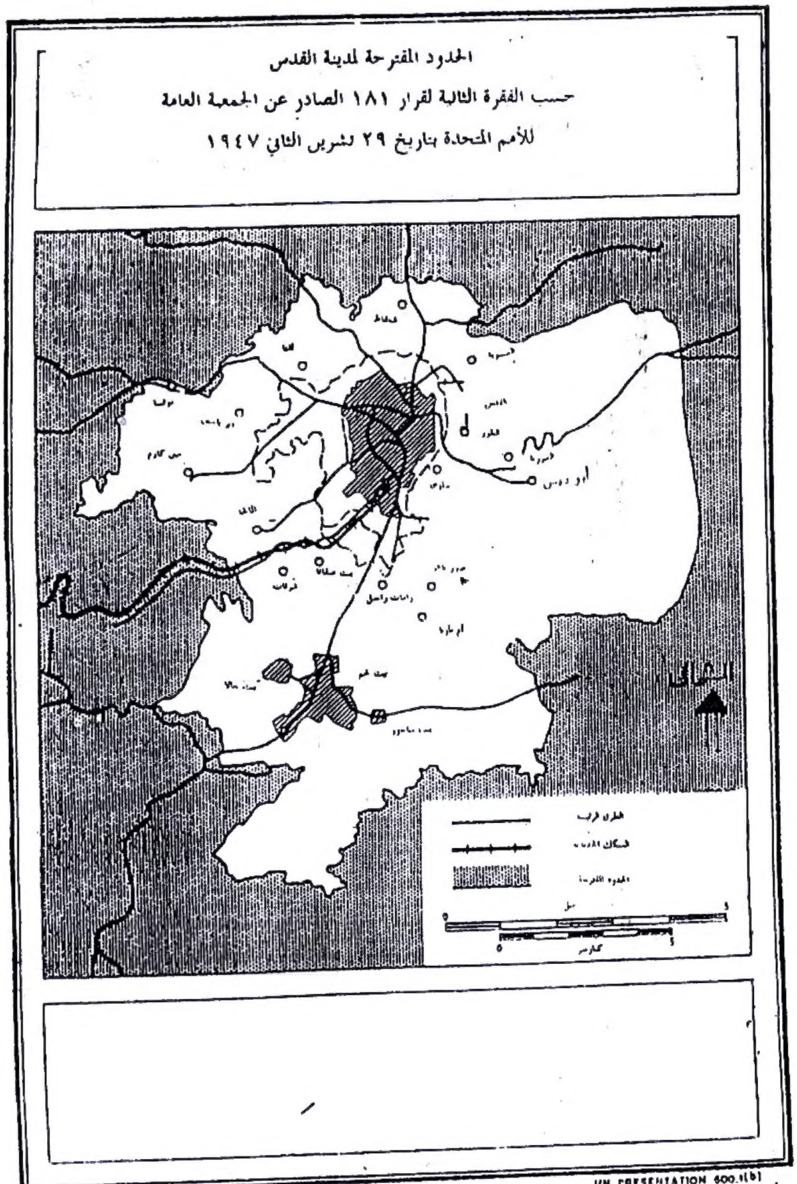
المصدر: نظام محمود بركات، مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣-١٩٨١ [illegible] ١٩٨٢ ص ١٦١

خريطة رقم ( ) : خريطة توضح الأطواق الإستيطانية حول مدينة القدس والمناطق المحيطة بها



المصدر : Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories Vol. 2, No.1, Jan. 1992. P.6 .

خريطة رقم (٤) : مدينة القدس – الحدود المقترحة –



MAP NO. 104.1(b) UNITED NATIONS
DECEMBER 1949

المصدر : الأمم المتحدة ، وضع القدس ، ص٨ .